السفير طاهر شـــاش

مفـاوضات التســوية النهــائية والدولة الفلسطينية

الآمـــال والتحـديـات

دار الشروق

مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية

الآمال والتحديات

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

مقدمة

شهدت إسرائيل خلال أقل من ربع قرن ثلاثة انتخابات عامة أظهرت مدى الانقسام الذى يعانى منه المجتمع الإسرائيلى، والذى يعتبر السلام مع العرب من أهم أسبابه.

ففى عام ١٩٧٧، وصل الليكود بزعامة ميناحيم بيجن إلى الحكم بعد أن ظل مستبعدا من كافة الحكومات التى شُكلت منذ قيام دولة إسرائيل، ووضع حدّاً لحالة التردد التى سادت سياسات الحكومات العمالية الإسرائيلية منذ حرب ١٩٦٧ فيما يتعلق بمستقبل الأراضى العربية المحتلة. فقد كان بيجن قاطعا فى اعتبار هذه الأراضى - باستثناء سيناء - أجزاء من أراضى إسرائيل التاريخية تم تحريرها ولا سبيل إلى التنازل عن شبر واحد من يهودا أو السامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، واستصدر تشريعات من الكنيست باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وبتطبيق القانون الإسرائيلى فى الجولان. أما الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد وضع بيجين الإطار الذى لا يزال قائما حتى اليوم لتحديد مستقبل هذه المناطق على أساس مرحلى بالبدء بترتيبات انتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى لمدة خمس سنوات وتأجيل المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية بكل ما تتضمنه من قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين وغيرها.

وفى عام ١٩٩٢، عادت حكومة العمل برئاسة إسحاق رابين ومعها خطة طموحة لشرق أوسط جديد يقوم على أسس التعاون الاقتصادى والأمنى والبيئى وغير ذلك من أشكال التعاون الإقليمى، وعلى أن تسوى المشاكل الثنائية بين إسرائيل وجاراتها العربيات فى هذا الإطار، وكانت نظرة رابين إلى هذه المشاكل أكثر تحررا حيث اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطينى وطرفا مع إسرائيل فى عملية السلام وعقد معها اتفاقات أوسلو التى تتضمن تمتع السلطة

الفلسطينية بحكم ذاتى واسع وببعض الرموز السيادية، بما يتفق مع وجهة نظره التى أعرب عنها بشأن مستقبل الكيان الفلسطينى وتصوره له بأن يكون متمتعا بسلطات تزيد على الحكم الذاتى وتقل عن سلطات الدولة. ومن ناحية أخرى، وافق رابين من حيث المبدأ على الانسحاب الكامل من الجولان السورية. ومع ذلك، فقد بدا رئيس وزراء إسرائيل الراحل مترددا وحذرا فى مواقفه سواء بسبب تركيبة شخصيته الصهيونية والأمنية أو لعدم إثارة القطاع اليمينى من المجتمع الإسرائيلى، فلم يكتف بتأجيل قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين وغيرها، بل اعتبر كافة هذه القضايا المؤجلة من اختصاص إسرائيل وحدها وأطلق لنفسه الحرية فى مواصلة الاستيطان وتهويد القدس. أما شيمون بيريس، فقد فشل عندما حاول ارتداء ثياب سلفه واستخدام اليد الحديدية فى لبنان، وتسبب فى إسقاط حكومة العمل.

وأتت انتخابات عام ١٩٩٦ بواحد من أغرب الشخصيات الإسرائيلية التى شغلت منصب رئيس الوزراء، هو بنيامين نيتانياهو الذى لم ينجح إلا فى استعداء الجميع عليه، بمن فيهم أعضاء حكومته التى شكلها من أكثر العناصر المتطرفة، ودفع لذلك ثمنا إصابة الحكم بالشلل وتمزق حزبه، وتوقف عملية السلام على كافة المسارات.

وقد كان الخطأ الرئيسى لنيتانياهو هو تجاهله ما أحدثته اتفاقات أوسلو من حقائق ومتغيرات على أرض الواقع، ومحاولته إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وأدى تخبطه وكذبه المتواصل وعنجهيته الاستفزازية إلى تأليب غالبية الإسرائيليين عليه وتوتر علاقات إسرائيل بالإدارة الأمريكية والعالم العربى.

وأخيرًا، عاد زعيم حزب العمل الإسرائيلى إلى الحكم بأغلبية غير متوقعة، وبدأ إيهود باراك مشاوراته لتشكيل حكومته فى أجواء انقسامات لم يشهد المجتمع الإسرائيلى لها مثيلا فى الماضى، وأعلن أن مهمته الأساسية هى رأب الصدع فى هذا المجتمع.

وإذا كان رئيس الوزراء الجديد يولى تحقيق الوحدة فى صفوف المجتمع الإسرائيلى اهتمامه الأول، وخاصة بتشكيل حكومة تتمتع بأكبر قسط ممكن من تأييد الرأى العام؛ فإن إقامة السلام مع العرب - رغم كونها من أهم المسائل التى تجمع أو تفرق الإسرائيليين - وكذلك الانقسامات التى يشهدها هذا المجتمع ترجع

كذلك إلى أسباب متعددة دينية وأمنية وأيديولوچية واقتصادية واجتماعية؛ ومن ثَمّ فإن مهمة باراك ليست يسيرة، كما أن ما يسعى إليه من رأب الصدع الإسرائيلى قد يحمله على التشدد فى مفاوضات السلام مع العرب.

والواقع أن تصريحات باراك لا تبشر بتحقيق آمال الأطراف العربية، وسوف نرى فى الصفحات التالية أنه بالرغم من اختلاف الحزبين الإسرائيليين الكبيرين ـ العمل والليكود ـ بشأن طبيعة التسويات النهائية مع العرب، فإن ثمة قواسم مشتركة وخطوطا حمراء يتفقان بشأنها سواء بالنسبة للقدس ومستقبل المستوطنات والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية أو غيرها من القضايا.

وإذا كان حزب العمل قد أسقط اعتراضه على إقامة دولة فلسطينية، وإذا كان إيهود باراك لم يعد يمانع فى إقامتها. فإن طبيعة هذه الدولة وشكلها وحدودها ومدى ما تتمتع به من سلطات سيادية. كلها أمور تضع على الجانب الفلسطينى تحديات بالغة الصعوبة.

وسوف نخصص الباب الأول من هذا الكتاب للتطورات التى شهدتها القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى المفاوضات وعقد اتفاقات أوسلو، موضحين ما لهذه الاتفاقات وما عليها، أما الباب الثانى، فنحاول فيه إلقاء الأضواء على المشكلات الرئيسية فى مفاوضات التسوية النهائية، ثم نختتم بالباب الثالث حيث نتناول ما يتعلق بالدولة الفلسطينية ومستقبلها.

طاهر شاش

مصر الجديدة فى ٥ سبتمبر ١٩٩٩

الباب الأول

الكفاح المسلح والتسوية المرحلية

الفصل الأول

السلام الذى قضى على السلام

لعل أبلغ وصف للتسويات التى وضعتها دول الحلفاء فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ورسمت بها خريطة الشرق الأوسط بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، هو ذلك الذى اتخذه (دافيد فرونكين) عنوانًا للكتاب الذى تناول فيه هذا الموضوع، حيث أطلق على هذه التسويات وصف «سلام ينهى أى سلام» Peace To End All Peace(*).

فقد كان سلاما قائما على النفاق والخداع، لعبت فيه بريطانيا الدور الرئيسى لخدمة مصالحها الإمبراطورية، ولا تزال شعوب الشرق الأوسط تدفع ثمنه الباهظ حتى اليوم.

كانت بريطانيا خلال عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ تواجه مآزقا فى ميادين القتال بسبب الانتصارات التى كانت تحرزها القوات العثمانية فى الجبهات الشرقية والغربية والشمالية، ولكنها كانت تدرس وتخطط لما بعد الحرب:

- عرضت مساعداتها الحربية على الشريف حسين بن على، حاكم مكة، لكى يقوم بثورة ضد الحكم العثمانى، وتعهدت له - من خلال المراسلات المعروفة بين مندوبها السامى بالقاهرة هنرى ماكماهون وبينه - بأن يكون المقابل لثورته هو الاعتراف بدولة عربية كبرى تمتد من مرسين/ أدنة حتى الخليج الفارسى شمالا

(*)

David Fronkin: A Peace To End All Peace (Avvon Books New York).

ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوبا (باستثناء عدن) ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سيناء غربا.

وقد استثنى ماكماهون من رقعة هذه الدولة ولايتى مرسين وإسكندرونة وأجزاء الشام الواقعة غرب ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لكى تدعى بريطانيا فيما بعد أن فلسطين تدخل ضمن هذه المناطق المستثناة.

- تواطأت مع فرنسا على اقتسام المشرق العربى، وعقدت معها اتفاقية سايكس/بيكو، وكانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. أما فلسطين، فقد تضمنت الاتفاقية أن تخضع لنظام دولى.
- تواطأت بريطانيا مع المنظمة الصهيونية على إنشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين تحت الحماية البريطانية، وذلك بالرغم من اتفاقيتها مع فرنسا.
- استخدمت وسائل الخداع مع الشريف حسين بن على وابنه فيصل، فأوهمت الأول أن اليهود لا يريدون سوى الإقامة فى فلسطين ومشاركة سكانها العرب نفس الحقوق، وأغرت الأخير بنفوذ وأموال اليهودية العالمية التى يمكنه الاستفادة منها فى تأييد المطالب العربية بقبوله تصريح بلفور. أما حسين، فرحب باليهود (أبناء العمومة) فى أى جزء من الدولة العربية، وأما فيصل، فوقع مع حاييم وايزمان اتفاق يناير ١٩١٩ ملتزما باتخاذ كافة الإجراءات لتشجيع وتنشيط هجرة اليهود إلى فلسطين على نطاق واسع واستيطانهم الأراضى وزراعتها، بل وتبادل التمثيل بين الدولة العربية و(فلسطين)؛ ولكن «فيصل» كتب تحفظا بأن الاتفاق لا يلزمه إذا لم يحصل العرب على حقوقهم ومطالبهم.
- عندما رفض الشريف حسين التوقيع على مشروع المعاهدة التى أعدتها بريطانيا متضمنة الموافقة على تصريح بلفور تخلت عنه؛ ففقد عرشه ومات بالمنفى وكان عرش العراق من نصيب فيصل الذى طردته فرنسا من سوريا بعد أن دخلتها قواته المتقدمة والتى استولت قبل ذلك على العقبة محققة للحلفاء مكسبا استراتيجيا هاما.
- سواء خدعت بريطانيا الصهاينة، أو خدعوا أنفسهم، فإنهم ظلوا يعتقدون أن تصريح بلفور يعطيهم الحق فى إقامة دولة يهودية تشمل كافة أراضى فلسطين

ـ على ضفتى نهر الأردن ـ ولا يزالون يتهمون بريطانيا بالخيانة لأنها اقتطعت لعبد الله بن الحسين إمارة شرق الأردن، ونكصت عن وعد بلفور عندما أصدرت كتابها الأبيض عام ١٩٣٩.

- أسهم الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون فى إرساء أسس هذا السلام المخادع، فأيد تصريح بلفور ونظام الانتداب، بالرغم من مبادئه الشهيرة عن تقرير مصير الشعوب، بل وتغاضى عن تقرير لجنة كنج/ كرين الأمريكية التى أكدت فيه المعارضة العربية الشديدة لمخطط الوطن القومى اليهودى فى فلسطين.

وكانت محصلة كل ذلك هذا الصراع الممتد والمتواصل منذ ما يقرب من مائة عام والذى يمتد بجذوره إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما أثارت الموجات الأولى للمهاجرين اليهود مخاوف الفلسطينيين، فبادروا بمطالبة الباب العالى بوقف هذه الهجرة. وعندما وصلتهم أنباء المخطط الصهيونى قاوموه بكل ما لديهم من وسائل.

فى ١٤ من مايو ١٩٤٨، أعلن دافيد بن جوريون «قيام الدولة اليهودية فى أرض إسرائيل بمقتضى الحق الطبيعى والتاريخى (لليهود)، وبموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار التقسيم)»، وناشد السكان العرب فى دولة إسرائيل المحافظة على السلام والمشاركة فى بناء الدولة على أساس المواطنة الكاملة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة.

وتشكلت دولة من نوع فريد، كانت وقت إنشائها لا تضم سوى ٧١٦ ألفا من اليهود و ١٥٦ ألفا من الفلسطينيين، ولكنها أعلنت فتح أبوابها لاستقبال كافة يهود العالم. ولم تعلن لها حدود حيث لم تكن لها سوى حدود قرار التقسيم والتى قبلتها ثم تجاوزتها بمراحل فى المعارك مع العرب.. دولة أشبه بموزاييك من الأجناس: يهود شرقيون (سفارديم) ويهود غربيون (إشكناز)، قادمون من شرق أوروبا وغربها ووسطها والولايات المتحدة ومن اليمن والعراق والمغرب، وغيرها من دول العالم، ينطقون بلغات مختلفة وينتمون إلى مجتمعات لها تاريخها وتقاليدها وعاداتها المتباينة.. دولة تعيش على المساعدات الأجنبية، ويدافع عن بقائها وسط محيط العداء العربى الذى زرعت فيه جيش ـ مؤلف من عصابات إرهابية سابقة، وتتزعمها وتدير مؤسساتها شخصيات كانت منغمسة فى نشاط تلك العصابات.

ولكل تلك الأسباب، استهانت الدول العربية بهذه الدولة وتوقعت قرب زوالها، فهى «إسرائيل المزعومة» التى سوف يكون مصيرها مماثلا لمصير مملكة الصليبيين، ولا سبيل للاعتراف بها، بل يجب فرض الحصار الاقتصادى عليها، ولن تكون اتفاقات الهدنة إلا مرحلة مؤقتة حتى يحين موعد المعركة الفاصلة مع هذا الكيان الذى زرعته الإمبراطورية البريطانية وسط العالم العربى لخدمة أهدافها فى الدفاع عن قناة السويس وطرق المواصلات وقمع الحركات القومية والاستقلالية العربية، ثم تولت الولايات المتحدة هذه المهمة بعد أن خارت قوى الأسد البريطانى.

ومع ذلك، فقد عاشت دولة إسرائيل واحتفلت بمرور نصف قرن من الزمان على إنشائها، وأصبحت واحدة من الدول الصناعية المتقدمة، كما أصبح جيشها من أقوى جيوش العالم وأفضلها تسليحا.

وكان لبن جوريون الفضل الأكبر فى بناء الدولة. فقد تمكن من صهر المهاجرين فى بوتقة شعب واحد يتكلم العبرية، وتحول بالمؤسسات التى أقيمت فى زمن الانتداب إلى مؤسسات دولة ديمقراطية، كما تحول بالمنظمات العسكرية الإرهابية إلى جيش قوى حديث، ووضع أسس اقتصاد دولة صناعية تأخذ بأحدث الأساليب العلمية والتكنولوچية. ونجح بن جوريون فى وضع صيغة للتوفيق بين علمانية الدولة والأساس الدينى اليهودى الذى قامت عليه، وذلك بما يعرف بصيغة الوضع الراهن التى تسمح بنشاط المؤسسات الدينية (الحاخامية والمدارس الدينية) مع إخضاعها لسيطرة الدولة. غير أن مؤسس الدولة اليهودية فشل فى إقامة السلام مع العرب، حيث أراده سلاما قائما على الردع والتوسع.

وكان داڤيد بن جوريون يعتقد أن المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيونى ترجع إلى تحريض «الأفندية» والإقطاعيين وليس لها جذور شعبية، إلى أنه أقنعته أحداث عام ١٩٢٩. بأنها تقف على أساس قومى صلب، وعندما سعى إلى كسب تأييد عدد من الزعماء الفلسطينيين بإغرائهم بما يحققه الاستيطان والزراعة اليهودية من تنمية وخير للبلاد، رد عليه موسى العلمى قائلا: «إننا نفضل أن تبقى البلاد قاحلة مائة عام إلى أن يستطيع الفلسطينيون تطويرها بقوتهم الذاتية»، وعندها كتب بن جوريون فى مذكراته أنه شعر فى قرارة قلبه بأنه لو كان عربيا لقال نفس الشىء.

أما چاپوتنسكى - مؤسس الحركة التصحيحية - ، فقد دعا اليهود إلى عدم إساءة التقدير بالعرب أو التقليل من ذكائهم ذاكرا أنه من العبث محاولة خداعهم حيث إنهم يعتبرون فلسطين بلدهم ولا يسمحون لغيرهم بأن يكونوا أسيادًا عليهم فيها ، ومن المستحيل التوصل إلى اتفاق معهم على أساس اختيارى ، وإنما يجب ردعهم بإقامة جدار حديدى يهودى يرغمهم على التسليم بالمشروع الصهيونى .

من الواضح إذن أن الحركة الصهيونية التى كانت فى بداية الأمر تعتقد فى إمكان تقبل الفلسطينيين للمشروع الصهيونى بإغرائهم بالمكاسب الاقتصادية أو بمساعدة الحركة الوطنية العربية (بنفوذ اليهودية العالمية) ، على إقامة الدولة العربية المستقلة ، قد انتهى بها الأمر إلى إدراك مدى عمق المشاعر الوطنية الفلسطينية وقوة المقاومة للمشروع الصهيونى ، ورأت أن الحل هو نقل الفلسطينيين إلى الدول العربية طواعية أو قهرا .

وأدركت بريطانيا بدورها استحالة تنفيذ تصريح بلفور بشقيه المتعارضين ، إنشاء الوطن القومى اليهودى وعدم الإضرار بحقوق الفلسطينيين . وراحت تتخبط فى سياستها ، تحاول إرضاء طرف فتغضب الآخر . حاولت طمأنة الفلسطينيين بمفكرة تشرشل المتضمنة تفسيرها لتصريح بلفور ، ولكنها أكدت فى نفس الوقت أن لليهود حقا فى فلسطين ، ثم استجابت لليهود عام ١٩٣٧ بمشروعها الذى اقترحته لجنة بيل لتقسيم فلسطين ، وعندما نشبت الثورة الفلسطينية الكبرى عدلت عن المشروع وعندما راح شبح الحرب العالمية الثانية وأصدرت الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ لتهدئة الفلسطينيين وكسب ود الدول العربية ، واقترحت فى الكتاب إقامة دولة فلسطينية مستقلة وثنائية القوميات بعد عشر سنوات والحد من الهجرة اليهودية وتقييد شراء الأراضى ، وعندما أدركت فشل سياستها وعجزها عن الدفاع عن جنودها ضد العمليات الإرهابية اليهودية وعن مقاومة الضغوط الأمريكية من أجل فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية ، قررت التخلى عن الانتداب وعرض المشكلة على الأمم المتحدة .

وقد جاء اعتراف بريطانيا بعجزها بعد فوات الأوان ، فقد أصبح لليهود فى فلسطين - وبفضل دولة الانتداب - مؤسسات حقيقية لدولة لا ينقصها إلا إعلان قيامها : وكالة يهودية لها إداراتها المتخصصة فى كافة الشئون ، واقتصاد سليم

بزراعته وصناعته وتجارته، وجيش مدرب ومسلح. وكان نفوذ اليهود فى الولايات المتحدة قد استشرى، كما كانت أوروبا تواجه مشكلة ضحايا النازية من اليهود وتشعر بعقدة ذنب قوية، ولم تكن محاولات العرب فى الدفاع عن حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة لتصمد أمام الإرادة الجماعية الأمريكية والأوروبية والسوفيتية لإنشاء الدولة اليهودية.

وصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين بناء على توصيات لجنة فلسطين التى شكلتها.

وقد وجد غالبية أعضاء اللجنة أن إقامة دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وتدويل منطقة القدس هما أفضل الحلول للمشكلة الفلسطينية. وأوضحت اللجنة فى تقريرها بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٤٧ أسباب اقتراحها على النحو التالى: (*)

- إن تصريح بلفور وصك الانتداب على فلسطين لا يستبعدان إقامة دولة يهودية، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا باستخدام القوة.
- إن اللجنة ترفض الحجة اليهودية للمطالبة بإقامة دولة يهودية فى فلسطين، والقائلة بأن هذه الدولة تحقق رفاهية السكان الأصليين؛ وذلك لأن هذا الأمر يتوقف على قبول هؤلاء السكان، كما أن إطلاق الهجرة اليهودية يؤدى حتما إلى نزوحهم وبيع أراضيهم تحت إغراء رأس المال اليهودى.
- إنه كان مفهوما فى وقت ما أن القادة العرب لا يمانعون فى إعطاء فلسطين لليهود إذا ما حصلوا على بقية أراضى الدولة العربية التى يطالبون بها (فى إشارة إلى اتفاق فيصل مع وايزمان).
- إنه توجد تفسيرات مختلفة لمراسلات حسين/ مكماهون، وهناك خلاف حول ما إذا كانت تستبعد فلسطين من نطاق الدولة العربية الموعودة.
- كان الانتداب على فلسطين ذا طبيعة خاصة، وقد جاء على خلاف مبدأ تقرير المصير بسبب الرغبة فى إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين.

(*) تقرير اللجنة فى ٣/ ٩/ ١٩٤٧:

GAOR II,Supp.11 (A/364)Vol.I.

- إن اللجنة ترفض المطلب العربى بإقامة دولة عربية علمانية ديمقراطية فى فلسطين، وترفض المطلب اليهودى بإقامة دولة يهودية فى كل البلاد. كما أنها لا ترى إقامة دولة ثنائية القومية أو إقامة دولة كانتونات عربية ويهودية، حيث إن الفكرة الأولى تتطلب المساواة العددية للطائفتين فى حين أن الثانية تؤدى إلى زيادة تفتيت البلاد.

وهكذا نجحت الحركة الصهيونية فى تحقيق هدفها وأنشأت الدولة اليهودية التى تنبأ تيودور هيرتزل فى عام ١٨٩٧ بأنها سوف تقام خلال خمسين عاما، ولا ندرى إن كان أبو الصهيونية قد توقع أن يدفع عرب فلسطين هذا الثمن الباهظ المتمثل فى ضياع معظم أراضيهم وتشريد ٧٥٠ ألفا منهم.

وإذا كان العرب قد رفضوا قرار التقسيم فى مبدأ الأمر فإنهم ما لبثوا أن استسلموا لقدرهم تحت وطأة الكارثة التى حلت بهم عام ١٩٤٨، وبدءوا يطالبون الأمم المتحدة بتنفيذ هذا القرار وإعادة اللاجئين وفقا لما قررته (بقرارها رقم ١٩٤ فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨) وارتضوا أن تسعى لجنة التوفيق التى شكلتها إلى تسوية النزاع على أساس هذين القرارين، ووقع العرب والإسرائيليون على بروتوكول لوزان عام ١٩٤٩ بما يعنى موافقة الجانبين على ذلك. وعندما أصدرت الأمم المتحدة فى ذلك العام قرارها بقبول عضوية دولة إسرائيل، استند القرار على أن الدولة اليهودية الناشئة أبدت استعدادها لتنفيذ قرارى التقسيم واللاجئين. غير أن حكومة بن جوريون رأت أن من حقها الاحتفاظ بما اكتسبته من أراض فى ميادين القتال وأن عودة اللاجئين تهدد أمن إسرائيل، وقد أصبحت إعادتهم مستحيلة بعد أن تم توطين المهاجرين اليهود فى منازلهم ومزارعهم.

واستكانت الأمم المتحدة، وسلمت بالأمر الواقع، وانحصرت جهودها فى نزع فتيل الصراع بالسعى إلى عقد اتفاقات هدنة بين إسرائيل والدول العربية المقاتلة، وجمدت القضية الفلسطينية لسنوات فى المنظمة الدولية، ولكنها دخلت مرحلة النزاع بين إسرائيل والدول العربية.

وعلى مدى ما يقرب من عشرين عاما، أصبحت الكلمة بين الجانبين لقوة السلاح، فمؤسس دولة إسرائيل، داڤيد بن جوريون، لا يؤمن بغير القوة لتوسيع

رقعة دولته وتثبيت أركانها ، فيبعث بقواته مرات لاحتلال المناطق المنزوعة السلاح ، ومرات أخرى لهدم قرية قبية وضرب نحالين وبيت لقية وقلقيلية وغيرها فى الأردن ، والحمة والتوافيق فى سوريا ، وخان يونس والكونتيلا فى غزة . ويحاول فرض السلام على مصر بالقوة ، فتقوم قواته بشن غارة شديدة على غزة فى فبراير ١٩٥٥ . وتتلاحق الأحداث ، فيعقد الرئيس جمال عبد الناصر صفقة الأسلحة التشيكية ويبادر بن جوريون - بالتواطؤ مع أنطونى إيدن وجى موليه - إلى شن عدوان واسع على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ قبل أن يستوعب الجيش المصرى أسلحته الحديثة ، وتدفع مصر ثمن انسحاب القوات المعتدية بقبول قوات طوارئ دولية فيها وتغمض عينيها عن مرور السفن الإسرائيلية فى مضيق تيران ، وتدخل المنطقة فى سباق التسلح ، كما يصبح النزاع من معارك الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ثم تعود إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ إلى توجيه ضرباتها الشديدة للجيوش العربية وتبدأ مرحلة جديدة لهذا الصراع الممتد بعد وقوع سيناء والجولان وبقية أراضى فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلى الطويل .

الفصل الثانى

التفاوض فى ظل الاحتلال

فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وبعد عشرين عاما من إصدار الأمم المتحدة لقرارها بتقسيم فلسطين ، وضعت الولايات المتحدة حجر الأساس لخريطة جديدة للدولة اليهودية ، تتناسب مع الدور الذى تلعبه فى إطار استراتيچيتها بالمنطقة . ففى ذلك اليوم أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢ من أجل إقامة سلام دائم وعادل وشامل فى المنطقة . وقد استخدم اللورد كارادون ، مندوب بريطانيا فى المجلس ، قدراً كبيراً من العبقرية البريطانية المعروفة فى مجال السياسة الدولية والخبرة التراثية فى صياغة الأوراق الدبلوماسية ، وانتقى عبارات مشروع القرار وألفاظه بعناية بالغة لتحقيق ما يعرف بالغموض البناء ، وسعى بين الوفود بالمشروع مطالبا بعدم إدخال أى تعديل عليه وإلا اختل ما به من توازن .

وكانت الجمعية العامة قد عجزت فى دورتها الاستثنائية فى يونيو ١٩٦٧ عن التوصل إلى قرار بسبب الخلافات بين مواقف أعضائها . فقد كانت إسرائيل ترفض سحب قواتها من الأراضى العربية المحتلة قبل التفاوض والاتفاق مع الدول العربية على حدود جديدة معها تحل محل خطوط الهدنة القائمة منذ عام ١٩٤٩ ، وعلى حرية مرور سفنها فى خليج العقبة وقناة السويس . ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل تساند موقفها ، وتعارض ـ مشروعات القرارات التى تؤكد احترام مبدأ عدم اكتساب الأراضى عن طريق الحرب ، وتطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل والفورى من الأراضى المحتلة .

وصيغ القرار رقم ٢٤٢ بتلك العبارات الغامضة حتى تستطيع إسرائيل الاستناد إليها لتحقيق هدفها ، مؤكدا مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى عن طريق الحرب ومغفلا فى الوقت نفسه النص على أن يكون انسحاب إسرائيل من كل الأراضى

(مع ذكر كلمة أراض دون تعريف فى النص الإنجليزى)، ومتضمنا فقرة عن حق كل دولة فى العيش داخل حدود آمنة معترف بها. وقد ألقى وكيل وزارة الخارجية البريطانية وفى ذلك الوقت (چورچ براون) الضوء على ظروف إعداد القرار فذكر أنه كان من المستحيل قبول إسرائيل وأنصارها بقرار ينص على الانسحاب الإسرائيلى من كل الأراضى العربية المحتلة. ولكن القرار واضح فقد كان الإسرائيليون يعلمون أنه يطالبهم بالانسحاب من الأراضى مع إجراء تعديلات طفيفة فى الحدود القديمة. وقد اتفق البريطانيون مع مندوب الهند فى المجلس على أن يلقى بيانا يعلن فيه أن القرار يعنى انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة وألا يرد البريطانيون على بيانه، ويبقى هذا التفسير فى سجلات المجلس. كما ذكر اللورد كارادون فى مقال له أنه كان يرى أن تقوم لجنة دولية محايدة برسم خريطة لحدود عادلة(*).

وقدم اللورد كارادون مشروع القرار ذاكرًا أن موقف المملكة المتحدة هو أنها لا تقبل أن تكون الحرب وسيلة لحل المنازعات أو أن يُسمح لدولة أن تمد حدودها نتيجة للحرب، وهذا يعنى أن على إسرائيل أن تنسحب. أما مندوب الهند، فقد أكد أن مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة أساس موقفه، وأن فهمه للقرار هو التزام المجلس بتطبيق مبدأ الانسحاب الكامل الإسرائيلى من كافة الأراضى المحتلة. ولا يمكن لإسرائيل أن تستخدم عبارة «حدود آمنة معترف بها» للاحتفاظ بأية أراض محتلة فى النزاع الأخير. وأشار مندوب فرنسا إلى أن النص الفرنسى لفقرة الانسحاب الذى يستخدم كلمة «الأراضى المحتلة» لا يدع أى مجال للغموض، كما أشار إلى تأكيد مندوب بريطانيا الربط بين هذه الفقرة ومبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة. وأكد المندوب السوڤييتى أن القرار يعنى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلتها فى ٥ يونيو ١٩٦٧. وأدلى مندوبو مالى ونيچيريا وأثيوبيا وبلغاريا بكلمات أكدت أن القرار يعنى الانسحاب من كل تلك الأراضى. وأشار مندوبا البرازيل واليابان إلى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى عن طريق الحرب.

(*) انظر الإشارة إلى مقال اللورد كارادون وتصريح چورچ براون فى كتاب:

Musa Mazzawi: Palestine and the Law (Ithasha Press).

(وثيقة مجلس الأمن رقم ١٠٩٤٨ بتاريخ ٣ يونيو ١٩٧٣ بشأن تفسيرات أعضاء المجلس لتصويتهم على القرار يومى ٢٠ و ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ـ وقد أعدت الأمم المتحدة الوثيقة بناء على طلب المجموعة العربية).

وقد بدا المشروع البريطانى غريبا لوزير خارجية مصر، المرحوم محمود رياض، حيث لا يتضمن أية إشارة إلى القضية الفلسطينية فى حين أنها كانت على مدى عشرين عاما سبب الصراع الدائر فى المنطقة، وعندما استفسر من آرثر جولدبرج المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة عما إذا كان القرار يعالج نتائج حرب ١٩٦٧ أم يعتبر أساسا لحل المشكلة الفلسطينية، أبلغه جولدبرج ـ بعد الاتصال بحكومته ـ بأنه يستهدف معالجة نتائج تلك الحرب وحدها(*).

واعتماداً على هذه التأكيدات، قبلت مصر والأردن القرار، واستجابتا لإلحاح كارادون بعدم محاولة تعديل صياغته، وذلك أملا فى استرداد الأراضى العربية المحتلة فى أسرع وقت. وبدت الدولتان مطمئنتين إلى أن القرار رقم ٢٤٢، وإن كان لا يطالب إسرائيل بسحب قواتها إلى المواقع التى كانت فيها قبل الحرب، إلا أن ذلك أمر بدهى إذ إن القرار يؤكد صراحة مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى عن طريق الحرب، وهو مبدأ يقوم ميثاق الأمم المتحدة على أساسه.

وتوقعت الدولتان أن يبدأ الانسحاب الإسرائيلى على الفور، وفى خلال فترة محددة، وعندئذ تعلنان إنهاء حالة الحرب بينهما وبين إسرائيل وتسمح مصر بالملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران، وتنفذ الأطراف بقية الالتزامات التى ينص عليها القرار، ومنها إقامة مناطق منزوعة السلاح وغير ذلك من الترتيبات الأمنية التى تتوصل إليها عن طريق جونار يارنج ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة.

ولكن كان هناك مخطط آخر لبدء مرحلة جديدة يعاد خلالها ترتيب الأوضاع ورسم خريطة أخرى للشرق الأوسط بدلا من تلك التى رسمت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فلم تعد إسرائيل لتقنع بالحدود التى عاشت بداخلها منذ عام ١٩٤٩ بعد انتصارها الحاسم على الدول العربية ووصول قواتها إلى قناة السويس ومرتفعات الجولان وتمكنها من الاستيلاء على بقية الأراضى الفلسطينية.

(*) مذكرات محمود رياض ـ الجزء الثالث (دار المستقبل العربى).

وفى هذه المرة، لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسى فى رسم المخطط الجديد وتنفيذه، واستخدمت عبقرية بريطانيا ودهاءها فى إعداد مشروع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

ووقف آرثر جودبرج، المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة، يساند إسرائيل ويتبنى تفسيرها للقرار. فالالتزامات التى يتضمنها القرار مترابطة وتمثل صفقة متكاملة، ويجب على الأطراف الاتفاق بشأنها قبل أن يبدأ تنفيذها، ويتعين - بوجه خاص - اتفاقها على الحدود قبل أن تنسحب إسرائيل وراءها. والقرار يتطلب رسم حدود آمنة ومعترف بها تحل محل خطوط الهدنة السابقة ويفسح المجال لإدخال تعديلات على هذه الحدود وإنما يجب أن تكون طفيفة ولا تعكس ثقل الغزو.

وكان معنى ذلك أن تجرى المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية فى ظل الاحتلال الإسرائيلى وتحت ضغط قواته، وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما استمر الاحتلال قائما ولم يتحقق ذلك السلام الشامل والدائم والعادل الذى نص عليه القرار رقم ٢٤٢.

لقد حققت إسرائيل للولايات المتحدة هدفها فى توجيه ضربة قاصمة لعبد الناصر وحركة القومية العربية التى يتزعمها، وكان يجب أن تحصل على الثمن وتجنى ثمار انتصاراتها بحدود جديدة، وأن تقوم بدور أكبر فى خدمة الاستراتيچية الأمريكية فى المنطقة، فقد أقامت بانتصاراتها الساحقة للولايات المتحدة الدليل على أنه يمكن الاعتماد عليها فى تطويع الدول العربية لمقتضيات هذه الاستراتيچية فى ذلك الوقت الذى اشتدت فيه حدة الحرب الباردة.

والواقع أن الولايات المتحدة كانت قد فشلت فى تطويع عبد الناصر. فقد كانت تأمل أن تنجح محاولاتها فى ضم مصر إلى أحلافها العسكرية بعد قيام الثورة المصرية، غير أن عبد الناصر أفسد عليها حلف بغداد، وكانت تأمل فى أن يقود العرب إلى الصلح مع إسرائيل، خاصة لما بدا لها من أن ثورته لا تضع مشكلة إسرائيل ضمن أولوياتها، وأوفدت إريك چونستون لكى يجرى مفاوضات مع مصر والدول العربية الأخرى لتنفيذ مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن بهدف توطين اللاجئن الفلسطينيين وخلق أجواء مواتية للتعاون العربى الإسرائيلى، كما بعثت بروبرت أندرسون للسعى

بين عبد الناصر وبن جوريون من أجل التوصل إلى تسوية النزاع، ولكن محاولاتها مع الزعيم المصرى قد باءت بالفشل. وعندما شنت إسرائيل غارتها الواسعة على غزة فى فبراير ١٩٥٥، كان رد فعل عبد الناصر أن عقد صفقة الأسلحة التشيكية. وعندما عاقبته بسحب تمويل السد العالى، قام بتأميم شركة قناة السويس، وخرج من العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وقد حقق نصراً سياسيا.

ولم تكن الولايات المتحدة لتسمح لعبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ أن يخرج منها سالما.

وبالرغم من أن عبد الناصر كان يدرك أن إسرائيل لن تنسحب طواعية من الأراضى العربية المحتلة، وكان على اقتناع بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فقد قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى صدر بإجماع أعضاء المجلس، فلا ضير فى التجاوب مع الإرادة الدولية، ولسوف يتبين العالم حقيقة المطامع التوسعية الإسرائيلية؛ وسوف يعمل على إعادة تنظيم جيشه ويدخل فى معارك حرب استنزاف مع العدو حتى تكتمل الاستعدادات ليخوض معركة التحرير لإزالة آثار العدوان واسترداد الأراضى المغتصبة.

وكان معنى قبول قرار مجلس الأمن - بمفهومه الذى تمسكت به الولايات المتحدة أن تجرى المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والدول العربية فى ظل الاحتلال الإسرائيلى. وإذا كان احتلال إسرائيل لسيناء لم يكن ليضعف من قدرة مصر على استرداد أراضيها بالقوة، فإن احتلالها للأراضى الفلسطينية قد أتاح لها فرصة العمر التى كانت تحلم بها للاستيلاء على ما تعتبره «أرض إسرائيل التاريخية» وعلى مدى ثلاثين عاما أخذت إسرائيل تعمل باطمئنان لتشكيل الأوضاع فى الأراضى العربية المحتلة بما يحقق الهدف الصهيونى كاملا، فلم تكن منذ عقد اتفاقات الهدنة راضية عن وضعها، فى رقعة من الأرض تراها ضيقة ولا تحقق لها أمنها ولا تكفى لاستيعاب المهاجرين اليهود الذين تطمع فى جلبهم، كما أنها لا تحصل على ما تحتاجه من المياه لزراعتها وصناعاتها المتطورة، وتجد نفسها محاطة بأعداء لا يعترفون حتى بوجودها.

وقد أتاحت لها انتصاراتها غير المتوقعة، واحتلالها الطويل للأراضى العربية بتأييد ودعم الولايات المتحدة، فرصة ذهبية لإنشاء إسرائيل الكبرى والعظمى.

وقد فجرت هذه الانتصارات المشاعر القومية والدينية لدى شعب إسرائيل، فتعالت الدعوات للاستيلاء على كل الأراضى العربية المحتلة وعدم التفريط فى أى شبر منها، وتزايد نفوذ اليمين الإسرائيلى والأصولية اليهودية.

وعندما التزمت حكومات حزب العمل جانب الحرص فى مبدأ الأمر، أملا فى التوصل إلى سلام مع العرب مقابل تنازلهم عن أجزاء من أراضيهم تحقق - فى نظرها - أمن إسرائيل، ما لبثت أن وجدت نفسها عاجزة عن مقاومة ضغوط موشى ديان ومناحيم بيجين من داخلها، وضغوط رأى عام متطرف من خارجها، فازداد تصلبها وتفتحت شهيتها لابتلاع مساحات شاسعة من سيناء والاستيلاء على الجولان السورية والأراضى الفلسطينية، ولجأت إلى إقامة المستوطنات فى هذه الأراضى أملا فى ضمها فى نهاية الأمر.

وكانت المشكلة التى تواجهها إسرائيل، ولا تزال، هى المشكلة السكانية. فضم الأراضى المحتلة بسكانها من شأنه تغيير الطابع اليهودى للدولة، وحرمان هؤلاء السكان من الحقوق الوطنية فى حالة الضم يتناقض مع النظام الديموقراطى الذى تتشدق به، ولم تجد الحكومات الإسرائيلية أمامها سوى المضى فى إحداث التغييرات الجغرافية والسكانية وغيرها التى تستطيع بها مستقبلا فرض السلام الذى تراه على العرب. وكانت إسرائيل تشعر بالاطمئنان الكامل، فالدول العربية قد بلغت حدًا من الضعف تستطيع معه أن تمضى فى الضم الفعلى للأراضى المحتلة، دون مقاومة، وأمامها سنوات طويلة حتى تمثل هذه الدول خطرًا عليها، وديان يرى أن شرم الشيخ أفضل لإسرائيل من السلام مع العرب.

وقد أحدثت الانتصارات فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ما يشبه الزلزال فى إسرائيل، وأدت إلى سقوط الحكومات العمالية بعد أربع سنوات وتولى اليمين الإسرائيلى برئاسةميناحيم بيجين الحكم.

وكان بيجين قد أثبت أنه أكثر تطرفا وإيمانا بالقوة العسكرية من أستاذه چابوتينسكى مؤسس الحركة التصحيحة، وكان يفاخر بأن مذبحة دير ياسين التى

ارتكبها فى ٩ إبريل ١٩٤٨ لولاها لما قامت دولة إسرائيل، وبتولى حكومة الليكود السلطة، وتحالفها مع الأصولية الدينية، بدأت مرحلة جديدة فى الحياة السياسية فى إسرائيل. فبعد أن ظل زعيم الليكود مقصيا عن الحكم منذ إنشاء الدولة، وكان بن جوريون يعتبره فاشيا وعنصريا متطرفا، إذا به يتولى رئاسة الحكومة وينفذ أفكاره التى كانت مرفوضة من غالبية الشعب، فالأراضى التى استولت عليها القوات الإسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ هى باستثناء سيناء أجزاء محررة من أرض إسرائيل ولا يمكن التنازل عن شبر منها، واستيطان اليهود فى أى موقع منها حق لهم بغير منازع.

وقد انتعشت فى عهده القوى المتطرفة، مثل جماعة جوش إيمونيم وغيرها من جماعات الاستيطان التى أطلقت لها حرية إقامة المستوطنات فى أى مكان من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتى أصبح لها تنظيمها الرسمى المعترف به، وجماعات الأصولية الدينية من أمثال كاخ وكاهانا وجبل الهيكل التى لا تتورع عن المطالبة بهدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة بالقدس، وإقامة الهيكل اليهودى الثالث مكانهما.

وإذا كان بيجين قد عقد معاهدة السلام مع مصر، فإن أيديولوچيته عن أرض إسرائيل ظلت هى المتحكمة فى سياساته ومواقفه تجاه الأراضى الفلسطينية والسورية. فاستصدر قانونا باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وآخر بتطبيق التشريع الإسرائيلى فى الجولان، واعتبر الفلسطينيين مجرد سكان فى أرض إسرائيل ليس لهم من حقوق سوى إدارة شئونهم الحياتية تحت سيادة إسرائيل وسيطرتها. وعندما رفض الفلسطينيون اتفاق كامب ديڤيد، قام بيجن بغزو لبنان عام ١٩٨٢ وأخرج منظمة التحرير من أراضيه.

وقد واصل إسحاق شامير سياسة الليكود، وقام بزرع المستوطنات فى كافة أنحاء الضفة الغربية، معلنا بغير مواربة أن هدفه من تفتيت الأراضى الفلسطينية وتقطيع أوصالها وحصار مدن الفلسطينيين وقراهم هو الحيولة دون قيام كيان فلسطينى فى أية تسوية فى المستقبل.

وبدا شامير زاهدا فى تحقيق السلام مع العرب إلى أن اضطر تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية إلى التقدم بمبادرة لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى.

وقد تلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير، وبدأت مساعيها التى انتهت بالدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام، والتى استجابت فيها لكافة الشروط التى وضعها شامير لانعقاده.

وبدأت المفاوضات العربية الإسرائيلية فى ظل الاحتلال الذى ظل يعمل على تشكيل الأوضاع فى الأراضى المحتلة بما يحقق الأهداف الإسرائيلية.

وقد كان للأفكار التى طرحها ميناحيم بيجين بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، والتى بنى عليها اتفاق كامب ديفد، أثر كبير فى السياسة التى اتبعتها إسرائيل، حتى فى عهود حكومات حزب العمل، حيث أصبحت صيغة كامب ديفد هى الصيغة المطروحة للتسوية منذ ذلك الوقت.

فقد تمسكت الولايات المتحدة بهذه الصيغة فى جميع المبادرات التى طرحتها لتسوية القضية الفلسطينية، سواء مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢، أو مبادرة شولتز فى مارس ١٩٨٩، أو فى عملية السلام التى بدأت بعقد مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١.

وفى حين أن ممارسة الشعوب لحقها فى تقرير مصيرها يشترط فيها أن تجرى فى حرية ودون تدخل أجنبى، وتتم عادة عن طريق الاستفتاء الحر الذى يجرى تحت الإشراف الدولى، فإن تلك الصيغة تحقق لإسرائيل تحديد مستقبل الأراضى الفلسطينية عن طريق التفاوض معها فى الوقت الذى ترزح فيه هذه الأراضى تحت احتلالها الحربى وتعيد تشكيل الأوضاع الجغرافية والسكانية والقانونية والإدارية فيها، وتخلق أمرا واقعا يؤدى إلى ربطها بإسرائيل بروابط محكمة يصعب الفكاك منها. وإذا كان ميناحيم بيجين قد تمسك بحق إسرائيل فى المضى فى عمليات الاستيطان على أساس معتقداته الأيديولوچية التى تدين بها حكومات الليكود، فإن حكومات العمل هى التى بدأت وواصلت بناء المستوطنات تحقيقا للأهداف الصهيونية.

وهكذا استقرت الاستراتيچية الإسرائيلية بشأن تسوية القضية الفلسطينية على الأسس التالية:

- تقليص القضية بجعلها قاصرة على تحديد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وسكان هذه المناطق .

- أن تتم التسوية من خلال مفاوضات مباشرة تجرى معها .

- أن تجرى المفاوضات مع إسرائيل للاتفاق على الوضع الدائم لهذه الأراضى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد سبقت الإشارة إلى التفسير الإسرائيلى للقرار الأول (أما القرار الثانى فهو قرار إجرائى ينص على بدء المفاوضات بين الأطراف تحت إشراف مناسب لتطبيق القرار رقم ٢٤٢) . وقد استبعدت بذلك بقية القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية سواء قرار التقسيم أو القرارات الخاصة بعودة اللاجئين ، وتلك الخاصة بالقدس وغيرها من القرارات .

- تتم التسوية على مراحل ، بحيث تبدأ بمفاوضات للاتفاق على ترتيبات انتقالية لإقامة حكم ذاتى فلسطينى لسكان الضفة والقطاع ، وخلال هذه المرحلة التى تستغرق خمس سنوات تجرى مفاوضات للاتفاق على الوضع الدائم .

- يستمر الاحتلال الإسرائيلى حتى يتم الاتفاق على الوضع الدائم ، وتظل إسرائيل هى المسئولة عن الأمن ، وتمارس كافة السلطات التى لا تنقل إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .

- تواصل إسرائيل طوال المرحلة الانتقالية إجراءات الضم الفعلى للأراضى المحتلة لفرض أمر واقع تواجه به الفلسطينيين فى مفاوضات الوضع الدائم ، ونظرا لأنه من غير المتوقع التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الوضع خلال المدة المحددة (ثلاث سنوات) ، فإن فترة المرحلة الانتقالية سوف تمتد وقد يصبح نظام الحكم الذاتى حلا نهائيا للقضية .

الفصل الثالث

النضال المسلح والحلول السلمية

- ١ -

كان جمال عبد الناصر يعتبر إسرائيل أداة للاستعمار الغربى الذى أنشأها فى وسط العالم العربى لخدمة أهدافه، وأنه لا يزال يستخدمها لدفع العرب إلى الخضوع له وإدخالهم فى أحلافه العسكرية، وقد عزز ذلك العدوان الثلاثى - الذى شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل - ردا على تأميمه لقناة السويس. وكان على اقتناع بأن المعركة واحدة، وأن تصفية الأوضاع الاستعمارية فى العالم العربى وتحقيق وحدته هما السبيل إلى تعديل موازين القوى ومواجهة إسرائيل من موقع القوة، وأنه يجب على العرب أن يكملوا استعداداتهم العسكرية قبل الدخول فى مواجهة مع إسرائيل نظراً لتفوقها، وللدعم المتواصل لها من جانب الإمبريالية العالمية.

وقد ظل عبد الناصر ينتهج سياسة دفاعية ضد إسرائيل حتى بعد غارتها العنيفة على غزة فى فبراير ١٩٥٥ مع لجوئه إلى استخدام الفدائيين للقيام بعمليات عسكرية ضدها للضغط عليها حتى توقف اعتداءاتها، كما ظل يعارض المزايدات العربية بالقضية الفلسطينية ويرفض اندفاع بعض الساسة والمفكرين العرب ويندد باستهانتهم بقدرات إسرائيل الحربية ودعواتهم لشن حرب شاملة ضدها قبل الاستعداد الكامل للمعركة.

وكان العالم العربى يموج بالحركات السياسية والفكرية التى تنادى بالوحدة والحرية والاشتراكية، من ناصريين وبعثيين وقوميين عرب وشيوعيين، وقد حققت القومية العربية انتصارات كبيرة فأقيمت الوحدة بين مصر وسوريا، وقامت الثورات فى العراق والسودان وليبيا واليمن وسقط حلف بغداد، ووجدت الأنظمة الثورية فى الاتحاد السوفيتى سنداً لها يدعمها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، فأصبحت

منطقة الشرق الأوسط من بين البؤر الساخنة للحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى، والتى أدت إلى نوع من الحرب الباردة بين الأنظمة العربية واستقطابها بين المعسكرين.

وفى محاولة لجمع الصف العربى فى مواجهة الخطر الإسرائيلى الذى تصاعد بالبدء فى تحويل مجرى نهر الأردن، دعا عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب إلى مؤتمر قمة عام ١٩٦٤، لإعداد مشروع عربى يواجهون به المشروع الإسرائيلى كما اقترح عليهم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إحياء الكيان الفلسطينى.

وكانت مصر تعمل دائما على إحياء هذا الكيان، فأيدت معارضتها الشديدة لضم الأردن للضفة الغربية وشنت عليها هجوما شديدا فى الجامعة العربية مطالبة بفصلها. وأيدت إقامة حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمى ببرنامجها القائم على أساس إعلان فلسطين بحدودها قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس.

وظل أحمد حلمى يمارس مهامه بالقاهرة، ويمثل فلسطين لدى الجامعة العربية.

وبعد وفاة أحمد حلمى فى عام ١٩٦٣، حل محله أحمد الشقيرى ممثلا لفلسطين فى الجامعة العربية، وقرر مؤتمر القمة العربية الأول فى يناير ١٩٦٤ بمبادرة من الرئيس جمال عبد الناصر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إحياء الكيان الفلسطينى، وإسند رئاسة المنظمة إلى الشقيرى.

ودعا الشقيرى لعقد أول مؤتمر فلسطينى فى القدس فى مايو ١٩٦٤، وأنشأت منظمة التحرير مؤسساتها: جيش التحرير، والمجلس الوطنى، والصندوق القومى. كما أنشئت إذاعة صوت فلسطين، ومركز الأبحاث، وفتحت مكاتب لها فى الدول العربية.

وكان ياسر عرفات ورفاقه قد أنشأوا حركة «فتح» منذ عام ١٩٦٢ ودفعوا بها على طريق الكفاح المسلح، وقامت الحركة بعدة عمليات ضد إسرائيل. وشاركت فى المؤتمر الفلسطينى الأول، وطالبت بانتهاج هذا الطريق. وقد بدأت المعارضة لطريقة عمل الشقيرى تتزايد داخل منظمة التحرير بسبب انفراده بقيادتها، كما وقعت الخلافات بينه وبين القوميين العرب، واستقال عدد من المسئولين فى المنظمة

واضطر الشقيرى إلى الاستقالة، وتولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية فى فبراير ١٩٦٩، ودفع بها على طريق الكفاح المسلح.

وكانت هزيمة الجيوش العربية فى حرب ١٩٦٧ قد أبرزت الدور الفلسطينى، وبالرغم من أن الرئيس عبد الناصر كان يتشكك فى اتجاهات حركة فتح فى أول الأمر، إلا أنه وجد بعد ذلك أن منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات يمكنها أن تلعب دورا هاما فى الصراع العربى الإسرائيلى، فاصطحب عرفات فى إحدى زياراته إلى موسكو، وعاون المنظمة فى الحصول على الدعمين العسكرى والسياسى اللذين تحتاجهما لمواصلة كفاحها المسلح، فى الوقت الذى كان يعيد تنظيم الجيش المصرى ويشن حرب الاستنزاف ضد القوات الإسرائيلية.

وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية ميثاقها الوطنى، متضمنًا أن «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين..» و«العمل الفدائى يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية..» وأن «تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطلان»..و«يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما يترتب عليهما».

وظلت المنظمة منذ إنشائها إطارًا يجمع التنظيمات المختلفة للمقاومة الفلسطينية، يوحد بينها العمل الفدائى ضد إسرائيل فى حين تختلف معتقداتها الفكرية واتجاهاتها وانتماءاتها السياسية.

ففى حين ترى حركة فتح أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وأن العمل العسكرى يجب أن تكون له الأولوية على العمل السياسى الذى يأتى فى النهاية نتيجة له، فإن المنظمات اليسارية ترى أن القتال ليس ثورة فى حد ذاته والعمل العسكرى ليس بديلا عن نضال الجماهير، وإنما هو تتويج لهذا النضال، وإلا تحول إلى نزعة إرهابية مغامرة(*).

ولم يكن هذا خلافا نظريا، بل كانت له نتائجه العملية الخطيرة، فقد كانت الجبهتان الشعبية والديموقراطية تطالبان بثورة شاملة وتغيير نظم الحكم فى العالم

(*) د. وحيد عبد المجيد: الانحدار (دار القارئ العربى - ١٩٩٤).

العـربى، وفى عـام ١٩٧٠ كـانتـا تدعـوان إلى قلب نظام الحكـم الأردنى، وكـان تحديهـما للسلطات الأردنية وتحويل الطائرات إلى أراضيهـا وتدميرها هـما الشـرارة التى أشـعلت أحـداث أيلول الأسـود عـام ١٩٧٠ وأديا فى العـام التـالى إلى إخـراج المنظمة من الأردن.

وكـان من أشـد جوانب القـصـور فى الكفـاح المسلح عـجزه عن إيجـاد قـاعـدة له داخل الأراضى الفلسطينية. وقدحاولت المنظمة فى الشهور الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة أن تنشئ لنفسها قاعدة فى الداخل، فدخل ياسر عرفات الضفة وحاول تنظيم مقاومة مسلحة فيها، وأرسلت بعض الأسلحة والذخائر، وبدأت بعض العمليات العسكرية، ولكن قوات الاحتلال ما لبثت أن سيطرت تماما على الأراضى الفلسطينية، وأصبح من المتعذر استمرار النضال المسلح فى الضفة (وإن ظل سنوات فى قطاع غزة) دون أن تتمكن منظمة التحرير من الاحتفاظ بقواعد لنشاطها المسلح داخل البلاد.

وأصبح على المنظمة أن تعمل من أراضى الدول العربية المتاخمة لإسرائيل، وخاصة من الأردن التى تمتد حدودها مع إسرائيل بطول ٦٠٠ كم تقريبا ويعيش فيها أكبر عدد من الفلسطينيين خارج بلادهم.

ومنذ البداية، اتسمت علاقات المنظمة مع السلطات الأردنية بالتوتر، فلم يكن الملك حسين راضيا عن إنشاء المنظمة، وكان على الشقيرى أن يطمئنه فى مؤتمر القمة العربية الثانى بأن «الكيان الفلسطينى ليس حكومة ولا يمارس سيادة ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردنى»، ومع ذلك فقد تصاعدت هذه الخلافات، وفى مطلع عام ١٩٦٦ هاجم حسين المنظمة ورئيسها متهما إياه بتمزيق وحدة البلاد، وتبادل الجانبان الحملات الإعلامية. وعندما بدأت إسرائيل تشن هجماتها على الأردن منذ أكتوبر ١٩٦٨، تصاعد التوتر بينه وبين المنظمة التى كانت قد اكتسبت شعبية كبيرة بين الفلسطينيين والعرب عامة بعد معركة الكرامة التى خاضتها ضد القوات الإسرائيلية فى مارس ١٩٦٨. ووقعت الأزمة بين الأردن والمنظمة بعد الغارة الإسرائيلية على منطقة مدينة السلط. وظل التوتر يتصاعد بين الجانبين، بسبب العمليات الانتقامية الإسرائيلية من جهة، وتحديات رجال المقاومة

واستفزازاتهم لسلطة الدولة الأردنية (وخاصة خطف الطائرات وتحويلها إلى الأراضى الأردنية وتدميرها) من جهة أخرى.

وفى سبتمبر ١٩٧٠، تحول التوتر بين الأردن ومنظمة التحرير إلى معارك طاحنة بين قواتهما انتهت بإخراج المنظمة وقواتها من الأردن إلى لبنان، حيث تصاعدت المقاومة منذ عام ١٩٦٨ فى الجنوب خلف الحدود مع إسرائيل وفى مخيمات اللاجئين: ونجحت فى شن حرب عصابات وتوجيه ضرباتها إلى شمال إسرائيل. ولكن الأوضاع الطائفية اللبنانية والعمليات الانتقامية الإسرائيلية فجرت الأزمات بين المنظمة والدولة، وانتهت إلى تورط المنظمة فى الحرب الأهلية اللبنانية، فوقعت أزمة عام ١٩٦٩ عندما حاولت السلطات اللبنانية تقييد العمل الفدائى فى جنوب لبنان ووقعت صدامات مسلحة بين الجانبين. وأمكن - بوساطة مصرية - التوصل إلى اتفاق نوفمبر ١٩٦٩ للتنسيق بينهما، ولكن التوتر ما لبث أن تصاعد منذ أواخر عام ١٩٧١ وقامت إسرائيل باعتداءات متلاحقة وشنت هجوما واسعا على جنوب لبنان فى يونيو ١٩٧٢ وآخر فى سبتمبر ١٩٧٢ وهجوما ثالثا على شمال لبنان فى فبراير ١٩٧٣، كما أدى قيام فريق من الكوماندوز باغتيال عدد من القادة الفلسطينيين إلى تفجير الصراع الداخلى الذى تصاعد بين الطوائف اللبنانية ليبلغ ذروته عام ١٩٧٥، وتنشب الحرب الأهلية التى تورطت فيها المنظمة، وظل التوتر قائما حتى تم إخراج قيادة المنظمة وقواتها ورجالها تحت ضغط الغزو الإسرائيلى للبنان فى صيف عام ١٩٨٢، وانتقلت القيادة إلى تونس فى حين تفرقت قوات جيش التحرير إلى عدة بلدان عربية(*).

وفى سوريا عملت حكومة الأتاسى وماخوس التى تولت الحكم فيها فى فبراير ١٩٦٦ على تصعيد التوتر مع إسرائيل تنفيذًا لفكرة الحرب الشعبية التى كانت تعتنقها، وقامت بالسماح بالعمل الفدائى من أراضيها، الأمر الذى أدى إلى تعاقب الأحداث ووقوع حرب ١٩٦٧. وفى عهد الرئيس حافظ الأسد، ظلت الجبهة السورية فى الجولان هادئة سواء لصعوبة العمل الفدائى منها أو لسياسة الأسد القائمة على أساس عدم الانجرار إلى حرب مع إسرائيل قبل تحقيق التوازن

(*) وحيد عبد المجيد: المرجع السابق.

الاستراتيجى معها. ومنذ دخول القوات السورية لبنان، سيطرت سوريا على حركة المقاومة وأخضعتها لاستراتيجيتها العامة. وأصبحت المقاومة اللبنانية هى الوحيدة التى تمارس حاليا نشاطها فى النضال المسلح من جنوب لبنان. أما علاقات سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنها لا تزال تتسم بالجفوة مع ياسر عرفات (وخاصة منذ عقد اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل)، وتأوى سوريا المنظمات الفلسطينية العشر المعارضة له(*).

الخلاصة، أن طريق النضال المسلح كانت تعترضه الكثير من العقبات والصعاب سواء من داخل منظمة التحرير الفلسطينية أو من خارجها، وظل نضالها قاصراً عن تحقيق هدف تحرير فلسطين، ولم تكن لديها استراتيجية لشن حرب تحرير شعبية تجمع بين فصائل المقاومة، وكان نضال المسلح من خارج إسرائيل والأراضى المحتلة يضعها تحت سيطرة حكومات الدول العربية التى تنطلق منها، فى الوقت الذى تحرص فيه هذه الحكومات على تفادى هجمات إسرائيل الانتقامية.

ومنذ أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بدأت المنظمة تتطلع إلى انتهاج طريق التسوية السلمية، وخاصة بعد أن سلكت مصر هذا الطريق. كانت القضية الفلسطينية قد برزت على الساحة الدولية بعد الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الممارسات الإسرائيلية فى هذه الأراضى وظهور نياتها التوسعية، وبدأت تطرح فى الأمم المتحدة باعتبارها قضية قومية لشعب يطالب بحقوقه المشروعة، بعد أن كانت تناقش فى المنظمة الدولية كواحدة من مشاكل اللاجئين فى العالم. وقد أدانت المنظمة الدولية الإجراءات الإسرائيلية، سواء ضم القدس أو مصادرة الأراضى وبناء المستوطنات أو عمليات الاعتقال الإدارى أو الإبعاد وهدم المنازل وغيرها، وأكدت مخالفة هذه الانتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وطالبت إسرائيل - كسلطة احتلال - بإلغائها والامتناع عن ارتكابها، ومنذ عام ١٩٦٩، توالت قراراتها التى تعترف بالشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة بما فيها حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

(*) وحيد عبد المجيد: المرجع السابق.

وقد تعزز مركز منظمة التحرير على المستوى الدولى، وأثمر نضالها المسلح فى تعريف الرأى العام العالمى بالقضية الفلسطينية.

وقد كان عام ١٩٧٤ هو عام الذروة فى دعم مركز المنظمة عربيا ودوليا. فقد اعترف بها مؤتمر القمة العربية فى الرباط ممثلا شرعيا وحيداً للشعب الفلسطينى؛ بعد أن كان الملك حسين هو الطرف الذى يجرى التعامل معه بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعى ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحصلت المنظمة على عضوية المنظمة الدولية بصفة مراقب. وفى العام التالى، أصدرت الجمعية العامة قرارا بدعوة منظمة التحرير للمشاركة فى أية مناقشات أو مؤتمرات تعقد فى إطار الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط. كما أصبحت المنظمة تشارك فى اجتماعات مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وتحصل منها على قرارات تؤيد حقوق الشعب الفلسطينى، وتوالت اعترافات الدول بها وأصبح للمنظمة مكاتب تمثيلية فى عدد منها.

وشجعت هذه المكاسب السياسية المنظمة على تطوير مواقفها وإبداء المزيد من الاعتدال.

وفى العام نفسه الذى دعى فيه عرفات لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة، اتخذت المنظمة قرارات تمثل منعطفا حادا فى مسيرة القضية الفلسطينية، ففى يونيو ١٩٧٤، وافق المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثانية عشرة على ما يعرف ببرنامج النقاط العشر. وكان من أهم هذه النقاط «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التى يتم تحريرها»(*).

وكانت المنظمة حتى ذلك الوقت تتمسك بفكرة إقامة دولة علمانية فى كل الأراضى الفلسطينية بحدودها التى كانت فى عهد الانتداب، يتمتع جميع سكانها بالمساواة فى الحقوق دون تمييز بسبب الجنس أو الدين.

وبالرغم من تأكيد المجلس الوطنى تمسكه باستراتيجية المنظمة ومواصلة النضال المسلح حتى يتم تحرير فلسطين، فقد اعتبرت الموافقة على إقامة سلطة وطنية على

(*) د. أسعد عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية- جذورها، تأسيسها، مساراتها (مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية).

أى جزء من أرض فلسطين موافقة ضمنية من جانب المنظمة على فكرة إقامة دولتين فى أرض فلسطين، وعلى مبدأ الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت الانتصارات العربية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أعادت للعرب ثقتهم فى أنفسهم، فأصبحوا أكثر استعداداً لعقد تسويات سلمية مع إسرائيل، ولا شك فى أن توجه مصر نحو تسوية نزاعها مع الدولة العبرية عن طريق المفاوضات وعقدها هى، وسوريا، اتفاقات فصل القوات؛ كل هذا قد شجع المنظمة على تطوير مواقفها تجاه الحل السياسى. وقد مهد برنامج النقاط العشر أمامها الطريق، ولكن ظلت العقبة الكبرى أمامها هى تلك الشروط التى وضعها هنرى كيسنجر لإشراكها فى مساعى السلام وتعهد لإسحق رابين رسميا باحترامها، وهى التى تطالب المنظمة بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود والتخلى عن الإرهاب. وظلت المنظمة رافضة لهذه الشروط، وخاصة القرار رقم ٢٤٢ الذى يتجاهل القضية الفلسطينية ولا يتعامل معها إلا بفقرة عامة عن الحل العادل لمشكلة اللاجئين. وكان الرئيس الأمريكى چيمى كارتر قد أبدى تعاطفا مع قضية الشعب الفلسطينى، وحاول أن يجد للمنظمة مخرجا للمشاركة فى مؤتمر چنيڤ الذى كان يجرى الاتصالات من أجل عقده لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى، وطرحت فكرة إعلان المنظمة قبولها للقرار مع التحفظ بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطينى، ولكن المؤتمر لم يعقد، وأسفرت مساعى كارتر عن عقد اتفاق كامب ديڤد. وقد رفضت المنظمة هذا الاتفاق رفضا قاطعا، واعتبرته إنكاراً لحقوق الشعب الفلسطينى، وخاصة حقه فى تقرير مصيره، وانضمت إلى الدول العربية فى مقاطعة مصر، كما قاطعت المباحثات المصرية الإسرائيلية التى عقدت لتنفيذ اتفاق كامب ديڤد.

وقد حاول ميناحيم بيجين ووزير دفاعه آريل شارون فرض المفهوم الإسرائيلى للحكم الذاتى الفلسطينى على سكان الأراضى المحتلة، وعندما فشلت جهودهما فى الداخل، قامت القوات الإسرائيلية بغزو لبنان فى صيف ١٩٨٢ للقضاء على منظمة التحرير فيها.

وبابتعاد المنظمة عن مسرح النضال المسلح على الجبهات العربية مع إسرائيل، واصلت من مقرها الجديد فى تونس السعى لدفع عملية السلام، وتعاونت مع الملك

حسين لحث الولايات المتحدة على ذلك من خلال اتصالاته مع الإدارة الأمريكية خلال عام ١٩٨٥ .

ـ ٢ ـ

تبنت المنظمة مع الدول العربية فكرة تسوية النزاع العربى الإسرائيلى فى إطار مؤتمر دولى تعقده الأمم المتحدة وتشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وذلك بهدف تحقيق الشرعية الدولية المتمثلة فى المنظمة الدولية وميثاقها وقراراتها فى مواجهة المواقف الإسرائيلية .

وإزاء الجمود الذى ساد مساعى السلام منذ مبادرة ريجان ومبادرة فاس العربية ، بدأ الملك حسين يجرى الاتصالات مع الإدارة الأمريكية لدفع عملية السلام ، وتعاونت منظمة التحرير مع ملك الأردن وعقد الجانبان اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ الذى وافقت المنظمة بمقتضاه على أن تكون مشاركتها فى المؤتمر الدولى من خلال وفد أردنى فلسطينى مشترك وأن تنضم الدولة الفلسطينية بعد استقلالها إلى الأردن فى اتحاد كونفيدرالى ، غير أن الخلاف نشب بين الجانبين وألغى الاتفاق .

أما إسرائيل والولايات المتحدة ، فقد رفضتا فكرة المؤتمر الدولى ، وعاد الجمود يكتنف الموقف حتى حركته الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ .

وكانت الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة حدثا بالغ الأهمية فى دلالته ونتائجه . فقد أبرزت مقاومة الشعب الفلسطينى فى هذه الأراضى لقوات الاحتلال قضيته للرأى العام العالمى ، كقضية كفاح يخوضها بالحجارة ضد الجنود الإسرائيليين المدججين بأحدث الأسلحة والذين لا يتورعون عن تكسير عظام الأطفال . ومضت الشهور دون أن تتمكن حكومة شامير من قمع الانتفاضة بالقوة .

بل نجحت قيادة الانتفاضة فى تعبئة الشعب فى الأراضى المحتلة ، وشكلت اللجان الشعبية التى تعمل على تلبية الحاجات الإنسانية التى يتطلبها استمرار الانتفاضة ، سواء لجان التموين أو التجارة والزراعة وغيرها ، أو لجان الحراسة الشعبية والمحافظة على الأمن ، ولجان التحكيم الشعبية . فلم تكتف قيادة الانتفاضة بالمواجهات المباشرة واليومية لقوات الاحتلال ، بل عملت على تحرير الاقتصاد

الفلسطينى من تبعيته لإسرائيل، وذلك بإقامة بنية اقتصادية واجتماعية فلسطينية وتنشيط الاقتصادات المنزلية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية ودعوة العمال إلى الانقطاع عن العمل فى إسرائيل ودعوة السكان إلى الامتناع عن دفع الضرائب لدولة الاحتلال. وقد انطوت الانتفاضة منذ البداية تحت جناح منظمة التحرير الفلسطينية وأعلنت ولاءها لها. وتولت المنظمة توجيه أنشطة الانتفاضة من الخارج، ودعمها وكفالة استمرارها(*).

وإزاء التعاطف الدولى مع الانتفاضة الفلسطينية، لجأت الولايات المتحدة إلى محاولة احتواء الانتفاضة، وقام وزير الخارجية الأمريكية چورچ شولتز بزيارة الأراضى المحتلة ومحاولة إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير من بين سكانها وإقناع عدد من الشخصيات الوطنية فيها بمبادرته التى أعلنها فى ٤ مارس ١٩٨٨، والتى تجاوب فيها مع فكرة المؤتمر الدولى الذى يطالب العرب بعقده، وذلك بعد أن أفرغ الفكرة من مضمونها بأن جعل المؤتمر مجرد غطاء للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل وسلبه صلاحيات التدخل فى المفاوضات سواء بتقديم المقترحات أو بالاعتراض على ما تتفق عليه الأطراف.

أما منظمة التحرير، فقد تمسكت بأنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وأكدت - هى والشخصيات التى التقى بها شولتز - رفض المحاولات الأمريكية لخلق قيادة بديلة لها من بين سكان الضفة والقطاع.

ووجدت المنظمة أنه لا مناص من قبولها للشروط الأمريكية (التى تعهد بها كيسنجر لرابين منذ عام ١٩٧٥) حتى تشارك فى عملية السلام. وكانت العقبة الكبرى أمامها هى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى ظلت متمسكة برفضه بالرغم من ضغوط أصدقائها وحثهم لها على قبوله.

وفى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، اتخذ المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه بالجزائر قراراته التى دعا فيها إلى عقد مؤتمر دولى فى إطار الأمم المتحدة تحضره المنظمة مع

(*) وحيد عبد المجيد: المرجع السابق.

بقية الأطراف وتشارك فيه مع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ (وبقية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية)، كما أعلن استقلال الدولة الفلسطينية على أساس حق تقرير المصير والشرعية الدولية المتمثلة فى قرار التقسيم رقم ١٨١، واعترفت أكثر من مائة دولة بها.

وبالرغم من أن قبول المنظمة للقرار رقم ٢٤٢ كان يمثل تطوراً أساسيًا فى مواقفها، فإن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك، بل طالبها چورچ شولتز بالموافقة على صيغة محددة تشمل كافة الشروط الأمريكية، ومن خلال وزير الخارجية السويدية أندرسون تم التوصل إلى هذه الصيغة وتضمنها خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٨ والمؤتمر الصحفى الذى عقده بعد ذلك.

وبدأ الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة فى تونس، ثم توقف نتيجة لإحدى العمليات الفدائية التى رفضت المنظمة إدانتها وفصل من ارتكبها (أبو عباس) ومع ذلك فقد بدا الطريق ممهدًا أمام المنظمة للمشاركة فى عمليات السلام، وخاصة بعد أن أعلن الملك حسين فى ٣١ يوليو ١٩٨٨ قطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية.

أما إسحاق شامير، فرغم إدراكه لضرورة إيجاد حل سياسى بعد أن عجز عن قمع الانتفاضة بالقوة، فإنه ظل على موقفه الرافض لمشاركة المنظمة فى عملية السلام، وأعلن فى مايو ١٩٨٩ مبادرته التى نشير إليها فى الفصل التالى، والتى استندت إليها الولايات المتحدة، لإطلاق مبادرتها لعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط.

- ٣ -

أكدت الانتصارات العربية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثقة العرب فى أنفسهم، كما أن تضامنهم واستخدام سلاح البترول فى مواجهة إسرائيل والدول المناصرة لها أديا إلى شعورهم بالقوة وبأن الوقت قد حان لاسترداد أراضيهم وحقوقهم بتسوية سلمية مشرفة ومرضية. وشاركت مصر والأردن مع إسرائيل فى مؤتمر چنيف فى

ديسمبر ١٩٧٣ ، وعقدت اتفاقات الفصل بين القوات الإسرائيلية وبين القوات المصرية والسورية ، ثم ما لبثت الشكوك أن ساورت سوريا بشأن سياسات الرئيس السادات ، وخاصة بعد عقد اتفاقه الثانى للفصل بين القوات فى سبتمبر ١٩٧٥ ، وبدأت القطيعة العربية لمصر بعد أن وقعت معاهدة السلام مع إسرائيل . وعلى مدى ما يقرب من عشر سنوات ، بدت الدول العربية ـ بعد خروج مصر من دائرة المواجهة مع الدولة العبرية ـ عاجزة عن استرداد أراضيها وحقوقها حربا أو سلما . وبعد أن عادت مصر إلى أسرتها العربية ، انعقدت الآمال على عودة التضامن العربى واستعادة العرب لقوتهم السياسية .

ولم تلبث تلك الآمال أن تبددت وحلت بالعالم العربى كارثة من أفدح ما أصابه فى تاريخه المعاصر ، عندما تحركت قوات صدام حسين رئيس العراق لتغزو الكويت وتضمه إلى أراضيها كواحدة من مقاطعاتها .

فقد انقسم العرب بين متحمسين وممالئين للنظام العراقى ، وبين منكرين وغاضبين لعدوان دولة عربية على إحدى شقيقاتها ، وانطبعت فى ذاكرة شعب الكويت وغيره من شعوب الخليج صور أليمة لأعمال القتل والنهب والدمار لا يمكن نسيانها لسنوات طويلة .

وأصيب النظام الإقليمى العربى بضربة قاصمة هزت كيانه وعقائده ، فأصبح يستشعر الخطر من داخله بما لا يقل عن خطر إسرائيل الذى كان يجمع بين أعضائه منذ إقامة الجامعة العربية .

ولم يعد الاعتراف بإسرائيل أو حتى إقامة العلاقات معها من الأمور المستهجنة ، خاصة إذا كان هو السبيل لاستعادة الأراضى والحقوق العربية .

وقد تغيرت الأوضاع الدولية كثيرا عما كانت الحرب الباردة تتيحه للعرب من الاستفادة بالدعم السوفييتى ، بل بدأت بوادر نظام عالمى جديد تشغل فيه الولايات المتحدة مركز القيادة منفردة فى الظهور .

وكان أمل الأطراف العربية أن تجد العدالة والإنصاف لدى الولايات المتحدة ـ رغم علاقاتها الخاصة مع إسرائيل ـ فلبت دعوتها للمشاركة فى مؤتمر مدريد ، وقبلت شروطها كاملة .

الفصل الرابع

الولايات المتحدة راعية السلام

- ١ -

منذ أن حققت إسرائيل انتصاراتها على الجيوش العربية فى يونيو ١٩٦٧ . تصدت الولايات المتحدة للنزاع العربى الإسرائيلى لتسويته بما يتفق مع ما أظهرته من قدرات عسكرية ترفع من مكانتها كحليف استراتيچى لها فى الحرب الباردة المستعرة مع الاتحاد السوڤييتى . فبدأت بإفشال كافة المحاولات التى بذلها السوڤيت ودول العالم الثالث فى الأمم المتحدة لحمل إسرائيل على الانسحاب العاجل من الأراضى العربية المحتلة ، وصيغ قرار مجلس الأمم رقم ٢٤٢ بتلك الطريقة حتى يمكن الاستناد إليه فى رسم خريطة جديدة لإسرائيل تتفق مع دورها فى الاستراتيچية الأمريكية .

ونجحت الولايات المتحدة فى إخراج النزاع من نطاق الأمم المتحدة وإبعاده عن تدخلات الدول الأجنبية ، واستأثرت لنفسها بالدور الرئيسى ، ثم الوحيد ، فى إدارة النزاع بما يحقق أهدافها .

ومنذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ، أصبحت الولايات المتحدة هى المورد الرئيسى والمباشر للأسلحة الحديثة إلى إسرائيل ، فقد كان ضروريا من أجل قيامها بالدور المذكور تثبيت احتلالها للأراضى العربية المحتلة وتقوية قدراتها العسكرية (رغم ما كانت تدعيه من أن شعور الدولة العبرية بالأمان يجعلها أكثر قدرة على تقديم التنازلات للعرب) . وقد اتسمت السياسة الأمريكية فى عهد نيكسون بالازدواجية ، ففى حين كان وزير الخارجية وليام روجرز يبذل مساعيه ويقدم إلى أطراف النزاع مشاريعه للتسوية على أسس متوازنة يمكن البناء عليها - بما فى ذلك حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار رقم ١٩٤ - فإن هنرى

كيسنجر، مستشار الأمن القومى، كان يرى أن الوقت لا يزال مبكرا لتسوية النزاع، وأنه يجب إدارته فى إطار الاستراتيچية الأمريكية الشاملة فى مواجهة الاتحاد السوڤييتى، ونجح كيسنچر فى إفشال جهود روجرز. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، تولى تنفيذ سياسة الخطوة خطوة. فعقدت اتفاقات الفصل بين القوات الإسرائيلية وكل من القوات المصرية والسورية. وقد ازدادت اقتناعات الولايات المتحدة بالدور الذى يمكن أن تلعبه إسرائيل كحليف استراتيچى لها فى المنطقة، فخلال أزمة عام ١٩٧٠ بين الملك حسين والفلسطينيين واختراق القوات السورية للحدود الأردنية، لجأت أمريكا إلى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالتصدى للقوات السورية.

وعندما تولى الرئيس چيمى كارتر الحكم، وكان مقتنعا بالخطوط العامة لتقرير مركز بروكنز بشأن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، أعلن أن سياسة الخطوات قد استنفدت أغراضها، وأن الوقت قد حان للتسوية الشاملة للنزاع العربى الإسرائيلى من خلال مؤتمر چنيڤ، وبدأ يجرى الاتصالات مع الأطراف لاستئناف عقده (وكان المؤتمر قد عقد فى ديسمبر ١٩٧٣ - فى أعقاب حرب أكتوبر - وانفض منذ ذلك الوقت).

وكان الخيار الأردنى هو الذى تتبناه الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧، بما يعنيه ذلك من أن تكون التسوية الخاصة بالأراضى الفلسطينية المحتلة من خلال الأردن وعلى أساس تسوية إقليمية يسترد بها الملك حسين أجزاء من هذه الأراضى، وبالرغم من أن كارتر كان لا يرى مانعا من إشراك الفلسطينيين فى مؤتمر چنيف فى حالة قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار رقم ٢٤٢ حتى مع التحفظ بالتمسك بحقوق الشعب الفلسطينى، فإن الصيغة التى طرحت لهذه المشاركة كانت أن تتم من خلال وفد أردنى فلسطينى مشترك. ولكن محاولات كارتر لاستئناف عقد مؤتمر چنيف فشلت، كما أن التسوية الشاملة للنزاع لم تسفر سوى عن اتفاق كامب ديڤد الذى رفضته منظمة التحرير والدول العربية.

وفى عهد الرئيس رونالد ريجان، أخذ التحالف الاستراتيچى الأمريكى الإسرائيلى طابعه الرسمى، فقد تبنى الرئيس الأمريكى سياسة «الإجماع الاستراتيچى» بهدف مواجهة ما سماها «إمبراطورية الشر» السوڤيتية، ومحاربة تغلغلها، هى وحليفاتها، فى أنجولا وناميبيا ونيكاراجوا وأفغانستان وغيرها،

والعمل على تجاوز الشعب الأمريكى لعقدة ڤيتنام، وبدء برنامج حرب الكواكب لردع السوڤييت. ومكافحة الإرهاب فى كل مكان، وخاصة ما سمى بالإرهاب الإسلامى (الذى لعبت إسرائيل الدور الرئيسى فى تصويره لدى الرأى العام العالمى بأنه الخطر الأكبر الذى يهدد العالم بعد الشيوعية). وكان مقتضى الإجماع الاستراتيجى أن تتحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل والدول العربية المعتدلة فى المنطقة فى مواجهة الاتحاد السوڤييتى، وفى هذا الإطار عقدت صفقة طائرات الأواكس مع المملكة العربية السعودية رغم الجهود الإسرائيلية لمنع عقدها. أما العلاقات مع إسرائيل، فقد ارتفعت إلى مستوى لم تبلغه من قبل، حيث وقعت الولايات المتحدة معها فى نوڤمبر ١٩٨١ مذكرة التفاهم الاستراتيجى التى شجعت إسرائيل على غزو لبنان فى صيف عام ١٩٨٢، وفى مارس ١٩٨٤، وقع البلدان مذكرة لتوسيع مجالات التحالف الاستراتيجى، بما فى ذلك مشاركة إسرائيل فى برنامج حرب الكواكب، وفى فبراير ١٩٨٧ قرر ريجان اعتبارها الحليف الرئيسى غير العضو فى حلف الأطلنطى، وأخيرا وقعت مذكرة اتفاق جديدة للتنسيق بين الدولتين فى المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية(*).

وقد ظل ريجان متجاهلا لمشكلة النزاع العربى الإسرائيلى حتى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان، حين أعلن مبادرته فى أول سبتمبر ١٩٨٢ متضمنة الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: التفاوض على أساس صيغة كامپ ديڤد للتسوية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، ومطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان فى هذه الأراضى، وأن يكون انسحابها منها بقدر ما تحصل عليه من السلام، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وإنما يكون مستقبل هذه الأراضى هو الحكم الذاتى للفلسطينيين وإقامة علاقة مشاركة مع الأردن.

وقد أحرزت سياسة ريجان نجاحا هائلا فى مواجهة الاتحاد السوڤييتى منذ تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة، فقد أحدث الأخير تغييرات شاملة فى السياسة الخارجية لبلاده، وقد تخلى عن المواقف الداعية للقضايا العربية والمساندة لحقوق

(*) كميل منصور: الولايات المتحدة وإسرائيل ـ العروة الوثقى (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

الشعب الفلسطيني وحركات التحرير في العالم، واستأنف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفتح أبواب الاتحاد السوفييتي أمام مئات الآلاف من اليهود المهاجرين إلى إسرائيل.

وظل رونالد ريجان يتجاهل النزاع العربي الإسرائيلي منذ رفض إسرائيل لمبادرته عام ١٩٨٢، موليا اهتمامه الأول لمحاربة «إمبراطورية الشر» السوفيتية، ولم يكن ممكنا أن تنجح خطته في الجمع بين إسرائيل والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة في إطار «الإجماع الاستراتيجي» الذي يقترحه دون تسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

ولم تتحرك إدارة ريجان إلا تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية، فقام چورج شولتز بعدة زيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة محاولا إيجاد قيادة بديلة للمنظمة من بين شخصياتها، وتقدم بمبادرته على نحو ما سبق الكلام عنه. وكان الهدف من هذه التحركات إنقاذ إسرائيل من نفسها بعد أن عجزت عن قمع الانتفاضة الفلسطينية بالقوة، وتجاهلت ما يقتضيه الموقف من ضرورة تقديم حل سياسي للنزاع.

وبعد أن اتخذت منظمة التحرير قرارات نوفمبر ١٩٨٨، وقبلت الشروط الأمريكية، بدأت الإدارة الأمريكية في أواخر عهد ريجان الحوار معها رغم اعتراض إسحاق شامير، ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي وجد نفسه في نهاية الأمر مضطرا إلى إعلان مبادرته للسلام.

وقد تلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير (التي أعلنها في مايو ١٩٨٩) وبنت عليها المبادرة التي أطلقتها في أعقاب حرب الخليج لعقد مؤتمر مدريد للسلام.

ولم تكن مبادرة شامير تمثل أي تغيير يذكر في الموقف الإسرائيلي الذي تسانده الولايات المتحدة منذ أعقاب حرب ١٩٦٧، فقد تضمنت رفض إقامة دولة فلسطينية وتسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقا لصيغة كامپ ديڤد وعدم إحداث تغييرات في وضع «يهودا والسامرة..» وغزة إلا وفقا لسياسة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين بمسعى دولي. كما اقترحت إقامة سلام شامل مع الدول العربية على أساس الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لها.

ومع ذلك، فقد اكتسبت المبادرة أهميتها، فضلا عن كونها صادرة عن شامير المعروف بتعنته وجموده، من أنها استهدفت إقامة سلام شامل؛ كما أنها اقترحت أن يجرى التفاوض بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممثلين ينتخبون من بين سكانهما.

وتقدم وزير الخارجية الأمريكية چيمس بيكر بخطة من خمس نقاط لتمهيد الطريق أمام تنفيذ المبادرة، مقترحا اجتماع وزيرى خارجية مصر وإسرائيل، بعد أن تقدمت مصر بنقاط عشر لضمان حرية انتخاب الممثلين الفلسطينيين. ولكن شامير ظل على تعنته إلى ما بعد حرب الخليج.

- ٢ -

عندما طرحت الولايات المتحدة مبادرتها لعقد مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١ كانت قد أحكمت سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط والخليج بعد أن قادت تحالفا دوليا قام بتحرير الكويت من الغزو العراقى، وضمنت قواعدها العسكرية حماية حقول النفط وكفلت لها سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران تحييد الخطر الذى يهدد إسرائيل والدول المجاورة.

وقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لبدء عملية السلام وإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تبشر به إدارة الرئيس چورچ بوش، خاصة وأن صدام حسين قد حاول اللعب بورقة هذا النزاع وأطلق صواريخه على إسرائيل، الأمر الذى حمل بوش على الوعد بدفع العملية السلمية عقب تحرير الكويت مباشرة.

وكان چيمس بيكر قد حرص على إظهار ما تتسم به سياسة الإدارة الأمريكية من توازن وعدم انحياز لإسرائيل، عندما وقف أمام منظمة اللوبى اليهودى (إيباك) فى ٢٢ مايو ١٩٨٩ مطالبا إسرائيل بالتخلى عن ضم الأراضى المحتلة والتوقف عن الاستيطان والالتقاء مع جيرانها الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم السياسية، ومطالبا الفلسطينيين بتعديل ميثاقهم الوطنى وتقديم ردود بناءة على مبادرات الحكومة الإسرائيلية وترجمة لغة العنف فى الانتفاضة إلى لغة السياسة والدبلوماسية وقبول مرحلة انتقالية من الحكم الذاتى قبل التسوية النهائية وإقناع الإسرائيليين بنياتهم السلمية.

ومع ذلك، فقد انتهى الأمر بوزير الخارجية الأمريكية إلى قبول جميع الشروط التى وضعها شامير للذهاب إلى مؤتمر مدريد، وتضمن كتاب الدعوة إلى المؤتمر هذه الشروط(*):

- المؤتمر ليس مؤتمرا دوليا على نحو ما كان يطالب به العرب، بل هو مجرد غطاء للمفاوضات الثنائية المباشرة، ولا يملك صلاحية إبداء المقترحات أو الاعتراض على اتفاقات الأطراف، بل إنه ينفض بعد افتتاحه وإلقاء كلمات الوفود ولا يستأنف عقده إلا باتفاق الأطراف. ولا دور فيه للأمم المتحدة أو الدول الأوروبية، وإنما ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.
- وتجرى المفاوضات المباشرة فور انفضاض المؤتمر، من خلال مسارات ثنائية بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية على حدة، وذلك بالتزامن مع مفاوضات متعددة الأطراف لبحث المسائل الإقليمية، مثل الأمن ورقابة التسلح والتنمية الاقتصادية والمياه والبيئة واللاجئين.
- والمفاوضات الثنائية تجرى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، بما فى ذلك المفاوضات بشأن الوضع الدائم الفلسطينى على أن تسبقها مرحلة انتقالية من الحكم الذاتى وتستمر خمس سنوات.
- وتكون مشاركة الفلسطينيين من خلال وفد أردنى فلسطينى مشترك، ويكون أعضاؤه الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس.

وقد أبدت إدارة بوش - فى رسائل (التطمينات) التى بعثت بها إلى إسرائيل والفلسطينيين - وجهة نظرها بشأن تسوية القضية الفلسطينية: فهى تطمئن الفلسطينيين بأنها لا تؤيد ضم إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أو استمرار حكمها لهما، وترى أن يتمتع الفلسطينيون فى المرحلة الانتقالية بحكم ذاتى حقيقى يسمح لهم بالسيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية، فالغرض من هذه المرحلة هو

(*) انظر نص كتاب الدعوة إلى المؤتمر ونصوص رسائل التطمينات الأمريكية فى كتاب:

The Palestinian - Israeli Peace Agreement, ADocmentary Record (Institut For Palestinian Studies Washington).

إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة علاقات متبادلة على أساس احترام الأمن والهوية والحقوق السياسة؛ وأنها لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها، وترى أن يتقرر وضعها من خلال المفاوضات، وتعارض الأنشطة الاستيطانية والإجراءات الأحادية التى تؤثر على المفاوضات، ولا تستبعد إقامة كونفيدرالية فى التسوية النهائية.

ومقابل ذلك، فإن الولايات المتحدة تطمئن إسرائيل بأنها تعترف بحقها - فى أن تكون لها حدود آمنة يمكن الدفاع عنها تتفق بشأنها مع جيرانها، وتعلم أن هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهى تؤكد الالتزام بأمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعى (أى تفوقها الحربى على الدول العربية مجتمعة)، وتعد بالتشاور معها وبأن تضع فى اعتبارها المواقف الإسرائيلية فى عملية السلام (ومع الاحتفاظ بحقها فى إعلان مواقفها التقليدية كلما اقتضت الحاجة لذلك).

والذى يمكن استخلاصه من هذه المواقف هو أن تصور الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية هو أن يقام كيان فلسطينى يتمتع بحكم ذاتى واسع فى جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة بعد الاتفاق على حدود جديدة لإسرائيل (تحقق أمنها ويمكنها الدفاع عنها) مع إقامة اتحاد كونفيدرالى بين هذا الكيان والأردن.

ومع ذلك، فإن هذا التصور وهذه التأكيدات الأمريكية لم تكن لتطمئن إسحاق شامير الذى قبل مبادرة السلام على مضض، ولم ير فيها سوى وسيلة لكسب الوقت من أجل المضى فى عمليات الاستيطان وتفتيت الأراضى الفلسطينية وتقطيع أوصالها بما يسد الطريق أمام إقامة كيان فلسطينى متكامل وعلى مدى خمس جولات عقدت فى واشنطون، فى عهد حكومة شامير، دارت المفاوضات فى حلقة مفرغة بين وفد فلسطينى يطالب بوقف الاستيطان، وإقامة حكم ذاتى فلسطينى يشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتكون له السلطة على كافة الأراضى والموارد الطبيعية، وعلى كل الأشخاص فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين وفد إسرائيلى يقدم مفهوما ليكوديا للترتيبات الانتقالية باعتبارها صيغة للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والإسرائيليين (فلليهود حق لا ينازع فى العيش فى «يهودا والسامرة» وغزة)، وعلى أساس أن الحكم الذاتى الفلسطينى ذو طبيعة

إدارية، وهو قاصر على السكان دون الأرض، فالسلطة الفلسطينية إنما تتولاه بتفويض من إسرائيل التى تنقل إليها عدداً محدداً من المجالات التى تمارس فيها وظائف تحت إشرافها.

وقد اكتفت إدارة بوش بمراقبة سير المفاوضات دون التدخل فيها إلا بحث الطرفين على الاستمرار فى التفاوض واتخاذ المواقف العملية دون التمسك بالأيديوچيات والمبادئ الجامدة، ولكنها ما لبثت أن وجدت فى مواصلة شامير للأنشطة الاستيطانية فى الأراضى المحتلة عقبة تحول دون تقدم المفاوضات، فرفضت طلبه الحصول على ضمانات لقرض بمبلغ عشرة بلايين من الدولارات لمواصلة سياسته الاستيطانية مشترطة توقفه عن بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض شامير الشرط الأمريكى وتوترت علاقاته مع الإدارة الأمريكية، وخسر الانتخابات الإسرائيلية.

ومع وصول حكومة إسحاق رابين إلى الحكم، وتولى بل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة، بدأت مرحلة جديدة من مراحل عملية السلام.

- ٣ -

تعد إدارة الرئيس كلينتون من أكثر الإدارات الأمريكية تحيزاً لإسرائيل، وقد ساعدت مواقفه ووعوده لإسرائيل خلال حملته الانتخابية على كسب نسبة مرتفعة من أصوات الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة لصالحه. وأسند كلينتون موضوع الشرق الأوسط إلى جماعة معروفة بمواقفها المماثلة لإسرائيل، من بينهم مارتن إنديك المدير السابق لمعهد واشنطون لسياسة الشرق الأوسط (الذى يعد الأبحاث والدراسات التى تقترح السياسة والمواقف الأمريكية التى تدعم المواقف الإسرائيلية)، ودينيس روس وأعوانه الذين تولوا الإشراف على عملية السلام فى الشرق الأوسط وتوجيهها لخدمة الأهداف الإسرائيلية، وستيوارت أيزينستات وستيڤن سبيجل ومايكل ميندلباوم؛ حتى إن الصحفى الإسرائيلى باريوسف كتب فى صحيفة معاريف «إنه يوجد فى مجلس الأمن الوطنى الأمريكى سبعة من اليهود من بين أحد عشر من أعضائه، وقد وضعهم كلينتون فى أكثر المواقع حساسية فى

إدارة الأمن والشئون الخارجية . ولا يختلف الموقف كثيرا عنه فى مكتب الرئيس فهو مليء باليهود (الدافئين)»(*).

ومن المعتاد أن يدلى المرشحون للرئاسة الأمريكية بتصريحات مماثلة لإسرائيل أثناء الحملات الانتخابية، وكان المعتقد أن تأييد كلينتون لجعل القدس عاصمة للدولة العبرية واحد من هذه التصريحات، كما أن مواقفه الداعمة لعملية السلام الجارية بدت مشجعة، ولكن تبين بعد ذلك مدى انحيازه لإسرائيل. وعندما قام إسحاق رابين بإبعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطينى إلى الأراضى اللبنانية، كان كل هم كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر هو إنقاذ رئيس وزراء إسرائيل من ورطته واستئناف عملية السلام التى توقفت.

ومع تعثر المفاوضات على المسار الفلسطينى، تقدمت الإدارة الأمريكية فى يونيو ١٩٩٣ بمشروع لإعلان مبادئ بين الجانبين، وجد فيه الفلسطينيون تحيزا كاملا لإسرائيل، فقد اعتبر المشروع الأراضى الفلسطينية المحتلة متنازعا عليها بينهم وبين الإسرائيليين، وخلا المشروع من مبدأ الأرض مقابل السلام الذى عقد مؤتمر مدريد على أساسه، بل قام على أساس استبعاد كل ما يتعلق بالسيادة والولاية الإقليمية - على الأرض - من نطاق المفاوضات بما يعكس المواقف الإسرائيلية من اعتبار الحكم الذاتى الفلسطينى قاصرا على السكان ولا علاقة له بالأرض.

وكانت منظمة التحرير قد بدأت اتصالاتها المباشرة مع حكومة رابين، من خلال قناة أوسلو السرية، بعد اتصالات غير رسمية كانت قد بدأت منذ سنوات مع شخصيات حزبية إسرائيلية، وتم التوصل إلى اتفاق أوسلو الأول بعيداً عن تدخل الإدارة الأمريكية ودون إحاطتها علما بتطورات المفاوضات.

ولم يُخف الرئيس كلينتون تأييده لحزب العمل الإسرائيلى فى انتخابات عام ١٩٩٦، الأمر الذى لم يغفره له بنيامين نيتانياهو بعد توليه السلطة. وظلت الإدارة الأمريكية ضعيفة التأثير على سياسة الحكومة الإسرائيلية بزعامة الليكود، بل بدت

(*) Nasser Aruri: The Obstruction of peace (Common Courage press - 1995).

عاجزة عن ممارسة الضغوط اللازمة عليها لإنقاذ عملية السلام بعد توقفها ، وعلى العكس فإنها قصرت ضغوطها على السلطة الفلسطينية لقبول المواقف الإسرائيلية .

أما الكونجرس الأمريكى ، فقد تجاوز بمراحل مواقف إدارة كلينتون الممالئة لإسرائيل ، وكان من أخطر قراراته ذلك الذى حدد شهر مايو ١٩٩٩ كآخر موعد لنقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل إلى القدس .

الفصل الخامس

فتح قناة أوسلو السرية

- ١ -

بدأت الاتصالات بين شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات من اليسار الإسرائيلى فى الفترة السابقة على عام ١٩٧٣ ، ولكنها كانت اتصالات محدودة ، ثم تزايدت منذ حرب أكتوبر ، وبدأت بالمشاركة فى عدد من المؤتمرات ، ومنها المؤتمر الدولى للسلام والعدل فى الشرق الأوسط المعقود فى مدينة بولونيا بإيطاليا فى مايو ١٩٧٣ بين ممثلين للحزب الشيوعى الإسرائيلى وعدد من الشخصيات السياسية(أورى أفينرى وناتان مور) وبين شخصيات يسارية من سبع دول عربية ، وكان من المقرر أن يشارك فى المؤتمر بعض أعضاء منظمة التحرير بموافقة ياسر عرفات ، ولكن أحداث لبنان فى ذلك الوقت حالت دون حضورهم المؤتمر . وفى أواخر عام ١٩٧٤ ، حاول سعيد حمامى ترتيب لقاء بين عرفات وبين ناحوم جولد مان رئيس المنظمة العالمية الصهيونية ، ولكن اللقاء لم يتم بسبب معارضة رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين .

وشارك الفلسطينيون - ومنهم عز الدين القلق ممثل المنظمة و أكرم حورانى - فى المؤتمر الدولى حول الشرق الأوسط ، المنعقد فى باريس فى مايو ١٩٧٥ ، وكان يمثل الجانب الإسرائيلى طوبى مساعد سكرتير الحزب الشيوعى وناتال يارين مور .

وأسهم الحزب الشيوعى الفرنسى فى ترتيب لقاءات بين الجانبين ، شارك فيها من الجانب الإسرائيلى الجنرال الإسرائيلى السابق متتياهو بيليد أورى إلياف وأورى أفنيرى وچاكوب أرنون ومن جانب المنظمة عصام سرطاوى وعبرى جريس(*) .

(*) Alain Gresh : The PLO, The Struggle Within, (Zed Books - 1983)

وفى عـام ١٩٧٧ ، أشـار المجلس الوطنى الفلسطينى إلى أهمـيـة العـلاقـات والتنسيق مع القوى اليهودية الديموقراطية ، وأكد ذلك فى اجتماعاته اللاحقة . وكان من أهم الشخصيات الفلسطينية التى أقامت اتصالات مع الإسرائيليين سعيد حمامى وعز الدين القلق ونعيم خضر وعصام سرطاوى ، ومنهم من دفع حياته ثمنا لذلك .

وفى عهد حكومة الليكود عام ١٩٨٧ ، جرت اتصالات ولقاءات سرية بين سرى نسيبة وموسى عميراف من أعضاء الليكود ، أعقبتها لقاءات ضمت فيصل الحسينى والصحفى الإسرائيلى إيش شالوم ، ولكن شامير أوقف هذه الاتصالات واعتقل الحسينى .

كما أجرت المنظمة ، من خلال عبد الوهاب الدراوشة ، اتصالات مع حزب العمل ، وفى إبرايل ١٩٨٩ حمل الدراوشة مشروعا سياسيا من إعداد إسحاق رابين إلى المنظمة ، والتقى سعيد كنعان فى غمار مفاوضات واشنطون بإحدى الشخصيات المقربة لرابين ، وقد قام أحمد الطيبى بدور هام بين المنظمة ورابين حيث سعى بين الجانبين حتى تعرف كل منهما على مواقف الآخر تجاه العديد من المسائل المتعلقة بتسوية النزاع الفلسطينى الإسرائيلى ، وعقد لقاءين مع حاييم رامون وزير الصحة المقرب لرابين .

ويبدو مما ذكره محمود عباس (أبو مازن) أن الاتصالات غير المباشرة التى جرت بين المنظمة وبين إسحاق رابين قد بلغت مرحلة متقدمة من التفاهم حول مسائل محددة(*) إذ تتضمن مذكراته ما يلى :

- فى إبريل ١٩٨٩ ، وصل عبد الوهاب الدراوشة إلى تونس حاملا مشروعا أعده إسحاق رابين ، يذكر أبو مازن أنه لا يختلف فى أفكاره عما تم التوصل إليه فى مفاوضات أوسلو بشأن المرحلة الانتقالية ، والحل الدائم الذى يتفق عليه من خلال التفاوض على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ويحدد المشروع الترتيبات الخاصة بانتخاب السلطة الفلسطينية بإشراف دولى أو أمريكى

(*) محمود عباس (أبو مازن) : طريق أوسلو ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ـ ١٩٩٤ .

واستعداد رابين لسحب القوات الإسرائيلية من التجمعات السكنية قبيل الانتخابات. ويبدى رابين موافقته على عقد مؤتمر مصغر تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ووفود إسرائيلية وفلسطينية وأردنية ولا يعارض فى عقد مؤتمر دولى موسع، كما أنه يرى أن الأردن ليس بديلا عن الفلسطينيين الذين يشاركون بوفد مستقل.

- أبلغته المنظمة أن حاجة الفلسطينيين إلى الأمن تفوق حاجة إسرائيل، وطالبت رابين بتخفيف وطأة الإجراءات الأمنية على الفلسطينيين.
- وعد رابين بتجميد الاستيطان، وطالبت المنظمة بأن يشمل ذلك كافة الأراضى المحتلة بما فيها القدس، وكان رابين يفرق بين المستوطنات الأمنية والسياسية.
- طالبت المنظمة باتخاذ إجراءات لبناء الثقة، منها إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسين وإلغاء الاعتقال الإدارى ورفع القيود عن حرية النشاط السياسى ووقف مصادرة الأراضى والممتلكات ورفع القيود عن تصدير السلع.
- طرحت مسألة مشاركة السكان الفلسطينيين فى القدس فى الانتخابات، وطريقة هذه المشاركة.
- طرحت فكرة الكونفيدرالية الثلاثية (إسرائيل - فلسطين - الأردن). وأبدى رابين موافقته عليها من حيث المبدأ.
- طلب حاييم رامون فى لقائه مع أحمد الطيبى رد المنظمة على ثلاثة استفسارات بشأن إرجاء موضوع القدس حتى مفاوضات الوضع النهائى، وتولى إسرائيل المسئولية عن الأمن الشامل وعن المستوطنات أثناء المرحلة الانتقالية. وقد نقل الطيبى رد المنظمة المتضمن موافقتها على هذه الطلبات من حيث المبدأ ومع بعض الشروط (بالنسبة للقدس طالبت بمشاركة سكانها الفلسطينيين فى الانتخابات تصويتا وترشيحا وإشراف السلطة الفلسطينية على المؤسسات - ووضع اتفاق خاص بالمستوطنات للتعامل معها فى المرحلة الانتقالية - وتولى السلطة الفلسطينية مسئولية الأمن الداخلى)، (ويلاحظ أن إعلان المبادئ تبنى هذه المواقف والمطالب).

- ٢ -

كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد بدأت فى واشنطون منذ شهر ديسمبر ١٩٩١ ، وتمكن الفلسطينيون فى الوفد المشترك مع الأردن أن يحققوا مسارا تفاوضيا خاصا بهم وبقضيتهم .

وكانت تجربة المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى أمام أعين الوفد الفلسطينى(*) . وأعد الوفد مواقفه وأوراقه التفاوضية فى ضوء هذه التجربة . أما الوفد الإسرائيلى ، فقد رفض هذه المواقف بحجة أنها لا تتعلق بترتيبات مرحلية ، وإنما بدولة لا ينقصها إلا الاسم ، وطالب بأن تترك كافة الخيارات مفتوحة أمام مستقبل يهود أو السامرة (تمسكا بالتسميات العبرية) وغزة وعكست مواقفه التراجع حتى عما سبق أن قبلته حكومة بيجن من مواقف .

وعلى مدى خمس جولات تفاوضية دارت فى حلقة مفرغة ، ولم تحرز أى تقدم ، بل كادت تتحطم على صخرة القدس والمستوطنات وغيرها من المشاكل التى تفصل بين مواقف الطرفين فجوة واسعة ، بدا واضحا أن حكومة شامير تعمل لمجرد كسب الوقت من أجل مواصلة عمليات الاستيطان المكثف تحت غطاء المفاوضات . كما كان هم منظمة التحرير هو إثبات وجودها وسيطرتها التامة على الوفد الفلسطينى ، يدعوه ياسر عرفات إلى تونس فى كل جولة ، ويجتمع به علنا ، ويصدر إليه توجيهات المنظمة تليفونيا وبجهاز الفاكس ، ويدير المفاوضات لإقناع الحكومة الإسرائيلية بضرورة الاعتراف بالمنظمة والتعامل مباشرة معها . وكان مما يثير قلق عرفات احتمال توصل الدول العربية الأخرى لاتفاقات نهائية مع إسرائيل ، فى حين أن على الفلسطينيين قضاء خمس سنوات فى ظل ترتيبات مرحلية قبل التسوية النهائية لقضيتهم ، وكانت الشكوك بين الوفود العربية متبادلة ، والتنسيق ضعيفا .

(*) كان مؤلف الكتاب مستشارا للوفد الفلسطينى ، وقد أعدّ له مشروعا مفصلا لإعلان مبادئ بشأن الترتيبات الانتقالية ومفاوضات التسوية النهائية فى ضوء تجربة المباحثات المصرية - الإسرائيلية التى كان قد شارك فيها أثناء عمله السابق بالخارجية المصرية .

ومع فوز حكومة إسحاق رابين فى انتخابات مايو ١٩٩٢، شعر الفلسطينيون بالارتياح، فقد كان برنامجها الانتخابى مشجعا، كما أن الاتصالات التى سبق أن أجروها مع شخصيات من حزب العمل كانت قد أقنعت رابين بأن الوقت قد حان للتعامل المباشر مع منظمة التحرير، وتم فتح قناة أوسلو السرية دون علم الوفد الفلسطينى الذى كان يواصل مفاوضاته الصعبة مع الوفد الإسرائيلى فى واشنطون(*).

وقد كان الإعلان عن قناة أوسلو والتوصل فيها إلى اتفاق إعلان المبادئ مفاجأة هائلة للعالم أجمع، وبقدر ما أثار من مشاعر الفرح والارتياح لدى العالم؛ فإن نتائج هذه المفاجأة كانت متباينة لدى دول وشعوب الشرق الأوسط. فقد انفرطت بعدها المسارات التفاوضية وبدأ تعثرها. واعتبرت سوريا مفاوضات أوسلو وإعلان المبادئ ضربة قاصمة للتضامن العربى، وبالرغم من تعهدها بعدم عرقلة المسار الفلسطينى، فقد توقعت له الفشل، ولم تكن لتغفر لعرفات خروجه على الصف العربى. وأفسحت للمنظمات الفلسطينية المعارضة المجال للنيل من سياسة ياسر عرفات ومواقفه، خاصة أنها وجدت نفسها وحدها فى مواجهة إسرائيل، ولاسيما بعد أن عقدت الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤، وتعثرت المفاوضات السورية الإسرائيلية فتوقفت عقب مجزرة الخليل فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤ (والتى مارسها المتطرف الإسرائيلى باروخ جولد ستاين فى الحرم الإبراهيمى، وقتل ٢٩ من المصلين فيه)، ثم استؤنفت فى ميريلاند قرب واشنطون، وانتهى الأمر بتأجيل شيمون بيريس لها وتوقفها نهائيا فى أوائل عام ١٩٩٦.

أما الأردن، فقد كانت مشاكله مع إسرائيل - بعد تخليه عن الضفة الغربية بقطع روابطه القانونية والإدارية معها فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ - أكثر يسرا، ووجد أن من مصلحته أن يسد الطريق أمام الاتجاهات الإسرائيلية لاعتبار الأردن هو الوطن الفلسطينى البديل فعقد معاهدة السلام مع إسرائيل بعد شهور قليلة من المفاوضات التى أجراها معها.

(*) تناول المؤلف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فى واشنطون وأوسلو تفصيلا فى كتابه: «المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط» - بالطبعتين الأولى والثانية (دار الشروق).

وأما النتائج الخطيرة لقناة أوسلو وإعلان المبادئ، فقد ظهرت على كل من الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية.

ففضلا عن تعرض ياسر عرفات للهجوم من جانب قيادات المنظمة ومؤسساتها بسبب إخفاء قناة أوسلو عنها، واستقالة عدد من هذه القيادات احتجاجا على طريقته فى العمل، فإن إعلان المبادئ فى حد ذاته كان غير مقبول لقطاعات هامة من الشعب الفلسطيني، وبوجه خاص حماس والجهاد وغيرهما من المنظمات، وأعلنت المقاومة الإسلامية رفضها القاطع للتسوية السلمية مع إسرائيل ومواصلتها نضالها المسلح ضدها. وقد واصلت فعلا عملياتها المسلحة ضد الإسرائيليين والأهداف الإسرائيلية، ولم يتوقف نشاطها حتى بعد أن تولت السلطة الفلسطينية مسئولياتها وفقا لإعلان المبادئ واتفاقات أوسلو التى ألزمتها بمحاربة الإرهاب، وأصبح اتهام الحكومات الإسرائيلية لها بعدم تنفيذ التزامها فى هذا الشأن الذريعة التى لجأت إليها هذه الحكومات لكى تتوقف بدورها عن تنفيذ الاتفاقات.

وفى إسرائيل، رأت المعارضة اليمينية أن إعلان المبادئ يؤدى إلى التنازل عن أرض إسرائيل ويضع الأساس لدولة فلسطينية تهدد أمنها ويعرض مستقبل القدس للخطر. وبالرغم مما حققه الاتفاق لإسرائيل على الساحة الدولية من اعتراف عدد كبير من الدول التى كانت تقاطعها بسبب مواقفها من العرب - ومنها روسيا ودول أوروبا الشرقية والهند والصين - وتطبيع عدد من الدول العربية لعلاقاتها معها وإلغاء المقاطعة العربية غير المباشرة ضدها، بالرغم من هذه المكاسب، فقد ظلت المعارضة اليمينية لحكومة رابين - بيريس تؤلب جماعات المستوطنين والأصوليين الدينيين الذين قويت شوكتهم فى عهد الحكومات الليكودية السابقة، فارتكب جولد ستاين مذبحة الخليل، واغتيل إسحاق رابين برصاص المتطرف الدينى إيجال أمير فى ٤ نوڤمبر ١٩٩٥ بسبب ما صور به اليمين الإسرائيلى اتفاقات أوسلو بأنها خيانة لإسرائيل.

واستغل بنيامين نيتانياهو المخاوف التى سببتها عمليات حماس الانتحارية فى أوائل عام ١٩٩٦ لقطاعات من الشعب الإسرائيلى، وخاض الانتخابات رافعا شعار أمن إسرائيل أولا، وشكل أكثر الحكومات تطرفا، ومضى يعمل للتخلص من الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطينى.

الفصل السادس

اتفاقات أوسلو.. مالها وما عليها

تَلَقى اتفاقات أوسلو هجومًا شديدًا من قطاعات كبيرة من العرب والإسرائيليين على السواء. ففى حين يحمّلها كثير من الفلسطينيين وغيرهم من العرب مسئولية ما آلت إليه القضية الفسطينية من تآكل وضياع، فإن كراهية بعض الإسرائيليين لها بلغت حد اغتيال إسحاق رابين لأنه خان بلده وشعبه عندما وضع توقيعه عليها.

أما غالبية الحكومات العربية، وغيرها من حكومات العالم، فلا ترى سبيلا لتسوية القضية الفلسطينية إلا بتنفيذ تلك الاتفاقات.

وواقع الأمر هو أن اتفاقات أوسلو وليدة الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التى عقدت المفاوضات وأبرمت الاتفاقات فى ظلها، والتى حملت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على قبول التفاوض على أسس مؤتمر مدريد وشروطه.

وكان من بين تلك الأسس والشروط - التى ارتضتها جميع الأطراف العربية - أن يجرى التفاوض للتوصل إلى التسوية الفلسطينية على مراحل، وأن تجرى مفاوضات المرحلة الأولى للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، أما التسوية النهائية فتعقد مفاوضاتها على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

فلم يكن الهدف هو عقد اتفاق لحل القضية الفلسطينية من جميع وجوهها، بما فيها قضايا القدس واللاجئين والحدود وغيرها، وإنما كان الاتفاق على ترتيبات إقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية، وعلى اختصاصاتها ومسئولياتها وعلاقاتها بإسرائيل طيلة الفترة الانتقالية، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بهذه المرحلة.

وكانت تلك هي صيغة اتفاق كامپ ديڤد الذى سبق أن رفضته منظمة التحرير وقاطعت الدول العربية مصر بسببه، ولكن الأطراف التى شاركت فى مؤتمر مدريد ومفاوضاته عادت فقبلت نفس الصيغة بسبب المتغيرات التى أصابت العالم العربى، على نحو ما أشرنا إليه.

وفى ضوء هذه الحقيقة، يكون التساؤل عما إذا كانت أحكام اتفاقات أوسلو قد حققت المصالح الفلسطينية فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، وما إذا كانت قد أثرت إيجابا أو سلبا على التسوية النهائية التى لم تبدأ المفاوضات بشأنها حتى الآن.

ولقد عقدت منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق رابين اتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، ثم اتفاقية القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (المسماة باتفاقية غزة / أريحا) فى ٤ مايو ١٩٩٤، وبعد ذلك، عقد الجانبان اتفاقية النقل المبكر لعدد من السلطات فى أغسطس ١٩٩٤، وأخيرا عقدا الاتفاقية الانتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروفة باتفاقية طابا أو أوسلو «٢») بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥.

ولا شك أن اتفاقات أوسلو قد حققت لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطينى مكاسب لا بأس بها، كما أن لها سلبيات عدة ظهرت من خلال تطبيق أحكامها.

فقد حصلت المنظمة على اعتراف إسرائيل بها ممثلا للشعب الفلسطينى وطرفا فى عملية السلام معها، وأصبح لها موضع قدم فى الأراضى المحتلة تقيم عليه سلطتها الوطنية.

وحققت الاتفاقات اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطينى وحقوقه السياسية، بعد أن كانت لا تعترف حتى بوجوده كشعب، وجعلت له كيانا سياسيا قائما بذاته يشارك الدولة العبرية فى أرض فلسطين التى كانت تحت الانتداب البريطانى.

ولم تعد النظرة الإسرائيلية للحكم الذاتى الفلسطينى أنه نظام متعلق بالسكان وليس بالأرض، وله طبيعة إدارية بحتة - على نحو ما كان يراه ميناحيم بيجن - بل جعلت منه الاتفاقات نظام حكم ذا طابع إقليمى، تتمتع فيه السلطة الفلسطينية

بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتمارس سلطاتها ومسئولياتها فى مجالات كثيرة تبلغ ٤٠ مجالا (فى حين كان بيجن يقصرها على ١٢ مجالا)، ويعكس عدد أعضائها (٨٨ عضوا) وانتخابهم العام المباشر طابعها التمثيلى للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة. كما أنها تتمتع ببعض رموز السيادة حيث تصدر جوازات سفر وطوابع بريد وترفع العلم الوطنى، بل وتمارس بعض الصلاحيات فى المجال الدولى حيث تعقد بعض الاتفاقات وتستقبل عددا من البعثات التمثيلية.

وخولت الاتفاقات للسلطة الفلسطينية دورا أمنيا، فلها شرطة لا بأس بعدد أفرادها وأسلحتها تتولى مسئولية الأمن الداخلى والنظام العام الفلسطينى وتشارك قوات الأمن الإسرائيلية فى دوريات مشتركة، وتتعاون معها فى مقاومة أعمال العنف والإرهاب.

كما أن الاتفاقات تحقق انحسار الاحتلال الإسرائيلى، حيث تنسحب القوات الإسرائيلية من معظم قطاع غزة (حوالى ٦٠ ٪) ويعاد انتشارها خارج المدن الكبرى، ثم على مراحل من بقية الضفة الغربية خارج المناطق السكنية.

وتتضمن اتفاقات أوسلو بعض إجراءات بناء الثقة، فتنص الاتفاقية الانتقالية على الإفراج عن السجناء والمعتقلين، وترسى الاتفاقات أسس التعاون والتنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سواء فى مجال الأمن أو مجالات التعاون الاقتصادى الثنائى والإقليمى أو إدارة المرافق العامة، وتنص على إقامة لجان مشتركة متعددة تأكيدا لهذه المشاركة.

وإذا كانت الاتفاقات قد أجلت المشاكل الكبرى ومنها القدس والمستوطنات واللاجئون إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم، فإنها ربطت بين المرحلة الانتقالية وبين تلك المرحلة التى يجرى التفاوض فيها على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

ومع ذلك، فقد وضعت الاتفاقات قيوداً على السلطة الفلسطينية، وصيغت أحكامها بطريقة استغلتها إسرائيل لتنفيذ أهدافها، وتغيير الأوضاع فى الأراضى المحتلة من أجل خلق أمر واقع يخدم أغراضها فى التسوية النهائية.

ففيما يتعلق بالاعتراف بالمنظمة، صيغت ديباجة إعلان المبادئ بحيث لا يعنى الاعتراف بها ممثلا وحيداً للشعب الفلسطينى؛ أما الكتابان المتبادلان بين إسحاق

رابين وياسر عرفات فى هذا الشأن، فيتضمنان الاتفاق بينهما على تعهدات محددة من جانب عرفات، وخاصة تخلى المنظمة عن الإرهاب وأعمال العنف وممارسة مسئوليتها تجاه أعضائها من أجل منعها، وإلغاء مواد الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تنكر على إسرائيل حقها فى الوجود. وقد أكدت الاتفاقات التالية لإعلان المبادئ هذه التعهدات وأصبحت إسرائيل تستند إليها لعرقلة تنفيذ التزاماتها.

وأما الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطينى، فإنه يختلف عن الاعتراف المحدد بحق تقرير المصير ويفتح الطريق أمام أشكال أخرى للتسوية النهائية.

وأما عن ولاية السلطة الفلسطينية، فقد استبعدت الاتفاقات منها المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية، وجعلت نقل الولاية على الأرض مرحلية ومرتبطة بعمليات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية التى تخضع لإرادة إسرائيل وحدها (رغم ما تنص عليه الاتفاقات من أنها تتم إلى مواقع محددة مما يفيد الاتفاق بشأنها). كما استبعدت كل مجالات المفاوضات النهائية ومنها القدس والمستوطنات والمياه من الولاية الفلسطينية، وأخرجت الإسرائيليين - المستوطنين منهم وغير المستوطنين - من هذه الولاية، وجعلتها من اختصاص إسرائيل.

وقد استندت إسرائيل على احتفاظ الاتفاقات لها بالسلطة فى تلك المجالات للادعاء بأن لها مطلق الحرية فى مواصلة عمليات الاستيطان وممارسة السيادة المطلقة على القدس، فاستمرت فى تنفيذ سياساتها التى تستهدف فرض أمر واقع على الأرض يحول دون إقامة كيان فلسطينى قائم بذاته، فأقامت المستوطنات فى كل أنحاء الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وشقت الطرق الالتفافية حولها وجعلت من التجمعات السكنية الفلسطينية جزرا محاصرة، وواصلت تهويد القدس وتوسيع حدودها، وجعلت من المستوطنين فئة مميزة خاضعة للقانون والقضاء الإسرائيليين.

وبالرغم مما نصت عليه اتفاقات أوسلو من التزام الطرفين بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها استباق نتيجة المفاوضات النهائية أو الإضرار بها، وعدم تأثير الاتفاقات على حقوق أو مطالب أو مواقف أى منهما، وعلى الرغم من أنها أكدت أن الضفة والقطاع يشكلان وحدة إقليمية لا تتجزأ ويحافظ على وضعها فى المرحلة الانتقالية، فقد أحدثت إسرائيل تلك التغيرات التى تؤثر على التسوية النهائية. ولم

تجد ما يمنعها من ذلك، حيث خلت الاتفاقات من تنظيم وسائل لتسوية المنازعات والخلافات بتدخل خارجى، وإنما أسندته إلى اللجان المشتركة التى تتيح لإسرائيل فرض رأيها.

ويعتبر إعلان المبادئ هو الاتفاق الأساسى الذى بنيت عليه اتفاقات أوسلو التالية والتى عقدت لوضع المبادئ موضع التنفيذ. وقد قام يوئيل سنجر المستشار القانونى لوزارة الخارجية الإسرائيلية بدور رئيسى فى مفاوضات أوسلو، كما تولى صياغة نصوصه، ولا شك فى أنه يعد الشخصية الإسرائيلية الأقدر على إلقاء الأضواء على الأهداف التى توخت حكومة إسحاق رابين تحقيقها من خلال هذه النصوص والأحكام.

وقد كتب سنجر مقالا نشر فى عدد فبراير ١٩٩٤ من مجلة Justice، يلقى الضوء على ما حققته إسرائيل من الاتفاق، تضمن ما يلى:

- إن ما تضمنه الاتفاق من حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية لن يؤثر على ممارسة الحكومة العسكرية الإسرائيلية لسلطاتها ومسئولياتها، أو على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين يظلان خاضعين لهذه الحكومة، فلن يكون المجلس الفلسطينى مستقلا أو تكون له طبيعة سيادية، وإنما سوف يكون خاضعا للحكومة العسكرية التى ستظل مصدر السلطة التى يمارسها هذا المجلس وتمارس كافة السلطات التى لا تنقل إليه.

- إن الاتفاق ينص صراحة على ألا يتولى المجلس الفلسطينى سوى ما ينقل إليه من سلطات بمقتضاه. والواقع أن ولاية المجلس تحددها معايير ثلاثة: أما الولاية الإقليمية للمجلس، فإن الاتفاق لا يتضمن أنها تشمل كل أراضى الضفة والقطاع وسوف تسعى إسرائيل لاستبعاد أراضى الدولة والأراضى المملوكة للإسرائيليين من هذه الولاية، كما أن هذه الولاية لا تشمل المستوطنات والمواقع العسكرية بحسب نص الاتفاق والذى أورد قائمة غير جامعة (أى يمكن الإضافة إليها).
وأما الولاية الشخصية، فإنها لا تشمل الإسرائيليين جنودا كانوا أو مدنيين؛ مستوطنين أو غير مستوطنين. والولاية الوظيفية، لا تشمل أية سلطات لم يتضمن الاتفاق نقلها، ومنها ما نص عليها الاتفاق كالدفاع الخارجى والأمن

الداخلى للإسرائيليين والعلاقات الخارجية، ويمكن الاتفاق على استثناء مجالات أخرى كإدارة الأماكن المقدسة اليهودية وأراضى الدولة.

- أما ولاية إسرائيل، فإن الاتفاق ينص صراحة - فى المحضر المتفق عليه - على أن انسحاب الحكومة الإسرائيلية لا يمنع إسرائيل من ممارسة السلطات والمسئوليات التى لم تنقل إلى المجلس الفلسطينى، وهذا يعنى أن إسرائيل تتولى كافة السلطات المتبقية بصفة أصلية.

- إن السلطات التشريعية للمجلس الفلسطينى محدودة ومقيدة بأن تكون فى حدود ما ينقل إليه من سلطات، الأمر الذى يعطى إسرائيل الحق فى أن تطالب بضرورة تصديقها على ما يصدره المجلس من تشريعات.

- أما عن الأمن، فإن الاتفاق ينص على أن تمارس الشرطة الفلسطينية مهامها بطريقة تدريجية وعلى مراحل، ولا يضع أية قيود على السلطات الأمنية لإسرائيل التى يمكنها اتخاذ أية إجراءات لمنع أية أعمال عدائية من خارج الضفة والقطاع ومن البحر أو الجو، كما تظل مسئولة فى جميع الحالات التى يكون فيها عنصر إسرائيلى، حيث إن لها المسئولية الكلية والشاملة فى مجال الأمن.

- إن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية لا يعنى انسحابها خارج أراضى الضفة الغربية، وإنما إعادة توزيعها فيها فى مواقع محددة، وليس من الضرورى تحديد هذه المواقع إذا أعيدت قوات منها إلى إسرائيل، كما أن هذه العملية تتوقف على مدى تولى الشرطة الفلسطينية لمسئولياتها، وتختلف عملية إعادة الانتشار فى الضفة الغربية عن الانسحاب فى غزة.

- يفرق الاتفاق بين النازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ وبين اللاجئين عام ١٩٤٨، فالفئة الأولى تحدد اللجنة الرباعية قواعد عودتهم مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى، أما الفئة الأخيرة، فإن المفاوضات بشأنها مؤجلة ودون قصر «اللاجئين» على العرب بل يمكن أن تشمل هذه الفئة اليهود الذين غادروا البلدان العربية.

- أما عن طرق تسوية المنازعات، فإن لجنة الارتباط المشتركة تتولى تسويتها، وليس هناك إلزام بالطرق الأخرى التى تضمنها الاتفاق (أى التوفيق والتحكيم)،

فالنص يستخدم كلمة «يجوز»، كما أن النص يقتصر على المنازعات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أما تلك الخاصة بالتسوية النهائية فلا تحل إلا بالمفاوضات. (ومن الواضح أن هذا يعنى أن تسوية المنازعات خلال المرحلة الانتقالية سوف تكون من خلال اللجنة المشتركة من الطرفين المشكلة من عدد متساوٍ من الأعضاء دون تدخل خارجى).

- إن الإنسحاب من غزة وأريحا كان أيسر بسبب عدم وجود مشاكل تتعلق بالأمن أو المياه أو المستوطنات، ولذا كانت إسرائيل مستعدة لتنفيذه فى وقت قصير، على عكس الحال فى الضفة الغربية، ومن هنا كانت إعادة الانتشار فيها يعنى تحريك القوات خارج المناطق السكنية الفلسطينية وليس الانسحاب من الضفة.
- أما عن الممر الآمن، فليس فى الاتفاق ما ينص على أنه سيكون خارج الولاية الإسرائيلية، خاصة أن إسرائيل ترى أن تكون الممرات عبر أراضيها.
- أما المعابر مع مصر والأردن، فإن إسرائيل تتولى المسئولية فيها على أساس احتفاظها بالسلطات فى مجال الشئون الخارجية والأمن الخارجى.
- إن وضع قطاع غزة سيظل، شأنه شأن الضفة الغربية، كما هو دون تغيير، وجميع هذه الأراضى تبقى خاضعة للحكومة العسكرية الإسرائيلية، كما تبقى إسرائيل هى مصدر السلطة فيها خلال المرحلة الانتقالية، وإن أى إجراء يستهدف تغيير هذا الوضع سيكون عديم الأثر ويعد خرقا للاتفاق.
- على العكس من الترتيبات الانتقالية، يلزم الاتفاق الصمت بالنسبة لمفاوضات الوضع الدائم، وموضوعات هذه المفاوضات ليست محددة على سبيل الحصر، كما لا يستدل منها على نتيجة معينة لها، بل يستفاد من نص المادة ٥ / ١ أن الخيارات مفتوحة، مع اعتبار القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ أساسا لهذه المفاوضات وما هو معروف من أن للقرار الأول تفسيرات مختلفة.

والواقع أن أحكام إعلان المبادئ والاتفاقات التى عقدت بعده قد احتوت على عدد من الثقوب، استغلتها إسرائيل فيما بعد لفرض تفسيراتها الخاصة والتهرب من تنفيذها، وهو ما تتناوله فى الفصل التالى.

الفصل السابع

سوء النية فى تنفيذ الاتفاقات

تنص المادة الخامسة عشرة من إعلان المبادئ على أن الخلافات بشأن تطبيق هذا الاتفاق أو تفسيره تحل عن طريق المفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة، فإذا لم يمكن حلها بالمفاوضات، فإنها تحل من خلال آلية للتوفيق يتفق الطرفان بشأنها، كما يجوز للطرفين إنشاء لجنة للتحكيم وإحالة المنازعات التى لا يمكن حلها عن طريق التوفيق إليها.

وقد جاءت اتفاقات أوسلو التى عقدت تنفيذا لهذه المبادئ خالية من أية أحكام تحدد التفاصيل الخاصة بالتوفيق والتحكيم وإجراءات اللجوء إلى أى من هاتين الوسيلتين عند فشل المفاوضات.

وكانت النتيجة أن أصبحت المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هى الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات التى تنجم بين الطرفين حول تفسير أحكام الاتفاقات أو تنفيذها، وأصبحت الكلمة الأخيرة لإسرائيل فى تفسيرها.

وفى ضوء ذلك، نشير فيما يلى إلى الخلافات بشأن تفسير بعض أحكام هذه الاتفاقات وتنفيذ إسرائيل لها:

- كان من الواضح أن الفجوة بين مواقف إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ بالنسبة للقدس واللاجئين والمستوطنات وغيرها من المشاكل الرئيسية ـ واسعة، وقد اتضح ذلك بجلاء خلال الجولات العشر التفاوضية فى واشنطون، واتفق الطرفان على تأجيل البت فيها إلى مفاوضات الوضع الدائم دون الاتفاق حتى على تصور مشترك أو خطوط عامة لتسوية هذه المشاكل.

وربما كان هذا مفهوما ومبررا بالرغبة فى التوصل إلى اتفاق سريع حول المبادئ دون الاصطدام بالخلافات الشديدة بينهما ، ولكن اتفاقات أوسلو أخرجت كل هذه المسائل الرئيسية من نطاق ولاية السلطة الفلسطينية ، وجعلتها من اختصاص إسرائيل المطلق دون النص على المحافظة على الوضع الراهن فى الأراضى الفلسطينية . وقد أدى ذلك إلى تفسير إسرائيل لأحكام الاتفاقات بأن لها مطلق الحرية فى اتخاذ ما تراه من عمليات الاستيطان وتهويد القدس والضم الفعلى للأراضى المحتلة .

- نصت اتفاقات أوسلو على أحكام تلزم الطرفين بعدم اتخاذ أية إجراء أو القيام بأية أعمال من شأنها أن تؤثر على مفاوضات الوضع الدائم بحيث تستبق نتائج هذه المفاوضات أو تضرّ بها ، وأنها لا تؤثر على حقوق ومطالب ومواقف أى من الطرفين ، كما تؤكد أن الضفة الغربية وقطاع غزة تشكلان وحدة ترابية متكاملة يجب المحافظة على وحدتهما خلال المرحلة الانتقالية .

وبالرغم من كل هذه الأحكام ، فقد مضت إسرائيل فى نشاطها الاستيطانى وإجراءاتها الأخرى التى تعيد تشكيل الأوضاع الجغرافية والسكانية والإدارية ، وكان تفسيرها ـ بكل سوء نية ـ أنه لا يوجد فى الاتفاقات نصوص صريحة تمنعها من ذلك .

- تجاهلت إسرائيل الأحكام الصريحة للاتفاقات والتى تحدد توقيتات محددة لتنفيذها ، واصطنع إسحاق رابين شعارا غريبا مفاده أنه لا توجد مواعيد مقدسة ، وسار خلفاؤه على هديه ، وكانت النتيجة فى نهاية الأمر أن مفاوضات الوضع الدائم لم تبدأ حتى اليوم .

- وبالرغم من أن إسناد الاتفاقات سلطات الأمن الداخلى والمحافظة على النظام العام إلى السلطة الفلسطينية قد يعتبر مكسبا لها من حيث إنه يعنى نقل سلطة هامة إليها ، فإن إسرائيل استندت على ذلك لتحميل هذه السلطة مسئوليات ثقيلة عجزت هى أن تقوم بها ، وخاصة فى غزة طوال الوقت . وكانت محصلة ذلك أن ظلت تعتبرها مسئولة عن أى حادث يقع فى الأراضى التى تقع تحت سلطة إسرائيل ، وتعاقبها هى والشعب الفلسطينى بكل وسائل الضغط والقهر ، وتوقف تنفيذ الاتفاقيات الإسرائيلية بحجة عدم وفاء الجانب الفلسطينى بالتزاماته ، وتغلق مناطق الحكم

الذاتى وتمنع الاتصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطالب السلطة الفلسطينية بمزيد من عمليات الاعتقال ومصادرة الحريات والبطش بالمعارضة.

- ظل تنفيذ إسرائيل لأحكام الاتفاقات انتقائيا، وقد تمسكت حكومة نيتانياهو بضرورة عقد اتفاقات تنفيذية بشأن كل المسائل، سواء ما يتعلق بمدينة الخليل، أو بالممر الآمن، أو ميناء غزة والمنطقة الصناعية بها، أو مطار غزة، وغيرها. وبقيت غالبية هذه الأحكام دون تنفيذ حتى اليوم. كما ظل تنفيذ البروتوكول الاقتصادى المعقود بين الجانبين، يجرى بطريقة انتقائية تستهدف إبقاء الاقتصاد الفلسطينى خاضعا لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلى ومندمجا فيه، ولم تقم إسرائيل بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاقية الانتقالية بتزويد الفلسطينيين بحصتهم من المياه، بل واصلت سياستها التمييزية الصارخة فى استنزاف مياه الأراضى الفلسطينية لصالح مواطنيها ومستوطنيها.

- كان اتفاق كامب ديفد ينص صراحة على انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة والقطاع إلى مواقع أمنية محددة، أما اتفاقات أوسلو فقد أوجدت تفرقة بين إنسحاب وإعادة انتشار هذه القوات، فقصرت انسحابها على قطاع غزة فى حين أطلقت اصطلاح «إعادة الانتشار» فيما يتعلق بالضفة الغربية. ويبدو أن إسرائيل قصدت من هذه التفرقة تأكيد عزمها على الإبقاء على قواتها فى الضفة فى أية تسوية نهائية بدليل عدم النص على الانسحاب من بين الموضوعات المؤجلة إلى مفاوضات الوضع الدائم.

وعلى أية حال، فقد أعطت إسرائيل نفسها الحق فى أن تكون لها الحرية الكاملة فى تحديد المساحات التى تجرى فيها عمليات إعادة انتشار قواتها والأماكن التى ترابط فيها، وفسرت أحكام الاتفاقية الانتقالية بهذا المعنى، وأتاحت بذلك الفرصة لحكومة نيتانياهو لكى تحدد المساحات الضئيلة التى تنسحب منها القوات الإسرائيلية على نحو ما تضمنه اتفاق واى ريفر.

- جاء النص الخاص بتولى إسرائيل المسئولية الكلية (أو الشاملة) عن أمن الإسرائيليين Overall Security غامضا ومتصفا بالعمومية، وأتاح الفرصة لإسرائيل لكى تطوع بقية أحكام اتفاقات أوسلو لتحقيق سيطرتها الأمنية الكاملة

على حساب الفلسطينيين، ودون مراعاة لأمنهم. فممارسة السلطة الفلسطينية لاختصاصاتها المدنية مقيدة باعتبارات أمن إسرائيل والإسرائيليين، سواء المستوطنين أو غيرهم، ولأمن إسرائيل الأولوية القصوى بما يسمح لها - بحسب تفسيرها - بإغلاق مناطق الحكم الذاتي وحصارها فى أى وقت ولأى سبب.

- وهكذا أعطت إسرائيل نفسها الحق فى تفسير اتفاقات أوسلو، وانفردت به مستغلة الثقوب الموجودة فى هذه الاتفاقات، فإن الاتفاقات لم تضع أحكاما تفصيلية تحدد إجراءات وآليات المفاوضات والتوفيق والتحكيم وموعد وطريقة اللجوء إلى كل منها، وكانت النتيجة أن أصبح التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة هو الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات، ولم تعد ثمة وسيلة قانونية لمساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة للاتفاقات والطعن فى تفسيراتها المغلوطة لأحكامها.

وعندما سقطت حكومة شيمون پيريس فى انتخابات عام ١٩٩٦، كان كثير من أحكام اتفاقات أوسلو معلقا دون تنفيذ، فلم تكن مراحل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية قد بدأت، كما أجل تنفيذ الترتيبات التى نصت عليها بشأن مدينة الخليل، ولم تنفذ الأحكام الخاصة بالممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء ميناء غزة ومطارها، وإقامة المناطق الصناعية، وعدد آخر من الأحكام نشير إليها فيما بعد؛ والأخطر من ذلك أن مفاوضات الوضع الدائم (التسوية النهائية) قد أجلت بسبب دعوة پيريس للانتخابات خلال جلسة واحدة عقدها الجانبان فى اليوم المقرر لبدئها.

وإذا كان رابين قد صك شعار عدم قدسية المواعيد، فإن بنيامين نيتانياهو لم يكن فى نيته تنفيذ اتفاقات أوسلو على الإطلاق.

ومع ذلك، فقد اضطر نيتانياهو، تحت الضغوط الأمريكية، إلى عقد اتفاق الخليل فى يناير ١٩٩٧، ثم التوقيع على اتفاق واى ريڤر فى أكتوبر ١٩٩٨، ولم يقم بتنفيذ الاتفاق الأول إلا بصفة جزئية، كما أوقف تنفيذ الاتفاق الأخير بعد مرحلة أولى ومحدودة بسبب معارضة حلفائه المتطرفين.

أما اتفاق مدينة الخليل. فقد قسم المدينة إلى منطقتين: فلسطينية تشغل مساحة ٨٠٪، ويهودية مساحتها ٢٠٪ وأسند مهمة الأمن للشرطة الفلسطينية فى الأولى، وإلى القوات الإسرائيلية فى الأخيرة، ونص على أن تظل المدينة موحدة وأن يتولى المجلس الفلسطينى السلطات المدنية والبلدية، وتتولى البلدية الفلسطينية تقديم كافة الخدمات البلدية إليها. كما نص على قيام لجنة ارتباط مشتركة للتصرف فى الأوضاع الأمنية بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خلال ٦ شهور، وعلى وجود دولى مؤقت فى المدينة. وأما الحرم الإبراهيمى، فقد رئى إبقاء الترتيبات التى وضعتها إسرائيل كما هى لحين الاتفاق على ترتيبات جديدة (حيث قامت إسرائيل بتقسيم الحرم بين اليهود والمسلمين وتحديد أوقات صلاة كل منهم).

وقد أرفقت بالاتفاق مذكرة تتضمن المسائل التى على الطرفين تنفيذها، وتلك التى عليهما التفاوض بشأنها، وتحدد مسئوليات كل منهما. أما المسائل التى كان على إسرائيل تنفيذها فتشمل تنفيذ مراحل إعادة انتشار قواتها والإفراج عن السجناء وتنفيذ التزاماتها بشأن الممر الآمن ومطار غزة وميناءها والمعابر والمسائل الاقتصادية والمالية والأمنية، ومفاوضات الوضع الدائم التى نصت المذكرة على بدئها خلال شهرين. وأما عن الالتزامات الفلسطينية، فقد تضمنت المذكرة أنها تشمل تعديل الميثاق الوطنى ومكافحة الإرهاب وأعمال العنف (بإجراءات حددتها المذكرة) والالتزام بالعدد المحدد للشرطة وبأحكام الاتفاقية الانتقالية بشأن الممارسات الحكومية ومكاتب السلطة الفلسطينية.

ورافق الاتفاق كتاب موجه من وزير الخارجية الأمريكية إلى رئيس وزراء إسرائيل يبلغه فيه بأنه نقل إلى ياسر عرفات وجهة النظر الإسرائيلية بشأن إعادة انتشار القوات وأن إسرائيل هى التى تحدد المواقع التى يعاد فيها انتشارها.

وبالرغم مما تضمنه اتفاق مدينة الخليل من التزامات بشأن تنفيذ اتفاقات أوسلو، فإن حكومة نيتانياهو لم تقم بتنفيذ أى منها، وظلت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مجمدة حتى دعا الرئيس كلينتون عرفات ونيتانياهو إلى منتجع واى وأمضى معهما تسعة أيام حتى تم التوصل لاتفاق واى ريفر، الذى أوقف رئيس الوزراء الإسرائيلى نيتانياهو تنفيذه بالرغم من إجحافه الشديد بالفلسطينيين وتكبيل السلطة الفلسطينية بالتزامات أمنية شديدة الوطأة على المواطنين.

وتتلخص أحكام اتفاق واى ريفر فيما يلى :

- إعادة انتشار القوات الإسرائيلية على مراحل زمنية فى مساحة ١٣ ٪ من أراضى الضفة الغربية ، تكون ٣ ٪ منها محميات طبيعية ، ولا تمارس السلطة الفلسطينية فيها سلطات أمنية أو مدنية ، ويتم بذلك نقل ١٤,٢ ٪ من المنطقة (B) إلى المنطقة (A) .
- تعتبر العملية السابقة المرحلة الثانية لإعادة الانتشار التى نصت عليها الاتفاقية الانتقالية ، وتعقبها المرحلة الثالثة فى وقت لاحق .
- تقوم إسرائيل بتنشيط التعاون الاقتصادى ، وخاصة إقامة المنطقة الصناعية فى غزة .
- بدء المفاوضات بشأن الممر الآمن .
- تشغيل ميناء غزة .
- افتتاح مطار غزة .
- تقديم السلطة الفلسطينية خطة متكاملة لمحاربة الإرهاب وتنفيذ خطة عمل للتعاون مع إسرائيل ، مع قيام لجنة من وكالة المخابرات الأمريكية بالإشراف على ذلك .
- حظر السلطة الفلسطينية ، للأسلحة غير القانونية وجمعها مع إشراف لجنة ثلاثية (مع الولايات المتحدة) على تنفيذ ذلك .
- تحريم السلطة الفلسطينية التحريض على العنف تحت إشراف اللجنة المذكورة .
- تقديم السلطة الفلسطينية قائمة بأعضاء الشرطة .
- تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى فى اجتماع موسع يشمل أعضاء من المجلس الوطنى والمجلس التشريعى والقيادات الفلسطينية ، ويحضره الرئيس كلينتون .
- بدء مفاوضات الوضع الدائم بصفة عاجلة للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية المرحلة الانتقالية .
- التزام الطرفين بعدم القيام بأعمال أحادية تغيّر من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفقا للاتفاقية الانتقالية .

ولم تقم حكومة نيتانياهو بتنفيذ هذا الاتفاق، بل توقفت بعد عملية إعادة انتشار محدودة للقوات الإسرائيلية(*). وتعللت، كعادتها، بأن الطرف الفلسطينى لم يقم بتنفيذ تعهداته، فى حين أن السبب الحقيقى كان معارضة الأعضاء المتطرفين فى حكومة نيتانياهو وحزبه. وأدى حجب الثقة عن الحكومة إلى الدعوة إلى انتخابات ١٧ مايو ١٩٩٩ التى أسفرت عن السقوط المدوى لرئيس الوزراء الإسرائيلى.

وقد تمسك إيهود باراك بتعديل اتفاق واى ريفر، وبعد مفاوضات شاقة توصل الجانبان إلى اتفاق معدل، قام باراك وعرفات بتوقيعه فى شرم الشيخ يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٩.

(*) بنقل ٢٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب) و ٧,١٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ).

الباب الثانى

ملفات التسوية الدائمة

الفصل الأول

مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى

موعد المفاوضات وموضوعاتها وأطرافها

ظل الجانب الفلسطينى فى اتفاقاته مع إسرائيل حريصا على تحديد موعدى بدء مفاوضات الوضع الدائم وانتهاء المرحلة الانتقالية، خشية امتداد هذه المرحلة وتجميد الأوضاع دون تحقيق التسوية النهائية التى يتطلع إليها. ففى إعلان المبادئ، حدد موعد البدء فى تلك المفاوضات بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية. وحددت اتفاقية غزة/ أريحا بداية المرحلة الانتقالية بتاريخ انتهاء انسحاب القوات الإسرائيلية من هذه المناطق. وبناء على ذلك، نصت الاتفاقية الانتقالية على أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم فى أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز يوم ٤ مايو ١٩٩٦، وأن تنتهى المرحلة الانتقالية بتاريخ ٤ مايو ١٩٩٩.

وقد حل يوم ٤ مايو ١٩٩٦ مع اقتراب إجراء الانتخابات الإسرائيلية. لذا عقد الوفدان الفلسطينى والإسرائيلى - فى أواخر عهد حكومة شيمون پيريس - جلسة واحدة، اتفقا خلالها على تأجيل بدء مفاوضات الوضع الدائم إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

ومنذ ذلك الوقت، لم تبدأ المفاوضات بسبب مراوغات بنيامين نيتانياهو ومناوراته المتصلة لتعطيل تنفيذ اتفاقات أوسلو.

وكان إسحاق رابين قد ابتدع شعار «عدم وجود مواعيد مقدسة»، وسقطت الحكومة العمالية دون أن توفى بالتزاماتها بشأن عدد من الترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ومن أهمها: الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، وإقامة ميناء

غزوة ومطارها، والمنطقة الصناعية فى غزة، ومشروعات التنمية الاقتصادية، وكلها منصوص عليها فى إعلان المبادئ واتفاقية غزة/ أريحا، كما لم تنفذ مراحل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليها فى الاتفاقية الانتقالية ولم يتم الإفراج عن السجناء والمعتقلين، وقد تعهد بنيامين نيتانياهو فى اتفاق الخليل، ثم فى اتفاق واى ريفر بتنفيذ هذه الالتزامات والدخول فى مفاوضات الوضع الدائم بصفة عاجلة، ولكنه لم يوف بتعهداته، وترتب على ذلك أن بقيت تلك المسائل المعلقة دون تنفيذ.

وهكذا انتهت المرحلة الانتقالية فى ٤ مايو ١٩٩٩ دون تنفيذ بقية ترتيباتها، ودون بدء مفاوضات الوضع الدائم.

وبحلول يوم ٤ مايو ١٩٩٩، نشأت حالة من الفراغ القانونى نتيجة لما تنص عليه اتفاقات أوسلو من أن مؤسسات الحكم الذاتى، من مجلس تشريعى وسلطة تنفيذية ولجان مشتركة وغير ذلك من المؤسسات، ينتهى أجلها بانتهاء الفترة الانتقالية فى هذا التاريخ؛ إلا أن الجانبين تجاهلا هذه الحالة واستمرت المؤسسات فى عملها.

أما عن موضوعات المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، فقد نص إعلان المبادئ على أنها تشمل: القدس، واللاجئين الفلسطينيين، والمستوطنات، والحدود، والترتيبات الأمنية، والعلاقات مع الجيران، وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وقد أضافت إليها الاتفاقية الانتقالية موضوع المياه.

ومن الواضح أن تلك الموضوعات لم تذكر على سبيل الحصر، كما أن بند المسائل ذات الاهتمام المشترك يمكن أن يشمل موضوعات متعددة.

كما يلاحظ أن كثيرا من هذه الموضوعات تهم أطرافا أخرى غير منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مثل القدس التى تهم أتباع الديانات السماوية الثلاث والمجتمع الدولى، واللاجئين الذين يهم أمرهم الدول العربية المضيفة، وخاصة الأردن ولبنان وسوريا، والحدود التى تعنى الأردن كما تعنى مصر، وقد صيغ كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد بطريقة تفتح المجال أمام أطراف أخرى - خلاف الفلسطينيين والإسرائيليين - لكى يكون لها دورها فى مفاوضات الوضع الدائم.

ومن ناحية أخرى، فإن المتوقع أن تستأنف المفاوضات المتعددة الأطراف بعد البدء فى المفاوضات الثنائية، وسوف تتأثر كل منهما بما يجرى فى الأخرى.

فقد تؤثر الحلول المطروحة بشأن اللاجئين أو التعاون الاقتصادى أو ترتيبات الأمن على الصعيد الإقليمى على المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى هذه المجالات، كما تتأثر بها.

وأخيرا، فإن من المتوقع أن تشكل ادعاءات إسرائيل بشأن الوضع القانونى للضفة الغربية وقطاع غزة، وهواجسها الأمنية صعوبات جمة فى المفاوضات الثنائية بشأن التسوية النهائية.

وسوف نستعرض كلا من موضوعات مفاوضات الوضع الدائم التى حددها إعلان المبادئ، متتبعين نشأة كل من هذه المشاكل وتطوراتها، وموقف القانون الدولى منها، وادعاءات إسرائيل بشأنها، وعددا من الحلول المطروحة لتسويتها؛ وذلك بعد تناول الأسس التى تقوم عليها هذه المفاوضات.

الفصل الثانى
أسس مفاوضات التسوية الدائمة

القرار ٢٤٢ وقرارت القضية الفلسطينية

حدد كتاب الدعوة لمؤتمر مدريد الأسس التى تُقام عليها المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، فنص على أن مفاوضات الوضع الدائم تعقد على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨.

وقد أغفلت هذه الدعوة الإشارة إلى القرارات الأساسية التى سبق أن أصدرتها الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، سواء قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين وإنشاء دولتين عربية ويهودية فيها مع تدويل القدس، أو قرارها رقم ١٩٤ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

فهل معنى ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد ألغى أو نسخ ما سبقه من قرارات، وما هى الآثار القانونية لما أعقبه من قرارات أصدرتها الجمعية العامة واعترفت فيها بالشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة، وغير القابلة للتصرف بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته؟

وما هو الوضع القانونى للضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة وهل تعتبر مناطق محتلة فى حكم القرار رقم ٢٤٢، وتنطبق بشأنها أحكام القانون الدولى - بما فيها اتفاقية چنيڤ الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين فى زمن الحرب، بحيث يجب على إسرائيل الانسحاب منها، وهل غيّرت اتفاقات أوسلو وضعها القانونى؟

هذه الأسئلة وغيرها تثير الخلافات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتؤثر على مسيرة المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم - أو التسوية النهائية - للقضية الفلسطينية .

وقد اتخذت إسرائيل مواقف تكاد تنفرد بها بهدف تحقيق مطامعها التوسعية فى الأراضى الفلسطينية ، فاصطنعت منذ صدور القرار رقم ٢٤٢ نظرية أسبغت عليها الصبغة القانونية لخدمة أهدافها .

فأما عن قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ ، فبعد أن اتخذت إسرائيل منه أساسا شرعيا لإنشاء دولتها في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، فإنها تنكرت للقرار واعتبرت أن رفض العرب له بعد صدوره وقيام قوات الدول العربية بالتدخل فى فلسطين للقضاء على الدولة الناشئة قد أسقطا هذا القرار .

وأما القرار رقم ١٩٤ الذى يقضى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعويضهم عن خسائرهم وتعويض من لا يرغب فى العودة منهم ، فقد رفضت تنفيذه بزعم أنها غير مسئولة عن مشكلة اللاجئين . إنما يتحمل مسئوليتها العرب الذين حرضوهم على مغادرة البلاد ورفضوا توطينهم فى أراضيهم بهدف استغلال المشكلة ضد إسرائيل .

واعتبرت قرارات الجمعية العامة ، بوجه عام ، مجرد توصيات للدول أن تقبلها أو ترفضها .

وظلت إسرائيل متمسكة بأن يكون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو وحده أساس التسويات مع العرب ، بمن فيهم الفلسطينيون ، وذلك وفقا لتفسيرها لهذا القرار الذى ساندتها فيه الولايات المتحدة منذ البداية .

ولنبدأ بالقرار رقم ٢٤٢ ، وقد سبق لنا الكلام عن ظروف إعداد مشروعه والتواطؤ الذى تم بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى أروقة مجلس الأمن لإعطاء إسرائيل المبرر للمطالبة بحدود جديدة تحل محل خطوط الهدنة القائمة بينها وبين الدول العربية المجاورة منذ عام ١٩٤٩ ، والاحتفاظ بالأراضى العربية التى استولت عليها فى يونيو ١٩٦٧ تحت احتلالها حتى يتم الاتفاق على هذه الحدود ، ولهذا السبب جاء القرار يشوبه الغموض .

وتستند إسرائيل فى تفسيرها للقرار إلى أن الفقرة التى تدعو لانسحابها لا تطالبها بالانسحاب من كل الأراضى المحتلة، بل تغفل عن قصد أداة التعريف فى النص الإنجليزى الذى صيغ به، وقد تضمن فى الوقت نفسه فقرة أخرى تكرس حق كل دول المنطقة فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، الأمر الذى يعنى ضرورة التفاوض والاتفاق مع الدول العربية المجاورة على حدود آمنة يعترف بها، تحل محل خطوط الهدنة التى لا تعتبر حدوداً دائمة، وذلك قبل أن تنسحب إسرائيل وراءها من الأراضى التى استولت عليها عام ١٩٦٧.

وبالرغم من مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل فى هذا التفسير، وما تكشف من أقوال وزير الدولة البريطانى السابق الإشارة إليها من أن قصد الدولتين كان إفساح المجال لإجراء أطراف النزاع لتعديلات طفيفة على خطوط الهدنة، فإن هدف إسرائيل كان أبعد من مجرد تعديلات تصحح خطوط الهدنة فى بعض المواضع، فجاء تفسيرها للقرار مجانبا لأحكام القانون الدولى المعاصر وميثاق الأمم المتحدة.

فهذه الأحكام تحرم استخدام القوة فى العلاقات الدولية، وترسى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى عن طريق الحرب، ويتبنى القرار نفسه هذا المبدأ فى ديباجته، أما القول بأن الفقرة التى تستوجب انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى النزاع قد خلت من تحديد هذه الأراضى، ولم تستخدم أداة التعريف أو تذكر «كل» أو «جميع» الأراضى، فهو من قبيل العبث غير المقبول. فمن ناحية، تستخدم اللغات الرسمية الأخرى للقرار أداة التعريف، ومن ناحية ثانية تحدث أعضاء المجلس موضحين فى كلماتهم فهمهم للقرار بأنه يعنى الانسحاب من كل الأراضى المحتلة، ومن ناحية ثالثة فإن هذا التفسير المغلوط للفقرة الخاصة بالانسحاب قد يعنى انسحاب بعض القوات الإسرائيلية من بعض الأراضى المحتلة حيث لم تستخدم أداة التعريف بصدد «القوات الإسرائيلية» أيضا، وليس هذا من المنطق فى شىء(*).

وكان أولى بمن يريدون إفساح المجال لتعديلات طفيفة فى خطوط الهدنة لا تعكس ثقل الغزو الإسرائيلى - على حد ما دأب المسئولون الأمريكيون على ترديده

(*) دكتور إبراهيم شحاتة: الحدود الآمنة والمعترف بها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

لعدة سنوات - أن يعدوا قرارا يطالب إسرائيل بالانسحاب الفورى من جميع الأراضى المحتلة إلى ما وراء خطوط الهدنة أو على الأقل إلى مواقعها السابقة على الحرب، ويطالب الأطراف فى الوقت نفسه بالتفاوض من أجل الاتفاق على هذه التعديلات على أساس التبادل بعد أن يتم الانسحاب.

أما ادعاء إسرائيل بأن القرار يعطيها الحق فى حدود جديدة تكون آمنة ومعترفا بها، فهو بدوره ادعاء مغلوط، لأن القانون الدولى لا يخول لأية دولة توسيع حدودها على حساب جاراتها حتى تتمتع بما تراه حدودا آمنة يمكن الدفاع عنها، وهو ادعاء يهدد الاستقرار العالمى ويفجر الحروب بين الدول. فالفقرة المذكورة لا تعنى أكثر من الاتفاق بين الأطراف على ترتيبات أمنية من قبيل إقامة مناطق منزوعة السلاح أو مرابطة قوات دولية على الحدود، كما تدل على ذلك الفقرة التالية من القرار.

وأما عن الآثار القانونية للقرار رقم ٢٤٢ على ما سبقه أو لحقه من قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، فإننا نذكر أولا بما أبلغه المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن لوزير الخارجية المصرية محمود رياض من أن القرار قاصر على نزاع عام ١٩٦٧ ولا علاقة له بالقرارات السابقة بشأن مسألة فلسطين.

وصحيح أن قرارات الجمعية العامة تعتبر، عادة، توصيات؛ إلا أن قراراتها بشأن القضية الفلسطينية تختلف عن بقية التوصيات من حيث إن الجمعية العامة قد أصدرتها بناء على مسئوليتها عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى وخلافتها لعصبة الأمم التى كانت مسئولة عن الأقاليم الموضوعة تحت نظام الانتداب. وبناء على هذه المسئولية، فإنها أصدرت قرار التقسيم رقم ١٨١ الذى قضى بإنهاء الانتداب البريطانى وإقامة الدولة العربية والدولة اليهودية فى فلسطين، وهو قرار له طابعه الإلزامى الذى اعترفت به المنظمة الصهيونية على لسان ممثلها موسى شاريت فى بيان له بتاريخ ٢٧ إبرايل ١٩٤٨، حيث ذكر «أن القرار الخاص بفلسطين يختلف اختلافا جوهريا (عن قرارات الجمعة العامة الأخرى) لأنه يتعلق بمستقبل إقليم خاضع للوصاية الدولية، وإن الأمم المتحدة هى وحدها المختصة بتحديد مستقبل هذا الإقليم، ولذا فإن قرارها له القوة الإلزامية». وقد أعلن قيام دولة إسرائيل على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١، فأنشئت الدولة اليهودية، ولم تنشأ حتى اليوم الدولة العربية الفلسطينية. ولا ينال من هذا القرار أن العرب قد رفضوه فى ذلك الوقت أو أن القوات العربية قد تدخلت

عسكريا فى فلسطين للدفاع عن أصحابها الفلسطينيين ضد المنظمات اليهودية الإرهابية وعن الدول العربية المجاورة من خطر انتقال الفوضى والاضطراب الذى ساد فلسطين إلى دولها .

وإنما يظل قرار التقسيم والقرار الخاص بعودة اللاجئين وغيرهما من قرارات الجمعية العامة الصادرة بمقتضى مسئولياتها عن فلسطين تمثل الشرعية الدولية ، وهو ما تؤكده القرارات التى واصلت الأمم المتحدة إصدارها منذ عام ١٩٦٩ مؤكدة حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف ، ومنها حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . وأشارت فى قراراتها إلى القرار رقم ١٨١ ، واستندت إليه فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته(*) (وقد أعلن الاتحاد الأوروبى أخيرا تمسكه بقرار التقسيم فيما يتعلق بنظام الإشراف الدولى على القدس) .

وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ صريح وواضح فى اعتبار الأراضى العربية التى استولت عليها إسرائيل منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ أراضٍ محتلة ، وهو أمر تتفق بشأنه جميع الدول عدا إسرائيل .

فالاحتلال واقعة مادية ترتب أوضاعا قانونية ، حيث تنطبق أحكام القانون الدولى على الإقليم الواقع تحت الاحتلال الحربى ، وخاصة أحكام اتفاقية چنيڤ الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين فى زمن الحرب ، ولائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ .

والمبادئ الأساسية لقانون الاحتلال هى أن السيادة لا تنتقل إلى دولة الاحتلال ، وإنما تمارس الأخيرة سلطة إدارة الإقليم المحتل والحفاظ على الأمن والنظام العام فيه ولا تحدث تغييرات فى نظمه القانونية والقضائية والاقتصادية وأوضاعه الجغرافية والسكانية إلا بالقدر الذى تتطلبه الضرورات القصوى للأمن (المادة ٤٢ من لائحة لاهاى ، والمواد ٥٤ و ٦٤ و ٦٧ من اتفاقية چنيڤ الرابعة) .

(*) انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام ٣٥/ ١٦٩ فى ١٥/ ١٢/ ١٩٨٠ و٣٧/ ٨٦ فى ١٠/ ١٢/ ١٩٨٢ و٤١/ ٤٣ فى ٢/ ١٢/ ١٦/ ١٩٨٦ و ٤٢/ ٦٦ فى ٢/ ١٢/ ١٩٨٧ ؛ وبوجه خاص قرارها رقم ٤٣/ ١٧٥ بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٨ .

كما تحظر اتفاقية چنيڤ الرابعة على دولة الاحتلال إبعاد أو نقل بعض سكانها إلى الإقليم المحتل (مادة ٤٩).

ويجب عليها احترام حقوق الإنسان وحرياته الفردية وشرفه وملكيته الخاصة التى لا يجوز لها مصادرتها (مادة ٤٦ من لائحة لاهاى. والقسم الثالث من اتفاقية چنيڤ الرابعة)، ويمتنع عليها تطبيق العقوبات الجماعية على السكان، أو إبعادهم، أو اعتقالهم إداريا أو تعذيبهم، بل عليها أن توفر كافة الضمانات القانونية والقضائية فى القبض على أى منهم أو التحقيق معه أو محاكمته أو سجنه (القسم الثالث من اتفاقية چنيڤ الرابعة).

وتقتصر سلطتها على الأموال والأملاك العامة من مبان أو أراض أو غابات أو عقارات على إدارة هذه الأموال والانتفاع بها طبقا للقواعد المقررة للانتفاع مع المحافظة على رأسمال هذه الأملاك (مادة ٥٥ من لائحة لاهاى)

وتهربا من هذه الأحكام وغيرها، لجأت إسرائيل إلى خلط الأوراق بادعائها بأن الضفة الغربية وقطاع غزة ليسا مناطق محتلة، وأن لها مطالب سيادية فيهما، الأمر الذى نتناوله بالعرض والتفنيد فى الباب التالى.

وساقت إسرائيل بعض الأسانيد ذات الصيغة القانونية، بهدف التهرب من تطبيق أحكام القانون الدولى، ومن تنفيذ اتفاقية چنيڤ الرابعة بالذات على الضفة والقطاع.

والحجة الأساسية التى يطرحها بعض رجال القانون الإسرائيليين (وخاصة يهودا بلوم أستاذ القانون بالجامعة العبرية والمندوب السابق لدى الأمم المتحدة) وعدد من أنصار إسرائيل، تقوم على أساس التشكيك فى سيادة الأردن على الضفة الغربية وسيادة مصر على قطاع غزة وقت احتلال إسرائيل لهاتين المنطقتين، وأن القانون الدولى للاحتلال يفترض وجود هذه السيادة الشرعية، واتفاقية چنيڤ بالذات تتحدث عن احتلال أراضى أحد الأطراف السامية، ومن شأن قبول إسرائيل انطباقها على «يهودا والسامرة» وقطاع غزة اعترافها ضمنا بالسيادة الشرعية السابقة للأردن ومصر، فى حين أنها لا تعترف بسيادتهما السابقة. كما أن إسرائيل لم تصدر تشريعا محليا يقضى بتنفيذ هذه الاتفاقية فى إسرائيل.

وهما حجتان لا تستقيمان مع القانون الدولى. فاتفاقية چنيڤ الرابعة ـ وبقية اتفاقات القانون الدولى الإنسانى ـ تهتم بحقوق الإنسان ولا شأن لها بمسألة السيادة، وإلا كانت النتيجة تنصل أية دولة من أحكامها بمجرد الطعن فى سيادة دولة أخرى. أما الاستناد إلى عدم إصدار إسرائيل تشريعا داخليا، فهو انتهاك واضح للمبدأ القانونى المستقر الذى لا يجيز لدولة ما التنصل من التزاماتها الدولية استنادا إلى نظامها القانونى الداخلى (انظر المادة ٢٧ من اتفاقية قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩).

ومن الواضح أنه بعد أن أتيح لإسرائيل إبقاء قواتها فى الأراضى العربية المحتلة إلى أن تعقد معاهدات السلام الدائمة مع الأطراف الغربية، فإنها لجأت إلى تلك المعاذير للتنصل من الالتزامات التى يفرضها عليها القانون الدولى بإنكار انطباق اتفاقية چنيڤ وغيرها من أحكام هذا القانون على الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بهدف إحداث تغييرات شاملة، جغرافية وسكانية وقانونية وإدارية، فى هذه المناطق لفرض أمر واقع يعزز مطامعها التوسعية فيما تعتبره أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية.

ولا يكاد يوجد حكم فى اتفاقية چنيڤ الرابعة أو لائحة لاهاى لم تنتهكه إسرائيل فقد ضمت القدس ووسعت حدودها وطبقت عليها قانونها وقضاءها وإدارتها، وقامت بمصادرة الأراضى فى الضفة والقطاع، وبنت المستوطنات فى كل أجزائهما، وسيطرت على مصادر المياه وهدمت منازل الفلسطينيين، وأبعدت من تراه، ولجأت إلى الاعتقال الإدارى والتعذيب (وهى الدولة الوحيدة التى أصدرت تشريعا يجيز التعذيب).

وقد رفضت الأمم المتحدة كل هذه الإجراءات والممارسات وأدانتها واعتبرتها باطلة ولاغية، وطالبت إسرائيل بإلغائها وعدم الاستمرار فيها، ولكنها ضربت بكل قرارات المنظمة الدولية عرض الحائط. وقد قررت الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية العاشرة (وعلى أساس قرار الاتحاد من أجل السلام الذى تلجأ إليه فى حالة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار فى مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين)، دعوة الدول أطراف اتفاقية چنيڤ الرابعة إلى عقد مؤتمر دولى يوم ١٥ يوليو ١٩٩٩ لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق الاتفاقية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

وأخيرا، فإن اتفاقات أوسلو لم تغير من الوضع القانونى للضفة الغربية وقطاع غزة، فلا تزال هاتان المنطقتان أراض محتلة فى حكم القانون الدولى، حتى ما يطبق فيها نظام الحكم الذاتى وتخضع للسّلطة الفلسطينية. وتنص اتفاقية چنيڤ الرابعة فى المادة ٤٧ على أن أحكامها تظل سارية ولا تتأثر «بسبب أى تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضى على توسعات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أى اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضى المحتلة».

وقد نص إعلان المبادئ على أن الاتفاقات التى تعقد بين الفلسطينيين وإسرائيل بشأن المرحلة الانتقالية لا تؤثر على نتائج مفاوضات الوضع الدائم (مادة ٥ / ٤)، كما تتضمن الاتفاقية الانتقالية أن هذه الاتفاقات لا تؤثر على حقوق أو مطالب أو مواقف أى من الطرفين، وأن وضع الضفة والقطاع يظل كما هو طوال الفترة الانتقالية، وحتى التوصل للتسوية النهائية (مادة ٣١).

والخلاصة، أنه على الرغم من أن الدعوة لمؤتمر مدريد نصت على إجراء المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم الفلسطينى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فإن هذه المفاوضات يجب أن تستند كذلك إلى بقية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، سواء ما صدر منها قبل القرار ٢٤٢ مثل قرارى التقسيم واللاجئين، أو بعده مثل القرارات الخاصة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى؛ باعتبارها فى مجموعها تمثل الشرعية الدولية التى تكرسها مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

ادعاءات السيادة الإسرائيلية

تستند إسرائيل فى ادعائها السيادة على فلسطين إلى أن للشعب اليهودى حقوقا تاريخية فى «أرض إسرائيل التوراتية» Eretz Ysrael، وأن المجتمع الدولى قد اعترف له بهذه الحقوق فى تصريح بلفور وصك الانتداب على فلسطين. كما يطرح رجال القانون الإسرائيليون وبعض أنصارهم أسانيد ذات صيغة قانونية للادعاء بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما عن حقوق تاريخية لليهود فى فلسطين، فإنها لا تصلح سندا لملكية الأراضى فى القانون الدولى، فإنها تختلف عن التقادم المكسب للملكية بسبب انقطاع صلة اليهود كشعب مع فلسطين لحوالى ألفى سنة، ولأن وضع يدهم عليها لم يكن هادئا ومعترفا به، بل كان محلّ نزاع دائم وحروب مع سكانها اليبوسيين والحيثيين والأروميين والعمالقة، وخضعوا لحكم الإمبراطورات القديمة الفارسية والمصرية واليونانية والرومانية، ولم تكن لليهود سوى مملكة متحدة واحدة لم تعمر أكثر من ٨٠ عاما.

وأما عن اعتراف المجتمع الدولى لهم بهذه الحقوق، فإن تصريح بلفور وصك الانتداب لم يعترفا لهم بأكثر من إقامة وطن قومى لهم فى فلسطين بشرط عدم الإضرار بحقوق العرب الفلسطينيين، وكذبت بريطانيا تفسيراتهم المغلوطة فى هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى، فإن ادعاء إسرائيل بأن لها سندًا قانونيا للمطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة يفتقر بدوره إلى أساس من القانون الدولى المعاصر ومن الواقع، فأستاذ القانون ومندوب إسرائيل السابق فى الأمم المتحدة يهودا بلوم، وتشايعه قلة من الفقهاء، يدعى أنه لم تكن للأردن سيادة شرعية على الضفة الغربية، كما لم تكن لمصر مثل هذه السيادة على قطاع غزة حيث استولت الدولتان عليهما فى حرب عدوانية عام ١٩٤٨، أما إسرائيل فقد احتلتهما فى حربها الدفاعية عام ١٩٦٧.

ويحاول بلوم بذلك إحياء نظرية قديمة تفرق بين الحرب العادلة وغير العادلة، فى حين أن القانون الدولى المعاصر قد لفظ هذه التفرقة، واعتبر الحرب وسيلة غير شرعية وحظر ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة إلا فى حالتى الدفاع الشرعى والأمن الجماعى الذى تقوم به المنظمة الدولية، وليس للدولة حتى فى حالة الدفاع الشرعى أن تكتسب ملكية الإقليم الذى تستولى عليه، وقد أصبح هذا مبدأ مستقرا من مبادئ القانون الدولى وأكده قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

هذا، ولم تكن إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ فى حالة دفاع شرعى عندما شنت عدوانها على مصر. فالثابت أن جمال عبد الناصر لم يكن يريد الحرب ولم يبدأ بالعدوان، بل كان على اتصال بالولايات المتحدة وسكرتير عام الأمم المتحدة لتسوية النزاع على خليج العقبة بالوسائل السلمية، وقد اعترف القادة الإسرائيليون بذلك

مبررين عدوانهم بأنهم رأوا عدم الخضوع للضغوط المصرية وأن إسرائيل هى التى بدأت بالعدوان.

كما أن حرب ١٩٤٨، لم تكن عدوانا عربيا، بل إن تدخل القوات العربية كان دفاعا شرعيا جماعيا وفقا لميثاق الجامعة العربية - كمنظمة إقليمية - فى مواجهة المذابح التى كان يتعرض لها الشعب الفلسطينى على أيدى المنظمات الصهيونية الإرهابية ولمنع امتدادها إلى الدول المجاورة.

وعلى العكس، فإن للشعب الفلسطينى السيادة على أرض فلسطين، باعتباره الشعب الذى عاش فيها منذ فجر التاريخ، ولا يزال يعيش فيها حتى اليوم. وقد اعترف له عهد عصبة الأمم فى المادة ٢٢ بالاستقلال مؤقتا، ولم ينقل الانتداب البريطانى هذه السيادة إلى بريطانيا، بل ظلت كامنة. وكان يجب استقلاله بعد إنهاء الانتداب عليه، كما تضمن قرار التقسيم رقم ١٨١ إقامة دولته العربية على جزء من أرض فلسطين تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. وأخيرا، فإن له الحق فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وفقا للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، الأمر الذى نتناوله تفصيلا فى الباب الثالث من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

القـــــدس

أبعاد المشكلة

قضية القدس هى أكثر قضايا مفاوضات الوضع الدائم حساسية بسبب أبعادها المتعددة التاريخية والثقافية والقومية، وما للمدينة المقدسة من مكانه سامية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود فى العالم.

فمدينة القدس هى محور الديانة والتاريخ اليهوديين، إذ إنها المدينة التى شهدت إقامة دولتهم القديمة والتى وحّدت القبائل الاثنتى عشرة، وظلت محور هذا التاريخ المضطرب، كما أسبغ الهيكل الذى بناه فيها سليمان عليه السلام للرب طابعها المقدس، فأصبحت قبلة اليهود فى كل مكان وصارت جزءًا من صلواتهم ومزارا لحجاجهم، ومحور معتقداتهم عن ظهور المسيح الذى يعيد بنى إسرائيل إلى الأرض التى وعدهم بها الرب؛ وقد خلعت عليها الكتابات الدينية طابعا فريدًا بين المدن، «فقد اختصها الله بتسعة أعشار الجمال فى العالم، ومن يعش فيها يؤته الحكمة، بل هى مركز العالم وسرّة الأرض، ولن يدخل الإله القدس ملكوته السماوية قبل أن يدخل القدس الأرضية». وهى المدينة التى دافع عنها اليهود فى وجه قوات اليونانيين والرومان وغيرهم من الحكام الذين دنسوا قداستها وطردوهم منها وأبعدوهم عنها، وهدموا هيكل الرب الذى أقاموه فيها أكثر من مرة، ولم يبق منه - فى اعتقادهم - سوى حائط المبكى.

كما أن للمدينة قدسيتها لدى المسيحيين، فالقدس قد شهدت دعوة السيد المسيح ومحاوراته مع اليهود، كما شهدت صلبه وقيادته، وبها قبره وطريق الآلام الذى سار فيه حاملا صليبه، كما أن بها كنيسة القيامة وغيرها من الكنائس التى يحج إليها

المسيحيون من كل مكان، ولا تزال كنائس الطوائف المسيحية المختلفة تقيم الشعائر وتحافظ على التراث الذى خلفته الإمبراطورية البيزنطية منذ أن اعتنق قسطنطين الأول المسيحية، وتدافع كل منها على ما حصلت عليه على مدى التاريخ من حقوق وامتيازات فيها.

وللإسلام عقائده وتاريخه الطويل المرتبط بالقدس، فهو الدين المكمل لما سبقه من أديان سماوية، يبجل من سبق محمداً عليه الصلاة والسلام ممن يعتبرهم اليهود أنبياءهم ورسلهم، ولا تقل مكانة إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ويعقوب وموسى وداود وسليمان عليهم السلام وغيرهم عند المسلمين عن مكانتهم لدى اليهود، ويصدق بعيسى عليه السلام ومعجزته السماوية، غير أن قدسية المدينة لدى المسلمين لا تقتصر على تبجيل هؤلاء الأنبياء والرسل، وإنما يقدسون المدينة باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين ومكان الإسراء والمعراج فى رحلة النبى عليه الصلاة والسلام إلى السماء.

وللدولة الإسلامية تاريخها الطويل فى القدس، والمسجد الأقصى وقبة الصخرة وبقية المساجد والمدارس الدينية، ومبانى المدينة وطرقها وأسواقها وأسوارها وجميع معالمها تطبع المدينة بطابعها العربى الإسلامى، كما تقف دور العبادة اليهودية والمسيحية شاهدا على مدى التسامح الدينى الذى اتسمت به الدولة الإسلامية فى معظم عهودها، فلقد كان تاريخ الإسلام فى القدس أطول التواريخ وأكثرها استقرارا.

ومنذ أن استولى داود عليه السلام على القدس (وكانت تسمى أورشاليم) من أيدى اليبوسيين فى حوالى عام ١٠٠٠ ق. م، ووحد القبائل اليهودية فى مملكته بها ثُم أقام سليمان عليه السلام هيكل الرب فيها، شهدت المدينة التاريخ اليهودى القديم فيها. ولكن هذا التاريخ قد اتسم بالاضطراب والحروب والحكم الأجنبى. فلم تعمر مملكة داود وسليمان أكثر من ٨٠ عاما ثم انقسمت ونشبت الحرب الأهلية بين «إسرائيل» و«يهوذا»، وذاق اليهود السبى الآشورى والبابلى، وخضعوا لحكم الإمبراطوريات القديمة من آشورية وبابلية ومصرية وفارسية ويونانية ورومانية، وهدم الهيكل على يدى البابلى نبوخذ نصر عام ٥٨٦ ق. م، ثم هدم الهيكل الثانى على أيدى الرومان عام ٧٠ م. وانتهى الوجود القومى اليهودى فى فلسطين منذ عام ١٣٥ م.

كما كان للمسيحية تاريخها فى القدس، الذى اتسم باضطهاد اليهود وإبعادهم عنها فى معظم عهود الدولة البيزنطية، وشهدت المدينة مذابح الصليبيين وإقامة مملكتهم اللاتينية فى القرن الحادى عشر الميلادى واسترداد صلاح الدين لها فى معركة حطين عام ١١٨٧م. ثم شهدت القدس الصراع بين الطوائف المسيحية المختلفة التى استغل كل منها ضعف الحكام المسلمين فى عهد المماليك ثم فى عهد الإمبراطورية العثمانية للحصول على مزايا لها فى الأماكن المقدسة، وظلت المنازعات بين الكاثوليك والأرثوذكس، وبين المسيحيين الغربيين والشرقيين من قبط وأحباش وكرج، وبين اللاتين والروم والأرمن؛ وتعددت الفرمانات العثمانية والمؤتمرات والمعاهدات الأوروبية بين أنصار هذه الطوائف (معاهدة كلاو فيتز عام ١٦٨٩، مؤتمر ١٨١٥، معاهدة ١٨٥٦) إلى أن تم اتفاق الدول الأوروبية فى معاهدة برلين ١٨٧٨ على ما سمى «بالوضع الراهن» (Status Quo) على أساس الفرمان العثمانى فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ الذى يتضمن حقوق الطوائف المسيحية داخل الدولة العثمانية(*) .

وقد حافظت سلطة الانتداب البريطانى على «الوضع الراهن» الخاص بالأماكن المقدسة فى القدس، وعندما نشب الصدام المسلح بين الفلسطينيين واليهود حول حائط المبكى عام ١٩٢٩ حسم الخلاف على الحائط على هذا الأساس باعتباره من أملاك الوقف الإسلامى.

ولا شك فى أن قيام إسرائيل بتهويد المدينة المقدسة وتجاهلها بما تمثله المدينة من مكانة سامية للإسلام والمسيحية وإثارة المشاعر المتطرفة للأصولية اليهودية والتغييرات الجغرافية والسكانية فيها؛ تشكل فى مجموعها خطراً يهدد السلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها، ويجعل من المدينة المقدسة بؤرة توتر بين الأديان.

ولقد أصبحت القدس الشرقية محاطة من جميع جوانبها بالمستوطنات الإسرائيلية وتجاوز عدد سكانها من اليهود عدد السكان العرب بعد أن كانت خالية منهم.

وقد تحقق ما يشبه الإجماع لدى شعب إسرائيل على عدم التخلى عن السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة، وعلى اعتبارها عاصمة أبدية لدولتهم.

(*) د. عز الدين فودة: قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية (منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث) عارف باشا العارف: تاريخ القدس (دار المعارف).

ومن ناحية أخرى، نجحت الدعاية الصهيونية فى إقناع الرأى العام العالمى بمبدأ توحيد المدينة بعد أن ظلت مقسمة حوالى ثلاثين عاما، الأمر الذى تتعلل به لتصوير المطالبة بالانسحاب من القدس الشرقية وإعادتها للسيادة الفلسطينية بأنها تعنى العودة إلى تقسيم المدينة، وفصل شطريها بالأسلاك الشائكة والموانع المادية ومنع الوصول إلى الأماكن المقدسة على نحو ما كان قائما من قبل.

وثمة بعد آخر للمشكلة، يتمثل فى عدم قيام الأمم المتحدة بحسم الوضع القانونى للقدس، فقد سبق أن قررت المنظمة الدولية تدويل منطقة القدس واستبعادها من ولاية الدولتين العربية واليهودية، وذلك بقرارها رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وبعد اقتسام المدينة بين الأردن وإسرائيل وبسط كل من الدولتين سيادتها على الجزء الذى استولت عليه قواتها، تعاملت مع الأمر الواقع وتخلت عن اتخاذ خطوات أخرى لتنفيذ قرارها، وإن كانت الدول الكبرى ظلت متمسكة بضرورة إخضاع المدينة المقدسة لنظام يكفل الإشراف الدولى عليها، ورفضت نقل سفاراتها إلى القدس الغربية التى استولت عليها إسرائيل. ومنذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، تمسكت الدول باعتبارها أرضا محتلة، ورفضت ضم إسرائيل لها واعتبرت الإجراءات الإسرائيلية، بما فيها من مصادرات للأراضى الفلسطينية وبناء للمستوطنات وتوسيع للحدود البلدية، إجراءات باطلة ولاغية؛ ولكن الأمم المتحدة لم تقل كلمتها النهائية فى الوضع الذى تراه للقدس، وما إذا كانت لا تزال على موقفها من تدويلها بصفة كلية أو جزئية، بل جاءت قراراتها تتسم بالغموض عندما اعتبرت الإجراءات الإسرائيلية من شأنها تغيير «وضع القدس». وربما رأت الأمم المتحدة أن الخطوة الأولى الضرورية قبل تحديد الوضع النهائى للقدس هى انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، بحيث يجرى بحث هذا الوضع فى مرحلة تالية بعد تحررها من الاحتلال الإسرائيلى.

موقف الأمم المتحدة من القدس
قبل حرب ١٩٦٧

بدأ عدد اليهود فى القدس فى التزايد مع حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ أواخر القرن الماضى، فارتفعت نسبتهم إلى إجمالى عدد سكانها من ٢٩ ٪ عام

١٩٢١ إلى ٣٤ ٪ عام ١٩٣١ و ٤٠ ٪ عام ١٩٤٤ حتى أصبحوا فى عام ١٩٤٧ يمثلون نسبة ٦٠ ٪ من سكانها.

وقد شهدت فترة الانتداب البريطانى بدء الصراع بين اليهود والفلسطينيين على المدينة المقدسة التى اتخذتها حكومة الانتداب عاصمة لها، وقد بدأ النزاع بسبب حائط البراق (حائط المبكى)، عندما حاول اليهود تغيير الوضع الراهن لمصلحتهم. ففى يوم عيد الكفارة اليهودى فى سبتمبر ١٩٢٨، جلب اليهود أدوات جديدة قرب الحائط وأقاموا ستارا يفصل بين الرجال والنساء ونفخوا فى الأبواق. وكانت كلها أفعالاً تتعارض مع الممارسات المسموح بها. الأمر الذى أثار مخاوف الفلسطينيين، خاصة بسبب المحاولات السابقة من قبل الحركة الصهيونية للاستيلاء على الحائط حيث سبق أن اقترح حاييم وايزمان فى عام ١٩١٩ شراء الحائط من الوقف المغربى الإسلامى.

وقد أدى ذلك إلى وقوع المصادمات التى تعرف بأحداث حائط البراق والتى أدت إلى قتل ١٣٣ يهوديا و ١١٦ فلسطينيا. وأوفدت بريطانيا لجنة تحقيق برئاسة وولترشو، وأصدرت تشريعها الذى يؤكد ملكية المسلمين للحائط.

وعقب تولى منظمة الأمم المتحدة مسئولية القضية الفلسطينية فى إبريل ١٩٤٧، شكلت اللجنة الخاصة بفلسطين، وأوصت هذه اللجنة بالإجماع بضرورة ضمان حرية الوصول إلى أماكن العبادة فى القدس وفقا للحقوق القائمة، وبأن ينص فى دستور أو دساتير الدول التى تقام فى فلسطين على وضع هذه الأماكن والحقوق الدينية للطوائف المختلفة.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ الذى يقضى بإنشاء دولتين، عربية ويهودية، فى فلسطين. ووضع نظام دولى خاص للقدس يديره مجلس الوصاية.

وحدد القرار حدود منطقة القدس لتشمل بلديتها فى ذلك الوقت بالإضافة إلى المدن والقرى المحيطة بها من أبو ديس شرقا إلى عين كارم غربا وشعفاط شمالا وبيت لحم جنوبا، بحيث تكون منطقة منفصلة عن الدولتين العربية واليهودية Corpus Separatum. أما عن النظام الذى تضمنه القرار، فيتخلص فيما يلى:

- حاكم يعينه مجلس الوصاية، لا يكون عربيا أو يهوديا، ويعاونه جهاز إدارى من موظفين دوليين.
- تتمتع المنطقة باستقلال واسع فى الحكم والإدارة المحليين.
- تكون المنطقة منزوعة السلاح ومحايدة، وتشكل قوة شرطة لحماية الأماكن المقدسة والدينية.
- ينتخب مجلس تشريعى فى انتخابات عامة مباشرة بصرف النظر عن جنسية أعضائه.
- يقام نظام قضائى مستقل بما فى ذلك محكمة استئناف.
- تقام العلاقات بين المنطقة وكل من الدولتين العربية واليهودية من خلال ممثلين معتمدين لدى الحاكم، وتنضم المنطقة إلى الاتحاد الاقتصادى الذى يقام بين تلك الدولتين.
- يتمتع سكان المنطقة بجنسية القدس، إلا إذا اختاروا جنسية الدولة العربية أو اليهودية.

وفى ٢٦ إبريل ١٩٤٨، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها (رقم ١٨٥) الذى طلبت فيه إلى مجلس الوصاية دراسة الإجراءات المناسبة لحماية مدينة القدس وسكانها وتقديم اقتراحاته إليها، وقدم المجلس مقترحاته التى وافقت عليها الجمعية العامة (بقرارها رقم ١٨٧ بتاريخ ٨ مايو ١٩٤٨) والذى تضمن تعيين مفوض لبلديتها، كما قررت فى ١٤ مايو ١٩٤٨ تعيين الكونت فولك برنادوت وسيطا للأمم المتحدة. وقد اقترح برنادوت تعديلات على قرار التقسيم من بينها دخول القدس ضمن الأراضى المخصصة للدولة العربية، الأمر الذى أثار غضب اليهود وبسبب ذلك قتلته عصابة شتيرن الإرهابية.

وأكدت الجمعية العامة من جديد (بقرارها رقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨) ضرورة إخضاع منطقة القدس لنظام خاص مستقل عن بقية فلسطين، ثم أكدت مرة أخرى بقرارها رقم ٣٠٣ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ ضرورة وضع القدس تحت نظام دولى دائم كمنطقة منفصلة Corpus Sepatum تحت إدارة الأمم المتحدة، وقررت أن يقوم مجلس الوصاية بمسئوليات سلطة الإدارة، وأن تشمل مدينة القدس بلديتها

الحالية، بالإضافة إلى المدن والقرى المحيطة بها. . وطلبت الجمعية إلى المجلس إعداد نظام القدس على أساس مبادئ قرار التقسيم رقم ١٨١ والعمل بصفة عاجلة على تنفيذه. وأعد المجلس النظام المطلوب ووافق عليه فى ٤ إبريل ١٩٥٠، ولكن تقسيم القدس بين شرقية تستولى عليها الأردن وغربية تستولى عليها إسرائيل كان قد تم بالفعل.

وقد بذلت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة محاولة أخرى، حيث أعدت عام ١٩٤٩ مشروعا لتدويل جزئى للقدس على الأسس التالية:

- تقسيم القدس إلى منطقتين عربية (أردنية) وإسرائيلية، على أن تتولى السلطة المحلية فى كل منهما كافة الشئون عدا المسائل الدولية.
- تعيين الجمعية العامة للأمم المتحدة مفوضا يتولى المسائل ذات الطابع الدولى بما فى ذلك كفالة الحماية للأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها، والإشراف على نزع السلاح الدائم وحياد المنطقة وحماية حقوق الإنسان.
- تشكيل مجلس من ممثلى المنطقتين لإدارة المرافق ذات النفع المشترك، وتكون مهمته استشارية لدى السلطات العربية والإسرائيلية.
- إنشاء محكمة دولية تختص بالقضايا المتعلقة بسلطات الأمم المتحدة وسلطات كل من المنطقتين، ومحكمة مختلطة تختص بالقضايا المشتركة لمواطنى المنطقتين.

وقد أوضحت لجنة التوفيق أن مشروعها قد أخذ فى الاعتبار الظروف القائمة وتقسيم القدس، ومن ثم فإنها تركت للأردن وإسرائيل كل السلطات الحكومية فى جزء القدس الذى تحت سيطرة كل منهما، على أن تكون مهمة الآلية الدولية هى سدّ الفجوة بين ولايتين منفصلتين فى منطقة جغرافية موحدة.

غير أن الجمعية العامة طلبت إلى مجلس الوصاية الانتهاء من إعداد نظام للقدس على أساس أن تكون «منطقة منفصلة»، وألا يسمح بأن يؤدى أى إجراء من قبل إحدى الدول المعنية إلى عدم تنفيذ هذا النظام. وفى يناير ١٩٥٠، نظر مجلس الوصاية النظام المقترح، فعارضت الأردن تدويل القدس، كما عارضته إسرائيل وإن كانت أبدت أنها تقبل مبدأ المسئولية المباشرة للأمم المتحدة عن الأماكن المقدسة

(وكان معظمها فى الأردن). ومع ذلك، فقد تبنى المجلس نظام القدس فى إبريل ١٩٥٠، وكلف رئيسه بالتشاور مع حكومتى الأردن وإسرائيل، فأبلغته الأخيرة بأن القدس الغربية أصبحت جزءا من دولة إسرائيل ولا يمكن تنفيذ نظام التدويل.

وهكذا توقفت محاولات الأمم المتحدة لتدويل منطقة القدس، وإن كانت لجنة التوفيق واصلت عملها دون جدوى، وقدرت أملاك الفلسطينيين الذين فروا من القدس الغربية بما قيمته ـ بحسب أسعار عام ١٩٤٧ ـ ٢٥ , ٩ مليون جنيه فلسطينى الذى كان يعادل ٩ , ٢٥ مليون دولار فى ذلك الوقت.

وعقدت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل على أساس نتائج حرب ١٩٤٨، وأصبحت القدس مقسمة بين البلدين. وكان من نتائج تقسيمها منع كل من الدولتين رعايا الأخرى من الدخول أو حتى الوصول إلى أماكن العبادة.

وفى يناير ١٩٥٠، أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة لإسرائيل، وبدأ نقل المكاتب الحكومية الإسرائيلية إلى القدس الغربية. وعندما أرادت الحكومة الإسرائيلية نقل وزارة خارجيتها إلى القدس، أرسلت الولايات المتحدة إليها فى يوليو ١٩٥٢ مذكرة تؤكد فيها تمسكها بخضوع القدس لنظام دولى خاص يوفر الحماية للأماكن المقدسة، ويكون مقبولا لإسرائيل والأردن وللجماعة الدولية، وأنها لا تؤيد قرار إسرائيل نقل وزارة خارجيتها إلى القدس وسوف لا تنقل سفارتها إليها.

واتخذت الولايات المتحدة نفس الموقف فى عام ١٩٦٠ عندما علمت بنية الحكومة الأردنية إقامة مكاتب للملك والحكومة والبرلمان فى القدس الشرقية.

والواقع أن الدول لم تعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ولم تنشئ سفارات لها فيها عدا دولتين، كما أن ستة من القناصل المقيمين فى القدس بشطريها ظلوا يعتبرون أنفسهم فى منطقة منفصلة ولا يعترفون بسيادة أى من الدولتين عليها.

الإجراءات الإسرائيلية منذ ١٩٦٧
وموقف الأمم المتحدة منها

بدأت إسرائيل فى أعقاب استيلائها على القدس الشرقية مباشرة اتخاذ خطوات متتابعة وعلى مراحل متلاحقة من أجل ضمها وتهويدها وتوحيدها مع القدس

الغربية، واعتبار المدينة الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل وتوسيع حدود هذه العاصمة باقتطاع أراض شاسعة من الضفة الغربية. وقد أدانت الأمم المتحدة كافة هذه الإجراءات واعتبرتها باطلة ولاغية:

ضم القدس الشرقية وتهويدها:

- في ٢٥ يونيو ١٩٦٧، أصدر الكنيست الإسرائيلي تشريعات تعدّل القوانين السارية بما يسمح بفرض قانونها وإدارتها على القدس الشرقية (وهو تشريع عام يجيز ذلك بالنسبة لأية أراض كانت جزءا من أرض إسرائيل التاريخية) وتخويل وزير الداخلية سلطة توسيع الحدود البلدية للقدس، وقد أصدر الوزير قراره بمدّ حدود المدينة بما يشمل ٢٨ قرية ومدينة فلسطينية (مستبعدا تلك التي فيها كثافة سكانية فلسطينية)(*). وتم توحيد شطري المدينة ومرافقها العامة وإزالة الحواجز بينهما.
- استولت إسرائيل على حيّ المغاربة المواجه لحائط البراق (حائط المبكى) وأزالته وقامت بتوسيع الساحة المواجهة للحائط.
- قامت بمصادرة الأراضي المحيطة بالقدس الشرقية، ففي يناير ١٩٦٨ صادرت ١٠٠٠ دونم في حيّ الشيخ جراح، وأقامت مستوطنات رامات أشكول ومعالية دفنا، وواصلت عمليات المصادرة وأقامت مستوطنات رامات وتالبيوت الشرقية وجيلو ونيفي يعقوب، ثم مستوطنة بيسجات زييف، ومستوطنة رامات شعفاط، وأخيرا مستوطنة حارحوما على جبل أبي غنيم، وتشكل هذه المستوطنات حزاما يحيط بالقدس الشرقية من كل جانب، ويفصل المدينة الموحدة عن الضفة الغربية وتقتطع أكثر من ٢٠٪ من أراضي الضفة تنفيذا لمشروع «القدس الكبرى».
- أجرت إسرائيل في ٢٦ يونيو ١٩٦٧ إحصاء لسكان القدس الشرقية، وعرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية فلم يقبلها إلا عدد قليل، واعتبرت بقية السكان مقيمين إقامة دائمة في إسرائيل، وسمحت لمن يحملون الجنسية الأردنية بالاحتفاظ بجوازات سفرهم. وأخضع هؤلاء السكان للقانون والقضاء والإدارة

(*) أسامة حلبي: الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات - العدد ٥ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

الإسرائيلية. ولجأت إسرائيل إلى عدة وسائل للتضييق على الفلسطينيين من سكان المدينة بهدف تقليص عددهم، ومن ذلك عدم منحهم تراخيص للبناء وهدم مبانيهم غير المرخص بها، وسحب بطاقات هويتهم بحجة إقامتهم خارج القدس أكثر من ٧ سنوات (حتى لو كانوا فى الضفة الغربية)، وفرضت عليهم الضرائب الباهظة. ويتردد أن السياسة الإسرائيلية تستهدف عدم تجاوز السكان الفلسطينيين نسبة ٢٢٪ من إجمالى السكان. وقد أعلنت إسرائيل أن عدد اليهود فى القدس الشرقية قد تجاوز عدد الفلسطينيين، فى حين لم يكن بالمدينة قبل يونيو ١٩٦٧ يهودى واحد(بلغ عدد اليهود فى القدس الشرقية عام ١٩٩٣ حوالى ١٦٠ ألفا مقابل ١٥٥ ألف فلسطينى).

- قامت الحكومة الإسرائيلية فى أعقاب احتلال القدس الشرقية بحلّ مجلس البلدية الفلسطينى، وحاولت إخضاع الأوقاف الإسلامية لإشرافها والتدخل فى برامج التعليم؛ ولكنها عدلت عن ذلك بسبب رد الفعل الفلسطينى القوى، فسلمت باستمرار تطبيق النظم الأردنية السابقة. وبالرغم من تأكيدات شيمون پيريس فى كتابه إلى وزير خارجية النرويج بمناسبة عقد إعلان المبادئ السماح بمواصلة المؤسسات الفلسطينية فى القدس وأنشطتها، فقد لجأ بنيامين نيتانياهو إلى إغلاق هذه المؤسسات.
- تواصل إسرائيل عمليات الحفر والتنقيب فى القدس الشرقية بما يهدد الأماكن المقدسة الإسلامية فيها. كما تواجه هذه الأماكن خطر الأصولية اليهودية التى تخطط لهدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وإقامة الهيكل اليهودى مكانهما، ويعانى الفلسطينيون من استفزازات هؤلاء الأصوليين ومحاولاتهم الصلاة داخل المسجد الأقصى (وقد أقرت لهم المحكمة العليا الإسرائيلية بهذا الحق). وقد اكتشفت عدة محاولات لنسف المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

القدس الكبرى:

- ربطت إسرائيل مرافق القدس الشرقية مع القدس الغربية وقامت بتوحيدهما. وفى ٣٠ يوليو ١٩٨٠، أصدر الكنيست قانونا أساسيا باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

• قامت بتوسيع الحدود البلدية للمدينة الموحدة على مراحل متتابعة، ففى أعقاب الاحتلال بلغت مساحة الأراضى التى ضمتها ٧٢ ألف دونم تمتد من صورباهر جنوبا إلى مطار قلندية شمالا، وفى مرحلة تالية قامت بتوسيع هذه الحدود، ويجرى العمل المتواصل لتنفيذ مشروع القدس الكبرى الذى نستعرضه عند الكلام عن المستوطنات.

موقف الأمم المتحدة من الإجراءات الإسرائيلية:

• أدانت الأمم المتحدة كافة الإجراءات الإسرائيلية التى تستهدف تغيير وضع القدس مؤكدة بصفة دائمة بأن القدس الشرقية أرض محتلة تنطبق بشأنها اتفاقية چنيف الرابعة معتبرة هذه الإجراءات باطلة ولاغية.

• ومن هذه القرارت: قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٧١، ورقم ٤٧٨ بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٨٠، وقرارى الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ فى ٤/ ٧/ ١٩٦٧ ورقم ٢٥٤ بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٧(*).

النزاع العربى الإسرائيلى بشأن القدس

تستند إسرائيل فى ادعاءاتها بشأن القدس على حقوق تاريخية واعتبارات دينية، وتعتبر المدينة المقدسة قلب التاريخ اليهودى ومركز الديانة اليهودية، وتدعى أن المدينة ليست لها فى الإسلام أو المسيحية هذه المكانة، فلم تكن القدس عاصمة للدولة الإسلامية فى أى وقت، وليست لها مكانة مكة أو المدينة أو الڤاتيكان.

هذا، وبالرغم من أن القدس من بين موضوعات مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى، فإن الحكومات الإسرائيلية تعلن تمسكها بموقفها الرافض لأية سيادة غير إسرائيلية عليها، وتعتبر وضع القدس قد حسم نهائيا باعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية. ومع ذلك، فإن اتفاقات أوسلو قد سلمت بحق السكان الفلسطينيين بالمشاركة بالاقتراع والترشيح للسلطة الفلسطينية، كما تعهدت

(*) انظر كذلك قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٥٠ فى ٢٧/ ٤/ ١٩٦٨، ٢٦٧ فى ٣/ ٧/ ١٩٦٩ و ٢٩٨ فى ٢٥/ ٩/ ١٩٧١ و ٦٠٥ فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٦.

إسرائيل فى معاهدة السلام مع الأردن باحترام دور الأخيرة بالنسبة للأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس.

أما الأطراف العربية، فإنها تعتبر القدس الشرقية جزءًا من الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧، وقد كانت القدس تحت حكم اليبوسيين قبل أن يغزوها الملك داود (وهم من أصل عربى)، وظلت القدس مدينة عربية منذ الفتح الإسلامى، وحارب صلاح الدين الصليبيين من أجلها، ولا تزال عربية الطابع واللغة والثقافة حتى اليوم، وللشعب الفلسطينى وحده حق السيادة عليها واستردادها وجعلها عاصمة لدولته. أما القدس الغربية، فقد استولت إسرائيل عليها بالقوة عام ١٩٤٨ وكانت معظم الأراضى والمبانى فيها مملوكة للفلسطينيين واستولت إسرائيل عليها. كما أن للمدينة قدسيتها لدى المسلمين والمسيحيين، ولم تتخذها الدولة الإسلامية عاصمة لها؛ تبجيلالها وللأماكن المقدسة فيها، وظلت قبلة الحجاج من أتباع الديانتين طوال الزمن.

ولا يعارض الفلسطينيون فى وحدة المدينة وعدم تقسيمها ماديا وإنما يطالبون بأن تكون القدس الشريفة عاصمة للدولة الفلسطينية.

وقد سجل اتفاق كامپ ديفد الخلاف بين مصر وإسرائيل بشأن القدس فى رسالة وجهها كل من الرئيس السادات ومناحيم بيجن إلى الرئيس كارتر، وفى حين اكتفى رئيس الوزراء الإسرائيلى بالإشارة إلى القانون الإسرائيلى ومرسوم الحكومة اللذين نصا على تطبيق القانون والولاية والإدارة الإسرائيلية على القدس واعتبار المدينة الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، فإن السادات أكد فى خطابه أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الضفة المحتلة، وأنه يجب أن تبقى القدس العربية تحت السيادة العربية وممارسة سكانها حقوقهم الوطنية وتطبيق قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢ و ٢٦٧ بشأنها، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس باطلة، هذا فضلا عن كفالة حرية الزيارة والعبادة بالأماكن المقدسة دون تمييز. أما عن عدم تقسيم المدينة، فإن ذلك يتحقق من خلال عدم تقسيم الوظائف الرئيسية فيها وتشكيل مجلس مشترك من أعضاء عرب وإسرائيليين للإشراف على هذه الوظائف.

هذا، وقد تضمنت اتفاقات أوسلو أحكاما لمشاركة الفلسطينيين من سكان القدس فى انتخابات السلطة الوطنية عام ١٩٩٦، بالاقتراع والترشيح، كما وجه شيمون

بيريس لدى عقد إعلان المبادئ كتابا إلى وزير الخارجية النرويجية فى ١١ أكتوبر ١٩٩٣ يتعهد فيه بالمحافظة على المؤسسات الفلسطينية فى شرق القدس وعدم إعاقة أنشطتها؛ ومع ذلك فقد قام بنيامين نيتانياهو بإغلاق عدد كبير من هذه المؤسسات بعد استصدار تشريع يمنع أى نشاط لمنظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية فى القدس.

مواقف الدول من مشكلة القدس

الولايات المتحدة:

وافقت الولايات المتحدة على القرار رقم ١٨١ وكانت متحمسة لتدويل القدس وظلت فى الفترة السابقة على يونيو ١٩٦٧ متمسكة بأن تخضع القدس لنظام دولى، واعترضت رسميا على الإجراءات الإسرائيلية والأردنية التى تتعارض مع هذا النظام فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٠ على التوالى). ومنذ الاحتلال الإسرائيلى للقدس الشرقية وتوحيد المدينة، تغيرت السياسة الأمريكية وتطورت حتى أصبحت الأكثر تحيزا للموقف الإسرائيلى، فقد امتنعت عن التصويت لقرارات الأمم المتحدة التى تدين إجراءات الضم الإسرائيلية رغم اعتبارها، فى أول الأمر، القدس الشرقية أرضا محتلة، ثم أعلن وزير خارجيتها وليام روجرز فى ديسمبر ١٩٦٩ موقف بلاده من القدس القائم على أسس تحديد وضع المدينة من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية، وعدم تقسيمها، وكفالة حرية زيارتها والعبادة فيها، وأن يكون لكل من إسرائيل والأردن دور فى إدارة الشئون المدنية والاقتصادية والدينية فيها.

وامتنعت بعد ذلك عن التصويت على قرار مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٨٠ باعتبار القانون الأساسى الإسرائيلى بشأن القدس باطلا، وواصلت معارضتها لمناقشة المشكلة فى الأمم المتحدة والامتناع عن التصويت على قرارتها أو معارضتها بحجة عدم الإضرار بالمفاوضات الجارية بين الأطراف.

أما الكونجرس الأمريكى، فإنه أكثر تحيزًا لإسرائيل من الإدارات الأمريكية، ومنذ عام ١٩٥٥ اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل، وفى عام ١٩٩٠ أصدر قرارا بنقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل إلى القدس فى موعد أقصاه ٣١ مايو ١٩٩٩ (أى بعد أيام من انتهاء المرحلة الانتقالية وفقا لاتفاقات أوسلو).

الڤاتيكان:

كان الڤاتيكان من أنصار تدويل القدس، ووافق على القرار رقم ١٨١ . ومنذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، ظل يعتبرها أرضا محتلة.

ويتميز موقفه بأنه يدعو إلى عدم التركيز على مسألة السيادة على القدس لما يسببه ذلك من خلافات، وإيلاء الأهمية للمكانة الدينية للمدينة لدى المسيحية والإسلام واليهودية، وضرورة وجود ضمانات دولية للحفاظ على شخصيتها وخصائصها والمساواة بين أتباع الديانات الثلاث والمحافظة على الأماكن المقدسة.

وقد بدأ موقف الڤاتيكان يتطور لصالح إسرائيل، فعقد اتفاق بين الجانبين فى ديسمبر ١٩٩٣ تعهدت فيه الكنيسة الكاثوليكية باحترام الوضع الراهن لأماكنها المقدسة وتضمن الاتفاق تعهد الڤاتيكان بالبعد عن أية منازعات دنيوية بحتة بما فى ذلك النزاع على الأراضى والحدود غير المتفق عليها.

الاتحاد الأوروبى:

يعتبر الاتحاد الأوروبى القدس الشرقية أرضا واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى، ويشارك فى إدانة الإجراءات الإسرائيلية فى المدينة ويعتبرها باطلة، سواء الخاصة بالاستيطان ومصادرة الأراضى وتوسيع الحدود البلدية وغيرها مما يتعارض مع اتفاقية چنيڤ الرابعة.

وقد اعترضت الدول الأوروبية على حظر نيتانياهو عقد اجتماعات لممثليها فى بيت الشرق، واعتبرت قرار تدويل القدس رقم ١٨١ لا يزال قائما، الأمر الذى أثار ثائرة وزير الخارجية الإسرائيلية وإعلانه أن القرار المذكور قد سقط، ولم يعد له وجود بعد رفض العرب له واعتداء قواتهم على إسرائيل.

الحلول المطروحة فى الفكر السياسى

تناول كثير من رجال الفكر والسياسة قضية القدس بالدراسة واقتراح الحلول التى يرونها كفيلة بالتوفيق بين مواقف الأطراف ومناسبة للمكانتين الدينية والثقافية للمدينة المقدسة. ومن أهم الأفكار المطروحة ما يلى:

● **التدويل الكامل:**

ويمثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ نموذجا لهذا الحل يتمثل فى تولى مجلس الوصاية مسئولية حكم منطقة القدس بمعاونة مجلس تشريعى منتخب من سكانها بصرف النظر عن جنسياتهم وقيام شرطة خاصة بحماية الأماكن المقدسة على نحو ما تقدم.

● **التدويل الجزئى أو الوظيفى:**

وذلك على نحو ما اقترحته لجنة التوفيق للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، ويختلف عن النموذج السابق فى أنه يعطى سلطات واسعة للأردن وإسرائيل فى حكم شطرى المدينة (القدس الشرقية والقدس الغربية بعد عام ١٩٤٨) تسليما بسلطتى البلدين، وأن يقتصر دور مفوض الأمم المتحدة على تولى المسائل ذات الطابع الدولى، وخاصة تأمين حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها والعبادة، وحماية حقوق الإنسان، مع قيام مجلس استشارى من ممثلى المنطقتين بتنسيق المرافق ذات النفع المشترك، ونزع سلاحها وإنشاء محكمة دولية لنظر الخلافات حول سلطات الأمم المتحدة وسلطتى المنطقتين، وأخرى مختلطة لنظر منازعات رعايا هاتين السلطتين.

● **التدويل الإقليمى للبلدة القديمة:**

وقد اقترح هذا الحل إيڤان ويلسون، القنصل العام الأمريكى السابق فى القدس، فى عام ١٩٧٠. ويقتصر التدويل بحسب اقتراحه على البلدة القديمة التى تقع داخل الأسوار بحيث يتولى ممثل للأمم المتحدة إدارتها بمعاونة مجلس استشارى من عدد متساو من الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوضع ترتيبات تكفل حرية الوصول إلى أماكن العبادة فيها، وتتولى قوة بوليس من الأمم المتحدة الأمن فى البلدة، مع نزع سلاحها.

● **القدس عاصمة لكل من إسرائيل والدولة الفلسطينية**

وهو الحل الذى تطالب به السلطة الفلسطينية. وقد تناول الكاتب السياسى مارك هيلر هذا الحل بالتفصيل فى كتابه «دولة فلسطينية»(*).

(*) Mark Heller: A Palestinian state (Harvard University Press).

ويتضمن الاقتراح أن تكون لكل من الدولتين أجهزة تنفيذية وتشريعية وقضائية فى المدينة التى تكون مقرا للبعثات الأجنبية أيضا .

وأن تكون للمدينة بلدية مشتركة يرأسها إسرائيلى ويكون نائبه فلسطينيا . كما تكون لها قوة شرطة مشتركة تتولى الإشراف على نقاط دخول معينة فيها ، وتتركز قوات إسرائيلية عند الطرف الشرقى لحراسة الشاطئ .

ويكفل نظام المدينة وحدتها ماديا وإداريا وحرية وصول الإسرائيليين إلى أى جزء منها ، مع إشراف إسرائيل على أماكن العبادة اليهودية ، واحتفاظها بالسيطرة الاستراتيچية على المدينة .

ويتضمن الاقتراح تعديل الحدود الحالية للقدس بحيث يقع مطار قلنديا ضمن الدولة الفلسطينية .

ويقوم اقتراح هيلر على تجهيل موضوع السيادة ، اكتفاء بالتقاسم الوظيفى بين الدولتين .

وقد طور هذا الاقتراح فى كتاب اشترك هيلر مع سارى نسيبة فى تأليفه(*) ، فتضمن تفاصيل أكثر من أهمها :

- أن ترسم حدود المدينة بحسب تجمعات السكان الفلسطينيين العرب والإسرائيليين وتضاف إليها قرى فلسطينية ومستوطنات إسرائيلية حالية .
- إنشاء بلدية فلسطينية وأخرى إسرائيلية ، وتشكيل مجلس بلدى لكل منهما ، على أن يشمل اختصاص المجلس التعليم والثقافة وإصدار بعض الرخص والتصاريح .
- تتولى الطوائف شئونها الدينية وأحوالها الشخصية وفقا للنظام العثمانى للملل (فرمان الوضع الراهن) .
- إقامة مجلس مشترك للمدينة ينتخب أعضاؤه فى انتخابات عامة ، ويتولى المرافق والمصالح المشتركة ومنها الماء والصرف والطرق والمواصلات والصحة والمرور والسياحة وتخطيط المبانى .

(*) Mark Heller- Sari Nusseibeh: No Trumjpets No Drums (Hill and wang).

ـ خضوع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين لقانونهم الجنائى، وإقامة محكمة للبت فى منازعاتهم.

• الحلول المقترحة لمشكلة السيادة:

طرحت عدة حلول لمشكلة السيادة، منها البدائل الأربعة التى اقترحها ناعوم حازان فى مقال له وهى: السيادة الواحدة لإسرائيل مع مشاركة الفلسطينيين فى الإدارة ـ والسيادة المقسمة عن طريق توحيد المدينة إداريا وتقاسم الإدارة أو المشاركة فيها ـ والسيادة المشتركة عن طريق المشاركة فى الحكم ودمج المؤسسات الإدارية ـ وتقاسم السيادة بتوسيع الحدود الإقليمية للمدينة بحيث تشمل عددا متساويا من سكان الجانبين وتقاسم السلطات والإشراف المشترك على أماكن العبادة.

أما تيدى كوليك، عمدة القدس السابق، فقد اقترح بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مع توسيع السلطات البلدية للفلسطينيين بما يحقق نوعا من الحكم الذاتى لهم.

وأما موشى أميراف، فقد اقترح أن تكون القدس مدينة حرة تحت سيادة مزدوجة وأن تكون عاصمة للجانبين، بعد توسيع حدودها بما يغطى ٥٠٠ كم^{٢}، وتحديد محورين إقليميين إسرائيلى وفلسطينى، وتكون المدينة منطقة تجارة حرة، وتنشأ لها بلدية فلسطينية وأخرى إسرائيلية ومجلس بلدى مشترك يرأسه بالتناوب فلسطينيون وإسرائيليون.

تقسيم البلدة القديمة للقدس:

اقترح برنارد واستر ستاين فى محاضرة له فى لندن ضم الحى المسلم فى البلدة القديمة بالقدس وحى سلوان ضمن قطاع ضيق يشمل الأحياء العربية من رام الله شمالا إلى الشيخ جراح، وهو قطاع يسكنه حوالى ٣٠ ألف عربى، وأن يتولى الفلسطينيون السلطة ويمكنهم إقامة عاصمتهم فيه.

وفى رأيه أن هذا التقسيم يحقق احتفاظ إسرائيل ببقية البلدة القديمة والأحياء التى أقامتها منذ عام ١٩٦٧ شمالا وجنوبا وشرقا، مع خضوع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين لسلطتهم الوطنية. أما الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، فيرى أن تخضع لضمانات دولية.

● **إقامة عاصمة فلسطينية فى ضواحى القدس:**

وهو الاقتراح المنسوب لمحمود عباس (أبو مازن) وموسى بيلين، والمتضمن إقامة العاصمة الفلسطينية فى بلدة أبو ديس قريبا من مدينة القدس، وسوف نشير إليه فيما بعد.

المواقف والتصورات الإسرائيلية بشأن التسوية

تجمع الحكومات الإسرائيلية، العمالية والليكودية على السواء، على بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل فى أية تسوية فى المستقبل، وإبداء الاستعداد للاتفاق على ضمانات لحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والعبادة فيها.

وعلى الرغم من موافقة إسرائيل، فى اتفاقات أوسلو، على أن القدس من موضوعات مفاوضات الوضع الدائم، فقد دأب المسئولون فيها على الإدلاء بتصريحات تفيد أن القدس لن تكون موضوع تفاوض.

ومن ناحية أخرى، تضمنت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية اعتراف إسرائيل بدور الأردن فى حماية الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس وتعهدها بإعطاء هذا الدور الأولوية فى مفاوضات الوضع الدائم.

وقد عملت إسرائيل على احتواء دور الڤاتيكان وموقفه تجاه القدس، كما نجحت فى التأثير على موقف الولايات المتحدة حتى أصدرت القانون الأمريكى بنقل سفارتها إلى القدس، ومطالبة الحزبين الديمقراطى والجمهورى بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، على نحو ما سبق بيانه.

وتعلن إسرائيل رفضها لأن تكون القدس عاصمة لدولتين (إسرائيل وفلسطين) على نحو ما تطالب به السلطة الفلسطينية، وتمسكها بالسيادة على المدينة الموحدة بأكملها، مدعية أن المطلب الفلسطينى يعنى تقسيم المدينة من جديد. والواقع أن إسرائيل قد نجحت إلى حد كبير فى استغلال فكرة بقاء المدينة موحدة بعد أن كانت الحواجز والأسلاك الشائكة تفصل بين شطريها، والاستفادة من تقبل الفكرة عالميا فى المطالبة ببسط سيادتها عليها ورفض إقامة عاصمة للفلسطينيين فيها بحجة عدم تقسيمها.

ومع ذلك، فقد شغل مستقبل القدس فى التسوية النهائية كثيرا من المفكرين الأكاديميين والسياسيين الإسرائيليين، واقترحت حلول كثيرة سواء فى الندوات والمحاضرات أو فى المقالات والدراسات المنشورة، يحاول أصحابها فيها التوفيق بين الموقفين الإسرائيلى والفلسطينى.

وقد سبق عرض عدد منها، ونركز فيما يلي على ثلاثة من هذه المقترحات بسبب المراكز السياسية أو الحزبية لأصحابها.

أولاً: أما الحل البالغ الأهمية والخطورة، فهو ذلك الذى تضمنته الوثيقة المنسوبة لمسئولين فلسطينى وإسرائيلى، هما محمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية فى حكومتى رابين وپيريس العماليتين. وقد أميط اللثام عن هذه الوثيقة فى أواخر عهد حكومة پيريس، وذكر أبو مازن أنه تبادل الأفكار بصفة غير رسمية وغير ملزمة مع يوسى بيلين.

وفيما يتعلق بالقدس، تتضمن الوثيقة توسيع الحدود البلدية الحالية (على أن تشمل بلدات أبو ديس والعزيرية والرام والزعيم الفلسطينية ومستوطنات معاليه أدوميم وچيڤات زئيڤ وچيڤون الإسرائيلية) بحيث تعكس الأجزاء الفلسطينية والإسرائيلية النسبة الحالية للسكان، وتسمى المدينة چير وساليم، أما القسم الغربى منها فيسمى يوروشالايم، ويسمى الجزء الشرقى القدس ويخضع القسم الأول لسيادة إسرائيل فى حين يخضع القسم الثانى للسيادة الفلسطينية ويعترف كل من الجانبين بذلك، أما الأراضى الموجودة داخل الحدود البلدية الحالية للقدس زيادة على أراضى الجزأين المذكورين فتظل موضوع تفاوض داخل لجنة مشتركة.

وتكون لمدينة چير وساليم (التى تضم يوروشالايم والقدس) بلدية واحدة ومجلس بلدى مشترك من ممثلين لقسميها، وينتخب هؤلاء عمدة للمدينة. كما تكون لها بلديتان فرعيتان: واحدة فلسطينية ينتخبها السكان الفلسطينيون، وأخرى إسرائيلية ينتخبها السكان الإسرائيليون، وتتولى كل منهما سلطات بلدية واسعة تشمل فرض الضرائب والمرافق والتعليم والشئون الدينية وتخطيط المبانى، وتختص

كل منهما بشئون السكان الفلسطينيين أو الإسرائيليين البلدية ، بما فى ذلك ما يخص البلدة القديمة .

كما تكون لدولة فلسطين السيادة على الحرم الشريف الذى سيخضع لأوقاف القدس ، مع تأكيد الوضع الراهن بشأن حق الزيارة والصلاة للجميع . وتقوم البلدية الفرعية الفلسطينية بإدارة كنيسة القيامة (مع دراسة تمتعها بنظام خاص) .

وتبقى المدينة مفتوحة وغير مقسمة يتمتع جميع الشعوب والديانات بحرية الوصول إليها ، ويضمن الجانبان حرية العبادة فى أماكنها المقدسة والوصول إليها لأتباع جميع الديانات دون قيود أو عوائق .

أما الرقابة على الأشخاص والبضائع فتتم عند نقاط الخروج ، ويتم الاتفاق بين الجانبين على ترتيبات الأمن .

ويتضح مما تقدم أن الوثيقة تتضمن حلا مفصلا يقوم على أساس توسيع الحدود البلدية للقدس ، وجعل المنطقة الواقعة خارج حدودها الحالية عاصمة لفلسطين ، مع إدارة المدينة ببلدية واحدة وبلديتين فرعيتين والتوسع فى تفويض الأخيرتين فى ممارسة سلطات بلدية واسعة .

ثانيًا: وأما الوثيقة الأخرى ، التى نشرت بالصحف الإسرائيلية ، فهى المسماة «ورقة إيتان - بيلين» ، والموقعة فى ٢٢ يناير ١٩٩٧ (والأول هو ميخائيل إيتان أحد المسئولين بالليكود ، أما الأخير فهو يوسى بيلين نائب وزير الخارجية السابق فى الحكومة العمالية) وتشير الوثيقة إلى أنها تمثل توافق آراء بعض أعضاء الكنيست من تجمع «ليكود وجيشر وتسوميت وحزب العمل بشأن بعض المبادئ للتسوية النهائية مع الجانب الفلسطينى . وتتضمن الوثيقة بشأن القدس ما يلى :

- تبقى القدس ، عاصمة إسرائيل ، مدينة موحدة داخل حدودها الحالية وتحت السيادة الإسرائيلية .
- يعترف الفلسطينيون بالقدس عاصمة لإسرائيل ، كما ستعترف إسرائيل بمركز حكومة الكيان الفلسطينى الذى سيكون داخل حدود هذا الكيان و(لكن) خارج الحدود البلدية الحالية للقدس .

• تمنح الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة نظاما خاصا .

• يحصل الفلسطينيون المقيمون في جوار القدس ، في إطار الحكومة البلدية على نظام يسمح لهم بالمشاركة في مسئولية إدارة معيشتهم في المدينة .

ويلاحظ ، بالرغم من أن يوسي بيلين طرف في هذه الوثيقة ، غلبت الاتجاهات الليكودية عليها ، وإن كانت الفقرة الثانية منها توحى بأنها تأخذ بنفس فكرة إقامة السلطة الفلسطينية مركز حكمها (أو عاصمتها) خارج الحدود البلدية الحالية للمدينة الإسرائيلية ، والمشاركة في الشئون البلدية .

ثالثـا: (وأخيراً ، فإننا نتعرض لدراسة أعدها دورى جولد في إطار مركز جافى(*) .
(ومعروف أن جولد كان مستشارا لبنيامين نيتانياهو قبل أن يشغل منصبه الحالى مندوبا لإسرائيل لدى الأمم المتحدة) .

وتبدأ الدراسة بانتقاد إدراج اتفاقات أوسلو للقدس بين موضوعات مفاوضات الوضع الدائم لأنه جعل الفلسطينيين يعتبرونه أول اعتراف من جانب إسرائيل بأن الموضوع مفتوح للتفاوض في حين أن الإسرائيلين يذكرون أن القصد هو تأجيل المعركة بشأن القدس .

وينتقد جولد محاولة إيجاد حل وسط بشأن القدس ، ويرى أن ترسم استراتيجية التفاوض الإسرائيلية على أساس موازين القوى ، ومن مدخل هندسي على حسب تعبيره .

ويتحدث عن اختلاف المفاهيم الجغرافية للقدس ، فإسرائيل ترى المدينة بحدودها البلدية التي رسمتها لها منذ عام ١٩٦٧ ، والفلسطينيون لا يعترفون بهذه الحدود . أما قرار التقسيم رقم ١٨١ فقد رسم حدوداً أخرى لمنطقة القدس .

ويذكر أنه بالإضافة إلى هذا العامل الجغرافي ، فإنه يمكن مناقشة المشكلة على

(*)
Dore Gold: Jerusalem (Jaffee Center for Strategic Studies - Tel Aviv University).

مستويات ثلاثة : مستوى سياسى يتعلق بالسيادة، وآخر دينى يتعلق بالأماكن المقدسة، وثالث يتعلق بالإدارة المحلية والبلدية .

وتستعرض الدراسة المستويات الثلاثة . أما عن المستوى السياسى ، فإنها تشير بصدده إلى تطورات الموقف الإسرائيلى منذ ضم القدس الشرقية وإعلان الاستعداد لتأكيد الوضع الدينى والطابع العالمى للأماكن المقدسة، ثم موقف حكومة رابين فى اتفاق إعلان المبادئ وكتاب بيريس إلى وزير خارجية النرويج بشأن مواصلة المؤسسات الفلسطينية فيها لنشاطها وتعهدها للأردن فى معاهدة السلام معها . كما تشير إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية ومطالبتها بأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ، وموقف الأردن بشأن حماية الأماكن المقدسة وما يحمله كل ذلك من تناقضات ، وأما على المستوى الدينى ، فإن جولد يرى أنه ليس هناك ما يستدعى وضع نظام دولى للأماكن المقدسة ويضرب الأمثلة لذلك بما يجرى فى دول أخرى ، فى حين وضعت أنظمة خاصة لها فى القدس بسبب أهميتها للديانات الثلاثة ، ثم يقارن بين أهميتها الدينية لليهود والمسلمين ، ويذهب إلى أن القدس لم تكن مركزا سياسيا لغير اليهود ، فإنها لم تكن عاصمة للدولة الإسلامية فى أى عهد؛ أما المسيحيون فقد كان موقفهم من اليهود عدائيا وعنيفا وبعد أن كان البابا يرفض السيطرة اليهودية على الأماكن المقدسة المسيحية ، أصبح يؤيد تدويل البلدة القديمة ثم تطور بمواقفه إلى قبول الضمانات الدولية .

ثم يستعرض جولد فى دراسته الحلول المطروحة ، ويستبعدها الواحد بعد الآخر .

فبالنسبة للحل الإقليمى ، يطالب الفلسطينيون بالقدس الشرقية واتخاذها عاصمة لدولتهم ، كما يعتبرون حائط المبكى من أملاك الوقف الإسلامى وتهمهم منطقة الحرم الشريف والبلدة القديمة ، ولن يرضوا بعاصمة فى «أبو ديس» أو غيرها خارج القدس ، ولو أنهم تنازلوا عن ملكية حائط المبكى فلن ترضى الأصولية الإسلامية بذلك وسوف يتصاعد الإرهاب .

وأما الحل الدينى ، فإنه أيسر للمسيحيين ، أما بالنسبة للمسلمين فلا توجد لهم مؤسسات دينية مماثلة للكنائس ، وسيمثل الحل خطرا سياسيا بسبب مشكلة ملكية الأوقاف ، كما يثير الصعوبات بين الأردن والفلسطينيين ، ومع ذلك فإنه يمكن أن

يعتبر هذا الحل مرحليا يتطور إلى صيغة تعايش بشأن الأماكن المقدسة مع اعتبار موضوع السيادة مغلقا .

وأما الحل الخاص بالإدارتين المحلية والبلدية ، فإن النماذج المقترحة فى هذا الشأن إما أنها لا تستجيب إلى المطالب الأساسية للفلسطينيين بشأن السيادة أو أنها تفتح المجال لحكم ذاتى بلدى قد يتطور إلى حل إقليمى مما سماه أحد الفلسطينيين بالسيادة الزاحفة .

وبعد أن استبعد دورى جولد تلك الحلول ، قدم الحل الذى اقترحه وهو ألا يكون حلا قانونيا بتوقيع معاهدة ، وإنما من خلال عملية متطورة نتيجة لخلق وقائع من كلا الجانبين ، وحتى تضمن إسرائيل الحفاظ على سيادتها على القدس ، يقترح جولد : معارضتها لإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية ، وإقامة منطقة أمنية واسعة حول الحدود البلدية للقدس ، والتفاوض مع الأردن والسعودية والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية لإدارتها ، وتطبيع إسرائيل لعلاقاتها مع الدول العربية والإسلامية مع التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة .

والخلاصة، أن دراسة جولد تقوم على أساس استمرار الوضع الراهن القائم على أساس سيادة إسرائيل على القدس الموحدة بحدودها البلدية الواسعة ، والاكتفاء بترتيبات يتفق عليها بشأن الأماكن المقدسة الإسلامية ، وأن تظل المشكلة معلقة فليس ثمة احتمال ـ فى رأيه ـ لانتفاضة فلسطينية أو حرب جديدة مع العرب .

الفصل الرابع
مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

نشأة المشكلة

فى اجتماع ضم داڤيد بن جوريون وإيجال آلون وإسحاق رابين وعددا من القادة العسكريين، وكانت قوات الهاجاناه على وشك مداهمة اللد والرملة، سأل إيجال آلون عما يجب عمله تجاه سكان المدينتين البالغ عددهما حوالى ٧٠ ألف فلسطينى، فأجابه بن جوريون دون تردد «جاريش أوتام - أى اطردوهم».

والواقع أن خطة «داليت» التى وضعتها قيادة الهاجاناه منذ شهر مارس سنة ١٩٤٨ كانت تتضمن أوامر صريحة بالاستيلاء على المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها، وتدمير المعادية منها. وقد قام القادة العسكريون بتنفيذ الخطة عن طريق ترويع السكان وإرغامهم على الفرار من منازلهم إلى خارج البلاد وتلمس النجاة من نيران المدافع والمتفجرات، بل إن وسائل النقل قد أعدت لهم تيسيراً لهجرتهم خارج الحدود واللجوء إلى الدول العربية المجاورة(*).

وكانت الفترة بين مارس ١٩٤٧ وديسمبر ١٩٤٨ قد شهدت هجرة أفواج من سكان حيفا ويافا والقدس فرارا من العمليات الإرهابية لمنظمتى إيرجون وشتيرن، بالرغم من النداءات المتكررة من جانب اللجنة الوطنية العربية لهم بالبقاء والمحافظة على منازلهم حتى لا يستولى عليها الأعداء. وسرت مشاعر الذعر بين سكان القرى الواقعة فى المنطقة الساحلية بين تل أبيب وحدرة - والتى كانت داخلة فى

(*) نور الدين مصالحة: طرد الفلسطينيين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم - فسارعوا بالفرار خوفا من العصابات اليهودية الإرهابية .

وتنفيذاً لخطة داليت هاجمت قوات الهاجاناه مدينة طبرية فى إبريل ١٩٤٨ وأثارت الرعب فى سكانها بإطلاق رصاصات المورتار ونسف المنازل بالديناميت ، ففرت أعداد كبيرة منهم ، وسقطت طبرية ثم حيفا والطيرة ويافا وعكا وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية ، ولحق الآلاف من سكانها بمن سبقوهم إلى خارج فلسطين فرارا من جحيم الهاجاناه والمنظمات الإرهابية .

وقد كانت مذبحة دير ياسين فى إبريل ١٩٤٨ حدثا بالغ الأثر فى تفريغ فلسطين من سكانها العرب ، فقد ارتكبت المذبحة بالاتفاق بين منظمتى ليحى والإرجون الإرهابيتين وبين الهاجاناه (القوات الصهيونية الرسمية) على تصفية سكان القرية ، وعندما اقتحمتها القوات لم تواجه مقاومة تذكر ، واعتقلت ٢٥٠ من سكانها العزل معظمهم من النساء والأطفال وقتلتهم عمدًا بعد أن أكملت الذبح والسلب والنهب والاغتصاب بين الأهالى .

وذكر ميناحيم بيجين مفتخراً «لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل» . الواقع أن أنباء المذبحة ما لبثت أن عمت البلاد وأثارت الرعب لدى الفلسطينيين من المصير الذى ينتظرهم .

والثابت من أرشيف الصهيونية والوثائق المنشورة أن فكرة نقل عرب فلسطين خارج البلاد كانت دائما تراود زعماءها . فقد رفعت منذ البداية شعار «شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب» واتسمت مواقف أولئك الزعماء بالاستخفاف بما أطلقوا عليه فيما بعد المشكلة العربية . ويروى حاييم وايزمان لآرثر روبين رئيس دائرة الاستيطان فى الوكالة اليهودية أن الإنجليز عندما واجهوه خلال اتصالاته بهم من أجل الحصول على وعد بلفور بمشكلة السكان العرب فى فلسطين ، قال لهم «إن هناك بضع مئات الآلاف من الزنج (المكوشيم بالعبرية) ولكن لا قيمة لهم» .

أما فكرة ترحيل عرب فلسطين ، فقد نبتت منذ فكر تيودور هيرتزل فى إقامة الدولة اليهودية ، حيث كتب فى يومياته فى يونيو ١٨٩٥ «سنسعى لتهجير السكان

المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم فى البلاد التى ينتقلون إليها، ولكنا سنمنعهم من القيام بأى عمل فى بلدنا».

وبعد أن قام يسرائيل زنجويل بزيارة فلسطين عام ١٨٩٧، كان رأيه هو «أن علينا أن نستعد لطرد القبائل العربية بحد السيف، كما فعل أجدادنا وإلا كان علينا أن نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء فى بلدنا»، وواصل بعد صدور تصريح بلفور كتاباته داعيا إلى الترحيل القسرى لعرب فلسطين.

وفى عام ١٩٣٠، أجرى حاييم وايزمان محادثات مع اللورد باسفيلد وزير المستعمرات البريطانية - واقترح عليه ترحيل عرب فلسطين إلى شرق الأردن والعراق، وأن تنشأ شركة (يهودية) فى شرق الأردن تتملك مليون دونم من الأراضى يرحل إليها أولئك العرب.

وفى مايو ١٩٣٧، سافر بن جوريون إلى لندن للترويج لخطة ترحيل عرب فلسطين إلى شرق الأردن ومشاركة اليهود فى استيطانه، وكتب فى مذكراته فى يوليو من ذلك العام «إن ترحيل العرب قسراً عن الأودية التابعة للدولة اليهودية المقترحة يمنحنا شيئا لم يكن لنا قط حتى عندما وقفنا على أقدامنا خلال أيام الهيكل الأول والهكيل الثانى». كما كتب إلى ابنه «علينا أن نطرد العرب ونحتل أماكنهم وحتى إذا اضطررنا إلى استخدام القوة».

وشهد مؤتمر زيورخ فى ذلك العام اتجاها جارفا لتبنى فكرة ترحيل الفلسطينيين قسرا عنهم إذا لزم الأمر.

ووضع يوسف ڤايتس وإدوارد نورمان وغيرهما خططا للترحيل القسرى للفلسطينيين، وشكلت اللجان لدراستها وتنفيذها.

وقد كان يوسف ڤايتس على اقتناع تام بفكرة ترحيل الفلسطينيين حلا لمشكلة تملك اليهود للأرض ولتحقيق الأغلبية السكانية لهم فى فلسطين، «فبعد رحيل العرب ستصبح البلاد مفتوحة أمامنا، أما إذا بقوا فإنها ستكون ضيقة.. فالحل الوحيد هو فى أرض إسرائيل الغربية بلا عرب، ولا مجال للحل الوسط». وظلت فكرة الترحيل مسيطرة عليه، ورأس اللجنة الثانية التى شكلتها الوكالة اليهوية لهذا الغرض، وأعدت خططا لتنفيذها، وشارك فى تهجير عدد من القرى العربية فى

منطقة مرج ابن عامر ووادى الأردن فى مارس ١٩٤١ . ووجد فى معارك عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ والهجرة الجماعية للفلسطينيين الفرصة لتنفيذ خططه للاستيلاء على الأراضى، ونجح فى إنشاء لجنة للترحيل وبدأت اللجنة فى هدم القرى العربية فى أماكن متفرقة، وفى يونيو ١٩٤٨ أعد مذكرة طالب فيها برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين «لاستحالة وجود مئات الآلاف من العرب فى دولة إسرائيل وهم يكرهونها»، وإسكان اليهود فى منازلهم. واقترحت اللجنة منع عودة العرب والمساعدة على توطينهم خارج إسرائيل، كما اقترحت هدم القرى الفلسطينية خلال العمليات الحربية ومنع العرب من زراعة أراضيهم أو جنى محاصيلهم، وتوطين اليهود فى عدد من المدن والقرى لملء الفراغ الناجم عن فرار سكانها(*).

ويذكر بينى موريس فى كتابه عن «نشأة مشكلة اللاجئين»(**) أن بن جوريون وافق على الخطوط العامة لتقرير لجنة ڤايس، بما فيها تنظيف المدن والقرى العربية وحقولها من العرب وتوطين اليهود فيها، وإنشاء فرق يهودية لتنفيذ ذلك، كما يذكر أنه خلال حرب عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ دمرت إسرائيل ٣٥٠ قرية ومدينة فلسطينية بعد إخلائها من سكانها، وأقيمت مكانها مستوطنات يهودية أسكن فيها المهاجرون الجدد.

ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من البلاد فى الأعوام من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ بحوالى ٧٥٠ ألف لاجئ، وقد كان فرارهم من خلال أربع موجات:

الأولى: من يناير ١٩٤٧ حتى مارس ١٩٤٨، وذلك نتيجة للعمليات الإرهابية لمنظمتى شتيرن وأرجون وغيرهما، ويقدر عددهم بحوالى ٣٠ ألفا.

والثانية: من مارس ١٩٤٨ حتى مايو ١٩٤٨، بعد اشتداد هجمات المنظمات المشار إليها وقوات الهاجاناه، وخاصة بعد مذبحة دير ياسين، وقيام قوات الهاجاناه باحتلال أجزاء من القدس الغربية وطبرية وحيفا وسهول الحولة ويافا وبيسان وصفد. وبلغ عدد الفارين ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف فلسطينى.

(*) نور الدين مصالحة: المرجع السابق.

(**) Benny Morris : The birth of the palestinian Refugee Problem (Cambridge University Press).

والثالثة: فرار اللاجئين الذين قامت القوات الإسرائيلية بطردهم ونقلهم إلى الأردن من اللد والرملة، وبلغ عددهم ١٠٠ ألف فلسطينى.

والرابعة: فى شتاء ١٩٤٨ / ١٩٤٩، بسبب الهجوم الإسرائيلى، حيث فرّ ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف فلسطينى خارج البلاد.

ومع ذلك، فقد أنكرت إسرائيل مسئوليتها عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وزعمت أنهم غادروا البلاد استجابة لنداءات القادة العرب الذين طلبوا إليهم إفساح الطريق للقوات العربية.

وقد دفع هذا الزعم عدداً من المؤرخين إلى إجراء تحقيقات دقيقة وأثبتوا كذب هذا الادعاء، ومن هذه التحقيقات ما أجراه البريطانى أرسكين تشيدلز حيث قام بمراجعة شاملة لنشرات الاستماع للإذاعات العربية فى تلك الفترة. ووجدها خالية من أية نداءات من ذلك القبيل.

كما قام عدد من الباحثين الإسرائيليين، ممن يطلق عليهم «المؤرخون الجدد»، بدراسة وثائق الفترة المشار إليها ومذكرات القادة العسكريين فى معارك الأعوام من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩، وأثبتوا أن إدارة هذه المعارك روعى فيها تنفيذ خطة داليت وغيرها من توجيهات بن جوريون بقصد طرد أكبر عدد من الفلسطينيين.

مشكلة اللاجئين أمام الأمم المتحدة

ظل موقف الأمم المتحدة تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قائما على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨، وقد دأبت سنويا على تأكيد هذا القرار الذى ينص على عودة اللاجئين وتعويض من لا يرغب منهم فى العودة، مع تعويض الجميع عن الأضرار التى لحقت بهم.

وقد أسندت إلى لجنة التوفيق التى أنشأتها بنفس القرار مهمة تنفيذه. وبعد أن قامت اللجنة بعدة زيارات إلى المنطقة، دعت حكومات الدول العربية إلى اجتماع فى بيروت من ٢١ مارس حتى ٥ إبريل ١٩٤٩، وكان موضوع اللاجئين هو الموضوع الأساسى الذى نوقش فى الاجتماع، واتفقت الوفود العربية على ضرورة إعطاء هذه المشكلة الأولوية المطلقة وحلها على أساس قبول إسرائيل للقرار رقم ١٩٤. وفى حين اعترفت

اللجنة بسلامة الموقف العربى، فإنها أبدت التحفظ على تنفيذه عملا، وطالبت الدول العربية بقبول أعداد من اللاجئين، ورأت اللجنة أنه لا يمكن حل المشكلة حلا دائما دون تسوية المسائل السياسية الأخرى. وقد رفض موسى شاريت وزير الخارجية الإسرائيلية وقتئذ اقتراح عودة اللاجئين مطالبا بتوطينهم فى الدول العربية.

وفى الفترة من ٢٧ إبريل حتى ١٥ سبتمبر ١٩٤٩، عقدت لجنة التوفيق اجتماعا للوفود العربية ووفد إسرائيل فى مدينة لوزان السويسرية، وطلبت من الجانبين توقيع ما يعرف ب «بروتوكول لوزان» الذى يتضمن قبول اتخاذ قرارى التقسيم واللاجئين (١٨١ و ١٩٤ على التوالى) أساسا للمناقشة.

وقد وقع الجانبان البروتوكول فى ١٢ مايو ١٩٤٩، إلا أن ممثل إسرائيل أبدى التحفظ عليه وبعث برسالة إلى رئيس اللجنة يبلغه فيها عن استعداده لقبول اقتراحه بشرط ألا يمس ذلك بحق الوفد فى الكلام بحرية عند مناقشة النقاط التى يتضمنها البرتوكول والتى يتحفظ فى موقفه بشأنها تحفظا كاملا، أما الوفود العربية، فقد تقدمت باقتراح عودة اللاجئين القادمين من المناطق المشار إليها فى خريطة التقسيم الملحقة بالبروتوكول كأراض عربية. ورفض الوفد الإسرائيلى الاقتراح العربى بحجة افتقاره إلى الواقعية.

وفشلت لجنة التوفيق فى التوصل إلى حل متفق عليه بين الأطراف لمشكلة اللاجئين بسبب رفض إسرائيل القاطع لعودتهم. وفى أغسطس ١٩٤٩، قررت تشكيل بعثة اقتصادية لدراسة الأوضاع الفلسطينية وتقديم توصياتها بشأن برنامج الاصلاحات الاقتصادية الضرورية «للتغلب على آثار المعارك وتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم ورفع مستوييهم الاقتصادى والاجتماعى ودفع التعويضات المشار إليها فى القرار ١٩٤ من أجل إدماج اللاجئين فى الحياة الاقتصادية فى المنطقة». وقد شكلت البعثة برئاسة الأمريكى جوردون كلاب رئيس مجلس إدارة هيئة وادى تينيسى وعضوية البريطانى إيدمون مورتون نائبا للرئيس وممثلين لفرنسا وتركيا. وبعد أن قامت البعثة بزيارات للمنطقة ودراسات للأوضاع الاقتصادية فيها، تقدمت بتقريرها متضمنا «إن التنمية الاقتصادية لا يمكنها فى حد ذاتها أن تصنع السلام، فما دامت إرادة السلام غير متوافرة، فإن الحلول الاقتصادية لا تعنى سوى القليل». واقترحت عددًا من المشروعات لاستغلال المياه فى سوريا ولبنان والأردن.

وفى سبتمبر ١٩٥١ ، عقدت لجنة التوفيق اجتماعا مع مختلف الدول العربية وإسرائيل ، فى باريس ، واقترحت أن تقبل إسرائيل أعدادا محددة من اللاجئين ، وتقبل الدول العربية توطين بقية اللاجئين فى العالم العربى على أن تقوم إسرائيل بدفع مبلغ إجمالى على أساس تقدير المكتب التابع للجنة أملاك اللاجئين وبحسب قدرتها المالية ، وأن يفرج الجانبان عن الأرصدة المجمدة لديهما والتى يملكها كل منهما .

وقد رفضت كل من إسرائيل والدول العربية اقتراح اللجنة . ورغم فشل اقتراح اللجنة ، فإنها نجحت فى إقناع موسى شاريت بالإفراج عن بعض الأرصدة العربية المجمدة فى إسرائيل ، كما أنها تمكنت من تقييم أموال وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين .

وكلفت الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٩٤ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ لجنة التوفيق بإنشاء مكتب لتقييم التعويضات للاجئين وإعداد الترتيبات لدفعها . وقد قدر المكتب مساحة الأراضى التى تركها اللاجئون بأكثر من ٤ ملايين هيكتار ، منها حوالى ١,٥ مليون هيكتار أرض قابلة للزراعة .

وقد تسببت حرب ١٩٦٧ فى نزوح عدد كبير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويقدر تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة عددهم بحوالى ١٠٠ ألف لاجئ ، وكان فرارهم بسبب القتال أو الخوف من انتقام القوات الإسرائيلية التى اتبعت نفس الممارسات التى شهدتها معارك ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ من ضغوط وتهديدات وحرب نفسية وعمليات نهب .

وأصدر مجلس الأمن فى ١٤ يونيو ١٩٦٧ قراره رقم ٢٣٧ الذى طالب فيه إسرائيل «بتأمين سلامة وأمن ورفاهية السكان فى المناطق التى وقعت فيها العمليات الحربية ، وتسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء المعارك» . وكلف السكرتير العام بمتابعة تنفيذ القرار . كما أصدرت الجمعية العامة قرارا مماثلا (رقم ٢٢٥٢ فى ٤ يوليو ١٩٦٧) .

وقام السكرتير العام بتعيين السويدى نيلس جوران ، للقيام بمهمة التحقيق فى أوضاع اللاجئين وأسرى الحرب .

واضطرت الحكومة الإسرائيلية، تحت الضغوط الدولية للموافقة على عودة هؤلاء اللاجئين بشروط وإجراءات حددتها فى ٢ يوليو ١٩٦٧، حيث اشترطت أن يملأ الراغبون فى العودة خلال الفترة من ١٠ يوليو إلى ١٠ أغسطس نماذج قامت بإعدادها ويتقدمون بها عن طريق الصليب الأحمر، وأن يقدموا الدليل على إقامتهم السابقة فضلا عن شهادات صحية وجمركية، ثم اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى مدّ هذا الأجل القصير بالنسبة لمن تقدموا بطلباتهم خلال تلك الفترة.

ووافقت إسرائيل على قبول عودة ٢١ ألفا من تلك الطلبات، ولكنها لم تسمح سوى لـ ١٤ ألف لاجئ بالعودة إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة (أو ٢٢١٧٩ لاجئا على حد تقدير المصادر الإسرائيلية).

وقد تضمن تقرير وكالة غوث اللاجئين (أونروا) المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر ١٩٦٧ أنه «حتى شهر ديسمبر انضم ١١٠ آلاف لاجئ فلسطينى من الذين كانوا مسجلين لدى الوكالة فى الضفة الغربية و ١٥ ألفا فى قطاع غزة - إلى ٣٣٢ ألف لاجئ يعيشون فى الضفة الشرقية، وأن ١٢٠ ألفا من المقيمين فى الضفة الغربية أصبحوا لاجئين للمرة الأولى.. وقد أصبح عدد اللاجئين فى الضفة ٢٧٠ ألفا ومثله فى قطاع غزة».

وفيما عدا العدد الضئيل المشار إليه والذى قبلت إسرائيل عودته من بين لاجئ عام ١٩٦٧، فإنها ظلت على مواقفها الرافضه لعودة اللاجئين الفلسطينيين سواء إلى أرضها أو إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة، غير أنها وافقت فى اتفاق كامپ ديفد على مبدأ عودة «النازحين» عام ١٩٦٧ وفقا لترتيبات تقررها لجنة رباعية من إسرائيل ومصر والأردن وممثلى الفلسطينيين، وتضمنت اتفاقات أوسلو حكما مماثلا على نحو ما نشير إليه فيما يلى.

ويفيد إحصاء لوكالة غوث اللاجئين عن أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين فى عام ١٩٩٥ يبلغ ٣٠٩٣١٧٤، موزعين على النحو التالى(*):

(*) إيليا زريق: اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات - العدد ٦ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

الأماكن	العدد الإجمالى	سكان المخيمات
لبنــــان	٣٤٢١٢١	٥٢٣٠٠
ســـوريا	٣٢٢٤٦٥	٢٧٩٠٠
الأردن	١٢٣٩٨١١	٢٠٠٠٠
قطــاع غـــزة	٦٦٦٣٤٢	٥٥٧٠٠
الضفة الغربية	٥١٢٤٣٤	٢٥٧٠٠

كما تقدر الوكالة مجموع عددهم فى سبتمبر ١٩٩٨ بـ ٣٥٢١١٣٠ لاجئا.

أمـا عـدد الفلسطينيين فى الضـفـة الغـربيـة وقطاع غـزة وبعـض الدول العـربيـة المجاورة، فيقـدر - بحسب إحصاء لمكتب الولايات المتحدة للإحصـاء - فى عامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ كما يلى:

الأماكن	عام ١٩٩٥	عام ٢٠٠٠
قطــاع غـــزة	٧٢٦٨٣٢	٨٣٧٦٩٩
الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)	١٢٢٧٥٤٥	١٣٨٣٤١٥
لبنــــان	٣٩٢٣١٥	٤٦٣٠٦٧
ســـوريا	٣٥٧٨٨١	٤١٠٥٩٩
الأردن	١٨٧٠٣٤٢	٢٢٥٥٩٠٨

وأما إجمالى عدد أفراد الشعب الفلسطينى، فإنه - وفقا للإحصاءات الفلسطينية - يقدر فى عام ٢٠٠٠ بـ ٧٧٦٠٦٠٨ موزعين على النحو التالى(*):

(*) The Center For Policy Analysis on Palestine : Facts and Figures about Palestine - Information Paper No I.

الأماكن	عام ٢٠٠٠
قطاع غزة	٨٣٧,٦٩٩
الضفة الغربية	١,٣٨٣,٤١٥
إسرائيل	٩١٩,٤٥٣
الأردن	٢,٥٩٦,٩٨٦
لبنان	٤٦٣,٠٦٧
سوريا	٤١٠,٥٩٩
بقية العالم العربى	٥٩٩,٣٨٩
دول العالم الأخرى	٥٥٠,٠٠٠

موقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين

عبر والتر إيتان ممثل إسرائيل فى لجنة التوفيق عن موقف بلاده فى اجتماع اللجنة فى مايو ١٩٤٩، حيث ذكر «إن إسرائيل لا تعتبر نفسها مسئولة عن أوضاع اللاجئين بأية حال، وإنما يجب توجيه اللوم إلى العرب الذين شنوا الحرب وحرضوا إخوانهم الفلسطينيين على مغادرة ديارهم، وإن إسرائيل كدولة من دول الشرق الأوسط تهتم بوضع هؤلاء اللاجئين الـ ٥٥٠ ألفا الذين لا مأوى لهم غير أن عودتهم إلى إسرائيل مستحيلة، فهروب هؤلاء العرب جعل من البلاد أرضا يهودية ولن يكون فى وسعهم التعرف عليها، كما سيكون السماح بعودتهم بمثابة خطوة إلى الوراء سياسيا واجتماعيا. ولذا فإن إسرائيل تعتقد أنه يجب توطين اللاجئين فى البلاد العربية لأسباب اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية.. إن التجربة تثبت أن الأقليات الكبيرة تكون دائما عامل اضطراب وعدم استقرار».

وقد ظل موقف إسرائيل ثابتا على رفض عودة اللاجئين والمطالبة بتوطينهم فى البلاد العربية، مع الإعراب عن استعدادها للإسهام فى تمويل هذا التوطين مع بقية المجتمع الدولى، وذلك فى إطار السلام الشامل مع الدول العربية وتستند إسرائيل فى موقفها على عدد من المزاعم، أهمها ما يلى:

● إنها غير مسئولة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إذ إنهم غادروا ديارهم تلبية لنداءات

القادة العرب لإفساح الطريق أمام قواتهم، وإنما تقع المسئولية على الدول العربية التى شنت حربها العدوانية على دولة إسرائيل الناشئة (وقد ثبت عدم صحة هذا الزعم).

- إن نوعا من المقاصة قد حدث، حيث غادر عدد من اليهود لا يقل عن عدد اللاجئين الفلسطينيين الدول العربية التى كانوا يقيمون فيها تاركين وراءهم أموالهم وممتلكاتهم.
- إن إسرائيل لا تستطيع قبول عودة هؤلاء الآلاف من العناصر التى تحمل العداء والكراهية لها، الأمر الذى يهدد أمنها وبقاءها، فضلا عن أنه ينزع عنها طابعها اليهودى.
- إن الدول العربية بها مجال فسيح من الأراضى التى يمكن توطين اللاجئين فيها، ولكنها ترفض ذلك لاستخدام المشكلة لأغراضها السياسية.
- إن كثيرا من المدن والقرى التى كان يقيم فيها اللاجئون قد أزيلت وأقيمت مكانها تجمعات سكنية يهودية، ولا يمكن إعادة اللاجئين الفلسطينيين دون اقتلاع آلاف الإسرائيليين من أماكن إقامتهم.

وقد أصدرت إسرائيل عدة تشريعات بشأن أملاك اللاجئين الفلسطينين واعتبرت «غائبا» كل شخص كان يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ (تاريخ قرار الأمم المتحدة بالتقسيم) - أو بعد هذا التاريخ - من مواطنى أو رعايا دولة عربية، أو كان مقيما فى إحدى هذه الدول فترة من الزمن، أو كان فى أى جزء من فلسطين خارج المناطق التى لا تحتلها إسرائيل، أو فى أى مكان خارج محل إقامته العادية حتى لو كان هذا المكان داخل المنطقة التى تحتلها إسرائيل. وقد خول قانون أملاك الغائبين الصادر فى ١٤ مارس ١٩٥٠ القيم على أملاك الغائبين حق بيع هذه الممتلكات إلى «سلطة التنمية» التى خولت بدورها حق بيعها وتأجيرها واستئجارها واستبدالها، بشرط أن يكون نقل ملكيتها إلى الدولة أو الصندوق القومى اليهودى.

وهكذا تمكنت إسرائيل، من خلال هذه التشريعات، من الاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين.

وتحت الضغوط الأمريكية، أعلنت إسرائيل في يوليو ١٩٤٩ قبول عودة مائة ألف لاجئ في إطار جمع شمل العائلات بشرط أن يبدى العرب استعدادهم للدخول فى مفاوضات سلام معها، ولكنها قلصت هذا العدد فى اقتراحها أمام لجنة التوفيق إلى ٤٥ ألفا بحجة أن ٥٥ ألف فلسطيني قد تسللوا فعلا إلى إسرائيل. وقد رفضت الدول العربية هذا الاقتراح كما رفضته الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للاجئين بسبب حرب ١٩٦٧، فإنها لم تقبل عودة سوى ١٤ ألف لاجئ على نحو ما سبق بيانه (وإن كانت المصادر الإسرائيلية تذكر أنها قبلت عودة ١٧٩, ٢٢ لاجئا).

وقد ظلت إسرائيل على موقفها الرافض لحق عودة اللاجئين تأسيسا على رفض مسئوليتها عن المشكلة، وتحميلها كلية للدول العربية التى شنت عليها حربى ١٩٤٨ و١٩٦٧، أما من قبلت عودتهم فى إطار جمع شمل العائلات أو غير ذلك، فإنها تعتبر قبولهم راجعا إلى إرادتها المنفردة وليس التزاما سياسيا بل لبواعث إنسانية.

ومن ناحية أخرى، ترفض إسرائيل تحمل مسئولية تعويض اللاجئين على أساس أن يهود الدول العربية الذين هاجروا إليها قد تركوا ممتلكاتهم وراءهم، وهى لا تقل فى قيمتها عن قيمة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، ويجب أولا احتساب قيمة أملاك هؤلاء اليهود، وفى حين قدرت الجامعة العربية قيمة أملاك اللاجئين بحوالى ٣ بلايين دولار فإن إحدى اللجان الإسرائيلية قدرتها بحوالى ٤٠٠ مليون دولار.

وعلى أية حال، فإن إسرائيل تفرق حاليا بين لاجئى ١٩٤٨ وترى أن يكون حل مشكلتهم فى إطار دولى جماعى على أساس توطينهم بالدول العربية وتمويل دولى تسهم فيه، وبين لاجئى ١٩٦٧ (النازحين) الذين تنص اتفاقات أوسلو على أن تتولى لجنة رباعية مشكلة من ممثلين لإسرائيل والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية وضع قواعد عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة دون إخلال بالنظام.

حق العودة فى القانون الدولى

حق العودة من حقوق الإنسان التى ينص عليها الإعلان العالمى لهذه الحقوق. فالمادة ١٣ من الإعلان تنص على أن «لكل شخص الحق فى مغادرة كل بلد، بما فيها بلده، والعودة إليه».

كما تنص اتفاقية العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، فى المادة ١٢، على أنه «لكل فرد حرية مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده» وأنه «لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من الدخول إلى بلده».

وقد أكدت هذا الحق الاتفاقات الإقليمية بشأن حقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، والمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.

وقد صدقت إسرائيل على اتفاقية العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فى ٣ أكتوبر ١٩٩١ ولم تتحفظ على المادة ١٢ المشار إليها، ولكنها تفسرها بأنها لا تنطبق إلا على مواطنى دولة اللاجئ، وبالتالى فإنها لا تنطبق بشأن اللاجئين الفلسطينيين. وتذكر روث لا پيدوت أستاذة القانون الدولى الإسرائيلية «إن حق العودة يملكه مواطنو الدولة وعلى الأكثر المقيمون بصفة دائمة فيها. واللاجئون لم يكونوا يوما مواطنين أو مقيمين دائمين فى إسرائيل، إذ إنهم فروا قبل قيامها عام ١٩٤٨، أو فى عام ١٩٦٧ قبل احتلالها للمناطق التى كانوا يعيشون فيها»[*].

وتضيف لاپيدوت فى مقالها «إن عودة أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عدائى يؤدى إلى انتهاك حقوق وحريات الآخرين فى إسرائيل، وقد يخلّ بالنظام العام وبازدهار المجتمع الديموقراطى» وتستند إلى ما نصت عليه المادة ٤ من الاتفاقية المشار إليها من أنه «يجوز للدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية، فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة والتى يعلن عن وجودها بصفة رسمية، أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقا للاتفاقية الحالية إلى المدى الذى تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، على ألا تتعارض مع التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولى، ومن دون أن تتضمن تمييزا على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعى فقط».

ومن الواضح أن مقال لاپيدوت مليء بالمغالطات، فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقات الخاصة بها تشيران إلى عودة الشخص إلى «بلده» وليست إلى

(*) رمضان بابا دجى وآخرون: حق العودة للشعب الفلسطينى ومبادئ تطبيقه (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات ـ العدد ٣ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

«دولته»، واستعمال تعبير البلد «متعمد بقصد حماية حقوق الإنسان فى أى مكان وإلا أضير سكان الأقاليم التى لا تعتبر دولا ذات سيادة، وقد أوقعها تفسيرها فى مأزق كبير عندما أشارت إلى المناطق التى وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧، فاضطرت - تبريرا للسياسة الإسرائيلية - إلى القول بعدم تمتع هؤلاء اللاجئين بحق العودة رغم أنهم كانوا حتى ذلك الوقت رعايا للدولة الأردنية.

ومن ناحية أخرى، فإنه بالنسبة لما أشارت إليه لاپيدوت من حق الدولة فى التحلل من التزاماتها طبقا للاتفاقية، فإن هذا الحق موقوت بفترة الطوارئ المعلنة رسميا والتى لا يمكن الادعاء بها بعد خمسين عاما، وفى وقت تجرى فيه المفاوضات بشأن الوضع الدائم فى الأراضى الفلسطينية وإقامة السلام الشامل فى الشرق الأوسط.

وواقع الأمر، أن إسرائيل ترفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لأسباب أيديولوچية معروفة، ولا تنكرها، هى إقامة دولة يهودية خالصة وترى فى وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين فيها ما يؤثر على طابعها. وقد كان التخلص من عرب فلسطين هدفا ثابتا من أهداف الصهيونية منذ البداية، كما أوضحنا من قبل.

وعلى أية حال، فقد أكد قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم على نحو ما سبقت الإشارة وكذا قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ فيما يتعلق بلاجئى عام ١٩٦٧.

وحق العودة، كما أنه حق فردى ومدنى لكل لاجئ يخوّل له العودة إلى بلده والحصول على التعويض المناسب عن الضرر الذى لحق به، فإنه حق قومى معترف به للشعب الفلسطينى، ونابع من حقه فى تقرير مصيره، الذى اعترفت به الجماعة الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة.

فقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ يتضمن «الاعتراف بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد نشأت بسبب إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف (التى لهم) طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان».

وقرارها رقم ٣٠٨٩ فى ٧ ديسمبر يتضمن أن الجمعية تعلن «إن الاحترام الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى وتحقيقها، وبوجه خاص حقه فى

تقـرير المصـيـر . . وحق اللاجـئين العـرب الفلسطينيين فى العـودة إلى منازلهم وأملاكهم، ذلك الحق الذى اعترفت به الجمعية العامة فى قرارها ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسـمبر ١٩٤٨، وأكدته مراراً لاغنى عنها لبلوغ تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وممارسة حق شعب فلسطين فى تقرير مصيره».

والواقع أن الجمعية العامة أكدت بعشرات القرارات التى أصدرتها تمسكها بتنفيذ قرارها رقم ١٩٤، باعتباره الأساس الوحيد المقبول والمتفق مع الشرعية الدولية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومكملا لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

هذا، ويثير حق العودة عددا من الإشكاليات، من أهمها ما يلى(*) :

أ ـ **تعريف اللاجئ**: فطبقا لتعريف (أونروا) يعتبر اللاجئ الفلسطينى هو الشخص الذى كانت إقامته العادية فى فلسطين لسنتين على الأقل قبل حرب ١٩٤٨ ويكون قد فقد بسبب هذه الحرب منزله ووسائل معيشته ولجأ عام ١٩٤٨ إلى إحدى البلاد والتى تؤمن فيها الأونروا المعونة».

أما اتفاقية چنيف بشأن اللاجئين لسنة ١٩٥١، فتعرف اللاجئ بأنه «كل من وجد نتيجة لأحداث أو ظروف وقعت قبل أول يناير ١٩٥١ وتعرض لاضطهاد بسبب أصله العرقى أو ديانته أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد التى يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أولا يرغب بسب الخوف من العودة إلى تلك البلد، أو كل من لاجنسية له ويكون خارج مكان إقامته السابق، ولا يستطيع العودة أولا يرغب فى العودة إليها بسبب الخوف».

ومن الواضح أن التعريف الأول قاصر على المستفيدين من خدمات (أونروا)، أما الأخير فإنه مرتبط بظروف الحرب العالمية الأخيرة.

وقد نشب الخلاف فى مجموعة العمل الخاصة باللاجئين (فى المفاوضات المتعددة الأطراف) بشأن أفراد عائلة اللاجئين الذين تطبق بشأنهم ترتيبات جمع شمل العائلات، كما وقع الخلاف بشأن تعريف النازحين عام ١٩٦٧، وقسمتهم

(*) رمضان بابا دجى وآخرون: المرجع السابق.

مجموعة العمل إلى ثلاث فئات: من كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب، ومواطنى الضفة والقطاع الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها، وأولئك الذين غادروا تلك المناطق بعد إحصاء السكان عام ١٩٦٧ (*) .

ب ـ **مناطق العودة:** وهل تكون العودة إلى حدود الدولة العربية فى قرار التقسيم، أو فى المناطق التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨، أم إلى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى، وقد سبقت الإشارة إلى الرأى الإسرائيلى فى تفسير عودة الشخص إلى بلده فى مواثيق حقوق الإنسان.

المشكلة فى اتفاقات أوسلو وعملية السلام

أخذ إعلان المبادئ الموقع بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٩٣ بالتفرقة بين لاجئ عام ١٩٤٨ ولاجئ عام ١٩٦٧ (النازحين)، فجعل مشكلة اللاجئين من بين موضوعات التفاوض بشأن الوضع الدائم (المادة الخامسة)، فى حين أورد نصا مماثلا لما تضمنه اتفاق كامپ ديڤد بشأن النازحين displaced (المادة ١٢).

ثم تضمنت الاتفاقية الانتقالية الموقعة بين الجانبين بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ عددا من الأحكام تتعلق بالإقامة ولم شمل العائلات، ومن أهمها منح بطاقة إقامة لمن يستطيع إثبات معيشته فى الأراضى المحتلة خلال الأعوام الثلاثة السابقة لقيده فى سجل الانتخابات ومنح الإقامة للأطفال دون السادسة عشرة المقيمين فى الخارج لآباء مقيمين فى تلك الأراضى، وتشكيل لجنة مشتركة لحل مشكلة الإقامات المنتهية.

ومن ناحية أخرى، شكلت فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف مجموعة عمل بشأن اللاجئين. فأصبحت المشكلة تعالج على عدة مستويات: اللجنة المشكلة من السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأردن والتى تضع ترتيبات عودة النازحين فى عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية ـ ومجموعة العمل الخاصة باللاجئين فى المفاوضات المتعددة الأطراف ـ والوفدين الفلسطينى والإسرائيلى فى مفاوضات الوضع الدائم على المستوى الثنائى.

(*) سليم تمارى: مستقبل اللاجئين الفلسطينيين (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات ـ العدد ٢ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

وفيما يلى خلاصة لنتائج اجتماعات كل من اللجنة الرباعية، ومجموعة العمل الخاصة باللاجئين:

أولا - اللجنة الرباعية المختصة بشئون النازحين عام ١٩٦٧(*):

عقدت اللجنة أول اجتماع لها فى عمان بالأردن فى شهر مارس ١٩٩٥ بعد عقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. وتم الاتفاق على أن تعقد على هذا المستوى مرة كل ثلاثة أشهر للنظر فى التوصيات التى تعدها لجنة تنفيذية من الخبراء تعقد اجتماعاتها بين الحين والحين.

وقد وافقت على جدول أعمال من ثلاثة موضوعات هى: تعريف النازحين - وأعداد النازحين - وكيفية دخولهم. واعترض الوفد الإسرائيلى على الموضوع الرابع الخاص بإعداد جدول زمنى.

وثار الخلاف بشأن تعريف النازحين، حيث اعتبرت إسرائيل أن النازحين هم أولئك المواطنون الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال. واعترضت الوفود العربية على هذا التعريف الذى يضيق من مفهوم النازحين باستعمال كلمتى «نتيجة القتال» بدلا من «نتيجة الحرب».

وفى محاولة لحل الخلاف، قسمت اللجنة فئات النازحين إلى المجموعات الثلاثة التالية: الفلسطينيون الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب والمسجلون فى سجل السكان فى الأردن والقطاع، ولم يكن فى إمكانهم العودة بسبب الاحتلال الإسرائيلى؛ ومواطنو الضفة والقطاع الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها؛ والذين غادروا الأراضى المحتلة بعد إحصاء السكان فى سبتمبر ١٩٦٧ ومنعهم الإسرائيليون من العودة والمسمون بالمتأخرين والمبعدين. وقد اعترض الوفد الإسرائيلى على الفئتين الأولى والثالثة، كما اعترض على تضمين التعريف كلمتى «عائلات» و«أسلاف».

ونتيجة لعدم الاتفاق على تعريف النازحين، أصبحت اجتماعات اللجنة العربية عقيمة وقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات منذ بداية عملها فى مارس ١٩٩٥.

(*) سليم تمارى: المرجع السابق.

ثانيا ـ مجموعة العمل المشكلة فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف(*):

أسندت رئاستها إلى كندا بمعاونة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وعقدت سبعة اجتماعات فى الفترة من مايو ١٩٩٢ حتى ديسمبر ١٩٩٥ .

وقد اعتبرت المجموعة أن ولايتها العامة هى رفع المعاناة عن الأشخاص الذين أدى النزاع العربى الإسرائيلى إلى تشريدهم، وأن أساس عملها هو افتراض أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، والبحث عن حل سياسى يكمل أحدهما الآخر، إذ إن أية إنجازات فى مجال تحسين ظروف المعيشة اليومية لهؤلاء اللاجئين يجب ألا تمس بالوضع النهائى لهم وبالتسوية السياسية للمشكلة.

وبدأت المجموعة العمل فى ثلاثة مجالات هى : تحديد نطاق وطبيعة مشكلة اللاجئين، وتشجيع الحوار، وتعبئة الموارد.

وتولت النرويج رعاية العمل فى المجال الأول، الخاص بتوفير المعلومات والبيانات الحديثة عن اللاجئين الفلسطينيين وتنظيمها وتيسير الحصول عليها. وقدم معهد فافو النرويجى تقريرين عن مسح شامل أجراه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، الأول فى عام ١٩٩٢ والثانى عام ١٩٩٣ بشأن الأوضاع المعيشية فى الأراضى المحتلة، كما تولت إيطاليا دراسة الأحوال الصحية، واهتمت السويد بشئون الطفولة.

أما المجال الثانى، فهو تشجيع الحوار بشأن جوانب مشكلة اللاجئين، وقد تولت فرنسا بحث موضوع جمع شمل العائلات، وقام برنار باچوليه بزيارتين للمنطقة تقدم بعدهما بعدة توصيات تتلخص فى : زيادة عدد المستفيدين من جمع شمل العائلات، وتحسين الإجراءات الإسرائيلية وزيادة شفافيتها، وإجراءات لتسهيل لمّ الشمل وتوسيع نطاقه، والحيلولة دون ظهور حالات جديدة لتفرق الأسرة. وقد أعلن يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية أنه تمت الموافقة على زيادة حالات جمع الشمل مستقبلا على الزوجات والأطفال دون السادسة عشرة بطريقة منتظمة.

(*) سليم تمارى: المرجع السابق.

Joel Peters : Pathways To Peace (European Commission).

وفيما يتعلق بالمجال الثالث ركزت مجموعة العمل على: تنمية الموارد البشرية، وإيجاد فرص العمل، والتدريب، والصحة العامة، والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتاعية وقامت بتعبئة قدر من الموارد المالية وجهتها عن طريق وكالة غوث اللاجئين (مائة مليون دولار)، كما دعمت بعض المشروعات فى المجالات المشار إليها.

وقد تقدمت كندا فى مارس ١٩٩٥ بورقة تضمنت «رؤية لشرق أوسط جديد بدون لاجئين أو نازحين، تتضمن منح الهوية لمن لا هوية لهم وإحلال التنمية محل الفقر والضواحى مكان المخيمات والتطبيع مكان عدم الاستقرار».

كما تضمنت توفير الخيارات للاجئين والنقاش المفتوح لقضايا مثل حق العودة والتعويض.

وطرحت خمسة اقتراحات هى: إجراء إحصاء رسمى للاجئين، وتقويم الطاقة الاستيعابية للضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للفلسطينيين العائدين، وتقويم آثار نقل خدمات الأونروا إلى السلطة الفلسطينية، وتوفير قاعدة معلومات عن لمّ شمل العائلات، وإعداد البيانات الخاصة بمطالب التعويض الفردية والجماعية.

ويتضح من مجموع ما تقدم أن التركيز فى معالجة مشكلة اللاجئين هو على تحسين ظروفهم المعيشية والقيام بالمشاريع الاقتصادية التى تستوعبهم (وهو نفس الاتجاه الذى سارت فيه الولايات المتحدة من قبل)، أما عودة اللاجئين وتعويضهم فإنهما لا يحظيان إلا بمجرد الإشارة إليهما فى المفاوضات المتعددة الأطراف، مع قصر الاهتمام على مسألة لمّ شمل العائلات. وواضح أن السبب فى ذلك هو رفض إسرائيل لمبدأ العودة من أساسه، بل ويلاحظ كذلك أنها تراجعت عما سبق أن وافقت عليه فى اتفاق كامپ ديفد وإعلان المبادئ بشأن عودة النازحين عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو أنها أصبحت تتخوف من أن تمثل عودتهم إقرارا بمبدأ العودة بوجه عام قد يعرضها مستقبلا إلى ضغوط دولية لقبول عودة أعداد من لاجئى ١٩٤٨.

وتجدر الإشارة إلى التغيير الذى طرأ على موقف الولايات المتحدة. فقد كانت تؤيد دائما القرار ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين وتعويضهم، ولكنها بدأت فى الآونة

الأخيرة تعارض قرارات الأمم المتحدة التى تؤكد هذا القرار بحجة أن المشكلة تعالج فى المفاوضات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى .

وقد حدث تطور مشابه - إلى حد ما - فى موقف الاتحاد الأوروبى يدل عليه ما تضمنه تقرير بريستول فى يوليو ١٩٩٤ ، والذى يشير إلى أن مساعدة اللاجئين فى الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تتجاوز الوضع القانونى للاجئين وأن تحسين أوضاعهم المعيشية لا ينتقص من وضعهم القانونى ، ومن حقهم فى العودة إلى منازلهم أو تلقيهم التعويض عن خسائرهم . ويتضح من هذا التقرير أنه فى الوقت الذى يركز فيه على تحسين أحوال اللاجئين ، فإنه يشير إلى حق العودة والتعويض كحق سياسى مجرد حتى للنازحين من الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ .

والذى يبدو لنا أن هذه الاتجاهات تدل على أن النظرة إلى مبدأ العودة والتعويض أصبحت تعتبره مبدأ مجردا يصعب تطبيقه إلا بطريقة رمزية ، وذلك خلافا لما استقرت عليه الأمم المتحدة فى قراراتها المتعددة والتى أكدت بصفة دائمة حق العودة ، وهو الحق الذى يعدّ من بين حقوق الإنسان التى ينص عليها الإعلان العالمى لهذه الحقوق وبقية الاتفاقات الدولية المبرمة فى هذا الشأن .

الحلول المطروحة لتسوية المشكلة

تستبعد غالبية الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين عودتهم إلى أماكنهم السابقة ضمن حدود إسرائيل عام ١٩٤٩ ، باعتبار ممارسة حقهم فى العودة طبقا للقرار ١٩٤ غير عملية ، ويرى أصحاب هذه الحلول أن يكون تنفيذ القرار رمزيا وعلى أساس جمع شمل العائلات ، ويذهب بعضهم إلى أنه إلى جانب تعويضهم ماديا فإنه يتعين تعويضهم أدبيا بالاعتراف بالظلم الذى وقع عليهم .

أما النازحون عام ١٩٦٧ ، فإن غالبية هؤلاء يرون إقرار حق عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإنما يشترطون لذلك أن تكون هذه العودة فى نطاق القدرة الاستيعابية لهاتين المنطقتين من ناحية ، وبأن تراعى فيها الاعتبارات الأمنية ، وخاصة أمن إسرائيل على حد ما يراه بعضهم .

ونستعرض فيما يلى عددا من الحلول المقترحة ، منها ما يقترحه فلسطينيون ، ومنها ما يراه إسرائيليون ومفكرون آخرون .

اقتراح رشيد الخالدى(*) :

يضع رشيد الخالدى، الفلسطينى الأصل وأستاذ العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ستة شروط لحل مطالب اللاجئين هى ما يلى :

- اعتراف إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية عن نشوء المشكلة .
- قبول إسرائيل، من حيث المبدأ، حق الفلسطينيين وأسلافهم فى العودة إلى منازلهم، مقابل اعتراف الفلسطينيين بعدم إمكان ممارسة هذا الحق عملا داخل إسرائيل ١٩٤٨ ، وقبول ممارسته فى دولة فلسطين، وذلك مع قبول إسرائيل استيعاب عدة عشرات من الآلاف منهم، وخاصة من لهم أقارب داخلها .
- أن يكون تعويض اللاجئين لمن لا يسمح لهم بالعودة من جهة، ولمن فقدوا أملاكهم من جهة أخرى .
- أن يكون من حق الفلسطينيين فى المهجر العودة إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية .
- أن يمنح الفلسطينيون الذين يختارون البقاء فى الأردن الخيار فى الحصول على حقوق المواطنة الكاملة أو المحدودة كمواطنين فى الكيان الفلسطينى فى حالة إقامة كونفيدرالية فلسطينية أردنية .
- أن يمنح الفلسطينيون فى لبنان خيار العودة إلى الدولة الفلسطينية واكتساب المواطنة فيها أو الإقامة الدائمة فى لبنان .

دراسة شلومو جازيت(**) :

الجنرال شلومو جازيت أحد كبار الباحثين فى مركز جافى الإسرائيلى، وقد أعد دراسة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، نشرت ضمن الدراسات التى أصدرها المركز لقضايا التسوية النهائية مع الجانب الفلسطينى .

(*) مشار إليه فى كتاب سليم تمارى - المرجع السابق .

(**) Shlomo Gazit : The Palestinian Refugee Problem (Jeffee Center For Strategic Studies - Tel Aviv University).

وتتضمن الدراسة أن الموقف الفلسطيني من حق العودة قد تطور بحيث أخذ يتخلى عن التعريف المطلق لهذا الحق، ويتقبل التعويض، وأصبح القادة الفلسطينيون يتجنبون الرد على السؤال الخاص بمكان العودة ويدركون أن العودة إلى إسرائيل بحدودها عام ١٩٤٩ غير واقعية، وفي حين أنهم يرفضون فكرة توطين اللاجئين في الدول العربية فإن إقامة دولة فلسطينية من شأنها أن تكفل لكل فلسطيني الحصول على جنسيته وجواز سفر هذه الدولة حتى لو أقام خارجها. أما إسرائيل، فإنها لا تبدى اهتماما بحل المشكلة ويجمع الإسرائيليون على رفض حق العودة إلى إسرائيل ويرون أنهم غير مسئولين عنها، ولم تقبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ سوى ١٧٩ , ٢٢ لاجئا ولأسباب إنسانية، وكقرار أحادى وليس كالتزام سياسى. كما ترفض إسرائيل الاعتراف بالمسئولية عن التعويض المالى، وخاصة، وأنها آوت المهاجرين اليهود من الدول العربية، وإن كانت وافقت فى الماضى على دفع مبلغ تساهم به فى صندوق دولى لتعويض اللاجئين. ويرى بعض الإسرائيليين عدم السماح بعودة نازحى عام ١٩٦٧ لأن هذه العودة تؤثر على التوازن السكانى بين الفلسطينيين والمستوطنين، وترى إسرائيل، على أية حال، ألا يترك قرار عودتهم للسلطة الفلسطينية وحدها، وأن تراعى القدرة الاقتصادية على استيعابهم، وإن كان من الصعب الاعتراض على قانون تصدره السلطة الفلسطينية بشأن حق العودة فى حالة الاتفاق على كافة موضوعات التسوية الدائمة.

أما ما يقترحه الچنرال جازيت كحل للمشكلة فى التسوية النهائية، فإنه يقوم على الأسس التالية:

- أن ترفض إسرائيل بصفة قاطعة عودة اللاجئين على أساس حق قانونى سياسى بالعودة على نحو ما يتضمنه القرار ١٩٤، وأن ترفض تحديد أية حصة سنوية لجمع شمل العائلات باعتبار هذا الأمر عملا سياديا، وأن تعمل على حل المشكلة حلاً شاملا ونهائيا أيا كان شكل الكيان الفلسطينى ومستقبله.
- أما فى حالة ما إذا كان الوضع النهائى هو الحكم الذاتى فإن هذا الوضع لن يؤدى إلى حل المشكلة حلا شاملا ونهائيا إذ المتوقع أن ترفض السلطة الفلسطينية المسئولية عن اللاجئين خارج حدود ولايتها.

• وأما فى حالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، فإن على إسرائيل أن تصدر بيانا علنيا يشكل تعويضا معنويا ونفسيا باعترافها بالمعاناة التى لقيها اللاجئون، وتعلن استعدادها للمساعدة على تأهيلهم وتعويضهم عن فقدان أملاكهم ومع عدم مسئوليتهم عن المشكلة، وأن تعلن القيادة الفلسطينية موافقتها على حل لا يقوم على أساس عودتهم إلى إسرائيل (وإن كان يستبعد أن توافق هذه القيادة على صيغة صريحة بالتنازل عن حق العودة)، وتقوم بإصدار قانون العودة إلى أراضى الدولة الفلسطينية، وتدعو لإلغاء (أونروا) والإدارة الخاصة بمخيمات اللاجئين. كما أن عليها أن تقوم بالتنفيذ العاجل لبرنامج تأهيل اللاجئين وتعطى الأولوية لعودة اللاجئين الموجودين فى لبنان، وأن تتضمن الاتفاقات التى تعقدها إسرائيل مع سوريا ولبنان والأردن توطين اللاجئين فى هذه الدول ومنحهم جنسياتها مع السماح لهم بتحمل الجنسية الفلسطينية. وتنشأ سلطة دولية لتأهيل اللاجئين وتوطينهم، وتقوم الدول الصناعية والدول العربية بتمويلها، وتشارك إسرائيل فيها.

• أما فى حالة الاتحاد الكونفيدرالى الفلسطينى الأردنى، فإنه لن تكون ثمة حاجة لنقل لاجئى ١٩٤٨ من الأردن حيث ستسمح قواعد السوق الحرة بتحرك العمال فى أنحاء الكونفيدرالية، كما ستكون القدرة على استيعاب اللاجئين أكبر.

ورقة عمل لمجموعة مركز ويذرهيد
للشئون الدولية بجامعة هارفارد:

قام المركز بتشكيل مجموعة عمل تضم عددا من الشخصيات الإسرائيلية والفلسطينية: فى إطار ورشة عمل نشرت فى مايو ١٩٩٨ تقديرها الذى توصلت فيه إلى عدد من الخيارات، منها حل وسط قدمه الفلسطينيون وآخر قدمه الإسرائيليون.

أما الحل الذى اقترحه الفلسطينيون، فيتلخص فيما يلى:

• قبول إسرائيل عودة عدد محدود من اللاجئين إليها، واعترافها بالحق فى عودتهم لدولتهم.

• يكون تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية من سلطة هذه الدولة مع الأخذ فى الاعتبار أن حدودها ستكون حدود ١٩٦٧.

● توطين اللاجئين الراغبين فى البقاء فى الدول المضيفة فى هذه الدول إذا ما وافقت على ذلك .

● يتلقى من لم يمارس حقه فى العودة تعويضا فرديا ، كما تقدم تعويضات جماعية للدولة الفلسطينية التى تخصصها لتمويل مشاريع الاستيعاب وإعادة التأهيل . وتقوم إسرائيل بتقديم هذه التعويضات مع إمكان أن يتم ذلك تحت مظلة دولية ومشاركة الدول المانحة .

● إلغاء وكالة (أونروا) .

وأما الحل المقترح من جانب الإسرائيليين ، فإنه يتخلص فيما يلى :

● اعتراف إسرائيل إلى حد ما ومع أطراف أخرى بالمسئولية العملية عن أحداث ١٩٤٨ (ولكن ليس بالمسئولية الأدبية) وعن معاناة اللاجئين .

● قبول إسرائيل عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ، على أن تلتزم الأخيرة بأن يكون تدفق اللاجئين إليها فى حدود قدرتها ، وإلا أوقفت إسرائيل تنفيذ التزامها وخاصة التعويضات التى تقدمها لها .

● قيام إسرائيل بتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم على أساس جماعى ، وقيام الدول العربية بتعويض اليهود عن أملاكهم التى تركوها فيها : وإنشاء آليتين لهذا الغرض فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف .

(ويتفق الحلاّن الفلسطينى والإسرائيلى على عناصر أربعة هى : عودة عدد محدود من اللاجئين إلى إسرائيل ، وعودة العدد الأكبر إلى الدولة الفلسطينية ، واستيعاب اللاجئين فى الدول العربية المضيفة ، وتوفير التعويضات للاجئين سواء على أساس فردى أو جماعى) .

الفصل الخامس

الترتيبات الأمنية

الأراضى الفلسطينية فى منظور الأمن الإسرائيلى:

كان اليهود يدركون منذ وصول أولى موجات هجرتهم إلى فلسطين أنهم يستوطنون بلداً آهلا بالسكان، وأن تحقيق الهدف الصهيونى بإقامة دولة يهودية فى الأراضى الفلسطينية لن يكون أمرا ميسرا، وكان زعماء الحركة الصهيونية يخدعون أنفسهم بتصوراتهم عن إمكان كسب رضا العرب الفلسطينيين بما يتحقق لهم من رفع مستوى المعيشة نتيجة لمشروعات التنمية الصهيونية ومن الأثمان المرتفعة التى يعرضونها لشراء الأراضى. ولكنهم لم يلبثوا أن اكتشفوا خطأهم التاريخى الفادح، فقد أظهر الفلسطينيون معارضتهم للمشروع الصهيونى، وبدأت الاشتباكات بين الجانبين فى وقت مبكر، وبعد أن كان اليهود المستوطنون يستعينون بالعرب فى حراسة مستوطناتهم قاموا بإنشاء الحرس اليهودى «هاشومير» بقوته الضاربة (بالماخ) منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم إنشاء منظمة الهاجاناه، كما أنشئت المنظمات الإرهابية المتعددة مثل الإرجون وشتيرن وليحى، التى اندمجت بعد قيام إسرائيل لتشكيل جيش الدفاع الإسرائيلى.

ومنذ إنشاء دولة إسرائيل، أصبح الأمن فى مقدمة أولوياتها، فقد وجدت نفسها قد زرعت فى محيط من العداء العربى، وقامت بتدريب قواتها وتسليحها بأحدث الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وتعهدت لها جميع الإدارات الأمريكية بضمان تفوقها الحربى على جميع الدول العربية مجتمعة.

وقد كان ڤلاديمير چابوتنسكى زعيم الحركة التصحيحية الصهيونية يدعو لإقامة جدار حديدى فى مواجهة العرب لردعهم لأنهم لن يقبلوا طواعية إقامة الدولة

اليهودية على أرض يعتبرون أنفسهم أصحابها، ولم تكن أفكار ديفد بن جوريون تختلف كثيرا عن ذلك، وظلت المؤسسة العسكرية هى المسيطرة على تقاليد الأمور فى إسرائيل.

وبعد انتصارات إسرائيل فى حرب ١٩٦٧، أخذت تتطلع إلى ضم مزيد من الأراضى العربية بحجة ضرورة حصولها على حدود آمنة تحل محل خطوط الهدنة التى لم تمنع، حسب زعمها، الاعتداءات العربية عليها، ولم تخف مطامعها فى الأراضى الفلسطينية التى احتلتها.

ولم تخفف معاهدتا السلام مع مصر والأردن من حدة هواجس قادة إسرائيل الأمنية، وبدت هذه الهواجس واضحة فى الاتفاقات التى عقدها إسحاق رابين مع الفلسطينيين، وإن نظرة سريعة على اتفاقات أوسلو وملاحق الأمن فيها تدل على مدى ما كان يتحكم فى مواقف رابين من هذه الهواجس، كما أن إجراءاته القمعية ضد الفلسطينيين واضحة الدلالة على مخاوفه من المقاومة الفلسطينية.

وتختلط الاعتبارات الأمنية والأيديولوچية لدى حزب الليكود وحكوماته (والعمل إلى حدّ ما). وقد أحسن بنيامين نيتانياهو استغلال مخاوف الإسرائيليين بعد العمليات الانتحارية لمنظمة المقاومة الإسلامية (حماس)، وفاز فى الانتخابات بفضل دعايته عن عجز الحكومة العمالية عن تحقيق الأمن الإسرائيلى وانتهاجها سياسة تشكل خطرا على بقاء إسرائيل ذاته. ورفع شعار الأمن مقابل السلام بدلا من الأرض مقابل السلام، وأعلن أنه رغم احترام إسرائيل لالتزاماتها وفقا لاتفاقات أوسلو فإنه سوف يعمل على تفادى ما تجلبه من أخطار على أمنها، وعمل على تضخيم خطر ما أسماه بالإرهاب الفلسطينى وتعلل بذلك لعرقلة عملية السلام.

ويرى خبراء الاستراتيچية الإسرائيلية(*) أن الضفة الغربية لها أهميتها البالغة فى الدفاع عن إسرائيل، وذلك بسبب طبيعتها الجغرافية والطوبوغرافية. فالضفة تقع

(*) راجع بوجه خاص:

Zeev Schiff : Security For Peace (The Washington Institute For Near East Policy).

ـ آريه شاليف: خط الدفاع، الضفة الغربية (دار الجيل للنشر عمان).

بالقرب من مناطق مأهولة بحوالى ٦٥٪ من سكان إسرائيل تحوى ٨٠ ٪ من قدرتها الصناعية، ويفتقر وسط إسرائيل الضيق البالغ ٩ أميال من الخط الأخضر (الفاصل بينها وبين الضفة) إلى العمق الاستراتيچى. ويبلغ عرض الضفة ٣٤ ميلا من الخط الأخضر إلى حدود الأردن، الأمر الذى لا يجعل منها منطقة عازلة كافية لصد أى هجوم معاد من جهة الشرق، حيث يمكن للقوات المعادية أن تصل إلى حدود إسرائيل خلال ساعة أو ساعتين، وللطائرات الوصول خلال ثلاث دقائق.

ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة أرض الضفة تحقق مزايا هامة للقوات الإسرائيلية التى تدافع ضد مثل هذا الهجوم، فتلال مناطق قضاءى نابلس والخليل (أو ما يسميه الإسرائيليون يهودا و السامرة) وعرة، ويوجد بها عدد محدود من الممرات، ومن ثمّ فإن الدبابات والقوات المدرعة تكون فى وضع ضعيف فى حالة حدوث هجوم عبر نهر الأردن، إذ إن عليها أن تتسلق تلال الضفة الصخرية وتستخدم خمسة محاور فحسب للتقدم عبر الممرات الجبلية. وعلى العكس، فإن هذه التلال يمكنها أن توفر لأجهزة الرادار ومحطات الإنذار المبكر إمكانية استكشاف قدوم الطائرات المعادية، كما أن السيطرة على المجال الجوى للضفة والأقمار الصناعية تحققان لإسرائيل مزايا هامة لضمان أمنها.

فالضفة الغربية تشكل العمود الفقرى الجبلى لأواسط الأراضى الإسرائيلية. حيث تمتد سلسلة الجبال على طول ١٣٠ كم وبعرض متوسط قدره حوالى ٤٠ كم. والسيطرة على السفوح الشرقية للمنطقة الجبلية المتجهة نحو غور الأردن، وهى سفوح منحدرة وأقصر من السفوح الغربية المتجهة نحو الساحل، تمكن إسرائيل - فى رأى خبرائها العسكريين - من صد هجوم القوات المعادية القادمة من غور الأردن إلى المنطقة الجبلية بقوات صغيرة نسبية تنتشر فى المواقع الدفاعية فى العمق وتمنع وصول العدو وعبوره الخط الأخضر.

أما قطاع غزة، فإن أهميته العسكرية قد قلت بعد عقد معاهدة السلام مع مصر، حيث تحقق الترتيبات الأمنية فى سيناء مدة إنذار كافية بسبب اتساع شبه جزيرة سيناء ونزع سلاح جزء منها مع وجود القوات المتعددة الجنسيات فيها.

ويرى الخبراء العسكريون الإسرائيليون - بصفة عامة - أن إسرائيل ليست فى حاجة إلى نشر قواتها فى قطاع غزة، بعكس الحال بالنسبة للضفة الغربية.

والخلاصة: حسب رأى هؤلاء الخبراء، هى أن افتقار إسرائيل إلى عمق كاف فى السهل الساحلى يتطلب منها زيادة هذا العمق فى الضفة الغربية وإبعاد التهديد إلى الجانب الآخر من نهر الأردن.

وبالرغم من أنهم يعترفون بأن عقد معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية قد حسّن الوضع الاستراتيجى لإسرائيل، بما من شأنه تعديل خطط انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، فإنهم لا يزالون يعتقدون أن الدفاع عن الدولة يجب أن يأخذ فى اعتباره أى خطر محتمل من الشرق.

ولا يشكل احتمال الهجوم العربى البرى الخطر الوحيد الذى يخطط هؤلاء الخبراء لمواجهته، وإنما يضيف بعضهم إليه خطر الهجوم الجوى وإطلاق الصواريخ على إسرائيل من الجهة الشرقية (خاصة المزودة بأسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوچية!) وخاصة بعد الهجمات الصاروخية العراقية أثناء حرب الخليج، ويرون ضرورة استخدام الضفة الغربية كمجال جوى للاستكشاف والإنذار المبكر.

وبعد تزايد عدد المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أضيف اعتبار آخر هو حماية المستوطنات وسكانها، ومحاربة «الإرهاب الفلسطينى» الموجه ضد المستوطنين والإسرائيلين بصفة عامة.

وهكذا يتسع مفهوم أمن إسرائيل - من داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة - لكى يشمل حماية البلاد من خطر الهجوم عليها من الشرق، سواء بقوات برية أو جوية أو بهجمات صاروخية، أو حماية المستوطنات والمستوطنين والإسرائيليين الموجودين فيها؛ أو محاربة الإرهاب ضد إسرائيل والإسرائيليين بصفة عامة.

ولم تقتصر المفاهيم الأمنية على ذلك، بل وجد الخبراء الإسرائيليون عاملا آخر يجب وضعه فى الاعتبار، هو العامل الديموغرافى (السكانى). فمن شأن استيعاب اللاجئين والنازحين الفلسطينيين فى أراضى الضفة الغربية والقطاع وتزايد عدد سكان هاتين المنطقتين ما قد يمثل خطرا على إسرائيل، خاصة إذا وفدوا بأعداد كبيرة ولم تتوافر الإمكانات الاقتصادية لتوطينهم.

ومن الواضح أن هذا النوع من الفكر الاستراتيجى لا يضع فى اعتباره سوى مصلحة إسرائيل وحدها، ولا يولى مصالح الفلسطينيين وأمنهم أى اعتبار، وعلى سبيل المثال فإن المستوطنات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى المحتلة، والتى بنيت فى أول الأمر بحجة الإسهام فى الدفاع عنها، أصبحت حمايتها والدفاع عن سكانها من بين المتطلبات الأمنية الإسرائيلية؛ ومعاهدتا السلام مع مصر والأردن لاتكفيان فى حد ذاتهما لإزالة مخاوف خبراء الأمن والمؤسسة العسكرية فى إسرائيل.

أما عن الترتيبات الأمنية التى يقترح خبراء الاستراتيجية الإسرائيلية اتخاذها، فتشمل ما يلى:

- تعديل الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطينى، بحيث تضم إسرائيل معظم أراضى المستوطنات.
- اعتبار نهر الأردن هو الحد الأمنى الشرقى لإسرائيل، ومرابطة القوات الإسرائيلية وإقامة محطات الإنذار المبكر والبطاريات المضادة للصواريخ فى منطقة الجبال المطلة على وادى الأردن، وتخصيص محاور لتحرك القوات.
- بقاء الكيان الفلسطينى منزوع السلاح، وعدم احتفاظه إلا بقوات شرطة، وعدم دخول جيش أجنبى فيه، وعدم قيامه بعقد اتفاقات عسكرية مع دول أخرى.
- بقاء المجال الجوى للكيان الفلسطينى تحت السيطرة الإسرائيلية.
- ضمان سيطرة إسرائيل (أو إشرافها) على المصادر المائية فى الضفة والقطاع.

هذا، وسوف نتناول فى الفصل الخاص بالحدود، المنظور الإسرائيلى للحدود الآمنة، ونلقى فيما يلى بعض الأضواء على نظرية الأمن الإسرائيلية.

نظرية الأمن الإسرائيلية

تتسلط الهواجس الأمنية على زعماء إسرائيل منذ إنشاء دولتهم فى وسط محيط عربى معاد لها، وأصبحوا على اقتناع بأن بقاء الدولة يتوقف على تفوقها الحربى.

ويرى اللواء حسام سويلم أن نظرية الأمن الإسرائيلية تقوم على عدة مبادئ أهمها ما يلى(*) :

- التفوق النوعى للقوات الإسرائيلية على الجيوش العربية مجتمعة فى أنظمة التدريب والتسليح والقيادة والقتال، لتعويض النقص فى حجم القوى البشرية .
- الحروب القصيرة والحاسمة، للتغلب على مشكلة التعبئة العامة الطويلة لقوات الاحتياط .
- الاعتماد على الضربات الوقائية والمسبقة، ووسائل الإنذار المبكر .
- نقل الحروب إلى أرض العدو، بسبب ضيق مساحة إسرائيل وتجمع مراكز النشاط الاقتصادى الحيوية فى مناطق محدودة .
- الاستعانة بالمستوطنات كعامل مساعد وتحصينها وتسليحها لعرقلة هجوم القوات المعادية .
- الاعتماد على قوى دولية تدعم إسرائيل عسكريا وسياسيا .

وقد حققت هذه النظرية لإسرائيل الانتصارات العسكرية فى حروبها، وخاصة فى حرب السويس عام ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧، وإن كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أظهرت بعض القصور فيها حيث إن امتداد حدود وجودها العسكرى لم يحقق لها الأمن الذى كانت تتطلع إليه، كما أن غزوها للبنان عام ١٩٨٢ قد كشف لها عن كثير من العيوب فى نظريتها .

ومع ذلك، وبالرغم من تطور أساليب الحرب الحديثة ودخولها عصر الصواريخ، فإن هذه النظرية لا تزال قائمة مع تطويرها بما يتناسب مع هذه المتغيرات (كالتسلح بالصواريخ المضادة للصواريخ)، ولا تزال تعلق أهمية كبرى على الاحتلال العسكرى للأراضى .

ولم يطرأ على الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى تغير كبير نتيجة لاتجاه الدول العربية نحو تحقيق السلام مع الدولة العبرية، وعقد كل من مصر والأردن معاهدتى

(*) لواء حسام سويلم : إسرائيل ونظرية جديدة للحرب .

سلام معها. فلا تزال الشكوك الإسرائيلية تجاه النيات العربية فى المستقبل قائمة. وقد سبق أن أبدى آرييل شارون التشكك فى أن يستمر السلام مع مصر أكثر من عشر سنوات، كما أكد إيهود باراك أن على إسرائيل أن تكون مستعدة للحرب على جميع الجبهات بما فى ذلك تجدد المواجهة العسكرية مع مصر.

ويركز خبراء الاستراتيچية العسكرية على الخطر الذى تمثله سوريا، وخاصة بما تملكه من صواريخ، كما يثير مخاوفهم احتمال حصول إيران فى وقت قريب على السلاح النووى، ولايزال العراق يشكل - فى نظرهم - خطرًا جسيما بما قد يكون فى حوزته من أسلحة نووية، أو كيماوية أو بيولوچية حاليا أو مستقبلا، ويزيد من قلقهم انتشار بعض أسلحة الدمار الشامل والصواريخ فى المنطقة.

ولا يستبعدون احتمال قيام قوات دول عربية (أو عربية إسلامية) بغزو شامل، وخاصة من جهة الشرق، أو الهجوم على إسرائيل من جبهات متعددة من جانب دول مثل مصر والأردن ترتبط معها بمعاهدات سلام.

وإذا كان اعتماد إسرائيل أساسا على أسلحتها التقليدية الحديثة، فإن استراتيچيتها لا تستبعد اللجوء إلى السلاح النووى وغيره من أسلحة الدمار الشامل إذا ما شعرت أن وجودها مهدد بالخطر.

ولا شك فى أن ترتيبات الأمن التى تتضمنها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية توفر لها درجة كبيرة من الأمن بسبب اتساع رقعة سيناء، الأمر الذى يتيح لها فسحة من الوقت للاستعداد لصد أى هجوم مصرى محتمل، وهو ما لا توفره لها الأوضاع الجغرافية بينها وبين سوريا والأردن، وكان من المفروض أن تؤدى عملية السلام إلى التقليل من مخاوف إسرائيل، خاصة أن السلام مع مصر مستقر منذ عشرين عاما والتعاون الإسرائيلى الأردنى فى مجالات الأمن يبدو وثيقا، كما أن المفاوضات بين إسرائيل وسوريا كانت قد أحرزت تقدما فى أواخر عهد إسحاق رابين؛ غير أن الدولة العبرية تتوقع الأسوأ وتعتقد أن العداء العربى لها لا يزال قائما، وأن الدول العربية لم تجنح للسلام إلا بسبب عدم قدرتها على الانتصار عليها، ومن ثم فإنها لا تزال ترى أن الردع هو الوسيلة الوحيدة التى تحقق لها السلام مع العرب.

ووفقا لأفكار آرييل شارون - عندما كان وزيرا للدفاع - فإن نظرية الردع تأخذ بمبدأ الأسباب المبررة للحرب Causus Belli التى تؤدى بإسرائيل إلى الانتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب فورا ودون حاجة للإعلان، ومن هذه الأسباب تحركات الجيوش العربية فى دول المواجهة، أو قيام تحالف استراتيجى بينها، أو تبنى إحداها برامج نووية، أو حتى وقوع عمليات إرهابية تسبب خسائر جسيمة لإسرائيل.

وتقوم نظرية الأمن الإسرائيلية على أساس الاعتماد على النفس بصفة أساسية، بالرغم مما قدمته الولايات المتحدة لها من مساعدات حيوية فى حروبها، ولا تثق فى قيام قوات أجنبية (كقوات طوارئ الأمم المتحدة) إلا بدور ثانوى فى حفظ السلام، ولهذا المفهوم أساسه الأيديولوجى الصهيونى الذى يرجع إلى تشكيل قواتها الخاصة بدءاً بالحرس اليهودى «هاشومير» والهاجاناه؛ ولايزال هذا المفهوم قائما حتى فى ظل اتفاقات التحالف الاستراتيجى التى عقدتها إسرائيل مع الولايات المتحدة والالتزام الأمريكى بالدفاع عن أمنها الذى يشكل سياسة ثابتة لكل الإدارات الأمريكية.

الفصل السادس

المستوطنات الإسرائيلية

تاريخ الاستيطان اليهودى فى فلسطين:

الاستيطان هو حجر الزواية فى المشروع الصهيونى. فقد تضمن البرنامج الذى تبنته الحركة الصهيونية فى مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ «تعزيز استيطان فلسطين بعمال الزراعة والصناعة اليهود». وقد بدأ بناء المستوطنات اليهودية فى فلسطين فى أواخر القرن الماضى - قبل إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية - خاصة نتيجة لجهود جماعة «عشاق صهيون»، وتمويل أثرياء اليهود من أمثال موسى مونتفيورى وإيدموند روتشيلد، حيث وصلت فلسطين الموجة الأولى من المهاجرين الذين أقاموا مستوطناتهم.

وقد قرر المؤتمر الصهيونى الثالث عام ١٨٩٩ إنشاء صندق الائتمان اليهودى للاستعمار لضمان الدعم المالى للمستوطنات اليهودية عن طريق القروض وغيرها، وفى عام ١٩٠٣ أنشئ البنك البريطانى الفلسطينى، كما أنشئ الصندوق القومى اليهودى (المعروف بالكيرن كايمت) وأسندت إليه مهمة تعميق جذور الاستيطان اليهودى فى فلسطين، وتقوية دعائمه عن طريق اعتبار الأراضى وقفا أبديا على الشعب اليهودى بحيث لا يجوز بيعها أو التصرف فيها، مع إمكانية توريثها ويقتصر على العمل اليهودى فيها.

وقد بلغ عدد المستوطنات التى أقامها يهود الموجة الأولى ٢٢ مستوطنة، أما الموجة الثانية (بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤)، فقد شملت طليعة الصهيونية الاشتراكية وضمت داڤيد جوريون وإسحاق بن زڤى وليڤى إشكول وغيرهم وطبقت مبدأ الاقتصار على العمل اليهودى ومقاطعة الأيدى العاملة العربية. وقامت بإنشاء المستوطنات الزراعية ومنها الكيبوتز (التى تطبق مبدأ الملكية المشتركة) والموشاف

(المزارع التعاونية) متأثرة بأفكارها الاشتراكية، وأقامت المؤسسات الحزبية والسياسية والثقافية والعسكرية التى أدت إلى استقرار الجالية اليهودية. وأنشأت المنظمة الصهيونية، عام ١٩٠٨، مكتب فلسطين ليتولى الإشراف على المستوطنات الزراعية ومساعدة المهاجرين على شراء الأراضى واستصلاحها.

وعند قيام دولة إسرائيل، بلغ عدد المستوطنات اليهودية ٢٨٥ مستوطنة، كانت تشكل حزاما متكاملا من القلاع العسكرية الاستيطانية حول حدود الدولة، كما رسمها قرار تقسيم فلسطين.

وبعد قيام إسرائيل، تركزت عمليات الاستيطان فى المناطق التى استولت عليها القوات الإسرائيلية فى حرب ١٩٤٨ واستهدفت توطين حوالى ١٨٠ ألف إسرائيلى فيها من أجل تعزيز أمن المهاجرين الجدد.

وفى الخمسينيات والستينيات، استهدف الاستيطان تنفيذ مشاريع الدولة الكبرى من حيث تنمية أراضى النقب ومنطقة الجليل الجبلية ومنطقة القدس الضيقة. وأقيمت المستوطنات الزراعية (ناحال) على طول الخط الأخضر ومنطقة وادى عربة وغيرهما بهدف الانتشار السكانى خارج المناطق التى كان اليهود يقطنونها خلال فترة الانتداب البريطانى (*).

وبعد احتلال الأراضى العربية عام ١٩٦٧، استهدفت سياسة الاستيطان تحقيق سيطرة إسرائيل على الأراضى وسرعة احتلال المناطق الواقعة وراء خطوط الهدنة وإنشاء حزام أمنى جديد، مع الاندماج السريع للمستوطنات فى المناطق المحتلة. فقد كان الهدف الإسرائيلى، ولا يزال، هو خلق أمر واقع على الأرض يحول دون انفصال الأراضى التى تستوطنها عن إسرائيل، على نحو ما اعترف به أحد موظفى وزارة الإسكان من أن صانعى القرار الإسرائيلى وجدوا أن الجنود يمكن تحريكهم، أما المبانى فلا يمكن نقلها، فأنشأوا المستوطنات وبعدها اتخذوا سياستهم. (مقال فى صحيفة هاريتس فى ٣/ ٤/ ١٩٨٧).

(*) البرفسور إليشع إيفرات: الاستيطان الإسرائيلى جغرافيا وسياسيا (دار الجيل للنشر ـ عمان).

وفى دراسة للمدير السابق لمركز جافى للدراسات الاستراتيجية، چوزيف ألفير(*)، يصنف المفكر الإسرائيلى المستوطنات التى أقامتها الحكومات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالى:

- المستوطنات المقامة فى أماكن تعتبر تراثا دينيا أو تاريخيا، ومنها مدينة الخليل، وكريات أربع، وقبر يوسف فى نابلس، ومستوطنات السلسلة الجبلية فى قضاء نابلس (مثل إيلون موريه).

- المستوطنات التى أقيمت فى أماكن كانت فيها قبل عام ١٩٤٨:

ومنها غوش عتسيون، وكفار داروم (فى قطاع غزة، وبيت هعفرا (فى وادى عربة)، بالإضافة إلى مدينة الخليل.

- مستوطنات الدفاع الاستراتيجى:

وتشمل المنحدرات الشرقية لسلسلة جبال قضاء نابلس، ووادى الأردن، وغوش قطيف (فى قطاع غزة).

- الأحزمة الأمنية الفرعية والتكتيكية:

وتشمل منطقة القدس والممر المفضى إليها، ومنطقة اللطرون (عند مطار بن جوريون)، والمنطقة غربى قضاء نابلس (بهدف عزل وتفتيت التجمعات السكانية).

- المستوطنات المقامة للسيطرة على مصادر المياه:

وتشمل غربى قضاء نابلس، وغربى قضاء الخليل، ومنطقة جلبواع.

- المستوطنات التى تستهدف تعديل خط الهدنة واستقامته:

وخاصة منطقة غرب قضاء نابلس.

- المستوطنات المقامة لاعتبارات اقتصادية:

مثل وادى الأردن / البحر الميت.

Joseph Alpher : Settlements and Borders (Jaffee Center For Strategic Studies - Tel Aviv. (*) University).

السياسات الاستيطانية للعمل والليكود

فى أعقاب احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، كانت السياسة الاستيطانية للحكومة العمالية تنطلق من اعتبار أمنى ، وتستهدى بمشروع إيجال آلون (دون تبنيه بصفة رسمية) بهدف إقامة مناطق عازلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين مصر والأردن. فأقامت المستوطنات فى وادى الأردن والمنحدرات الجبلية المواجهة للأردن، وفى صحراء البحر الميت ومنطقة رفح لعزل قطاع غزة عن سيناء، وفى غوش عتسيون والمناطق المجاورة للقدس. ومن ناحية أخرى، أقامت تلك الحكومة المستوطنات فى المناطق الغربية للضفة لتأمين مصادر المياه، وفى منطقة اللطرون لتوسعة المداخل إلى مطار بن جوريون، وفى منطقة القدس الموسعة لتثبيت ضمها .

وقد راعت فى بناء المستوطنات تفادى المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية ، ولكنها ما لبثت تحت ضغط موسى ديان واليمين الإسرائيلى وجماعة غوش إيمونيم الاستيطانية أن توسعت فى العمليات الاستيطانية ، فأقيمت مستوطنة كريات عربة وإيلون موريه فى وسط الكثافة السكانية للفلسطينيين .

وقد اقترحت تعديلات على المشروع الأصلى لإيجال آلون، منها خطة العمود المزدوج التى تستهدف توطين مليونى إسرائيلى فى وادى الأردن وزيادة التنمية الاقتصادية ، وخطة الطريق الثالث التى تقدم بها أبراهام ڤاشمان لحكومة رابين فى ديسمبر ١٩٧٥ .

وفى سبتمبر ١٩٧٣ ، وافقت حكومة جولدا مايير - تحت ضغط موشى ديان - على خطة إسرائيل جاليلى التى كانت تتضمن : تطوير البنى التحتية والخدمات للمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ببناء المصانع وتشجيع الحرف والسياحة ، وزيادة عدد السكان اليهود فى هذه الأراضى ، وإقامة مدينة ياميت فى منطقة رفح المصرية ومستوطنة كتسرين الصناعية فى الجولان ، ومركز معاليه أفرايم فى وادى الأردن؛ وذلك مع التصريح للأفراد بالملكية الخاصة وإقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة .

وبالرغم من أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ اضطرت الحكومة إلى تعديل الخطة، فإنها مضت فى عمليات استيطانية واسعة، سواء فى محيط القدس أو الخليل ورآم الله وأريحا ونابلس، وانصاعت لضغوط غوش إيمونيم ووافقت على المستوطنات التى أقامتها فى المناطق ذات الكثافة السكانية.

والخلاصة، أن الهدف الأساسى الذى توخته حكومات العمل حتى سقوطها عام ١٩٧٧ كان هدفا استراتيجيا أمنيا، مع تثبيت ضم إسرائيل للقدس وتوسيع حدودها من أجل تنفيذ مشروع القدس الكبرى. وكان عدد المستوطنات ٢٤ مستوطنة يسكنها ٣٢٠٠ مستوطن عندما تركت الحكم.

ومع تولى حكومات الليكود السلطة فى نوفمبر ١٩٧٧ أصبح الهدف من الاستيطان هو الحيلولة دون قيام كيان فلسطينى مستقل فى أية تسوية محتملة، وكان العامل الأساسى فى العمليات الاستيطانية هو العامل الأيديولوچى لليكود، وكان المجتمع الإسرائيلى قد أخذ يتحول نحو اليمين، وتزايدت حدة الاستقطاب بين الاتجاهات العلمانية والأصولية الدينية، وبين أنصار ضم الأراضى المحتلة وأولئك الذين يرون أن إقامة السلام مع العرب تتطلب إعادة أجزاء من هذه الأراضى مقابل ترتيبات أمنية.

وقد ساد فكر الصهيونية التصحيحية، واعتبر بيجن الأراضى المحتلة أراض إسرائيلية محررة ولا يجوز التخلى عنها، ورفض وقف عمليات الاستيطان لأكثر من ثلاثة أشهر من أجل الانتهاء من مفاوضات السلام مع مصر (رغم ما أكده الرئيس الأمريكى كارتر من أنه وعده بوقفه طوال مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى). وقد تضمن برنامج حكومته الأولى «إن للشعب اليهودى حقا أبديا وتاريخيا فى أرض إسرائيل، الإرث الذى لا ينازع فيه للجدود. وسوف تقوم الحكومة بتخطيط وإنشاء وتشجيع الاستيطان المدنى والريفى فى أرض الأجداد».
وقد تحالفت حكومات الليكود مع الأصولية الدينية وحركات الاستيطان، من أمثال غوش إيمونيم، وأطلقت لها العنان فى إقامة المستوطنات فى كل مكان. ولم يخف إسحاق شامير أن هدف حكومته هو الحيلولة دون إقامة أى كيان فلسطينى يمكن فصله عن إسرائيل مستقبلا، فوضعت الخطط ونفذت بحيث تطوق المستوطنات

المدن والقرى الفلسطينية، وتقطع أوصال إقليم الضفة الغربية. ولعب آرييل شارون دورا أساسيا فى تنفيذ هذه الخطط.

وقد أوقعت سياسة شامير حكومته فى أزمة مع إدارة الرئيس چورچ بوش التى اشترطت التوقف عن الاستيطان فى الأراضى المحتلة حتى توافق على ضمانات القرض الذى طلبته إسرائيل (بمبلغ عشرة بلايين من الدولارات)، وانتهى الأمر بسقوط الليكود فى انتخابات عام ١٩٩٢، وتولى حكومة العمل برئاسة إسحاق رابين الحكم. وكانت حكومة شامير قد نجحت قبل سقوطها فى توطين حوالى ٧٠٠ ألف من المهاجرين السوڤييت فى إسرائيل والأراضى المحتلة، وحتى عام ١٩٩٠ كان عدد المستوطنات قد بلغ ١٤٨ مسوطنة وعدد المستوطنين ٧٦ ألف مستوطن باستثناء القدس الشرقية ومستوطنيها، وتراوح معدل البناء بين ألف وحدة وألفين فى العام الواحد، وارتفع عدد المستوطنين بعد توطين المهاجرين السوڤييت إلى ١٤١ ألف مستوطن (بخلاف المستوطنين فى القدس).

وكانت نظرة إسحاق رابين - عندما تولى الحكم عام ١٩٩٢ - إلى المستوطنات نظرة انتقادية، وكان يرى أنها «لم تفشل فى دورها التاريخى فى رسم حدود السيادة اليهودية فحسب، بل إن فائدتها الأمنية هامشية. . فمستوطنة إيلون مورييه لا تحرس العفولة (المدينة الإسرائيلية)، وإنما القوات الإسرائيلية هى التى تفعل ذلك». وفرّق رابين بين المستوطنات الأمنية وما سماه بالمستوطنات السياسيه، وتعهد بوقف الاستيطان لمدة عام. كما ألغى الدعم المالى للمستوطنات، وأعلن أنه لن تقام مستوطنات جديدة إلا فى القدس الكبرى ووادى الأردن، وأنه سوف يلغى آلاف الوحدات السكنية التى كانت حكومة شامير قد خططت لبنائها.

ومع ذلك، فقد أصدرت حكومة رابين قرارا باستكمال بناء ٩٨٥٠ وحدة سكنية فى المستوطنات فى الضفة الغربية و ١٢٠٠ وحدة فى قطاع غزة، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع عدد المستوطنين فى الضفة إلى ١٥٠ ألفا، ومضت فى عمليات الاستيطان فى القدس الكبرى. كما أعلن بنيامين إليعازر وزير الإسكان فى حكومته أنه سيتم توسيع المستوطنات لاستيعاب النمو الطبيعى للسكان. والواقع أن سياسة رابين لم تكن تنطوى على أكثر من اختلاف فى الأسلوب عما كانت تنتهجه

حكومات الليكود، بل إن الأنشطة الاستيطانية فى عهده زادت عن معدلات الاستيطان فى عهد تلك الحكومات. وقد تضمنت الخطة التى أعلنتها حكومة رابين للفترة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨ بناء ١٥ ألف وحدة سكنية فى ضواحى القدس وراء حدود ١٩٦٧ و ١٣ ألف وحدة فى المستوطنات المجاورة لها، فضلا عن ٣ آلاف وحدة فى مواقع أخرى بالضفة. وقد كادت الحكومة تسقط بسبب تكتل المعارضة ضدها فى إبريل ١٩٩٥ فى أعقاب إعلانها عن مصادرات للأراضى الخاصة فى القدس لولا أنها تراجعت عن قرارها(*) .

وهكذا مضت حكومة رابين، رغم مواقفها المعلنة، فى تنفيذ سياسة استيطانية واسعة، ورفضت إزالة أية مستوطنة طوال المرحلة الانتقالية التى نصت عليها اتفاقات أوسلو، وإنما أجلت موضوع الاستيطان إلى مفاوضات الوضع الدائم.

أما بنيامين نيتانياهو، الذى شكل حكومته اليمينية المتطرفة بعد فوزه فى انتخابات عام ١٩٩٦، فقد أوضح مفاهيمه الأيديولوچية والأمنية فى كتابه «مكان بين الأمم»، (**) «فالضفة الغربية هى قلب الوطن القومى اليهودى والجدار الواقى لدولة إسرائيل»، وهى مصدر أساسى لمياه إسرائيل حيث «يوجد إلى الأسفل من مرتفعات السامرة الغربية حوض المياه يركون تنينيم الذى يزود إسرائيل بحوالى ٤٠ ٪ من مياها الجوفية، ودون هذا الحوض ستواجه إسرائيل مشكلة خطيرة تهدد وجودها بصورة لاتقل عن مسألة الأمن العسكرى».

وأعلن نيتانياهو فى برنامجه الانتخابى أنه «سيتم تكثيف الاستيطان فى منطقة الأغوار وعلى طول نهر الأردن، وتوفير الحماية العسكرية للمستوطنات بإقامة العشرات من المواقع العسكرية والثابتة، مع التوسع بشكل هائل فى المستوطنات الحالية داخل الضفة الغربية وتشكيل كتل سكانية كبيرة، والبناء تدريجيا حول

(*) چيفرى أرونسون: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة والقطاع (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات ـ العدد رقم ١ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

(**)

Benjamin Netanyahu : A Place Among The Nations (Batman).

الطرق الالتفافية والمؤدية للمستوطنات وتكثيف الاستيطان عليها لتحويلها إلى حواجز سكانية ، وكذا التوسع على حساب الخط الفاصل بين إسرائيل والضفة وتحقيق التواصل بين المراكز والمواقع الاستيطانية التى يتم بناؤها فى تلك المنطقة مع المستوطنات المقامة ، كما تضمن البرنامج أن الخطة الموضوعة للكتل الاستيطانية تعتمد على إقامة تلك الكتل والتجمعات قريبا جدًا من المدن الرئيسية فى الضفة لتكون موازية للمدن الفلسطينية وأكثر تطورا منها .

وقد تضمنت برامج الأحزاب المؤتلفة فى حكومة نيتانياهو مبادئ مماثلة أو مشابهة لتلك التى تضمنها برنامج رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق .

وفى أواخر عهد حكومة نيتانياهو ، تسارعت وتيرة الاستيطان ، واستولى المستوطنون على عدد من المرتفعات تلبية لنداء شارون ، واستؤنف العمل فى مستوطنة حارحوما .

أما إيهود باراك ، فقد تضمن برنامجه فى انتخابات مايو ١٩٩٩ عدم إقامة مستوطنات جديدة قبل التوصل إلى التسوية النهائية ، مع الإبقاء على وضع المستوطنات الدائمة وتلبية متطلباتها دون معاملتها معاملة تفضيلية .

ويتضح مما تقدم ، أن الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، أصبح استيطانا رسميا تشرف عليه الحكومات ، ويتم طبقا لأهداف تتعلق بمواقفها بشأن مستقبل هذه الأراضى فى التسويات التى تعقدها مستقبلا مع الدول العربية . وقد تميز فى الفكر الاستيطانى اتجاهان : الأول ينطلق من هدف تعزيز الاحتلال وتثبيته ببناء المستوطنات ، وخاصة فى الأماكن الاستراتيچية ويضع اعتبارات الأمن ضمن أولويات سياساته ، وقد تبنى حزب العمل هذا الفكر . أما الاتجاه الثانى ، فينطلق من اعتبارات أيديولوچية ودينية قائمة على أساس حق اليهود فى أرض إسرائيل التاريخية ، ويرى إعادة تشكيل الخريطتين الجغرافية والسكانية للضفة والقطاع بما يحول دون فصلهما عن إسرائيل فى أية تسوية مع العرب ، ويتبنى هذا الفكر وهذه السياسات تكتل الليكود والأحزاب اليمينية والجماعات الأصولية .

خطط الاستيطان الرئيسية فى عهد الليكود

تتحكم فى سياسة تكتل الليكود الاستيطانية، كما سبقت الإشارة، الاعتبارات الأيديولوچية وتحالفاته مع الأحزاب الدينية والحركات الأصولية اليهودية، وخاصة جماعة غوش إيموتيم التى أصبحت تعترف بها حكوماته. وقد ركزت خطط الليكود الاستيطانية على الضفة الغربية والقدس.

ومن أهم المشروعات التى أعدت فى عهد الليكود ما يلى(*):

مشروع آرييل شارون:

ويُعرف هذا المشروع باسم العمود الفقرى المزدوج، وقد تبناه شارون فى عام ١٩٧٧، ويتضمن نشر الاستيطان فى خطين متوازيين هما الشريط الساحلى والشريط الشرقى المقابل له والممتد من الجولان شمالا حتى شرم الشيخ جنوبا بطول ٧٣٠ كم، وإقامة ثلاثة مراكز مدنية: واحد على مداخل القدس للدفاع عن المدينة، والثانى قرب مدينة الخليل لدعم كريات أربع، والثالث فى المثلث الصغير شمال الضفة (للفصل بين عرب ١٩٤٨ و ١٩٦٧).

كما يتضمن المشروع إقامة شبكة من الطرق الطولية والعرضية بين الخطين المتوازيين:

مشروع متتياهو دروبلس:

وقد أقرت المنظمة الصهيونية هذا المشروع فى ١٩٧٩، وأطلق عليه اسم (المشروع الرئيسى لتنمية الاستيطان فى يهودا والسامرة)

واستهدف المشروع إقامة ٧٠ مستوطنة مجتمعية مدنية (تستند إلى وسائل إنتاج لا تحتاج إلى أراض ومياه بكميات كبيرة) خلال خمس سنوات، وتكثيف المستوطنات القائمة، وزيادة المستوطنين حتى يبلغ عددهم ما بين ١٢٠ و ١٥٠ ألفا. ويتم توزيع

(*) چوزيف ألفير: المرجع السابق.

- چيفرى أرونسون: سياسة الأمر الواقع فى الضفة الغربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

المستوطنات فى مواقع استراتيجية لتعزيز الأمن الداخلى والأمن الخارجى، وعلى كتل مترابطة غير معزولة بما يسمح بتطوير الخدمات ووسائل الإنتاج المشتركة، ودمج عدد من المستوطنات المجتمعية فى مستوطنات مدنية واحدة.

وقد عدلت الخطة عام ١٩٨٢، وطورت إلى خطة قصيرة الأجل لزيادة عدد المستوطنين إلى ١٥٠ ألفا حتى عام ١٩٨٦، وأخرى طويلة الأجل ليبلغ عددهم ١,٣ مليون مع زيادة عدد المستوطنات إلى ١٦٥ بحلول عام ٢٠١٠.

خطة تطوير القدس الكبرى:

تستهدف هذه الخطة تطوير منطقة القدس التى كشف النقاب عنها عام ١٩٨٣ بإقامة المزيد من المستوطنات وتوسيع حدود المدينة الموحدة. وتتضمن إقامة ١٥ مستوطنة جديدة فى هذه المنطقة خلال عامين، وشق عدد من الطرق المركزية لتربط القدس بشبكة من المواصلات الإسرائيلية، لإقامة «القدس الكبرى» عاصمة إسرائيل.

وقد قررت حكومة نيتانياهو البدء فى إقامة مستوطنة حارحوما على جبل أبى غنيم لبناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية فيها على مساحة ٢٠٥٨ دونما وتوسيع مستوطنة أدونيم شرقا وزيادة عدد سكانها من ٢٢ ألفا إلى ٦٠ ألف نسمة بهدف تحقيق التواصل الإقليمى مع القدس فى اتجاه الشمال الغربى وإلى المرتفعات المطلة على أريحا شرقا، وربط مستوطنات أدونيم بمدينة القدس. ومع بناء مستوطنة حارحوما ووصلها بالمستوطنات الجنوبية الغربية يتم فصل «القدس الكبرى» عن بقية أراضى الضفة الغربية بإغلاق جنوب القدس.

وقد قام آرييل بشرح مشروع «القدس الكبرى» فى خطاب له أمام الكنيست فى أواخر عام ١٩٩١، فذكر أن الهدف منه هو زيادة سكانها إلى مليون نسمة، وأن المشروع يتضمن إقامة حزام كثيف من المستوطنات يمتد من خط الهدنة ويمر ببلدة بيطار جنوبى القدس، ليصل إلى مستوطنات غوش عتسيون، مع توسيع مستوطنة أفرات باتجاه بيت لحم(*).

(*) چيفرى أرونسون: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية (المرجع السابق).

ومن ناحية أخرى، عملت حكومة نيتانياهو على تشجيع الاستيطان اليهودى فى البلدة القديمة للقدس، وإسكان اليهود فى الأحياء الفلسطينية لإتمام عملية تهويدها. وقد وافقت على الاستيطان فى حى باب العمود، وقامت بتشجيع جماعة عطيرات كوهنيم (التى يمولها المليونير الأمريكى اليهودى موسكوفيتش) على الاستيلاء على مساكن الفلسطينيين فى البلدة (وعادة بعقود مزورة أو نتيجة لعمليات مشبوهة).

الوضع الحالى للمستوطنات

لا توجد إحصاءات دقيقة عن الوضع الحالى للمستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وتشير بعض الإحصاءات حتى نهاية عام ١٩٩٨ إلى الأعداد التالية:

الضفة الغربية:

١٤٨ مستوطنة - و١٦٣ ألف مستوطن.

القدس الشرقية:

٢٨ مستوطنة - و ١٨٠ ألف مستوطن.

قطاع غزة:

١٨ مستوطنة - و ٥آلاف مستوطن.

وقد تزايدت هذه الأعداد فى الشهور الأخيرة لحكومة نيتانياهو. ويقدر عدد المستوطنين الحالى فى الضفة والقطاع (عدا القدس) بحوالى ١٨٠ ألفا.

وهناك ثلاثة أحزمة رئيسية تقسم الضفة الغربية على النحو التالى(*):

أ - سلسلة مستوطنات الأغوار على امتداد الجانب الغربى من نهر الأردن وفقا لمشروع إيجال آلون.

ب - سلسلة المستوطنات التى أقيمت على امتداد المرتفعات الشرقية للضفة الغربية، وتمتد من الجنوب الشرقى لبيت لحم جنوبا وحتى بيسان شمالا وتشكل الحاجز الأمنى فى منطقتى رام الله والبيرة، وفقا لمشروع موشى ديان.

(*) چوزيف ألقير: المرجع السابق.

ج - سلسلة المستوطنات الممتدة من القدس جنوبا إلى جنين شمالا بموازاة خط الهدنة، وفقا لمشروع آرييل شارون.

أما فى القدس، فبعد بناء الحى اليهودى فى البلدة القديمة، أقيم طوق من الأحياء السكنية يحيط بالقدس الشرقية من الناحيتين الشمالية والجنوبية، بحيث سدت تلك الأحياء منفذ المدينة من هاتين الناحيتين، أما المنفذ المتبقى فى اتجاه الشرق، فقد أخضع لتنفيذ خطة إقامة القدس الكبرى التى تمتد كما سبقت الإشارة - من مدينة رام الله شمالا إلى بيت لحم جنوبا، ومن معاليه أدوميم شرقا إلى مفسيرت غربا.

وأما فى قطاع غزة، فقد أقيمت كتلة مستوطنات جوش قطيف وإيرتيز وكفار داروم ونيتزاريم وغيرها على مساحة تبلغ حوالى ٤٠ ٪ من أراضى القطاع.

وتخضع مستوطنات الضفة والقطاع للقانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية، كما لو كانت أقاليم متقدمة من إسرائيل extraterritorial. فالتشريعات التى يصدرها الكنيست ينص فيها على سريانها على المستوطنين، أو تأمر الحكومة العسكرية بتطبيقها عليهم، وتجمع المستوطنات وحدات بلدية تديرها مجالس محلية وإقليمية تأخذ بالنظام المطبق فى إسرائيل، وتخضع لمحاكمها الداخلية Courts of domestic Affairs التى يقوم الحاكم العسكرى بتعيين قضاتها من بين قضاة المحاكم الإسرائيلية، كما يوجد مجلس للمستوطنات، يضم جميع المستوطنين، ويتمتع بنفوذ قوى على الحكومات الإسرائيلية، وخاصة فى عهود الليكود.

وقد قويت شوكة المستوطنين وتصاعدت أعمالهم الاستفزازية واعتداءاتهم على الفلسطينيين حتى أصبحوا خطراً على الأمن وعلى مستقبل أية تسوية سلمية. وقد لجأت إسرائيل إلى إقامة شبكة من الطرق الالتفافية التى تربط بين المستوطنات وتصلها بإسرائيل بهدف الفصل بين المستوطنات وبين التجمعات السكانية الفلسطينية.

طرق الاستيلاء على الأراضى

تلجأ إسرائيل إلى وسائل متعددة للاستيلاء على الأراضى الفلسطينية من أجل إقامة المستوطنات.

فبالنسبة للأراضى المملوكة للاجئين الذين غادروا البلاد سواء عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ ، تطبق إسرائيل بشأنها قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ ، وقد خول الأمر العسكرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ القيّم على هذه الأملاك حق إدارتها (وتقدر مساحة أراضى من غادروا الضفة الغربية عام ١٩٦٧ بحوالى ٤٣٠ ألف دونم ، ومساحة المبانى بحوالى ١١ ألف دونم) . وقد تم تأجير ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف دونم منها للمستوطنات الزراعية .

وأما الأراضى التى كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية كأراضى دولة ، فقد تم الاستيلاء عليها بموجب الأمر العسكرى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، وتقدر مساحتها بحوالى ٧٥٠ ألف دونم .

وقد لجأت إسرائيل إلى وضع اليد على مساحات من الأراضى للأغراض العسكرية ، ثم أقيمت فيها المستوطنات ، وكانت تلك هى الوسيلة التى كانت تتبعها حتى عام ١٩٧٩ ، ولكن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت الاعتبارات الأمنية التى ادعت بها الحكومة فى قضية إلون موريه ، وأمرت بإلغاء الاستيلاء على أرض هذه المستوطنة . كما تقوم إسرائيل بإغلاق مناطق لأغراض التدريب ، ثم تضع يدها كلها وتنشىء فيها مستوطنات ، على نحو ما حدث فى منطقتى كريات أربع ويكعوت .

وبعد تولى حكومة الليكود السلطة عام ١٩٧٧ ، لم تعد هذه الوسائل كافية لتنفيذ برنامجها للاستيطان المكثف ، فلجأت إلى وسيلة جديدة هى اعتبار كل الأراضى الفلسطينية أراضى دولة ما لم تثبت ملكيتها لآخرين ، ووضعت عبء الإثبات على من يدعون ملكيتهم الخاصة لها .

وكان الخبراء الإسرائيليون قد أتموا عام ١٩٧٨ عمليات مسح الأراضى ، وتصنيفها إلى ثلاثة أنواع : أراض غير صالحة للزراعة (صخرية) ـ وأراض صالحة للزراعة ، ولكن لا تزال بورا ـ وأرض مزروعة .

وقررت الحكومة الإسرائيلية فى مايو ١٩٨٠ النظام الذى تخضع له هذه الأراضى . أما الأراضى المزروعة ، فإنه يقع على أصحابها عبء إثبات ملكيتهم لها وأنهم كانوا يزرعونها باستمرار مع تقديم ما يثبت قيامهم بسداد الضرائب عليها ،

وأما الأراضى الصخرية فتعتبر إسرائيل هى القيمة عليها حيث إنها كانت مملوكة للأردن، باستثناء تلك القريبة من القرى فأصبحت تخص هذه القرى.

وباستثناء تلك الأراضى التى يستطيع أصحابها إثبات ملكيتهم لها، فإن إسرائيل تعتبر من حقها إعلان أية أجزاء منها أراضى دولة، باعتبارها إرثا قوميا لليهود، وأصبح من سلطة مدير الأملاك الحكومية إعلان أية مناطق أراضى دولة ثم تقام المستوطنات عليها.

وواضح أن هذا الإجراء يعد ضما فعليا للأراضى الفلسطينية المحتلة وانتهاكا صارخا للقانون الدولى للاحتلال، وإحياء للغزو والضم كوسيلة لتملك الأقاليم وهى الوسيلة القديمة التى أسقطها هذا القانون منذ أكثر من قرن.

كما أن من الواضح أن إلقاء عبء إثبات الملكية على أصحاب الأراضى يجعل من هذه المهمة أمرا بالغ الصعوبة، فلم تكن عملية تسجيل ملكيات الأراضى خلال العهد الأردنى قد قطعت سوى مرحلة قصيرة، وكان الملاك يترددون فى التسجيل تفاديا لدفع الضرائب، ثم أوقفت إسرائيل فى عام ١٩٦٨ كل إجراءات تسوية الخلافات بشأن الأراضى.

والإجراءات التى تتبعها إسرائيل لا تمكن أصحاب الأراضى من إثبات حقوقهم. فليس أمامهم فى حالة إعلان الأرض من أراضى الدولة سوى الاعتراض أمام لجان مشكلة من ضباط إسرائيليين، وهى غير ملتزمة بقواعد محددة للإثبات ولا تخضع قراراتها للاستئناف، وعلى المالك أن يقدم الوثائق والخرائط والمقاسات التى لا تكون فى معظم الحالات فى حوزته، والنتيجة هى رفض الاعتراضات.

ومن ناحية أخرى، رفعت الحكومة الإسرائيلية الحظر الذى كانت تفرضه على شراء اليهود للأراضى الفلسطينية، ومنذ ذلك الوقت أخذت تجرى عمليات مشبوهة لبيع أراض بعقود مزورة وسندات مزيفة، وخاصة فى القدس الشرقية.

المستوطنات فى القانون الدولى

الاحتلال الحربى لا ينقل السيادة إلى دولة الاحتلال، وقد استقرت أحكام القانون الدولى العرفية والتعاهدية على أن هذه الدولة لا تملك على الإقليم الذى

تحتله إلا سلطة الإدارة المؤقتة والمحافظة على الأمن، وليس لها حق تملك الأراضى العامة أو الخاصة. وأهم مصادر القانون الدولى للاحتلال لائحة لاهاى عام ١٩٠٧ التى أصبحت أحكامها قواعد عرفية مستقرة، واتفاقية چنيڤ الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين فى زمن الحرب، وقد انضمت إسرائيل إلى الاتفاقية الأخيرة فى ١٠ إبريل ١٩٩٥، كما انضمت إليها الأردن وسوريا ومصر وأصبحت كافة أطراف النزاع العربى الإسرائيلى أطرافا فيها ومسئولين دوليا عن تنفيذها.

وتنص المادتان ٥٥ و ٥٦ من لائحة لاهاى على أن الدولة المحتلة (لإقليم ما) لها حق الإدارة والانتفاع بالمبانى والعقارات والغابات والأراضى الزراعية للدولة العدو والتى تكون فى البلد المحتل، ويجب عليها المحافظة على رءوس أموال تلك الممتلكات وإدارتها طبقا لقواعد الانتفاع. كما تحظران عليها حجز أو تدمير المؤسسات البلدية والمعالم التاريخية والأعمال الفنية والعلمية.

أما اتفاقية چنيڤ الرابعة، فإنها تنص فى المادة ٤٩ على أن «الترحيل الفردى والجماعى للأشخاص المحميين، وكذا إبعادهم من الإقليم المحتل إلى إقليم دولة الاحتلال أو إلى دولة أخرى محظور أيا كانت دوافعه. وإن على دولة الاحتلال ألا تبعد أو ترحل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذى تحتله». وقد وضعت هذه المادة لتحريم تلك الإجراءات التى شهدتها الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى ترحيل ملايين من الناس قسرا وإبعادهم عن أوطانهم ومنازلهم، ونقل رعايا دولة الاحتلال إلى الأقاليم المحتلة بما يغير الأوضاع السكانية فيها خلافا لمسئولية هذه الدولة وتجاوزا لحقوقها التى تقتصر على الإدارة والأمن. وقد انتهكت إسرائيل بعملياتها الاستيطانية أحكام هذه المادة وغيرها من الأحكام التى تحظر عليها مصادرة الأراضى والاستيلاء على الممتلكات وتدمير القرى.

وقد أكدت الأمم المتحدة، منذ بدء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية عام ١٩٦٧ أن هذه الأراضى محتلة وتنطبق بشأنها اتفاقية چنيڤ الرابعة، وظلت على هذا الموقف مطالبة إسرائيل باعتبارها سلطة احتلال باحترامها.

وأصدر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات متعددة تؤكد ذلك، وتعتبر كافة الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادى والتركيبة السكانية ووضع

تلك الأراضى، بما فيها القدس، إجراءات باطلة كما تعتبر الممارسات الاستيطانية انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل عقبة خطيرة تعرقل تحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط، وتطالب إسرائيل بإلغائها والامتناع بوجه خاص عن نقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضى العربية المحتلة(*).

وبالرغم من ذلك، فإن إسرائيل قد امتنعت عن تنفيذ كافة هذه القرارات. وادعت لنفسها الحق فى إقامة المستوطنات فى تلك الأراضى.

ويستخدم رجال القانون الإسرائيليون وعدد من فقهاء القانون الآخرين الممالئين لإسرائيل بعض الحجج والأسانيد ذات الصبغة القانونية لتبرير الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة.

من ذلك، ما ذهب إليه بعضهم من أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق؛ لأنه لم يحدث أن أبعد سكان فلسطينيون نتيجة للاستيطان، كما أنها لا تنطبق فى حالة قيام الإسرائيليين ببناء مستوطناتهم دون تدخل من الحكومة، فالحكومة ليست هى التى تقوم بعمليات الاستيطان. وواضح ما فى هذا التفسير من افتعال ومجافاة لحقيقة قيام الحكومات الإسرائيلية بوضع خطط الاستيطان وتنفيذها.

كما استندت إسرائيل على كونها لم تصدر تشريعا داخليا لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة رغم انضمامها إليها، وهذا الموقف غير مقبول وفقا للقانون الدولى الذى لا يجيز للدولة التحلل من التزاماتها الدولية استنادا إلى قوانينها الدولية (انظر المادة ٢٧ من اتفاقية ڤيينا بشأن قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩).

(*) انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة أرقام ٣٢/ ٥ فى ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٧، و ٣٣/ ١١٣ فى ١٨/ ١٢/ ١٩٧٩ و ٣٥/ ١٢٢ فى ١١/ ١٢/ ١٩٨٠ و ٣٦/ ١٤٧ فى ١٦/ ١٢/ ١٩٨١ و ٣٧/ ٨٨ب فى ١٠/ ١٢/ ١٩٨٢ و ٤١/ ٦٣ فى ٣/ ١٢/ ١٩٨٦ و ٤٥/ ٤٧ حـ فى ١١/ ١٢/ ١٩٩٠ و ٤٦/ ٤٧ حـ فى ١٩/ ١٢/ ١٩٩١.

وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٤٦ فى ٢٢/ ٣/ ١٩٧٩ و ٤٥٢ فى ٢٠/ ٧/ ١٩٧٩ و ٤٦٥ فى ١/ ٣/ ١٩٨٠.

أما أستاذ القانون يهودا بلوم، الذى أشرنا إلى مقال له من قبل(*) ، فإنه يورد فى مقاله عددا من الحجج للتنصل من تطبيق الاتفاقية، منها أنها تفترض وجود سيادة شرعية سابقة على الإقليم المحتل بحيث تحميها هذه الاتفاقية، ولم تكن سيادة الأردن ومصر على الضفة وغزة شرعية، وهذه الحجة تفرغ اتفاقية چنيف الرابعة مضمونها فى حماية السكان المدنيين والتى تنص على أنها تطبق فى جميع حالات الاحتلال الكامل أو الجزئى للإقليم. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الإسرائيلية العليا كانت قد أصدرت فى قضية إيلون موريه حكمها بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩، والذى أكدت فيه أن إسرائيل ملتزمة بأحكام لائحة لاهاى لسنة ١٩٠٧ التى أصبحت قواعد عرفية دولية، وعلى هذا الأساس رفضت ما قدمته الحكومة الإسرائيلية من مبررات عسكرية لإقامة المستوطنة التى تحمل هذا الاسم، وذكرت أن هناك تناقضا بين الاستيلاء على الأرض لأغراض عسكرية وإقامة مستوطنة مدنية دائمة، ففى الحالة الأولى يكون الاستيلاء مؤقتا بعكس الحال إذا ما كان الغرض هو إقامة مستوطنة لها طابع الدوام.

وواضح من هذا الحكم أن المحكمة تعتبر مبادئ لائحة لاهاى قواعد عرفية ملزمة لإسرائيل - حتى مع عدم تطبيق اتفاقية چنيف الرابعة - الأمر الذى يعنى اعترافها بأن الوضع القانونى للضفة الغربية هو أنها أرض محتلة، وأنه يمتنع على إسرائيل استيطان أية أراض فيها دون مبررات عسكرية ضرورية، وإن كانت إسرائيل لا تعترف بذلك.

تطور موقف الولايات المتحدة من الاستيطان الإسرائيلى

ظلت الإدارات الأمريكية تعتبر الأراضى التى استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ أراض محتلة، وتعتبر إسرائيل دولة احتلال ملتزمة بتطبيق أحكام القانون الدولى فى ممارسة سلطاتها فيها، وبوجه خاص أحكام اتفاقية چنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين فى زمن الحرب.

(*) انظر تفنيد حجج يهودا بلوم فى كتاب:

W. Thomas Mallison and Sally Mallison : The Palestine Promblem In International Law and Order (Longman).

وكانت تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، وترى أن إقامتها تخالف اتفاقية چنيڤ الرابعة وتمثل عقبة فى سبيل السلام.

وبالرغم من أن مواقفها من القرارات التى أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة تراوحت بين التأييد أو الامتناع عن التصويت، متأثرة فى ذلك بعلاقاتها الخاصة مع إسرائيل، فقد ظلت متمسكة بأن الأراضى العربية ـ بما فيها القدس الشرقية ـ أراض محتلة وأن المستوطنات الإسرائيلية فيها غير مشروعة.

وقد قام المستشار القانونى هيربرت هانزيل بإبداء رأى القانون بشأن المستوطنات الإسرائيلية فى كتاب وجهه إلى لجنة العلاقات الخارجية، بناء على طلب وزير الخارجية سيروس ڤانس، فى ٢١ إبريل ١٩٧٨.

وكان ذلك الرأى القانونى يتفق تماما مع ما سبق ذكره بشأن عدم شرعية المستوطنات المدنية، حيث أوضح أن إقامتها تخالف أحكام لائحة لاهاى لسنة ١٩٠٧ واتفاقية چنيڤ الرابعة لعام ١٩٤٩ إذ تتجاوز إسرائيل بإنشائها السلطات التى تخولها لها أحكام القانون الدولى والتى تقتصر على إدارة الإقليم المحتل، ولا يمكن اعتبارها تلبى ضرورات حربية أو أنها مقامة لوقت محدود بزمن الاحتلال(*).

وبالرغم من مواقف إدارة الرئيس كارتر من مشروعات القرارات المقدمة فى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة (حيث امتنعت عن التصويت ٤ مرات مقابل تأييد قرار واحد فى المجلس وقرارين فى الجمعية العامة) فقد ظلت على موقفها الرافض للمستوطنات الإسرائيلية، سواء على لسان الرئيس كارتر نفسه أو مندوبيه لدى الأمم المتحدة، وتبنت الإدارة الأمريكية موقفا ثابتا قائما على أساس اعتبارها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولى ولاتفاقية چنيڤ الرابعة.

وبالرغم من ذلك، فقد زاد عدد المستوطنات فى عهد كارتر من ٤٥ مستوطنة فى الضفة إلى ١١٢، وارتفع عدد المستوطنين من ٣ آلاف إلى ٤٠ ألفا بخلاف ١٠٠ ألف فى القدس الشرقية، وأصدر الكنيست تشريعا بضم القدس الشرقية

(*) Institute For Palestine Studies Washington : U.S Official Statements - Israeli Settements, The Fourth Geneva Convention.

وآخر بتطبيق القانون الإسرائيلى فى الجولان، دون اتخاذ إجراء حاسم من جانب الإدارة الأمريكية.

وقد عدل الرئيس رونالد ريجان عن اعتبار المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، وأدلى فى ٢ فبراير ١٩٨١ بتصريح ذكر فيه «إننى لا أوافق الإدارات السابقة فيما ذهبت إليه من أن المستوطنات غير شرعية، فهى ليست كذلك. . ولكن اندفاع إسرائيل فى بناء المستوطنات عمل استفزازى لا ضرورة له».

واكتفت إدارة ريجان باعتبار المستوطنات عقبة فى سبيل السلام، وعندما أعلن الرئيس الأمريكى مبادرته فى أول سبتمبر ١٩٨٢ اقترح فيها توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات والتفاوض على أساس كامپ ديڤد.

وعادت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس چورچ بوش إلى الإعراب عن معارضتها الشديدة للاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة. واتخذ بوش ووزير خارجيته چيمس بيكر موقفا حازما من سياسة الاستيطان المكثف التى كان ينتهجها إسحاق شامير، ودعا بيكر إسرائيل، فى خطاب ألقاه أمام إيباك (جماعة الضغط اليهودى فى الولايات المتحدة) يوم ٢٢ مايو ١٩٨٩ إلى التخلى عن الرؤية غير الواقعية بشأن إسرائيل الكبرى.

وعندما طلبت حكومة شامير ضمانات أمريكية بقرض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار اشترطت الإدارة الأمريكية توقف إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة.

ثم تمسكت بنفس الموقف الحازم عند طلب الحكومة الإسرائيلية ضمانات بقرض قيمته ١٠ بلايين دولار، وواجهت الضغوط عليها أمام الكونجرس وتمسكت بتأجيل البت فى الطلب لمدة ١٢٠ يوما لإفساح الطريق أمام عملية السلام، ثم ظلت مصممة على الربط بين الموافقة على الضمانات وبين عدم بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة، وتوترت العلاقات بين الإدارة الأمريكية وحكومة شامير الأمر الذي كان من بين أسباب سقوطها فى انتخابات عام ١٩٩٢.

ومع ذلك، فقد انتهى الأمر بإدارة بوش إلى الموافقة لإسحاق رابين على ضمانات القرض مع السماح بإتمام بناء المستوطنات التى بدأ العمل فيها، وإقامة

أعداد أخرى من المستوطنات فى القدس وغور الأردن ومواجهة الزيادة السكانية فى المستوطنات القائمة، وعلى أن تخصم من ضمانات القرض مبالغ تساوى ما تنفقه إسرائيل فى بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى عهد إدارة الرئيس بل كلينتون، أخذت الولايات المتحدة تخفف من مواقف المعارضة للاستيطان وفى عام ١٩٩٣، ذكر المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة أن مناقشة الاستيطان الإسرائيلى أمام المنظمة الدولية أمر غير منتج unproductive. وفى أول مارس ١٩٩٤، رد مساعد وزير الخارجية الأمريكية على سؤال بشأن الاستيطان، قائلا «أعتقد أنه عامل معقّد» a complicating factor.

وبدت السلبية المطلقة من جانب إدارة كلينتون منذ لجوء حكومة نيتانياهو إلى إقامة مستوطنة حارحوما فى جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، واستئناف عمليات الاستيطان المكثف فى كافة أنحاء الضفة الغربية بوتيرة سريعة. فبالرغم من أن تنفيذ هذه السياسات قد أدى إلى توقف العملية السلمية تماما، فإن إدارة الرئيس كلينتون اكتفت بإبداء معارضتها الشفهية للاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة، فى حين استخدمت حق الفيتو مرتين فى مجلس الأمن للحيلولة دون صدور قرار بإدانته، كما اتخذت موقفا معارضا لقرارين مماثلين أصدرتهما الجمعية العامة.

المستوطنات فى اتفاقات أوسلو

المستوطنات من بين الموضوعات التى نص إعلان المبادئ الإسرائيلى الفلسطينى على تأجيل البت فيها إلى مفاوضات الوضع الدائم. وقد رفض إسحاق رابين إزالة أى من المستوطنات القائمة طوال المرحلة الانتقالية. وكان برنامجه الانتخابى قد تضمن التعهد بعدم إقامة مستوطنات جديدة لمدة عام، كما أنه ألغى الدعم المالى للمستوطنات الذى كان ساريا فى عهد حكومات الليكود.

وقد استبعد إعلان المبادئ المستوطنات من ولاية السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية. كما نصت المادة الخامسة من اتفاقية غزة/ أريحا على استبعادها من الولاية الإقليمية والولاية الوظيفية للسلطة الفلسطينية، وحددت مناطق المستوطنات فى قطاع غزة - ومنطقة أريحا بمنطقتى غوش قطيف وأريتز وغيرهما من

المستوطنات المبينة فى الخريطة المرفقة بالاتفاقية. كما تضمنت الترتيبات الأمنية فى قطاع غزة وضع منطقة المستوطنات تحت مسئولية السلطة الإسرائيلية، وتضمن الملحق الخاص بالشئون المدنية التى تمارسها السلطة الفلسطينية قيودا تكفل عدم التعرض للمستوطنات وتمتعها بكافة الخدمات والمرافق دون انقطاع.

أما الاتفاقية الانتقالية، فقد جعلت المستوطنات ضمن المنطقة (ج) التى تبلغ مساحتها حوالى ٧٠٪ من أراضى الضفة الغربية والتى تخضع للسلطة الكاملة لإسرائيل مدنيا وأمنيا، وتتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية منها ونقل السلطة على الأرض فيها إلى الفلسطينيين تدريجيا.

وتنص المادة ١٧ من الاتفاقية على الأحكام الخاصة بالولاية (أو الاختصاص) حيث تخرج المستوطنات من ولاية السلطة الفلسطينية، وتجعل لإسرائيل كافة السلطات عليها. كما تنص على أن الحكومة الإسرائيلية تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى المناطق التى لا تنقل إلى السلطة الفلسطينية (المجلس الفلسطينى). وقد تضمنت ملاحق الاتفاقية الأحكام التى تكفل أمن المستوطنات وتمتعها بالمرافق والخدمات، وخضوعها للقانون والقضاء الإسرائيليين.

وخلافا لاتفاقية غزة/ أريحا، لم تحدد الاتفاقية الانتقالية مواقع المستوطنات اكتفاء بتحديد المناطق (أ) و (ب) و (ج) على خريطة مرفقة بها، الأمر الذى يتيح لها مواصلة عمليات الاستيطان فى المناطق التى تسيطر عليها.

وتدعى إسرائيل لنفسها الحق فى مواصلة عمليات الاستيطان، مستندة فى ذلك إلى خلو اتفاقات أوسلو من أى نص يمنعها من ذلك، بل إن الاتفاقات تضع المستوطنات فى ولايتها وتخرجها من ولاية السلطة الفلسطينية.

وهذه الحجة لا تستقيم مع النصوص التى تتضمنها تلك الاتفاقات والتى تحظر على أى من الطرفين اتخاذ إجراءات أو أفعال من شأنها استباق نتيجة مفاوضات الوضع الدائم أو الإجحاف بها، وتلك التى تقرر المحافظة على السلامة الإقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة ترابية متكاملة خلال المرحلة الانتقالية.

ومن الواضح أن إسرائيل تعمل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة على تغيير أوضاعهما الجغرافية والسكانية لفرض أمر واقع على مفاوضات التسوية

النهائية، بما يسمح لها باقتطاع مناطق المستوطنات وضمها إلى أراضيها أو وضعها تحت سيطرتها وسيادتها، وتأكيد حق اليهود فى الإقامة فى أى جزء من أرض إسرائيل التاريخية.

وقد أدى بدء حكومة نيتانياهو العمل لإقامة مستوطنة حارحوما إلى توقف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لأكثر من عام ونصف عام، وبالرغم مما تضمنه اتفاق نهر واى من حظر الأعمال الأحادية للطرفين، فسرعان ما أعلن نيتانياهو أن هذا الحظر لا يشمل عمليات الاستيطان.

الحلول المطروحة بشأن مستقبل المستوطنات

لا شك فى أن أفضل الحلول التى تساعد على إقرار السلام، هو تصفية جميع المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية، إذ إن بقاءها فى ظل أية تسوية سوف يكون بمثابة بقاء قنبلة قابلة للانفجار فى أى وقت، و ذلك بسبب ما يحمله المستوطنون - وخاصة الأصوليين الدينيين من أمثال باروخ جولد ستاين من مشاعر العداء والكراهية للفلسطينيين، حيث تنعكس على أعمالهم العدوانية واستفزازاتهم واعتداءاتهم المتكررة عليهم، وتجعل من الصعب تصور تعايشهم سلميا معهم.

ومع ذلك، فيبدو أن أية حكومة إسرائيلية - أيا كانت اتجاهاتها - لن تجرؤ - على إزالة جميع المستوطنات أو أعداد كبيرة منها. ومواجهة ما يؤدى إليه ذلك من اضطرابات ومصادمات مع المستوطنين وأنصارهم. ولا يزال فى ذاكرة الإسرائيليين اقتلاع سكان مستوطنة ياميت بالقوة بسبب تشبثهم بالبقاء فيها خلافا لمعاهدة السلام مع مصر، ومن المؤكد أن تكرار ذلك فى أراض يعتبر بعض المستوطنين التخلى عنها خطيئة دينية كبرى سيؤدى إلى ردود فعل أعنف.

ومع ذلك، فليس جميع المستوطنين ممن تحركهم بواعث دينية أو أيديولوچية، بل إن كثيرا منهم قد دفعتهم الرغبة فى الاستفادة من التسهيلات التى قدمتها الحكومات من قروض وشروط ميسرة، ولا يمانعون فى مغادرة مساكنهم إذا ما حصلوا على تعويضات مجزية.

ومن هنا، كان طرح عدد من رجال السياسة والفكر الإستراتيجى الإسرائيليين حلولا تأخذ فى اعتبارها مقتضيات السلام من جهة وأوضاع المستوطنين والمستوطنات من جهة أخرى. والقاسم المشترك بين هذه الحلول هو تصفية عدد من المستوطنات والإبقاء على التجمعات الرئيسية منها. وفى حين يرى البعض خضوع ما يتبقى منها لولاية الدولة الفلسطينية. فإن هناك من يقترحون سيطرة إسرائيل على المناطق التى تشمل أكبر عدد من المستوطنات، سواء بتعديل خطوط الهدنة الحالية وضم تلك المناطق، أو باعتبارها مناطق أمنية للدفاع عن إسرائيل بما يجعل الحدود الأمنية مختلفة عن الحدود السياسية.

ونستعرض فيما يلى عددا من هذه الحلول المقترحة:

بقاء المستوطنات فى الدولة الفلسطينية:

دلّل مارك هيلر (أحد خبراء مركز جافى الإسرائيلى للدراسات الاستراتيچية) فى كتابه المشار إليه من قبل بعنوان «دولة فلسطينية» على أن إقامة هذه الدولة لا يحمل خطرا على إسرائيل.

وتتلخص الاقتراحات الواردة فى هذا الكتاب (وفى الكتاب الذى شارك فى تأليفه مع سرى نسيبة) لحل مشكلة المستوطنات فى التسوية النهائية فى: إزالة المستوطنات الصغيرة. وأن تعرض إسرائيل على المستوطنين الذين تدخل مستوطناتهم تحت ولاية الدولة الفلسطينية التعويضات إذا فضلوا المغادرة أو البقاء بوضع مماثل لوضع الفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل، أو تطبيق نظام شبيه بنظام الملل (العثمانى) الذى كانت الطوائف الدينية تتمتع فى ظله بنوع من الحكم الذاتى الكامل؛ وفى كل الأحوال فإنه يجب أن يعتبر هؤلاء المستوطنون مقيمين إقامة دائمة فى الدولة الفلسطينية، مع إمكان اتفاق إسرائيل مع السلطة الفلسطينية على أن تقدم لهم إسرائيل المعونات المالية فى مجال الخدمات والإنشاءات على نحو ما يحصل عليه الفلسطينيون فى إسرائيل من معونات عربية.

وعلى العكس، يرى البعض أن تحتفظ إسرائيل بسيادتها على المستوطنين مؤقتا خلال فترة من الزمن ويستوحى البعض ما تضمنته معاهدة السلام الأردنية

الإسرائيلية من حل يقوم على إخضاع مناطق المستوطنات لنظام يحدّ من سلطات الدولة عليها ويخول لإسرائيل بعضا من السلطات عليها.

الحل الوسط الإقليمي:

يربط چوزيف ألڤير المدير السابق لمركز جافى بين مستقبل المستوطنات وبين حدود الكيان الفلسطيني، من خلال حل وسط إقليمي(*) . ويذكر أن الحل الوسط الإقليمي الذى يقترحه، يختلف عن خطة شارون - والتى تتضمن ضم ٥٠ ٪ من المناطق، وخطة العمود المزدوج التى تدعو لضم وادى الأردن والمنحدرات الجبلية القريبة منه واللتين تتعارضان مع المتطلبات الحيوية الفلسطينية - حيث يقتصر اقتراحه على ضم نحو ١١ ٪ من مجموع مساحة الضفة والقطاع، وهى المناطق التى تلبى احتياجات إسرائيل الأمنية، فى الوقت الذى يحتفظ فيه الفلسطينيون بمعظم الأراضى، وعلى أن يحصلوا على حرية الوصول إلى الأردن ومصر دون عوائق وعلى شاطئ على البحر الميت وعلى سيطرة كافية على مصادر المياه المتقاسمة مع إسرائيل ضمن آلية مشتركة لتوزيع المياه توزيعا عادلا ومواصلة استخدام الممر بين غزة والضفة فضلا عن حرية الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية.

ويعترف ألڤير بأن هذا الحل له عيوبه، ولكنه يراه أكثر الحلول اعتدالا.

(*) چوزيف ألڤير : المرجع السابق.

الفصل السابع
مشكلة الميـــاه

المياه فى المشروع الصهيونى

تمثل المياه ركنا أساسيا فى المشروع الصهيونى، فتوفير المياه ضرورى من أجل الاستيطان اليهودى للأرض، والبرنامج الذى وضعه مؤتمر بازل الصهيونى الأول يتضمن «تطوير أرض فلسطين وتشجيع استيطان العمال الزراعيين». ومن مقولات تيودور هيرتزل: «إن المؤسسين الحقيقيين للأراضى الجديدة ـ القديمة هم مهندسو المياه».

وقد كانت أول دراسة صهيونية تفصيلية للأراضى والمياه فى أراضى الدولة اليهودية هى تلك التى أعدها الحاخام إيزاكس فى مطلع القرن العشرين ونشرت عام ١٩١٧. وتشمل خريطة إيزاكس لهذه الدولة فلسطين بضفتيها الغربية والشرقية، وجنوب لبنان بدءا من صيدا، وجنوب سوريا بدءا من جنوب دمشق، كما تشمل بوجه خاص جبل الشيخ وسهل حوران، وكذا الأراضى الواقعة غرب خط حديد الحجاز حتى مدخل خليج العقبة. وواضح أن هذه الخريطة تشمل كل الثروة المائية فى المنطقة من أنهار وينابيع مياه ومياه جوفية.

وأصبحت خريطة إيزاك هى مرجع التحركات الصهيونية من أجل إقامة الدولة اليهودية وبلوغ تلك الحدود(*).

وقد تضمنت المذكرة الرسمية للمنظمة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر السلام فى فرساى، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، أنه «يجب أن تكون للوطن القومى

(*) عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧).

اليهودى منافذه الطبيعية على البحر والسيطرة على أنهاره ومصادر المياه. . إن الحياة الاقتصادية لفلسطين تتوقف على موارد المياه المتاحة، ويجب لذلك ليس ضمان موارد المياه التى تغذى البلاد فحسب، بل والتمكن من المحافظة عليها والسيطرة على منابعها، وإن منطقة جبل الشيخ هى المصدر الحقيقى للحياة فى فلسطين ولا يمكن فصلها عن البلاد. . . ».

ومضت المذكرة تحدد مطالب المنظمة الصهيونية المتعلقة بحدود الدولة. بما يحقق السيطرة على منابع نهر الأردن وجبل الشيخ ونهرى الليطانى واليرموك وينابيع مياه الحمة والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى مشارف عمان.

ولكن خريطة فلسطين تحت الانتداب البريطانى لم تحقق تلك المطالب كاملة، ففى عام ١٩٢٠ عقدت بريطانيا مع فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان، اتفاقية الحدود، بعد مفاوضات بذلت فيها المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية أقصى الجهود لكى تشمل فلسطين منابع الليطانى فى جنوب لبنان، ولكن فرنسا رفضت هذا المطلب، وإن وافقت فى المادة الثامنة من الاتفاقية على قيام خبراء بدراسة استغلال مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما لأغراض الرى وتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بعد سد حاجات المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسى، مع استخدام فائض هذه المياه لمصلحة فلسطين. وهذه المادة، وإن كانت لا تحقق طلب الصهيونية ـ السيطرة على منابع الليطانى بالاستيلاء على جنوب لبنان ـ فإنها تتيح لها الاستفادة من فائض المياه.

وفى عام ١٩٢٣، عقدت الدولتان اتفاقية رسمت الحدود الفاصلة بين مناطق انتدابهما، وشملت فلسطين بعض مصادر المياه، ومنها بحيرتا الحولة وطبرية ونهر الدان، ولم تشمل نهر الليطانى وأجزاء هامة من نهر بانياس ونهرى الحصبانى واليرموك.

وبالرغم من التوسع الإقليمى الذى حققته إسرائيل فى حرب ١٩٤٨، فإنها ظلت تشعر بأنها لم تستكمل تحقيق أهدافها من السيطرة على مصادر المياه. وفى مؤتمر عقدته فى القدس عام ١٩٥٣، أقرت مشروعا لاستغلال مياه نهر الأردن والحصول على مياه من نهر الليطانى. وفى أغسطس من العام نفسه وضع الأمريكى

جوردون كلاب مشروعا لاستغلال مياه نهر الأردن، وكلفت الحكومة الأمريكية إريك چونستون بإجراء محادثات مع إسرائيل والأطراف العربية حول هذا المشروع الذى كان متفقا مع قرارات مؤتمر القدس. وشكلت فى إطار الجامعة العربية لجنة أعدت مشروعًا عربيا لاستغلال مياه النهر، وبدأت مفاوضات چونستون مع كل من إسرائيل والدول العربية واستمرت حتى عام ١٩٥٥ (وسوف نشير إلى نتائج هذه المفاوضات فيما بعد).

وفى عام ١٩٥٦، أعلنت إسرائيل أنها سوف تمضى فى تنفيذ مشروعها لتحويل نهر الأردن لسحب مياهه إلى النقب، بما يحقق لها الحصول على ٦٠٪ من ماء النهر. وقامت القمة العربية بدورها، فى مؤتمرها الأول عام ١٩٦٤، بإصدار قرار بتنفيذ المشروع العربى السابق إعداده من أجل الاستثمار الكامل لمياه أنهار الحصبانى والبانياس واليرموك، ومساهمة الدول العربية فى نفقات استغلال مياه روافد نهر الأردن. وعندما بدأت الدول العربية فى تنفيذ المشروع العربى، قامت إسرائيل باعتداءات متكررة على منطقة العمل ودمرت معدات وأدوات المشروع.

وبعد احتلال إسرائيل للأراضى العربية عام ١٩٦٧، أصبحت تسيطر على كافة الموارد المائية لنهر الأردن، وحالت دون استخدام سوريا ولبنان لمياه الحصبانى وبانياس، كما سيطرت على المياه الجوفية فى الضفة الغربية.

وأتاح غزو إسرائيل للبنان فى يونيو ١٩٨٢، واحتلالها لجنوب البلاد، ضخ كميات من مياه نهر الليطانى من خلال نفق شقته تحت الأرض إلى داخل الأراضى الإسرائيلية، وهى كميات تفوق بكثير ما تحصل عليه من مياه نهر الأردن.

أزمة المياه فى منطقة الشرق الأوسط

تعانى منطقة الشرق الأوسط من عدم كفاية الموارد المائية لمواجهة احتياجات دول المنطقة ومن الارتفاع المستمر فى نسب استهلاك المياه. فقد بلغت نسبة استهلاك بعض هذه الدول نسبة ١٠٠٪ وسوف تصل الدول الأخرى إلى هذه النسبة خلال سنوات قليلة. وتبلغ نسبة الاستهلاك لأغراض الرى والزراعة حوالى ٥١٪ بزيادة قدرها ١١٪ عن النسبة العالمية، كما أن الاستهلاكين المنزلى والصناعى فى ارتفاع مضطرد.

وتعتمد المنطقة على مصادر ثلاثة هي: الأمطار، والمياه الجوفية، ومياه الأنهار.

وأهم الموارد المائية الرئيسية السطحية نهر الأردن الذى يبدأ بعد التقاء نهر بانياس (الذى ينبع من سوريا) مع نهرى الدان والحصبانى (الذى ينبع من السفوح الجنوبية لجبل هرمون فى لبنان) ثم يسير فى مجرى رئيسى إلى بحيرة الحولة، ويسير جنوبا مخترقا بحيرة طبرية والبحر الميت، حيث تصب فيه ينابيع طبرية ثم نهر اليرموك. وتجرى بجانبه أنهار صغيرة هى نهر العاصى (الذى ينبع فى لبنان) ويجرى فى الأراضى السورية ثم يصب فى البحر المتوسط، ونهر الحصبانى، ونهر الليطانى الذى يعد أطول الأنهار اللبنانية.

وقد نشب صراع حاد بين إسرائيل والدول العربية بسبب تحويل الأولى لمجرى نهر الأردن، وكانت الولايات المتحدة قد حاولت التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، وأوفد الرئيس أيزنهاور مبعوثه الخاص إريك چونستون لإجراء المفاوضات فيما بينهما، وشكلت الجامعة العربية لجنة من الخبراء قامت بإعداد مشروع عربى تقدمت به الدول العربية فى مفاوضاتها مع چونستون خلال عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٥. وقد حددت خطة چونستون لجميع الأطراف المشاطئة في حوض نهر الأردن ما مقداره ١٢٨٧ مليون م٣ سنويا لاستخدامها فى أغراض الرى. وقد التزمت إسرائيل بهذه الحصة حتى عام ١٩٦٧، ولكنها تجاوزتها بمراحل منذ احتلال الأراضى الفلسطينية، وقامت باستغلال الحصة الفلسطينية بالكامل، كما استغلت مياه نهر الليطانى فى الشريط الحدودى فى لبنان منذ غزوه عام ١٩٨٢.

وتدل الإحصاءات المتوافرة على مدى تجاوز إسرائيل للحصة التى حددتها خطة چونستون على النحو التالى: (*)

لبنان: لا تحصل على شىء فى حين حددت لها الخطة ما يقدر بـ ٣٥ مليون م٣ سنويا (أى ٣٪).

(*) شريف الموسى: المياه فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات العدد ٨ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

سوريا: تستهلك ما يقرب من حصتها أى ١٣٢ مليون م^{3} سنويا (حوالى ١٣٪).

الأردن: تستهلك ٢٥٠ مليون م^{3} سنويا بدلا من ٥٠٥ ملايين م^{3} سنويا (من ٢٢ إلى ٢٥٪).

وتستهلك إسرائيل حاليا ما بين ٦٢٠ و ٧٠٠ مليون م^{3} سنويا من مياه نهر الأردن، فى حين لا تحصل الضفة الغربية على أية كمية من مياه النهر وقد حددت لها خطة چونستون كمية ٢١٥ مليون م^{3} سنويا، كان من المفروض أن تحول إليها من خلال قناة الغور الغربية (عبر وادى الأردن الغربى).

وقد نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة فى أكتوبر ١٩٩٤ على أن تخفض إسرائيل ما تحصل عليه من نهرى الأردن واليرموك بحوالى ٤٥ مليون م^{3} سنويا، كما تضمنت عدة مشاريع مشتركة لتجميع مياه الفيضان من النهرين.

أما سوريا: فقد أقامت عدداً من السدود على نهر اليرموك تمكنها من الحصول على ١٧٠ مليون م^{3} سنويا، وتوصلت مع الأردن عام ١٩٨٧ إلى اتفاق لبناء سدّ الوحدة على هذا النهر.

المياه فى المفاوضات متعددة الأطراف:

سادت الخلافات، الاجتماعات الأولى لمجموعة العمل المشكلة فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف برئاسة الولايات المتحدة، حيث تمسكت الوفود العربية بمناقشة حقوق المياه فى حين اعترض الوفد الإسرائيلى مطالبا بقصر المناقشات على المسائل الفنية والإدارة المشتركة بهدف زيادة موارد المياه فى المنطقة، معتبرا حقوق المياه والحصص من المسائل السياسية التى يجب تركها للمفاوضات الثنائية(*).

وقد تغلبت وجهة النظر الإسرائيلية، وقصرت مجموعة العمل مناقشاتها

(*) چويل بيترز: المرجع السابق.

على تحديد الوسائل المناسبة لتزويد المنطقة بالمياه الكافية لمواجهة تزايد السكان بتكلفة ممكنة .

وقدمت عدة مقترحات منها اقتراح لدراسة احتياجات الأطراف الإقليمية من كميات المياه والفائض منها ، وآخر لإنماء عملية معالجة المياه وإقامة منشآتها فى عدة مواقع فى المنطقة ، واقتراح إسرائيلى حول إصلاح أنظمة توريد المياه فى المنطقة ، واقتراح عمانى بإقامة مفاعل تحلية مياه ومركز تكنولوچى فى مسقط ، واقتراح بتنفيذ برنامج تدريب إقليمى للخبراء والعاملين فى مجال المياه برعاية أمريكية أوروبية .

كما تم الاتفاق على إنشاء بنك إقليمى للمعلومات ، وتبادل دول المنطقة للمعلومات الخاصة بالمياه ، وجمع هذه المعلومات ، وإعداد خريطة هيدرولوچية لمنابع نهر الأردن ، وتمت الموافقة على الاقتراح الإسرائيلى الذى يستهدف تقليل الخسائر الناجمة من تسرب المياه وسوء استخدامها بإصلاح النظم القائمة . وركز عدد من المشروعات على إصلاح وسائل الرى ، والاستفادة من عمليات معالجة المياه .

وأعد البنك الدولى دراسة بشأن المحافظة على المياه فى الضفة الغربية وغزة والأردن ، وتقدمت هولندا بمشروع لزيادة المياه الجوفية فى غزة .

وتولت ألمانيا إعداد دراسة عن المستويات الحالية لاستخدام المصادر المائية وتحديد احتياجات دول المنطقة من المياه فى المستقبل ، وتقدير الفجوة بينها والحلول الممكنة لسدادها سواء بمد أنابيب تحلية المياه أو استيراد المياه اللازمة . ووضعت المجموعة عدة خطط لتدريب العاملين فى مجال المياه فى المنطقة .

ووافقت مجموعة العمل على إنشاء «مركز أبحاث الشرق الأوسط لتحلية المياه» الذى افتتح مقره فى مسقط رسميا فى ديسمبر ١٩٩٦ . وقام المركز بدراسات للاحتياجات الإقليمية وتخفيض نفقات تحلية المياه وبرامج التشغيل والتدريب وبناء القدرات وتكنولوچيا الطاقة . وقد التزمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان وكوريا الجنوبية وسلطنة عمان وإسرائيل بتمويل المركز ومساندته .

هذا، وقد عقدت مجموعة العمل ٨ دورات حتى مايو ١٩٩٦، كما عقدت ندوة فى طوكيو فى مارسو إبريل ١٩٩٨(*).

وعقد اجتماع غير رسمى فى أوسلو فى مايو ١٩٩٨ بحثت فيه مشروعات المحافظة على المياه، وإنشاء بنك معلومات إقليمية بهدف تزويد مؤسسات المياه فى إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية بالوسائل الفنية الموحدة لجمع وتخزين البيانات وتحسين الاتصالات بين مراكز البحوث وتبادل المعلومات.

وقد وقعت الأطراف الثلاثة (الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية) فى اجتماع أوسلو فى ١٢ يونيو ١٩٩٦ إعلان مبادئ للتعاون بشأن المياه، تناول ما يلى:

- إن الهدف من الإعلان هو تحديد الاحتياجات المائية الجديدة الإضافية، والموارد المائية المحتملة، وتجميع الجهود المشتركة لتطوير هذه الموارد، وتدعيم الموارد المائية وزيادة فاعلية استخدامها.
- تتعاون الأطراف على استيراد المياه من خلال نظم الإمداد الجديدة أو القائمة، وتحلية المياه، والاستفادة من تجمعات مياه الأمطار، وأية مجالات أخرى.
- يتم تنفيذ المشروعات بتوافق آراء الأطراف من خلال لجان مشتركة على مستوى الوزراء والمديرين أو رؤساء هيئات المياه.
- يتم تحديد التفاصيل الخاصة بالملكية والاستخدام بناء على اتفاقات منفصلة لكل مشروع، وليس للإعلان أى تأثير على الاتفاقات الثنائية القائمة أو أى اتفاقات أخرى بين أطرافه أو أى ترتيبات يتفق عليها أو يجرى التفاهم بشأنها.
- إعطاء الاهتمام للطرف الأقل نموا ومساعدته على الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة.
- التعاون فى المجالات المتصلة بالمياه مثل المناخ والأرصاد الجوية والحفاظ على البيئة ومحاربة التصحر وتنمية الموارد البشرية وجمع المعلومات وتبادلها والإنذار المبكر لمواجهة الفيضانات.

(*) چويل بيترز: المرجع السابق.

سياسة إسرائيل المائية فى الأراضى الفلسطينية:

المصادر الرئيسية للمياه لإسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة هى خزانات المياه الجوفية، ونهر الأردن بروافده(*) .

أما المياه الجوفية، فإن حوضها الرئيسى هو خزان الجبل بأحواضه الثلاثة : الشرقى، والشمالى الشرقى، والغربى. أما الحوض الشرقى فيغذى منطقة مساحتها ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ كم^2 ، ويغذى الحوض الشمالى الشرقى مساحة ما بين ٥٠٠ و ٥٩٠ كم^2 ، وأما الحوض الغربى، فهو أغنى الأحواض حيث يغذى ما بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ كم^2 . والحوض الرئيسى الثانى للمياه الجوفية هو خزان غزة الجوفى الساحلى تحت السهول الساحلية لغزة وإسرائيل، وتبلغ مساحة تغذيته حوالى ١٨٠٠ كم^2 .

وأما المصادر السطحية، فمصدرها الرئيسى نهر الأردن بروافده بانياس ودان والحصبانى، وتعد بحيرة طبرية أكبر خزان لمياه النهر العذبة التى تقدر بحوالى ٤٠ ألف كم^2 ، ويغذى النهر مساحة ما بين ١٧٦٠٠ و ١٩٨٠٠كم^2 .

وتقدر المياه الجوفية فى الضفة الغربية بحوالى ٦٧٩ مليون م^3 ، وما يفترض أن يكون نصيبها من مياه نهر الأردن والمياه السطحية بحوالى ٢١٥ مليون م^3 .

وتقدر الموارد المائية المتاحة لإسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة بحوالى ١٨٥٠ مليون م^3 ، موزعة على النحو التالى :

- ٤٦ ٪ من نهر الأردن.
- ٣٥ ٪ من الأحواض الجوفية بالضفة الغربية.
- ١٥ ٪ من الأحواض الجوفية الساحلية.
- ٤ ٪ من مصادر غير تقليدية.

وتحصل إسرائيل حاليا على ٤٠ ٪ من احتياجاتها من المياه الجوفية فى الأراضى المحتلة ولا تحصل الضفة الغربية إلا على ٢٠٠ مليون م^3 فى حين أنها تحتاج إلى ٣٠٠ مليون م^3 على الأقل.

(*) شريف الموسى : المرجع السابق.

وتتبع سياسة مائية مجحفة بالفلسطينيين، تتسم بالتمييز الصارخ لمواطنيها فى إسرائيل ومستوطنيها فى الأراضى المحتلة.

فقد أصدرت فى ٥ أغسطس ١٩٦٧ الأمر العسكرى رقم ٩٢ الذى يقضى بمنح الحاكم العسكرى كافة الصلاحيات المتعلقة بنظم المياه، وأتبعت ذلك بعدة أوامر عسكرية، منها الأمر رقم ١٥٨ فى ١٩ نوڤمبر ١٩٦٧ الذى حرم على الفلسطينيين إقامة أو تجميع أو تملك أو تشغيل أجهزة مائية إلا بترخيص من الحاكم العسكرى الذى له حق منح أو رفض الترخيص دون إبداء الأسباب. وفى عام ١٩٨٢، صادرت جميع موارد المياه فى الضفة الغربية وأخضعتها للقانون الإسرائيلى لعام ١٩٥٩ باعتبارها ملكية عامة يتم استغلالها لخدمة التنمية والمصلحة العامة لإسرائيل. وتتولى شركة ميكوروث الإسرائيلية شبه الحكومية إدارة المياه فى الضفة الغربية.

وتبلغ مساحة الأراضى الفلسطينية المروية بالنسبة للفرد الفلسطينى ربع النسبة للفرد الإسرائيلى، وتمكنت إسرائيل من رى أكثر من ٩٠ ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة مقابل ثلث الأراضى الفلسطينية، والتى لم تتغير كمية مياه الرى التى تستخدمها منذ الاحتلال الإسرائيلى فى حين توجد فى الضفة أراض تبلغ مساحتها ضعف الأراضى المروية حاليا. وقطاع الزراعة هو أكبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ويساهم بثلث الإنتاج المحلى الإجمالى، وتبلغ مساحة الأراضى المروية فى الضفة حوالى ٩٠ ألف دونم، وفى قطاع غزة ٢٥ ٪ من المساحة الإجمالية للقطاع. أما دخل الفرد الإسرائيلى بالنسبة للإنتاج القومى الإجمالى، فيبلغ أضعاف دخل الفرد الفلسطينى.

وهكذا أصبح الاقتصاد الفلسطينى خاضعا للاقتصاد الإسرائيلى، وتبلغ نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل ٩٠ ٪ من البضائع و ٨٠ ٪ من المواد الغذائية غير المصنعة.

وقد قامت إسرائيل بتدمير المضخات المملوكة للمزارعين الفلسطينيين فى مناطق الأغوار والجفتلك، وفى حين حفر الإسرائيليون عشرات الآبار الارتوازية لاستخدام المستوطنين، نضبت الآبار الفلسطينية. وأدى الإفراط فى استخدام المياه

فى قطاع غزة إلى ملوحة الأراضى حتى أصبح ٥٠ ٪ منها غير صالح للزراعة. ولم يعد فى إمكان المزارع الفلسطينى الحصول على موسمين زراعيين فى السنة، وإنما يعتمد على الأمطار حيث تقدر نسبة الأراضى التى تستخدم الرى بحوالى ٤٪ مقابل ٥٠ ٪ من أراضى المستوطنين الإسرائيليين. وقد أدت هذه السياسة المائية - بالإضافة إلى القيود التى تضعها إسرائيل على الزراعة الفلسطينية - إلى تدهور هذه الزراعة حتى أصبح الفلسطينيون يستوردون ٨٠ ٪ من المواد الغذائية من إسرائيل.

ويشير الخبير الفلسطينى شريف الموسى إلى الفجوة المائية الإسرائيلية الفلسطينية، ويذكر أن إسرائيل تحصل على ما بين ٨٥ ٪ و ٩٠ ٪ من المياه الجوفية الموجودة فى فلسطين تحت الانتداب، وتقوم منفردة بتجميع المياه السطحية، وخاصة من حوض الأردن، وتأخذ من خزان الجبل ٤٨٣ مليون م^{٣} سنويا، مقابل ١١٨ م^{٣} للفلسطينيين، أى أنها تأخذ أربعة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون. كما أنها تسحب كميات كبيرة من مياه حوض الأردن فى حين يحرم الفلسطينيون من الوصول إليها.

ولم تتغير كمية مياه الرى فى الضفة الغربية منذ الاحتلال، وخصصت الزيادة الوحيدة وقدرها ٢٠ مليون م^{٣} للاستهلاك المنزلى.

أما عن الاستهلاك المنزلى، فإن استهلاك الفلسطينيين يمثل $\frac{١}{٣}$ استهلاك الإسرائيليين، حيث يقدر استهلاك الفرد الفلسطينى بحوالى ٢٢ جالونا يوميا مقابل ٧٢ جالونا للفرد الإسرائيلى.

ومن المناظر المألوفة فى الضفة الغربية مشاهدة المستوطنين الإسرائيليين يتمتعون بالعوم فى حمامات السباحة فى منازلهم على مشهد من سكان القرى الفلسسطينية العاجزين عن رى مزارعهم القاحلة بسبب عدم توفير مياه الرى.

المياه فى اتفاقات أوسلو

ينص البروتوكول الثالث الملحق بإعلان المبادئ على تشكيل لجنة دائمة للتعاون الاقتصادى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، من بين مهامها التعاون فى مجال المياه، وإعداد خبراء من الجانبين لبرنامج يحدد طرق التعاون بينهما فى إدارة

مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن مقترحات للدراسات والخطط بشأن حقوق كل جانب، وكذا الاستخدام العادل لهذه المصادر خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

كما يتضمن البروتوكول الرابع الخاص بالتعاون الإقليمى الإشارة إلى عدد من المشروعات، من بينها مشروعات تحلية المياه واستغلال منطقة البحر الميت بالتعاون بين الجانبين والأردن وشق قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت.

وأما بروتوكول المسائل المدنية الملحق بالاتفاقية الانتقالية، فقد تضمن فى مادته الأربعين عدداً من المبادئ والأحكام المفصلة بشأن المياه والصرف المتفق عليها، ومن أهمها:

- اعتراف إسرائيل بالحقوق الفلسطينية فى مياه الضفة الغربية، وأن هذه الحقوق سيجرى التفاوض بشأنها فى مفاوضات الوضع الدائم، وتسوى فى الاتفاق الخاص بالوضع الدائم لمصادر المياه المختلفة.
- وأن الطرفين يعترفان بالحاجة إلى إنماء مياه إضافية للاستخدامات المختلفة.
- والتنسيق بين الطرفين فى إدارة مصادر المياه (والصرف) وأنظمتها فى الضفة الغربية خلال الفترة الانتقالية على أساس عدة مبادئ من بينها الإبقاء على الكميات الحالية لاستخدامات هذه المصادر مع الأخذ فى الاعتبار كميات المياه الإضافية للفلسطينين من الخزان الشرقى والمصادر الأخرى المتفق عليها.

وقد حددت المادة هذه الكميات الإضافية التى يحتاجها الفلسطينيون فى الضفة مستقبلا بما بين ٧٠ و ٨٠ مليون م^{٣}، وتم الاتفاق على إتاحة ٢٨,٦ مليون م^{٣} لسد احتياجاتهم العاجلة من المياه العذبة خلال الفترة الانتقالية.

ونصت المادة على تعهدات كل من إسرائيل والفلسطينيين بشأن تزويد المناطق الفلسطينية بالمياه الإضافية، ومنها تعهد إسرائيل بإنشاء خط أنابيب مياه إلى منطقة الخليل وبيت لحم، ومسئولية السلطة الفلسطينية عن حفر بئر إضافى فى نابلس وإنشاء خط أنابيب فى سلفيت.

وتضمنت أحكاما بشأن التعاون الثنائى والإقليمى من خلال اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى، وبرامج التنمية الإقليمية واللجنة الثلاثية الإسرائيلية الفلسطينية الأمريكية المشتركة، والمحافل متعددة الأطراف الحالية والمستقبلية. ويشمل التعاون ونقل التكنولوچيا والبحث والتطوير والتدريب ووضع المعايير، وتطوير آليات التعامل فى حالات الطوارئ الطبيعية أو التى من صنع الإنسان وتبادل البيانات الخاصة بالمياه ومجاريها، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع أى ضرر أو تلوث لموارد المياه أوتدهور نوعيتها أو تلوث نظم الصرف الصحى.

وحددت مرفقات البروتوكول من ٨ إلى ١١ تفاصيل متعلقة بواجبات ومسئوليات اللجنة المشتركة للمياه، وآليات الإشراف والتنفيذ، والبيانات الخاصة بمستودعات المياه الجوفية فى الضفة الغربية، وموارد المياه فى قطاع غزة.

ونكتفى فى هذا المجال ببيان أهم أعمال اللجنة المشتركة، كما يلى:

- الموافقة على قيام أى من الطرفين بحفر آبار جديدة أو زيادة الاستخراج والموافقة المسبقة على قيام أيهما بتنمية موارد المياه.
- الموفقة على تفاصيل مشروعات المياه الإضافية للفلسطينيين.
- تنسيق إدارة موارد المياه والصرف فى الضفة الغربية على أسس.
- إدارة الفلسطينيين لنظم المياه والمجارى التى تخدمهم، واستمرار الجانب الإسرائيلى فى إدارة نظم المياه والمجارى التى تخدمهم وحدهم، وأن توضع خرائط محددة للمناطق التى يديرها كل من الطرفين، مع ضرورة الموافقة المسبقة على أى خطط جديدة أو تعديلات للخطط القائمة.

وقد حدد المرفق رقم ١٠ حجم الاستهلاكين الإسرائيلى والفلسطينى من أحواض المياه الجوفية فى الضفة الغربية بما مجموعه ٦٧٩ مليون م^3 . أما المرفق رقم ١١، فقد تضمن قيام السلطة الفلسطينية بإدارة وتشغيل وتنمية الموارد المائية لقطاع غزة، وقيام شركة ميكوروث الإسرائيلية بإدارة وتشغيل موارد ونظم إمدادات المياه داخل المستوطنات والمناطق العسكرية، مع استمرار نفس معدلات الضخ لها لأغراض الشرب والزراعة، وأن تدفع السلطة الفلسطينية للشركة الإسرائيلية

تكاليف إمداد المياه من إسرائيل والنفقات الحقيقية لتوصيلها إلى قطاع غزة، وأن تتخذ السلطة الفلسطينية الإجراءات الضرورية لحماية نظم المياه فى القطاع.

هذا، وقد سبقت لنا الإشارة إلى ما تضمنه إعلان مبادئ التعاون فى مجال المياه الموقع عليه فى أوسلو فى يونيو ١٩٩٦ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن.

المياه فى القانون الدولى

لا شك فى أن السياسة المائية الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية تعد انتهاكا صارخا لأحكام القانون الدولى الخاصة بالاحتلال الحربى - والتى سبق لنا الإشارة إليها - كما تتعارض مع مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية الذى أقره عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦.

وقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ متضمنا إدانة الاستنفاد المستمر من جانب إسرائيل للموارد الطبيعية، خاصة المياه فى الأراضى المحتلة لصالحها وبما يلحق الضرر بالفلسطينيين. كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تدعو فيها إسرائيل - كسلطة احتلال - إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية، وتعترف بحق الشعب الفلسطينى فى المطالبة بالتعويض عن أى استغلال لهذه الموارد أو فقدها أو إلحاق الضرر بها (انظر على سبيل المثال القرار رقم ٣٧/ ١٣٥ فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٢، والقرار رقم ٣٨/ ١٤٤ فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٣).

كما أصدر المؤتمر العاشر للأمم المتحدة المنعقد بشأن المياه فى ماردى پلاتا فى الأرچنتين عام ١٩٧٧ قرارا يؤكد فيه الحق الدائم للشعوب والبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية فى نضالها من أجل استعادة السيطرة على مواردها الطبيعية بما فيها المياه. كما أدان السياسات والتدابير المتخذة من جانب الدولة المستعمرة أو المسيطرة عليها، وخاصة فلسطين وزيمبابوى وناميبيا.

وبالرغم من أن اتفاقات أوسلو قد اعترفت بحقوق الفلسطينيين فى المياه، على نحو ما تقدم، فإنها لم تحدد هذه الحقوق وإنما تركتها لمفاوضات الوضع الدائم مع عدم تغيير السياسات الإسرائيلية القائمة (إلا فى حدود ضيقة) وأبقت على

الأوضاع التمييزية التى تتمتع بها إسرائيل، ويستفيد منها المستوطنون فى الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب الفلسطينيين.

هذا، وتقوم استخدامات الموارد المائية المشتركة فى القانون الدولى على مبدأين رئيسيين هما: العدالة فى استخدام المياه ـ والإدارة المشتركة.

وقد قننت الاتفاقية الخاصة «بقانون استخدام المجارى الدولية لغير الملاحة»، والتى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ مايو ١٩٩٧، بأغلبية ١٠٣ ضد ٣ وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت، وتنص على أنها مفتوحة للتوقيع حتى ٢٠ مايو ٢٠٠٠.

ومن أهم أحكام هذه الاتفاقية ما يلى:

- تعريف المجرى المائى بأنه نظام المياه السطحية والجوفية الذى يشكل بعلاقته المادية كلا واحدا ويصب فى مصب مشترك.
- تعريف المجرى المائى الدولى بأنه المجرى المائى الذى تقع أجزاؤه فى دول مختلفة.
- انطباق أحكامها بما لا يؤثر على التزامات الأطراف التعاقدية الأخرى.
- إن من حق الدولة المشاركة فى المشاورات والمفاوضات التى تجرى بشأن استخدامات المجارى المائية الدولية إذا كانت تؤثر على استخدامها لها.
- التعاون بين دول المجرى المائى على أساس مبدأ الاستخدام والمشاركة العادلين والمعقولين.
- تكون استخدامات دول المجرى المائى الدولى الكاملة والمستديمة محققة للمنافع وتأخذ فى الاعتبار مصالح هذه الدول وتتفق مع الحماية المناسبة للمجرى.
- تشارك جميع هذه الدول فى استخدام وتنمية وحماية المجرى المائى الدولى بطريقة عادلة ومعقولة.
- حددت الاتفاقية العناصر التالية للاستخدام العادل والمعقول:

ـ الطبيعة الجغرافية والمائية والمناخية والبيئية وغيرها من العوامل الطبيعية.

- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى .
- السكان الذين يعتمدون على المجرى فى كل من دوله .
- آثار استخدام إحدى دول المجرى على استخدامات بقية دوله .
- الاستخدامات القائمة والمحتملة .
- المحافظة على استخدامات موارد المجرى وحمايتها وتنميتها واقتصاداتها وتكاليف هذه الإجراءات .
- وجود استخدامات أخرى ومشروعات استخدامات مقاربة فى القيمة .

مشكلة المياه فى مفاوضات الوضع الدائم

باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعت إسرائيل يدها على موارد مائية مكنتها من سدّ الفجوة بين ما كانت تستخدمه من الموارد المتاحة لها، وخاصة بعد تحويل مجرى نهر الأردن وبين احتياجاتها المتزايدة من المياه فى الزراعة والصناعة، وأصبحت موارد الضفة والقطاع تزودها بحوالى ٤٠ ٪ من احتياجاتها، كما تزودها بالمياه اللازمة لتنفيذ سياساتها الاستيطانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

ولذا؛ وضعت إسرائيل نصب أعينها المحافظة على هذا المكسب الحيوى أيا كانت التسوية النهائية بشأن مستقبل هذه الأراضى . وبمناسبة مباحثات الحكم الذاتى التى كانت جارية فى عهد حكومة ميناحيم بيجن، حذر خبراء المياه الإسرائيليون الحكومة من أى احتمال لفقدان السيطرة على هذه الموارد وانتقالها إلى سلطة الفلسطينيين، الأمر الذى يعرضها لعمليات استنزاف لتلك المياه التى تعتمد عليها إسرائيل لسد ثلث احتياجاتها . وأشار هؤلاء الخبراء إلى أن من المحتمل أن يلجأ الفلسطينيون إلى حفر آبار عميقة بتمويل أجنبى وصبغ هذه الأعمال بصبغة إنسانية باعتبار حاجتهم لتوطين اللاجئين واستيعابهم . ذاكرين أن مثل هذه الأعمال يجب أن تعتبر سببا للحرب causus belli من جانب إسرائيل (مقال أمير شاميرا فى صحيفة الهاميشمار فى ٢٥ يونيو ١٩٧٨)(*) .

(*)

United Nations : Israel's Policy on. The west Bank Water Resources (New York, 1980).

وقد نقل عن موشى ديان فى عام ١٩٧٩ قوله: «إن العرب فى يهودا والسامرة لن يحصلوا على كميات من المياه أكثر مما يحصلون عليه اليوم».

وتعكس اتفاقات أوسلو مدى حرص إسرائيل على المحافظة على الوضع الراهن فى إدارة واستغلال الموارد المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تدل مواقفها فى المفاوضات المتعددة الأطراف على تركيزها على ضرورة تنمية الموارد المائية فى المنطقة لتزويدها بموارد جديدة عن طريق تحلية المياه أو استيرادها مما يدل على رغبتها فى عدم التفريط فى كميات المياه التى تحصل عليها حاليا من الموارد الجوفية والسطحية.

ومن أجل ضمان الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه من الضفة والقطاع، تتراوح الأفكار المطروحة بين ضم المناطق الفلسطينية التى تشمل هذه الموارد - والتى أقامت فيها المستوطنات غربى قضاءى نابلس والخليل ومنطقة جلبواع - وبين الإبقاء على مستوطنات فيها والاتفاق على وضع خاص لها يكفل السيطرة عليها والإدارة المشتركة لهذه الموارد فى إطار أحكام تقضى بموافقة إسرائيل على إداراتها واستغلالها.

كما أنه من الواضح أن إسرائيل تعلق أهمية كبيرة على تنمية الموارد المائية فى المنطقة فى إطار التعاون الإقليمى بين دولها، مما يتيح لها الاستفادة من التمويل الدولى لمشروعات تحلية المياه ومن الموارد المائية الكبيرة فى تركيا.

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى المبدأين القانونيين الرئيسيين بشأن استخدامات مجارى المياه الدولية (بما فيها المياه الجوفية المشتركة) وهما: الحقوق العادلة والإدارة المشتركة. وقد اعترفت إسرائيل فى اتفاقات أوسلو بأن للفلسطينيين حقوقا فى المياه، ولكن الاتفاق على ماهية هذه الحقوق أجل إلى مفاوضات الوضع الدائم.

ويبدو أن ثمة اتجاها لدى الفلسطينيين باتخاذ خطة چونستون - السابق الإشارة إليها - أساسا لتحديد الحصة الفلسطينية من مياه الأردن، بالرغم من أن تحويل مجرى النهر والاستفادة بمياهه خارج حوضه الطبيعى - على نحو ما فعلته إسرائيل - يعدان مخالفين لمبادئ القانون الدولى.

أما الخبراء الإسرائيليون، فإنهم يستندون إلى مبدأ «الاستعمال السابق» لموارد المياه، فى حين أن هذا الاستعمال لا يستند إلى أسباب مشروعة، حيث جرى تحويل

مجرى نهر الأردن بالمخالفة للقانون الدولى، كما استغلت إسرائيل موارد الضفة والقطاع نتيجة لاحتلالهما وفى انتهاك صارخ لما يقضى به قانون الاحتلال بسياستها التمييزية لصالح إسرائيل ولخدمة المستوطنات التى أقامتها.

وعلى العكس، فإن الاستخدام العادل هو الذى يلبى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة من المجرى المائى الدولى، الذى يراعى عدد السكان ومعدلات الدخل وتطورات المستقبل. ولا شك فى أن أى تسوية دائمة بشأن الضفة والقطاع يجب أن تأخذ فى الاعتبار ضرورات التنمية الاقتصادية وإصلاح البنية الأساسية المتدهورة، فضلا عن الحاجة لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين.

وأما عن الإدارة المشتركة لموارد المياه، فقد أثبتت تجربة المرحلة الانتقالية أن اللجان المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية لا تصلح للإدارة العادلة بسبب هيمنة إسرائيل وتشكيل اللجان من عدد متساو من الأعضاء، الأمر الذى يعطى الجانب الإسرائيلى فيها الكلمة النهائية فى إصدار قراراتها، ومن ثم فإن الإدارة على مستوى إقليمى من خلال لجان من دول متعددة تحقق قدرا أكبر من العدالة والتوازن الضرورين فى التسوية الدائمة.

الفصل الثامن
مشكلة الحدود

حدود الدولة فى الفكر الصهيونى

يختلف رجال الدين والمؤرخون اليهود فيما بينهم بشأن حدود الدولة اليهودية كما وردت فى أسفار التوراة. ويرى رجال الدين أن الحد الأدنى للدولة هو نهر دان شمالا وبير سبع جنوبا، وأن تشمل رقعتها ضفتى نهر الأردن بحيث تصل حدودها الشرقية إلى بادية الشام والغربية إلى البحر المتوسط وأما حدها الأقصى، فيشمل الأراضى الواقعة حتى البحر المتوسط غربا وإلى وادى عربة ووادى العريش وصحراء سيناء فى الجنوب الغربى، وخليج العقبة جنوبا ووادى عربة وشرق الأردن شرقا، ونهر الفرات حتى صيدا فى الشمال والشمال الشرقى.

ويصنف مؤرخو التوراة اليهود حدود أرض إسرائيل Eretz Ysrael إلى حدود الآباء التى تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، وحدود قوم موسى من البحر الأبيض غربا وبطول وادى العريش جنوبا وبطول البحر الميت ومجرى نهر الأردن حتى الشاطئ الجنوبى لبحيرة طبرية شرقا وجنوبى لبنان شمالا. أما حدود مهاجرى بابل، فهى تلك الموضحة فى «الميشنا» والتى تقل بعض الشىء عن الحدود الأخيرة.

ولتحديد هذه الأراضى أهمية دينية كبيرة، باعتبارها الأرض التى منحها الرب لليهود وأمرهم بعبادته فيها(*).

ومع تأثر الفكر الصهيونى بكتابات الحاخامات ومؤرخى التوراة بشأن هذه الحدود، باعتبار أرض إسرائيل التوراتية تراثا للشعب اليهودى، فإن آباء الصهيونية

(*) البروفسور موشيه برافر: حدود أرض إسرائيل (دار الجيل).

كانوا يطالبون بأن تكون رقعة الدولة اليهودية من الاتساع بحيث تكفى اليهود المهاجرين، وأن تشمل مصادر المياه التى تكفل لها البقاء والازدهار، على أن تتوسع الدولة تدريجيا وعلى مراحل.

وفى مقابلة تمت مع مستشار الإمبراطور الألمانى عام ١٨٩٨، رد تيودور هيرتزل على استفسار المستشار عن الحدود التى ترغب فيها الصهيونية قائلا . «سنطالب بما نحتاج إليه، وكلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت حاجتنا إلى الأرض».

ومنذ المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، تبنى ديفيس ترتيتش فكرة إقامة فلسطين الكبرى(*) ، وكتب إلى هيرتزل مطالبا إياه بأن يتضمن البرنامج إقامة الدولة فى فلسطين والبلاد المجاورة لها، وظل يطالب فى المؤتمرات الصهيونية بذلك ذاكرا أن فلسطين لا تشكل مفهوما جغرافيا عصريا، بل إنها جزء من سوريا، فإن الدولة اليهودية يجب أن تشمل فلسطين داخل القدس وبيروت وسوريا ومنطقة سهل العريش.

وظل الفكر الصهيونى بشأن حدود الدولة يتراوح بين الحد الأدنى الذى يشمل المنطقة الواقعة بين صيدا/ جبل الشيخ شمالا، وخط يافا/ أريحا شمال البحر الميت جنوبا، وبين الحد الأقصى الذى يطالب بفلسطين الكبرى، كما كانت فى عهدى داود وسليمان.

وفى عام ١٩١٥، قام هيربرت صموئيل بتوزيع مذكرة على أعضاء الوزارة البريطانية، أشار فيها إلى أن حدود فلسطين تبدأ حيث تنتهى متصرفية جبل لبنان المستقلة، وتمتد جنوبا حتى الحدود المصرية التركية، كما تشمل شرقى الأردن حتى خط حديد الحجاز.

ونشرت مجلة «أرض إسرائيل» التى كان يصدرها الصندوق القومى اليهودى بالألمانية فى عام ١٩١٦ مقالا جاء فيه «إننا لا نريد امتلاك أرض الآباء والأجداد دفعة واحدة، بل مع الزمن، خطوة خطوة حسب استعداد فلسطين وملاءمتها لاستيعابنا»(*) .

(*) عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة (المرجع السابق).

وخلال المداولات بين المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية قبيل إصدار تصريح بلفور، طلبت المنظمة أن ينص التصريح على «أن تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجوب إعادة قيام فلسطين كوطن قومى للشعب اليهودى»، إلا أن بريطانيا لم تستجب لهذا الطلب، وإنما تضمن تفسير الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢ أن تصريح بلفور لا يعنى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وإنما إقامة وطن قومى يهودى فيها.

وفى ٢٣ فبراير ١٩١٩، تضمنت المذكرة الرسمية التى تقدمت بها المنظمة الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بفرساى الدعوة للاعتراف بحق اليهود التاريخى فى فلسطين وبحق إعادة وطنهم القومى فيها، وتثبيت حدود فلسطين بما فيها ضم جنوبى لبنان وحرمون والعقبة وشرقى الأردن فيها، والتى اعتبرها وايزمان فلسطين التاريخية.

وتضمنت المذكرة حدود الوطن القومى اليهودى على النحو التالى:

- شمالا عند نقطة على البحر الأبيض المتوسط قرب صيدا وتتبع خطوط تقسيم المياه عند سفوح تلال لبنان من جسر الكروان إلى البئر الموازية لخط التقسيم بين حوض وادى القرن ووادى التيم، ومن هناك جنوبا متبعة التقسيم بين المنحدرين الشرقى والغربى لجبل الشيخ حرمون ثم إلى الغرب من بيت جن، وتتجه شرقا بعد ذلك متبعة خط تقسيم مياه نهر الفينة غربى سكة حديد الحجاز، وتنتهى عند خليج العقبة متفقة مع الحدود فى الجنوب مع الحدود المصرية والبحر المتوسط غربا.
- يجب أن تكون لفلسطين منافذها الطبيعية على البحر وأن تسيطر على أنهارها ومصادر مياهها. فالحياة الاقتصادية لها تتوقف على موارد المياه المتاحة بحيث لا يكفى ضمان موارد المياه التى تغذى البلاد، بل يجب التمكن من المحافظة والسيطرة عليها.
- لا يمكن فصل منطقة جبل الشيخ عن البلاد، فهى المصدر الحقيقى للمياه.
- يجب تطوير الموانىء على خليج العقبة من أجل تكثيف الزراعة والانتقال عبر الأردن، وإقامة موانىء حرة تمر بها تجارة البلاد.

ومن الواضح أن هذه الحدود تشمل كل فلسطين التى وضعت تحت الانتداب (بما فيها شرق الأردن) وجنوب لبنان بما فى ذلك مدينتا صور وصيدا ومنابع نهر الأردن وجبل الشيخ والقسم الجنوبى من نهر الليطانى وجزءاً من سوريا يضم مرتفعات الجولان ونهر اليرموك وينابيع مياه الحمة المعدنية(*) .

ولم يستجب الحلفاء للمطالب الصهيونية، وفى ديسمبر ١٩٢٠ توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق حول الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان والعراق، وتم تعيين الحدود بحيث تمتد من رأس الناقورة على البحر المتوسط باتجاه الشرق إلى قرية بارون فى لبنان، وذلك باتجاه الشمال الشرقى قرب المطلة فى فلسطين عبر وادى الأردن إلى تل القاضى فى فلسطين وإلى تل نياس فى سوريا، ثم يسير خط الحدود باتجاه الجنوب الغربى إلى جسر بنات يعقوب وإلى نقطة شرقى مدينة طبرية وينحرف الخط فى اتجاه الجنوب الشرقى حتى محطة الحملة على سكة حديد درعا، بحيث تقع كل بحيرة الحمة وبحيرة طبرية فى فلسطين.

وقد ظل زعماء الصهيونية يسعون إلى تعديل الحدود الشمالية، وكتبوا إلى الرئيس الأمريكى شاكين من أن اتفاق سايكس پيكو يقسم البلاد مغفلا الحدود التاريخية والضرورات الطبيعية، ومطالبين بأن تشمل فلسطين شمالا نهر الليطانى ومساقط مياه حرمون، وشرقا سهلى الجولان وحوران.

وفى عام ١٩٢٢، فصلت بريطانيا شرق الأردن وأقيمت عليه إمارة عبد الله بن الحسين، ورسمت حدود الإمارة مع فلسطين بحيث تبدأ من نقطة تقع على بعد كيلو مترين من وادى عربة إلى بلدة العقبة، ويمر الخط الذى يصل بينهما وسط وادى عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى التقاء نهرى الأردن واليرموك، ويسير من هناك عبر مركز نهر اليرموك حتى الحدود السورية.

وقد أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين، متضمنا رسم الحدود على هذا الأساس.

(*) عادل محمود رياض: المرجع السابق.

وقد قبلت الحركة الصهيونية فصل شرق الأردن على مضض، واعتبرته خيانة: من جانب بريطانيا ونكوصا عن وعودها ومخالفة لتصريح بلفور.

أما ڤلاد ميرچابوتنسكى، زعيم الجناح اليمينى فى الحركة، فقد اعتبر موافقة وايزمان على فصل شرق الأردن تخاذلا وضعفا، وانشق عن المنظمة الصهيونية وأسس حركته التصحيحية. وكان چابوتنسكى يعارض سياسة الصهيونية العمالية ـ التى كانت تحظى بتأييد غالبية الحركة ـ ويعترض على شعار «دونم بعد دونم» الذى كانت تتبناه لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين خطوة خطوة بشراء قطعة من الأرض ثم قطعة أخرى وهكذا، ومحاولة كسب ود العرب وعدم إثارتهم، وإنما كان يطالب بإقامة جدار حديدى فى مواجهة العرب لردعهم وبالتمسك بكل أراضى الوطن القومى بما فيها شرق الأردن.

وبالرغم من عودة الحركة التصحيحية إلى المنظمة الصهيونية، فقد ظلت جناحا قائما يمثله حزب حيروت بزعامة ميناحيم بيجن الذى تمكن تكتل الليكود الذى شكله من الفوز بالحكم فى عام ١٩٧٧، ولم يتخل حزب حيروت عن المطالبة بشرق الأردن (حيث اتخذ شعاره خريطة فلسطين بضفتى الأردن عليها بندقية) إلى أن اضطرته تحالفاته الحزبية إلى الكف عن ذلك.

ولم يكن الأمر قاصرا على چابوتنسكى وأتباعه، بل استمرت محاولات حاييم وايزمان مع الحكومة البريطانية من أجل السماح لليهود بالاستيطان فى شرق الأردن. وكان يحمّل بريطانيا مسئولية ما ترتب على سلخها هذا الجزء من فلسطين من مصادمات بين الفلسطينيين واليهود، ويقترح عليها ترحيل الفلسطينيين الذين يتملك اليهود أراضيهم إلى الضفة الشرقية للأردن حيث تشترى لهم الأراضى التى يتولون زراعتها واستيطانها، الأمر الذى يؤدى إلى إزالة أسباب المواجهة بين الجانبين.

وقد سبقت الإشارة إلى أن بريطانيا منذ بداية انتدابها على فلسطين رفضت ما كان يردده بعض الصهيونيين من أنهم يريدون أن تصبح فلسطين يهودية كما أن بريطانيا بريطانية، وأكدت فى كتابها الأبيض فى أول يوليو ١٩٢٢ أن تصريح بلفور لا يعنى تحويل فلسطين بأكملها إلى وطن قومى يهودى، وإنما معناه إقامة وطن قومى لليهود فيها، وذلك بالتدريج ومع مرور الزمن، وليس إقامة دولة يهودية فى كل البلاد.

ومع ذلك، فإن هذا التفسير لتصريح بلفور من جانب الدولة التى أصدرته لم يؤثر على الموقف الصهيونى الثابت والقائم على أساس حق الشعب اليهودى المطلق فى أرض إسرائيل بأكملها.

وقد واصلت الصهيونية العمالية انتهاج سياستها البراجماتية (العملية)، فقبلت تقسيم فلسطين مرة عندما اقترحت لجنة پيل البريطانية مشروعها عام ١٩٣٧، وأخرى عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ فى ٢٩ نوڤمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين.

ولم يشأ داڤيد بن جوريون الاستيلاء على الضفة الغربية فى حرب ١٩٤٨، وكان على تفاهم مع الأمير عبد الله على ضمها إلى إمارته، بل إنه كان ينصح بردها إلى العرب بعد استيلاء القوات الإسرائيلية عليها فى حرب ١٩٦٧ اكتفاء بضم إسرائيل للقدس، ولكنه كان قد اعتزل الحكم والسياسة، وبدت الحكومات العمالية بعده أكثر ضعفا وترددا فى اتخاذ موقف من الأراضى العربية المحتلة.

وفى الفترة ما بين حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣، انقسم المجتمع الإسرائيلى على نفسه بين المطالبين بالاحتفاظ بالأراضى المحتلة وبين أنصار ردها أو رد معظمها إلى العرب مقابل إقامة السلام مع الدول العربية، وتزايدت حدة الخلافات بين الجماعات الدينية التى كانت تعتبر انتصار القوات الإسرائيلية معجزة إلهية والتفريط فى الأرض خطيئة كبرى.

ووقعت الحكومات العمالية تحت ضغط رأى عام قوى يطالبها بعدم رد الأراضى المحتلة، وبدت عاجزة عن إقامة السلام مع الدول العربية أو ضم هذه الأراضى مما يؤدى إليه ذلك من تغيير للطابع اليهودى لإسرائيل، ويعرضها لضغوط دولية كبيرة؛ وفى حين أعلنت عن استعدادها لقبول حل وسط إقليمى بتقاسم الأراضى المحتلة مع العرب، فإنها مضت فى تنفيذ سياسة استيطانية حريصة فى أول الأمر (ومقتصرة على تحقيق المصالح الأمنية والاستراتيجية)، ثم تخلت عن هذا الحرص وأخذت تتوسع فى النشاط الاستيطانى. وقد خرجت الحكومات العمالية بعد حرب ١٩٧٣ ضعيفة وأكثر عجزا عن اتخاذ قرار بشأن الأراضى العربية المحتلة.

ومنذ فوز تكتل الليكود فى انتخابات عام ١٩٧٧ ، بدا الانقسام واضحا فى المجتمع الإسرائيلى بين تيارين رئيسيين ، أحدهما يمثله حزب العمل الذى تهمه المحافظة على الطابع اليهودى للدولة أكثر من الرقعة التى تشغلها ، والآخر الذى يمثله تكتل الليكود ويدعو إلى التمسك بأرض إسرائيل التاريخية وعدم التنازل عن أى شبر فيها ، وتؤيده فى ذلك جماعات الأصولية اليهودية والمستوطنون من أمثال جماعة غوش إيمونيم وتلتف حوله أكثر الحركات تطرفا .

وظلت هذه الانقسامات تسود الحياة السياسية فى إسرائيل وتؤثر على اتجاهات حكوماتها بشأن الأراضى العربية المحتلة ، وبوجه خاص حول مستقبل الضفة الغربية بسبب العوامل التاريخية والدينية التى تتعلق بها .

ولا تزال الخلافات شديدة بشأن الحدود النهائية لدولة إسرائيل التى لا تُعرف لها حدود سوى ما حددها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وما تضمنته اتفاقات الهدنة من خطوط فاصلة ، ولم يستقر رأيها حتى الآن على حدودها الفلسطينية .

حدود التقسيم وخطوط الهدنة

يعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين هو القرار الدولى الذى ينشئ إسرائيل ويعين حدودها ، فقد تضمن إنهاء الانتداب البريطانى وإقامة دولتين إحداهما عربية (فلسطينية) والأخرى يهودية (وعين حدودهما) وإنشاء اتحاد اقتصادى بين الدولتين ، مع تدويل القدس والمنطقة المحيطة بها - كمنطقة قائمة بذاتها - ووضعها تحت إشراف مجلس الوصاية للأمم المتحدة . ولا يزال هذا القرار يشكل أساسا لإقامة الدولة الفلسطينية التى حالت الظروف دون إقامتها منذ صدوره .

وقد حدد قرار التقسيم حدود كل من الدولتين . أما الدولة العربية ، فكانت تضم مناطق الجليل الأعلى والجليل الغربى والضفة الغربية وقطاع غزة ، على مساحة قدرها ٤٧٦ , ٤ ميلا مربعا (٨٨ , ٤٢٪ من المساحة الكلية لفلسطين . وأما الدولة اليهودية ، فكانت تشمل منطقة الجليل الشرقى والمنطقة الساحلية حتى قطاع غزة (عدا حيفا) ومنطقة النقب ، وتبلغ مساحتها ٨٩٣ , ٥ ميلا مربعا (٤ , ٥٦ ٪ من المساحة الكلية) .

وكان وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت قد اقترح تعديل تلك الحدود بضم النقب أو جزء منه والقدس للدولة العربية وضمها إلى شرق الأردن، مقابل ضم الجليل الغربى لإقليم الدولة اليهودية؛ ولكن الجانبين رفضا هذه التعديلات.

أما اتفاقات الهدنة التى عقدت عام ١٩٤٩ بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، فقد رسمت خطوط الهدنة على أساس ما توسعت فيه إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية حيث استولت على مناطق الجليل وحيفا والقدس الغربية، وأصبحت المساحة التى تسيطر عليها تمثل ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين، فى حين تبقى فى أيدى العرب ٢٢,٦٪ من هذه المساحة تمثل الضفة الغربية التى ضمتها الأردن وقطاع غزة الذى ظل تحت الإدارة المصرية حتى ٥ يونيو ١٩٦٧.

وقد نصت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على أن تكون الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب هى الحدود الدائمة بين البلدين دون المساس بالوضع النهائى لقطاع غزة.

أما معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، فقد نصت على تحديد الحدود الدائمة بين البلدين على أساس تعريف الحدود وقت الانتداب (كما هى محددة فى ملحق المعاهدة)، وذلك دون المساس بوضع أى أراض وقعت تحت سيطرة الحكم العسكرى الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

وبهذا، أصبح على منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الاتفاق على الحدود بين «الدولة الفلسطينية» وإسرائيل.

الحدود الآمنة فى المنظور الإسرائيلى

يتسع مفهوم الأمن فى الفكر الإسرائيلى ليشمل إلى جانب مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية، السيطرة على مصادر المياه، والرفاهية الاقتصادية، والقدرة على إيواء أكبر عدد ممكن من يهود العالم. ولذا تتسم دراسات رجال السياسة والاستراتيچية الإسرائيليين بشأن الوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة بالشمولية والتفصيل.

فبالرغم من عقد معاهدة سلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، فإنهم لا يزالون يتخوفون من خطر محتمل، قد يتهدد الدولة من قبل تحالف عربى قد يداهمها من الجنوب أو الشرق، وخاصة إيران من والعراق وسوريا، وتثير حيازة عدد من دول الشرق الأوسط للصواريخ والأسلحة الكيماوية والبيولوچية. قلق هؤلاء المفكرين ويرون أن على إسرائيل ألا تتخلى عن خيارها النووى قبل أن يتحقق السلام الشامل مع كافة دول المنطقة. وهم يعترفون بأن الأخطار قد تقلصت إلى حد ما بعد عقد معاهدتى السلام مع مصر والأردن، ولكنهم مع ذلك لا يزالون متمسكين بإقامة أحزمة أمنية على طول نهر الأردن والخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية ومن حول القدس.

أما الخطر القادم من داخل الضفة والقطاع، فيتمثل فى منظمات المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس والجهاد الإسلامى. وبالرغم من أن اتفاقات أوسلو أسندت إلى السلطة الفلسطينية مسئولية الأمن الداخلى فى مناطق الحكم الذاتى، وعلى الرغم من أن عمليات المقاومة قد تقلصت إلى حد كبير، فإن الإستراتيچيين الإسرائيليين يعتبرون هذا الخطر قائما ومستمرا ويهدد إسرائيل ذاتها، فضلا عن تهديد المستوطنات والمستوطنين. (علما بأن عدد ضحايا حوادث السيارات يبلغ أضعافا مضاعفة لعدد ضحايا تلك العمليات)، ولمواجهة هذا «الإرهاب»، فإن على إسرائيل السيطرة الكاملة على منافذ الضفة والقطاع، بل ويطالبون بأن تكون لقوات الدفاع والأمن الإسرائيلية حرية الحركة والتقل فى كافة أنحاء الأراضى الفلسطينية لمطاردة الإرهابيين.

وتشغل المستوطنات حيزاً كبيرا فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى. فهى فى نظر البعض مواقع دفاعية تشكل أحزمة أمنية أو تحاصر التجمعات السكنية الفلسطينية، ومن ثَمّ فإنها ترسم الحدود الفاصلة بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتى. ومنهم من يرى الإبقاء عليها كلها أو معظمها لاعتبارات أمنية، أو لاعتبارات تاريخية أو دينية أو لمجرد تكريس حق اليهود فى الاستيطان فى أى جزء من «أرض إسرائيل». ولكن هناك من يرى التخلى عن بعضها، سواء لعدم أهميتها الإستراتيچية أو لمواقعها المتطرفة أو ثمنا للاتفاق مع الفلسطينيين. والإبقاء على المستوطنات يتطلب اقتطاع

أراضيها وضمها إلى إسرائيل، أو وضعها فى حماية القوات الإسرائيلية، أو الاتفاق على وضع خاص لها يكفل عدم خضوعها للسلطة الفلسطينية على نحو ما تضمنته اتفاقات أوسلو فى هذا الشأن.

وفى محاولة لتقليل احتمالات التصادم بين المستوطنين والفلسطينيين، برزت فكرة إقامة شبكة طويلة من الطرق الالتفافية للفصل بين المستوطنات والمدن والقرى الفلسطينية، وربط المستوطنات بإسرائيل.

والخلاصة، أن الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى يتمسك بالسيطرة على الحدود والمجال الجوى والمياه الإقليمية للضفة والقطاع، ويرفض إزالة المستوطنات بل يرى ضرورة كفالة الحماية لها، فضلا عن بقاء «الكيان الفلسطينى» منزوع السلاح بصفة دائمة.

وفضلا عن ذلك، فإنه يرى ضرورة سيطرة إسرائيل على مصادر المياه، وخاصة خزان المياه الجوفية. وقد سبقت الإشارة إلى المطالب التى تقدمت بها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر السلام فى باريس عام ١٩١٩، والتى تضمنت أن الدولة اليهودية «يجب أن تكون قادرة على تأمين كل مصادر المياه اللازمة لتغذيتها بل والاحتفاظ بها والسيطرة عليها»، إذ إن استغلال الفلسطينيين لهذه المصادر يمكن أن يحرم إسرائيل من جزء كبير من استهلاكها الحالى، كما أن تطويرها بطريقة غير مسئولة يمكن أن يؤدى إلى تلويثها.

ومن ناحية أخرى، تطالب الاستراتيجية الإسرائيلية بالتحكم فى عدد السكان الفلسطينيين فى الضفة والقطاع، وقد تضمنت اتفاقات أوسلو ـ واتفاق كامب ديفد من قبل ـ أن عودة السكان الذين فروا من الأراضى الفلسطينية خلال حرب ١٩٦٧ تخضع لترتيبات لجنة تشارك فيها إسرائيل مع مصر والأردن، وتراعى فيها اعتبارات منع الاضطراب والإخلال بالنظام. ولا تجد هذه الاستراتيجية تناقضا بين قبول إسرائيل لأى أعداد من المهاجرين اليهود وبين تحكمها فى الأوضاع السكانية فى الضفة والقطاع، بل إن هناك من يرون ضرورة تحقيق التوازن السكانى فيما بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين.

وكانت الحكومة العمالية تستهدى، خلال السنوات الأولى للاحتلال بمشروع إيجال آلون الذى يحدد الأجزاء التى يجب على إسرائيل استقطاعها من الأراضى العربية المحتلة والاستيلاء عليها. وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، كان المشروع يقترح ما يلى:

- إنشاء حزام يتراوح عرضه ما بين ١٠ و ١٥ كم يمتد على طول وادى نهر الأردن، ويضم أقل عدد ممكن من السكان العرب، وقيام إسرائيل بضم أراضيه.
- إنشاء شريط يصل من طريق القدس لأريحا حتى نتوء اللطرون وضم إسرائيل للأراضى التى يحتويه.
- احتواء صحراء يهودا بأكملها من جبل الخليل حتى البحر الميت ومنطقة النقب داخل حدود إسرائيل.
- ضم قطاع غزة وتوطين اللاجئين خارجه سواء فى الضفة الغربية أو فى منطقة العريش.
- ضم القدس الشرقية وتوحيد المدنية تحت السيادة الإسرائيلية.

وقد ظل موشى ديان هو الشخصية المسيطرة على رسم وتنفيذ سياسات الحكومات العمالية فى الأراضى المحتلة، وكان يرى الاحتفاظ بهذه الأراضى تحت السيادة الإسرائيلية، مع عدم تدخل سلطات الاحتلال فى شئون السكان طالما كانوا ينصاعون لها، وتبنى سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن. كما كان يحبذ نوعا من التقاسم الوظيفى بين إسرائيل والأردن فى إدارة الضفة الغربية. وكان ديان يعارض مشروع إيجال آلون، ويرى انتهاج سياسة استيطان مكثف فى الأراضى المحتلة.

وعندما تولت حكومة إسحاق رابين الحكم فى عام ١٩٩٢، متحالفة مع حزب ميريتس - الذى لا يعارض فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة - أولت اهتمامها بالمحافظة على الطابع اليهودى لدولة إسرائيل، مع تغليب الاعتبارات المتعلقة بأمن إسرائيل. وانتهجت سياسة تقوم على أساس الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإقامة كيان فلسطينى. أما عن حدود إسرائيل، فقد ظلت تعتبر نهر الأردن هو الحد الأمنى الشرقى لها، كما رأت ضرورة الاحتفاظ

بسيادة إسرائيل على وادى الأردن وشمال غرب البحر الميت وغوش عتسيون باعتبارها مناطق حيوية لأمنها، فضلا عن ضم القدس الموحدة وتوسيع حدودها تنفيذا لمشروع «القدس الكبرى» وقد احتفظت اتفاقات أوسلو بمنطقة فى الضفة الغربية (المنطقة جـ) تبلغ مساحتها حوالى ٧٠٪ من مساحتها الكلية، و ٤٠ ٪ من مساحة قطاع غزة، وأبقت المستوطنات الإسرائيلية فيها، وتضمنت إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة وتسليم السلطات للفلسطينيين فيها تدريجيا بين المناطق الثلاث (ألف وباء وجيم).

أما حكومة نيتانياهو، فقد أقامت سياستها تجاه الضفة والقطاع على أساس ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيل على هذه الأراضى، سواء للاعتبارات الأيديولوچية التى تدين بها أو لاعتقادها بأن التخلى عنها يشكل خطرا على بقاء الدولة الإسرائيلية. ومع ذلك، فقد اضطرتها اتفاقات أوسلو، التى تلتزم بها إسرائيل، والحقائق التى فرضتها على أرض الواقع أن تنتهج سياسة متخبطة تتسم بالمراوغة وتعطيل عملية السلام.

وسوف نتناول فى الباب القادم بدرجة أكثر من التفصيل تصورات العمل والليكود وعدد من المفكرين الإسرائيليين لحدود وطبيعة الكيان أو الدولة الفلسطينية.

الباب الثالث

الدولة الفلسطينية وآفاق المستقبل

الفصل الأول

الأمم المتحدة والدولة الفلسطينية

عندما عرضت بريطانيا القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧، معلنة عن عزمها التخلى عن انتدابها على فلسطين، كان يتعين على هذه المنظمة الدولية - وفقا لميثاقها وبموجب مسئوليتها عن الأقاليم التى كانت خاضعة لنظام الانتداب فى عهد عصبة الأمم أن تقرر انتهاء الانتداب وقيام الدولة الفلسطينية.

فقد كانت فلسطين من البلدان التى اعتبرها عهد العصبة - وفقا للمادة ٢٢ - ضمن الفئة (أ) التى يعتبر شعبها «قد بلغ درجة من الارتقاء يمكن معها الاعتراف مؤقتا بوجوده كأمه مستقلة، بشرط تقديم المشورة الإدارية والمساعدة إليه من جانب دولة الانتداب حتى ذلك الوقت الذى يصبح فيه قادرا بمفرده».

وكانت الغالبية العظمى من السكان لا تزال من العرب الفلسطينيين، فى حين أن اليهود لم يكونوا يمثلون إلا أقلية ضئيلة (٦٤٢ ألف فلسطينى مقابل ٥٨ ألف يهودى)، بالرغم من موجات الهجرة اليهودية التى بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما ظل لعرب فلسطين الغالبية عند عرض القضية على الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ حيث كانوا يشكلون حوالى ضعف عدد اليهود؛ غير أن الجمعية العامة لم تقبل مطالبة العرب بإقامة دولة علمانية ديمقراطية فى فلسطين، كما رفضت إقامة دولة يهودية فى كامل التراب الفلسطينى، وأصدرت فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قرارها رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين وإقامة دولة عربية وأخرى يهودية فيها، وقد وضعت الجمعية العامة فى اعتبارها تاريخ الصراع العربى اليهودى على فلسطين منذ قيام الحركة الصهيونية وتوافق بريطانيا معها على هدف إقامة دولة يهودية تحقق من ناحية آمال اليهود فى أن تكون لهم دولتهم فى الأرض التى يعتبرونها أرض أجدادهم، وأوضاع يهود أوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى.

وقد سبقت لنا الإشارة إلى المبررات التى قدمتها لجنة فلسطين (يونيسكوب) لمشروع قرار التقسيم والتى اعترفت فيها بأن الانتداب البريطانى على فلسطين كانت له طبيعة خاصة، إذ إنه جاء مخالفا لمبدأ تقرير المصير (انظر ما سبق فى الفصل الأول من الباب الأول).

وبعد أن رفض العرب قرار التقسيم وطعنوا فى شرعيته مطالبين بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية لتقول كلمة القانون فيه، عادوا يطالبون بتنفيذه، وأصبحوا يستندون إليه كأساس لشرعية حقهم فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضى التى خصصها قرار التقسيم لهذه الدولة، والتى حالت الظروف دون تنفيذه، ويطالبون بتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير المصير، شأنه شأن بقية الشعوب التى حصلت على استقلالها منذ إنشاء الأمم المتحدة.

والواقع أن حق تقرير المصير، الذى كان يثير من قبل الخلافات بين فقهاء القانون الدولى حول ما إذا كان يعتبر حقا قانونيا لكافة الشعوب أم إن له طابعا سياسيا وإنه يفتقر إلى التحديد، قد أصبح مبدأ قانونيا مستقرا فى ظل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى المعاصر.

فقد نص الميثاق فى المادة ١/ ٢ على أن من مقاصد الأمم المتحدة «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها»، كما نصت المادة ٥٥ منه على «قيام علاقات سلمية ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها». وخصص الميثاق فصله الثانى عشر لنظام الوصاية الدولى الذى من بين أهدافه «العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية . . . واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال»، وتضمن إنشاء مجلس الوصاية - أحد الفروع الرئيسية للأمم المتحدة - لهذا الغرض.

وقد كانت تصفية الأوضاع الاستعمارية من بين أهداف الأمم المتحدة التى أحرزت نجاحا هائلا فى تحقيقها، حتى كادت هذه الأوضاع تزول تماما من العالم، وحصلت الشعوب فى كل مكان على استقلالها وانضمت عشرات الدول إلى المنظمة الدولية.

فقد أكدت الجمعية العامة حق تقرير المصير لكافة الشعوب، وذلك فى قرارات متتالية أصدرتها واتفاقات دولية أعدتها، وأصدرت فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ قرارها رقم ١٥١٤ بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذى أكدت فيه أن «لجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسى، وتسعى إلى تحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى»، وتضمنت كل من اتفاقيتى العهد الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - فى المادة الأولى لكل منهما - أن «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها، ولها بموجب هذا الحق حرية تقرير وضعها السياسى وتحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى».

وسارت الأمم المتحدة خطوة أخرى بالغة الأهمية فى إسباغ الطابع القانونى لمبدأ تقرير المصير، إذ إن الجمعية العامة فى إعلانها لمبادئ القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة - والذى أصدرته بقرارها رقم ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ - قد اعتبرت تقرير المصير واحدا من بين مبادئ هذا القانون. وقد تضمن هذا الإعلان أن «لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ المساواة بين الشعوب فى الحقوق وحقها فى تقرير مصيرها بنفسها، المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة، الحق فى أن تقرر بحرية ودون تدخل خارجى وضعها السياسى، وأن تسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى».

وبهذا تكون الجمعية العامة - التى تملك تفسير أحكام ميثاق الأمم المتحدة - قد أصدرت تفسيرا ملزما لما نص عليه الميثاق يؤكد أن تقرير المصير مبدأ من مبادئ القانون الدولى.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية، من جانبها، مبدأ تقرير المصير، معترفة بالتطور الذى شهده القانون الدولى المعاصر. ففى رأيها الإفتائى فى قضية ناميبيا الذى أصدرته فى ٢١ يونيو ١٩٧١ ذكرت «إن المحكمة تأخذ فى اعتبارها المتغيرات التى حدثت فى نصف القرن الأخير والتطور اللاحق للقانون من خلال ميثاق الأمم المتحدة والقانون العرفى، وهذه التطورات لاتدع مجالا للشك فى أن الهدف النهائى (للأمم المتحدة) هو تقرير المصير واستقلال الشعوب المعنية». وقد أشارت

المحكمة إلى عملية تصفية الاستعمار وإعلان الجمعية العامة استقلال الشعوب، وذكرت أن تقرير المصير قد يؤدى إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، أو إلى علاقة مشاركة حرة مع دولة مستقلة، أو الاندماج مع دولة مستقلة.

كما أكدت محكمة العدل الدولية حق تقرير المصير فى رأيها الإفتائى فى قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٥.

أما بشأن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، فبعد أن كانت الأمم المتحدة قد أكدت بقرار التقسيم رقم ١٨١، والذى لم ينفذ منذ صدوره بسبب استيلاء إسرائيل على أجزاء من أرض الدولة العربية وقيام الأردن بضم الضفة الغربية ووضع مصر قطاع غزة تحت إدارتها، فإنها عادت لتؤكده من جديد بعد أن قامت إسرائيل باحتلال بقية الأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧.

فقد أصدرت الجمعية العامة فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ قرارها رقم ٢٥٣٥ الذى يؤكد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، ثم تعاقبت قراراتها التى تؤكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى(*).

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، أنشأت الجمعية العامة «لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، وطالبتها بإعداد برنامج لتمكين الفلسطينيين من ممارسة هذه الحقوق. وأعدت اللجنة البرنامج فى عام ١٩٧٦ متضمنا جزءا عن حق العودة وآخر عن حق تقرير المصير والاستقلال الوطنى والسيادة، وتوصيات اللجنة فى هذا الشأن ومنها إعداد جدول زمنى يقرره مجلس الأمن للانسحاب الإسرائيلى التام من كل الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ووقف الاستيطان وإزالة المستوطنات القائمة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد عرضت توصيات اللجنة على مجلس الأمن ولكنه لم يستطع اتخاذ قرار بشأنها بسبب الڤيتو الأمريكى.

(*) انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العام أرقام ٣٠٨٩ في ٧/ ١٢/ ١٩٧٣، و٣٢٣٦ فى ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤ و ٣١/ ٣٤ بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٧٦، و٧/ ٢ فى ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٠، و١٥١٤ فى ١٤/ ١١/ ١٩٨٠، و٣٧/ ١٢٣ فى ١٦/ ١٢/ ١٩٨٢ و٣٨/ ٥٨ فى ١٣/ ١٢/ ١٩٨٢.

الفصل الثانى

الدولة فى الفكر السياسى الفلسطينى

دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية

شهدت أواخر القرن التاسع عشر نشأة القومية العربية فى فلسطين وغيرها من البلدان العربية، كرد فعل للنزعة الطورانية لدى حركة تركيا الفتاة، واندرج الفلسطينيون فى صفوف الجماعات السرية، مثل جماعة العربية الفتاة والمنتدى العربى والجمعية القحطانية، كما انضموا إلى الثورة العربية بقيادة الشريف حسين ابن على، حاكم مكة، للتخلص من الحكم العثمانى.

وكانت فلسطين تعتبر جزءا من سوريا الكبرى، ومن ثمّ كان الفلسطينيون يطالبون باستقلال سوريا بكل أجزائها، وشاركوا فى المؤتمر السنوى العام المنعقد فى دمشق فى يوليو عام ١٩١٩، والذى أصدر قراراته مطالبا بالاستقلال السياسى التام والناجز لكل البلاد السورية.

وفى أعقاب مؤتمر سان ريمو فى إبريل ١٩٢٠، وسقوط دمشق فى أيدى الفرنسيين، وبعد تسرب الأنباء عن اتفاقية سايكس پيكو وتصريح بلفور، أصبحت أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية أكثر تحديدا. فقد أطلق الفلسطينيون على المؤتمر الثالث المعقود فى حيفا فى ديسمبر ١٩٢٠ اسم «المؤتمر الفلسطينى العربى الثالث».

وفى المؤتمر العربى الذى عقد على هامش المؤتمر الإسلامى فى القدس فى ديسمبر ١٩٣١، تأكدت فكرة الاستقلال التام لكل قطر عربى فى الميثاق الصادر عن ذلك المؤتمر. وقد ظل الاستقلال الوطنى مرتبطا بالوحدة العربية فى الفكر السياسى الفلسطينى، فتبنى مؤتمر الشباب العربى المنعقد فى يافا فى شهر يناير ١٩٣٢ ميثاقا يدعو إلى مكافحة الاستعمارين البريطانى والصهيونى، وتعزز مفهوم الاستقلال السياسى ضمن الوحدة العربية بإنشاء حزب الاستقلال العربى.

وكانت أفكار الوحدة العربية ومشروعات الهلال الخصيب وغيرهما تشمل فلسطين، وتسبب الانقسامات بين مؤيديها ومعارضيها. فقد أحدثت الأنباء التى تسربت بمناسبة زيارة الأمير عبد الله حاكم الأردن لبريطانيا فى أواخر عام ١٩٢٢، وسعيه لإقامة مملكة عربية تضم فلسطين وشرق الأردن انقسامات عكستها الصحافة الفلسطينية بين مؤيد ومعارض.

وظل الفلسطينيون منقسمين بين قطريين ووحدويين إزاء المقترحات التى تقدم بها الأمير عبد الله إلى لجنة وودهيد البريطانية عام ١٩٣٨ والتى تتضمن إقامة مملكة عربية موحدة، تعطى إدارة مختارة لليهود فى المناطق اليهودية، وتكفل لهم التمتع بكافة الحقوق الإدارية والتمثيل النسبى (بحسب عددهم) فى البرلمان والوزارة العربية، كما تسمح لليهود بنسبة معقولة من الهجرة.

وقد قابلت الأحزاب الفلسطينية واللجنة العربية العليا ومعظم الصحف مقترحات عبد الله بالرفض. كما كانت مصر والسعودية والعراق تعارض ضم إمارة الأردن لفلسطين(*).

أما نورى السعيد، فقد كان يتبنى فكرة إقامة سوريا الكبرى التى تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، مع منح اليهود استقلالا داخليا فيها.

ورفض الفلسطينيون مقترحات لجنة پيل البريطانية عام ١٩٣٧، بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية تضم إلى شرق الأردن، وأخرى يهودية، مع بقاء الأماكن المقدسة تحت الانتداب البريطانى. وأعلنت اللجنة العربية العليا الثورة والإضراب العام احتجاجا على قرارات اللجنة حتى اضطرت بريطانيا إلى التخلى عن مشروعها.

ومن جانبه، أجرى ديڤد بن جوريون وعدد من زعماء الصهيونية اتصالات مع بعض الساسة الفلسطينيين والعرب للترويج لفكرة إقامة دولة يهودية فى نطاق اتحاد فيدرالى مع الأردن أو مع دول عربية أخرى، بما يضمن - فى نظره - عدم سيطرة اليهود على عرب فلسطين.

(*) د. على محافظة: الفكر السياسى فى فلسطين، ١٩١٨ - ١٩٤٩ (مركز المكتب الأردنى).

وقد كانت مشاركة الحكومات العربية فى مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ - بناء على دعوة بريطانيا - تكريسا لتعريب القضية الفلسطينية ثم تبنت الجامعة العربية القضية وأفردت ملحقا خاصا عنها فى ميثاقها .

أما اللجنة العربية العليا ، فقد حددت أهدافها على لسان جمال الحسينى الذى تحدث باسم الوفود العربية فى ذلك المؤتمر ، مطالبا بإقامة دولة عربية فلسطينية موحدة يتمتع فيها اليهود بحقوق الأقلية ، ومبديا الاستعداد لضمان المصالح البريطانية المعقولة فى هذه الدولة ، مع توفير الضمانات للمحافظة على الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها . كما عرض الحسينى أن يكون للدولة مجلس تشريعى واحد على أساس التمثيل النسبى للسكان بمعدل يهودى واحد لكل عربيين ، وأن يصدر المجلس قراراته بأغلبية ممثلى كل من العرب واليهود على حدة .

وقد رفضت بريطانيا الاقتراح الفلسطينى ، وأصدرت الكتاب الأبيض فى مايو ١٩٣٩ ، متضمنا مبدأ إنهاء الانتداب ، وإقامة دولة مستقلة فى فلسطين ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا ، وذلك بعد عشر سنوات ، مع إغلاق باب الهجرة اليهودية بعد استيعاب ٧٥ ألف يهودى .

ورفض الفلسطينيون الكتاب الأبيض لأنه يتضمن تأجيل إقامة الدولة واستمرار الهجرة اليهودية ، أما اليهود فقد اعتبروا الكتاب الأبيض خيانة من جانب بريطانيا لعهودها ، وأطلقوا منظماتهم الإرهابية ضد جنودها .

وأمام لجنة فلسطين للأمم المتحدة ، طالب جمال الحسينى ممثل اللجنة العليا العربية بإقامة دولة فلسطينية علمانية وديمقراطية ، كما تضمن دستور حكومة عموم فلسطين إعلان فلسطين بحدودها قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ دولة مستقلة ذات سيادة ، عاصمتها القدس؛ على نحو ما تقدم .

وقد أعطت حركة (فتح) الأولوية للكفاح الفلسطينى دون أن تقطع الصلة بالنضال العربى الشامل ، مركزة على أن الثورة الفلسطينية تخوض معركة تحرر وطنى ، باعتبار أن إسرائيل كيان استعمارى استيطانى . وقد رفضت الحركة إثارة قضايا الصراع الاجتماعى والأيديولوجى ، خلافا لما تبناه التيار اليسارى من رفض الفصل بين النضالين الوطنى والاجتماعى على الصعيدين الفلسطينى والعربى على السواء .

وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة إقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الفلسطيني، وتضمن ميثاقها الوطني الصادر في يناير ١٩٦٨ ذلك، فنص على أن من أهدافها «إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز بسبب الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها». وفي الوقت نفسه، نصت المادة الأولى من الميثاق على أن «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية».

دولة فلسطين الإسلامية

تضمن ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الصادر في ١٨ أغسطس ١٩٨٨ أن الحركة تعتقد أن «أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط فيها أو في جزء منها أو التنازل عن أي جزء منها...» وأن (حماس) ترى أن «المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية» تتعارض مع عقيدة الحركة، ولا حل لهذه القضية إلا بالجهاد. وتتفق حركة الجهاد الإسلامي مع (حماس) في ذلك، حيث ينص نظامها الأساسي على أن «فلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية يحرم شرعا التفريط في أي شبر منها».

وبالرغم من موقف (حماس) المبدئي القائل بتحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، فإن نظرتها إلى الحل المرحلي قد تطورت. ففي مارس ١٩٨٨، قدم محمود الزهار مشروعه الذي يشمل حلا معجلا يقوم على أسس إعلان إسرائيل نيتها الانسحاب عن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ووضع هذه الأراضي وديعة في يد الأمم المتحدة، وبدء المباحثات التي يجريها ممثلو الشعب الفلسطيني من الداخل والخارج، كما يشمل الحل المؤجل الخاص ربط قضية فلسطين بالشعوب الإسلامية. كما أعرب محمد نزال ممثل الحركة في الأردن، في تصريح له في يناير ١٩٩٣، عن استعداد الحركة للقبول بالحل السلمي في مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وأخيرا، فإن الشيخ أحمد ياسين زعيم الحركة قد أعرب عن قبوله كمرحلة أولى بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أو على

أى شبر من أرض فلسطين يتم تحريره، وأكد ذلك فى رسالة بعث بها من داخل السجن فى أواخر عام ١٩٩٣(*) .

والخلاصة، أن (حماس) - رغم تمسكها بمبدأ الدولة الإسلامية فى كل فلسطين - فإنها تقبل مبدأ الحل المرحلى، كما أنها توافق على عقد هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة بشرط انسحابها دون شرط إلى حدود عام ١٩٦٧ .

وتطالب الحركة بإجراء استفتاء شعبى حتى لو كانت نتيجته رفض الشعب الفلسطينى للدولة الإسلامية .

الدولة ثنائية القومية

أثيرت فكرة إقامة دولة ثنائية القومية فى فلسطين تضم اليهود والعرب الفلسطينيين من قبل عدد من رجال الفكر اليهود من أنصار الصهيونية الثقافية المطالبين بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطينى. ومن بين هؤلاء جودا ماجنيس رئيس الجامعة العبرية السابقة، وآرثر روبين، ومارتن بوبر، وأعضاء حركة (بريت شالوم) التى شكلت فى العشرينيات. ولكن هذه الدعوة لم تلق آذانا صاغية واتهمها كثير من اليهود بالخيانة .

وقد عادت الفكرة تتردد فى الأونة الأخيرة، ولكن من جانب عدد من المفكرين العرب، من بينهم عزمى بشارة (النائب فى الكنيست ومن فلسطينى عام ١٩٤٨) والبروفسور إدوارد سعيد وكمال الخالدى وبرهان الدجانى .

ويقترح عزمى بشارة أن يكون لهذه الدولة التى تضم كيانين سياسيين إسرائيليا وفلسطينيا وبرلمانين أحدهما عربى والآخر يهودى برلمان مشترك، وأن تعترف بالفلسطينيين كشعب ينتمى إلى الأمة العربية .

أما كمال الخالدى، فإنه يعترف بأن فكرة الدولة ثنائية القومية لا تشكل حلا ناجزا جاهزا للتطبيق، إلا أنه يرى أن إقامة هذه الدولة هدف يمكن أن يتحقق عبر

(*) خالد الحروب : حماس - الفكر والممارسة السياسية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

سلسلة من التغيرات المبنية على الواقع الثقافى والقومى والنضالى، وأن مفهوم هذه الدولة يقوم على أساس المساواة واعتراف كل قومية بالأخرى.

وأما الخبير الاقتصادى، برهان الدجانى، فإنه يدعو إلى بقاء فلسطين موحدة فى أى تسوية دون فصل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية الواحدة عن الأخرى. ويرى أن إعلان قيام دولة فلسطين ليس حلا لا يمكن التراجع عنه، بل إن البديل هو فلسطين الموحدة التى يعيش فيها الفلسطينيون بسلام وعلى قدم المساواة مع الإسرائيليين(*) .

هذا، ومن الواضح أن إقامة الدولة ثنائية القومية فى أرض فلسطين تحقق حلولا لكثير من المشاكل، وخاصة لوضع فلسطينى عام ١٩٤٨ وللمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما لمشكلة القدس أيضا. ولكن لا يتصور أن تقبلها إسرائيل فى الوقت الحاضر، كما رفضها اليهود فى العشرينيات من قبل، فمثل هذه الدولة تتعارض مع أساس العقيدة الصهيونية.

الدولة الفلسطينية فى الضفة والقطاع

كانت فكرة إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تتردد بين عدد من الشخصيات القيادية فى الداخل فى أعقاب الاحتلال الإسرائيلى. ومن بين هذه الشخصيات الدكتور حمدى التاجى والمحامى عزيز شحادة ومحمد على الجعبرى، وقد قابل الأولان موشى ديان فى شهر إبريل ١٩٦٨ حيث عرضا عليه تشكيل وفد من أهالى الضفة الغربية يقوم بإجراء مفاوضات فى هذا الشأن.

وقد حذرت منظمة التحرير الفلسطينية من هذه الفكرة التى تعد، فى رأيها، تآمرا على الثورة الفلسطينية، وتستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتجزئة التراب الفلسطينى وإهدار حقوق الشعب الفلسطينى.

وظلت المنظمة تتبنى فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية التى تقام على كل الأراضى الفلسطينية، وهى الفكرة التى رأت فيها إسرائيل محاولة لتصفيتها ورفضتها بقية الدول بوجه عام.

(*) انظر مقال كمال الخالدى بمجلة الدراسات الفلسطينية (العدد ٣٧) والحديث الشامل مع عزمى بشارة. بصحيفة الحياة اللندنية فى أول فبراير ١٩٩٩ برهان الدجانى بنفس المجلة (العدد رقم ٢٦).

وقد تطور موقف المنظمة منذ الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى، الذى وافق على ما عرف ببرنامج النقاط العشر. وكان من بين هذه النقاط «أن أى خطوة تحريرية تتم؛ هى حلقة لمتابعة تحقيق استراتيچية (تحرير فلسطين عن طريق النضال المسلح وإقامة الدولة الديمقراطية على كل الأراضى الفلسطينية) وأن المنظمة تناضل بكل الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأراضى الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأراضى الفلسطينية التى يتم تحريرها».

وبهذا القرار فتح المجلس الوطنى أمام المنظمة الطريق إلى إقامة السلطة الوطنية على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الخلافات ما لبثت أن نشبت بين من سموا «بالقابلين» الذين تمثلهم قيادة المنظمة وبين الرافضين بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى عدلت عن موافقتها على البرنامج، وسحبت ممثلها من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزى فى أواخر سبتمبر ١٩٧٤، وفى الشهر التالى شكلت جبهة الرفض مع عدة منظمات فلسطينية أخرى، وبلغت الانقسامات بين المنظمات حد الصدام المسلح.

وقد قوبلت مشاركة منظمة التحرير فى مؤتمر مدريد ومفاوضات السلام برفض المنظمات الفلسطينية المعارضة، وأدى عقدها لاتفاقات أوسلو لاتهام قيادة المنظمة بالخيانة والتفريط فى حقوق الشعب الفلسطينى والاستسلام والخضوع لإسرائيل.

وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية أسس مؤتمر مدريد من تسوية القضية الفلسطينية على مراحل، ووافقت على تأجيل التفاوض بشأن قضية القدس وغيرها من القضايا الرئيسية إلى مفاوضات الوضع الدائم.

ويعدّ إبرام المنظمة لاتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ منعطفا حادا فى مواقفها من إسرائيل، حيث وافقت على إقامة علاقة تعاون وثيق معها تمثل فى إقامة لجان مشتركة بين الجانبين والتنسيق والتعاون الثنائى بينهما فى مجالات المياه والكهربا والطاقة والشئون المالية والنقل والمواصلات والاتصالات والتجارة والصناعة والعمل والموارد البشرية والبيئة وغيرها. كما وافقت على تنفيذ برامج مشتركة مع إسرائيل للتعاون الإقليمى فى المنطقة.

وفى حين ظلت إسرائيل متمسكة بموقفها الرافض الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره مكتفية بالاعتراف بالحقوق السياسية لهذا الشعب، وترك كافة الخيارات مفتوحة أمام التسوية الدائمة، فإن ياسر عرفات ظل متمسكا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ولم يجد فى اتفاقات أوسلو ما يمنع من تحقيق هذا الهدف. فتأجيل البت فى القضايا الرئيسية لا يعنى التنازل عن المواقف الفلسطينية بشأنها، وإقامة السلطة الوطنية على جزء من التراب الفلسطينى ما هى إلا مرحلة أولى على طريق تحرير هذا التراب.

وقد أعلن عرفات فى كثير من المناسبات عن استعداد الدولة الفلسطينية بعد تحقيق استقلالها لإقامة اتحاد كونفيدرالى مع الأردن، الأمر الذى سبق أن وافق عليه المجلس الوطنى الفلسطينى، وأكد ذلك من جديد عقب تولى الملك عبد الله بن الحسين الحكم بعد وفاة والده.

وفى حين أن إقامة علاقة كونفيدرالية (أو فيدرالية) بين الكيان الفلسطينى والأردن تلقى تأييد كل من إسرائيل والولايات المتحدة، فإن من الواضح أن مواقف عرفات وتصوراته للدولة الفلسطينية المستقلة تصطدم بالمواقف الإسرائيلية بشأن التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية. سواء فيما يتعلق بمساحة الكيان الفلسطينى وسلطاته أو بقضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه وغيرها.

وبالرغم من تأجيل بحث هذه القضايا، فقد أصبح معروفا أن عدة اجتماعات قد عقدت بين مسئولين إسرائيليين وفلسطينيين نوقشت خلالها جوانب التسوية الدائمة.

ولعل أخطر ما نشرته الصحف فى هذا الشأن هى تلك الوثيقة المنسوبة إلى محمود عباس (أبو مازن) ويوسى بيلين نائب وزير الخارجية السابق فى حكومة إسحاق رابين.

وثيقة بيلين/ أبو مازن

تعتبر الوثيقة التى كشف عنها النقاب، والمسماة «وثيقة بيلين/ أبو مازن» أكثر ما نسب إلى أحد قادة المنظمة تفصيلا فيما يتعلق بالتصور الفلسطينى للدولة المستقلة. والمشكلة بالنسبة لهذه الوثيقة هى مدى اعتبارها تمثل مواقف فلسطينية رسمية أو

مجرد أفكار جرى تبادلها بين مسئولين فلسطيني وإسرائيلي تم وضعها على الورق إلى أن ينتهى النقاش ويتم الاتفاق بشأنها، أم إنها تسجيل لما تم الاتفاق عليه من نقاط وعلى حد علمنا، فإن المسئول الفلسطينى قد نفى صدور هذه الوثيقة رغم إقراره بقيام مشاورات غير رسمية مع المسئول الإسرائيلى.

وفى ضوء ما تقدم، نعرض - بإيجاز - الخطوط العامة الرئيسية لهذه الوثيقة المؤرخة فى أول نوفمبر ١٩٩٥ والتى وضع لها عنوان «إطار لإبرام اتفاقية وضع نهائى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»:

- الدولة الفلسطينية وعلاقاتها مع دولة إسرائيل:

- اعتراف حكومة إسرائيل بدولة فلسطين المستقلة داخل حدود آمنة ومتفق عليها وعاصمتها القدس، واعتراف دولة فلسطين بالمقابل بدولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومتفق عليها وعاصمتها يوروشاليم.
- نظرة الجانبين باستحسان لإمكانية إقامة اتحاد كونفيدرالى أردنى/ فلسطينى باتفاق دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية.

- الحدود:

- أشارت الوثيقة إلى أن الحدود موضحة بخريطة مرفقة (وليس واضحا ما إذا كانت هذه الخريطة قد أعدت فعلا أو أجل إعدادها للتفاوض).
- تضمنت الوثيقة عدة مبادئ فى شأن الحدود هى:

- عدم ضم إسرائيل لأى مدن أو قرى أو أحياء فلسطينية.
- الحد الأقصى لعدد الإسرائيليين الذين يضمون لإسرائيل.
- الحد الأقصى للأراضى التى ستضم لإسرائيل، وتشمل المستوطنات القائمة وإعادة إسكان الإسرائيليين من الأراضى الفلسطينية.
- الحد الأقصى لقطع خطوط الاتصالات.
- فى حالة ما إذا كان رسم الحدود يؤثر على نوعية الأرض، فإن الطرفين سيراعيان الاعتبارات الاقتصادية واحتياجات التنمية... إلخ.

- سوف يحدد الطرفان طريقة التنفيذ ومساحة الأرض التى تتنازل عنها إسرائيل لإنشاء ممر يخرج عن نطاق سيادتها ويصل بين قطاع غزة والضفة الغربية .
- سيعترف الطرفان بالحدود النهائية بين الدولتين حدودا دائمة .

- العلاقات بين الدولتين:

● إقامة علاقات كاملة دبلوماسية وقنصلية ، وإنماء العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما ، بما فى ذلك حرية تنقل الأشخاص والبضائع ورءوس الأموال والخدمات .

● إنماء التعاون الإقليمى والدولى .

● ضمان الطرفين لحرية الوصول إلى الأماكن الدينية والتاريخية بدون تمييز ، وحرية العبادة .

- الانسحاب والترتيبات الأمنية:

● يتم انسحاب القوات العسكرية وقوات الأمن الإسرائيلية على ٣ مراحل .

● ستحتفظ إسرائيل بقوة صغيرة فى أماكن يتفق عليها (وتحدد الوثيقة ترتيبات أمنية ومنها محطات إنذار مبكر ، وتشكل لجنة مشتركة للتنفيذ والإشراف) .

● قيام دوريات مشتركة بحماية الحدود على طول نهر الأردن .

● سوف تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح .

● ستشرف الراعيتان (والمقصود فيما يبدو الولايات المتحدة وروسيا) والأطراف الأخرى المتفق عليها على ضمان الانسحاب وغيره من الاتفاقات الأمنية .

- المستوطنات الإسرائيلية:

● لن تكون فى دولة فلسطين مناطق سكنية مدنية للإسرائيليين .

● سوف يخضع الإسرائيليون الباقون فى دولة فلسطين ، كأفراد ، لسيادة هذه الدولة وقوانينها ، ويخيّر المقيمون بصفة دائمة بالحصول على الجنسية الفلسطينية . وتتولى إسرائيل حماية المستوطنات التى تنقل أراضيها إلى دولة فلسطين إلى أن يتم ذلك .

● تضع اللجنة المشتركة آلية التعامل مع المسائل الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين المقيمين لدى كل من الدولتين .

ـ القدس:

● الاتفاق على إصلاح نظام بلدية القدس بتوسيع حدودها لكى تشمل :

أبو ديس ، والعزيرية ، والرام ، والزعيم ، ومعالى أدوميم ، وچيڤان زئييڤ ، وچيڤون ، والمناطق المجاورة .

● تعكس الأجزاء الفلسطينية والإسرائيلية النسبة الحالية للسكان ، وتسمى المدينة چيروساليم ، أما القسم الغربى منها فيسمى يوروشالايم ، ويسمى الجزء الشرقى القدس ويخضع القسم الأول لسيادة إسرائيل فى حين يخضع القسم الأخير للسيادة الفلسطينية ، ويعترف كل من الجانبين بذلك ، أما الأراضى الموجودة داخل الحدود البلدية الحالية للقدس زيادة على أراضى الجزأين المذكورين فتظل موضوع تفاوض داخل لجنة مشتركة .

● تكون لمدينة چيروساليم (التى تضم يوروشالايم والقدس) بلدية واحدة ومجلس بلدى مشترك من ممثلين لقسميها ، وينتخب هؤلاء عمدة للمدينة . كما تكون لها بلديتان فرعيتان : واحدة فلسطينية ينتخبها السكان الفلسطينيون ، وأخرى إسرائيلية ينتخبها السكان الإسرائيليون ، وتتولى كل منهما سلطات بلدية واسعة تشمل فرض الضرائب والمرافق والتعليم والشئون الدينية وتخطيط المبانى . وتختص كل منهما بشئون السكان الفلسطينيين أو الإسرائيليين البلدية بما فى ذلك البلدة القديمة .

● كما تكون لدولة فلسطين السيادة على الحرم الشريف الذى سيخضع لأوقاف القدس ، مع تأكيد الوضع الراهن بشأن حق الوصول والصلاة للجميع . وتقوم البلدية الفرعية الفلسطينية بإدارة كنيسة القيامة (مع دراسة تمتعها بنظام خاص) .

● تبقى المدينة مفتوحة وغير مقسمة يتمتع جميع الشعوب والديانات بحرية الوصول إليها ، ويضمن الجانبان حرية العبادة فى أماكنها المقدسة والوصول إليها لأتباع جميع الديانات دون قيود أو عوائق .

• أما الرقابة على الأشخاص والبضائع فتتم عند نقاط الخروج، ويتم الاتفاق بين الجانبين على ترتيبات الأمن.

ويتضح مما تقدم أن الوثيقة تتضمن حلا مفصلا يقوم على أساس توسيع الحدود البلدية للقدس وجعل المنطقة الواقعة خارج حدودها الحالية عاصمة لفلسطين، مع إدارة المدينة ببلدية واحدة وبلديتين فرعيتين، والتوسع فى تفويض الأخيرتين فى ممارسة سلطات بلدية واسعة.

الكونفيدرالية والفيدرالية مع الأردن وإسرائيل

تختلف الكونفيدرالية - فى القانون الدولى - عن الفيدرالية (أو الاتحاد المركزى). ففى حين يبقى النظام الأول على الشخصية الدولية للدولتين واستقلالهما فى المجالين الخارجى والداخلى، فإنه يربط بينهما على أساس تنازل كل منهما عن جزء من اختصاصاتها الخارجية لتتولاها هيئة اتحادية مشتركة، وهذه الرابطة أضعف من الرابطة الفيدرالية. ويترتب على احتفاظ كل من الدولتين بسيادتها الخارجية أن تقيم العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وأن يمكنها التقدم بطلب العضوية فى الأمم المتحدة على عكس الحال فى النظام الفيدرالى الذى تفقد فيه كل من الدولتين - عادة - شخصيتها الدولية لحساب الدولة الفيدرالية. ويحتفظ نظام الكونفيدرالية لكل من الدولتين بالجانب الأكبر من اختصاصاتها، فلا تكون لسلطات الاتحاد سوى اختصاصات محدودة تنص عليها الاتفاقية الدولية التى تقيم النظام الكونفيدرالى، بحيث تبقى لكل من الدولتين سلطاتها واختصاصاتها فيما عداها، وهى التى تمارسها مباشرة على مواطنيها. كما يكون لكل منهما الحق فى إنهاء العلاقة الكونفيدرالية.

أما فى النظام الفيدرالى، فإن الدولة تفقد جانبا من هذه السلطات وتمارس الحكومة الفيدرالية سلطاتها مباشرة على المواطنين وتسرى قوانينها على كل الرعايا.

ففى الدولة الفيدرالية؛ لا توجد إلا شخصية دولية واحدة وتكون لرعايا الدولة جنسية واحدة ويشكل إقليمها وحدة متكاملة. وفى المجال الداخلى، يوجد دستور فيدرالى واحد وسلطة تشريعية اتحادية وإدارة مركزية.

وواضح أن الفلسطينيين يرغبون فى أن تحتفظ دولتهم بشخصيتها الدولية وتمثيلها

الدبلوماسى وعضوية الأمم المتحدة، وأن يتمتعوا بأكبر قسط من السلطات فى إطار الاتحاد مع الأردن، ومن ثمّ يناسبهم النظام الكونفيدرالى.

ومع ذلك، فإن مثل هذا النظام - بصورته المعروفة دوليا - لا يقدم حلا لكثير من المشاكل والعلاقات المتشابكة مع الأردن، أو الضمانات التى يتوخى الإسرائيليون والأمريكيون تحقيقها من الاتحاد بين البلدين.

ومن المتصور، رغم احتفاظ كل من دولتى فلسطين والأردن بسيادتها وشخصيتها الدولية أن يكون الاتحاد بينهما مع ذلك أقرب إلى النظام الفيدرالى منه إلى النظام الكونفيدرالى.

وحلّ من هذا القبيل يمكن أن يشكل أساسا لاستقرار الأوضاع فى ظل التسوية النهائية للنزاع العربى الإسرائيلى، ويحقق مصالح كل من فلسطين والأردن، وإنما يشترط لإقامة هذا النظام واستمراره أن يتخلص الجانبان من الشكوك المتبادلة التى تشوب علاقاتهما.

والواقع أن تاريخ العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير قد اكتنفته الشكوك المتبادلة منذ إنشاء المنظمة، وساده الصراع بين الجانبين حول الحق فى تمثيل الشعب الفلسطينى وتقرير مصيره، سواء قبل بدء عملية السلام فى مؤتمر مدريد أو خلالها أو بعدها. ووصلت الخلافات بينهما إلى حد القتال الدامى فى أيلول الأسود عام ١٩٧٠، ولم يمنع مشاركتهما فى مؤتمر مدريد فى وفد مشترك من انفصال الفلسطينيين والتفاوض سرا مع الإسرائيليين فى أوسلو وعقد اتفاق إعلان المبادئ دون أى تنسيق مع الأردنيين، كما عقدت الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل بنفس الطريقة، ولم تقم حتى بدعوة ياسر عرفات لحضور مراسم التوقيع عليها.

وبالرغم من هذه الشكوك المتبادلة، فإن كلا من المنظمة والأردن يدرك أن العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية تحتم إقامة علاقة وثيقة بين البلدين على ضفتى الأردن.

فعدد سكان الأردن من أصل فلسطينى يزيد عن نصف العدد الإجمالى وهم يسيطرون على الاقتصاد الأردنى، فى حين يسيطر الأردنيون على أمن البلاد، والتعاون الاقتصادى بين ضفتى الأردن يحقق المصالح المشتركة للبلدين بفتح أسواق

كل منهما أمام تجارة الآخر، كما أن مشاكل الهوية الفلسطينية واللاجئين والمي
وغيرها تقتضى التعاون بينهما.

غير أنه بالرغم من إن إقامة علاقة أردنية فلسطينية - على شكل اتحاد كونفيدرالى أو اتحاد فيدرالى - من شأنها تحقيق مصالح الطرفين إلا أنها فى الوقت ذاته قد لا تزي الشكوك المتبادلة سواء من جانب الأردنيين الذين قد يرون فيها خطر إقامة دو فلسطينية على حساب الأردن فى المستقبل، أو من جانب الفلسطينيين الذي يخشون سيطرة الأردن والعودة إلى وضع مشابه لما كان قائما حتى عام ١٩٦٧. و تزال المخاوف الأردنية من فكرة الوطن الفلسطينى البديل فى الأردن قائمة بالرغ من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

فنجاح حل الكونفيدرالية أو الفيدرالية بين الجانبين يتطلب تخلصهما تماما م تراث الماضى ومواجهة الخطر الإسرائيلى بنظرة قومية مشتركة.

ولا شك فى أن ياسر عرفات يفضل نظاما كونفيدراليّا يحقق الأمل الفلسطينى فى تمتع الدولة الفلسطينية بالشخصية الدولية وعضوية الأمم المتحدة وأن تكون لها سفاراتها فى الخارج، أما الأردنيون فقد يرون النظام الفيدرالى أفضل لهم.

أما عن فكرة العلاقات الكونفيدرالية بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل، فقد كانت من بين الأفكار التى راودت زعماء حزبى العمل والليكود الإسرائيليين. وقد سبقت الإشارة إلى ما جاء في كتاب محمود عباس (أبو مازن) بشأن الاتصالات التى جرت بين الفلسطينيين ومسئولين من حزب العمل قبل فوز الأخير فى انتخابات عام ١٩٩٢ وطرحت فيها هذه الفكرة من جانب رابين (انظر ما جا بالفصل الخامس من الباب الأول). ومن ناحية أخرى، أشارت الصحف الإسرائيلية فى أوائل عام ١٩٨٩ إلى أن حكومة شامير كانت تدرس فكرة إقامة كونفيدرالية ثلاثية إسرائيلية فلسطينية أردنية، فى الوقت الذى كان إسحاق رابين يقترح مشروعًا للتسوية على مراحل يُخير الفلسطينيون بين إقامة اتحاد فيدرالى بين الكيان الفلسطينى وبين إسرائيل أو بينه وبين الأردن.

والواقع أن هذه الأفكار ليست جديدة، بل كانت أساس المقترحات البريطانية فى مؤتمر لندن عام ١٩٣٨ وفى مشروع لجنة موريسون البريطانية الأمريكية عا،

١٩٤٦ ، وانعكست إلى حد ما فى قرار التقسيم رقم ١٨١ الذى تضمن إقامة اتحاد اقتصادى بين الدولتين العربية واليهودية . كما أصبح شيمون بيريس يتبناها فى اقتراحه «إقامة اتحاد مشابه للبنيلوكس بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى» .

ولا شك فى أن الأوضاع القائمة حاليا ، بما انتهت إليه عقب الاحتلال الإسرائيلى الطويل من شأنها أن تجعل هذه الأفكار تطفو من جديد .

الفصل الثالث

الكيان الفلسطينى فى المنظور الإسرائيلى

الكيان بين الفصل والضم

تجمع بين الإسرائيليين العقيدة الصهيونية التى تستهدف إقامة دولة اليهود عل كافة الأراضى الفلسطينية، باعتبار أن لليهود حقا تاريخيا فى كل هذه الأراضى، ويعتقد الأصوليون والمتدينون منهم أن التفريط فى أى جزء من أرض إسرائيل التوراتية يُعد معصية كبرى تُعرض الشعب اليهودى لنقمة الرب ويرفضون أى سيادة غير يهودية على هذه الأرض التى وهبها الإله لبنى إسرائيل ليعبدوه فيها. ولا تختلف عقيدة الصهيونية التصحيحية كثيرا عن هذه المعتقدات الدينية، فقد انشق ڤلاديمير چابوتنسكى عن الحركة الصهيونية بسبب قبولها فصل شرق الأردن عن إقليم الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، وظل حزب حيروت يتخذ له شعارا ضفتى نهر الأردن على خريطة تخترقها بندقية للتدليل على العزم على استعادة الضفة الشرقية بقوة السلاح، ولم يسكت میناحیم بیجن عن هذا المطلب إلا بسبب تحالفاته الحزبية، كما لم يغفر لبن جوريون توقفه عن الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة فى حرب عام ١٩٤٨.

وعلى العكس، كان بن جوريون أكثر تقديراً للأوضاع الدولية والإقليمية، عندما قبل تقاسم أرض فلسطين مع عربها الفلسطينيين، فلا بأس عنده من بناء دولة إسرائيل على مراحل وبحسب الظروف، سواء منها ما تتاح دون تدخل منها أو ما تصنعه إسرائيل بقوة جيشها، أو بالتآمر مع غيرها على نحو ما حدث عام ١٩٥٦.

وكانت المشكلة دائما، ولا تزال، هى مشكلة عرب فلسطين، وقد بذلت الصهيونية الجهود لترحيل أكبر عدد منهم إلى الدول المجاورة، على نحو ما سبق

بيانه، ثم أتاحت ظروف حرب ١٩٤٨ لبن جوريون - وبفضل خطة دالت - التخلص من غالبيتهم، واضطر مؤسس دولة إسرائيل إلى قبول من تبقى منهم، وقد ظل بن جورويون على اقتناع بأن دولة إسرائيل يجب أن تكون خالية أو شبه خالية من السكان العرب، وكانت نصيحته لساسة إسرائيل بعد احتلال الأراضى العربية فى يونيو ١٩٦٧ هى أن يعيدوا هذه الأراضى - عدا القدس - إلى العرب مقابل إقامة السلام الدائم معهم.

وفى حين كان بن جوريون يرى الفصل بين الإسرائيليين والعرب من أجل الاحتفاظ بطابع الدولة اليهودية، كان چابوتنسكى يرى أن فلسطين سوف يكون فيها دائما شعبان، وأن طرد العرب منها أمر مستحيل، وإنما على الدولة اليهودية أن تقيم جدارا حديديا يردع العرب ويفرض عليهم قبول هذه الدولة. ويجب عدم التفريط فى أى جزء من «أرض إسرائيل»، ولا بأس من بقاء الأقلية العربية فيها، بل وتمتعها بحكم ذاتى لإدارة شئونها الحياتية فيها فى إطار الدولة اليهودية وتحت سيادتها.

وهكذا عرف تاريخ الصهيونية تيارين متميزين نتيجة للخلاف العقائدى، وظل تيار الصهيونية العمالية أو العملية هو السائد، فى حين قادت الصهيونية التصحيحية المعارضة لحكومات العمل إلى أن تغلب التيار المعارض بزعامة ميناحيم بيجن عام ١٩٧٧ نتيجة للمتغيرات داخل المجتمع الإسرائيلى، وتحوله نحو اليمين بتأثير الجماعات الأصولية وجماعات الاستيطان التى انتشرت وازداد تأثيرها على الرأى العام، وبسبب التقصير المنسوب لحكومة العمل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد سار ميناحيم بيجن على خطى أستاذه چابوتنسكى، فالضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان أجزاء محررة من «أرض إسرائيل» (بعكس سيناء التى لم تكن من أرض إسرائيل التاريخية)، ولا يمكن التنازل عن هذه الأراضى. وكل ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون هو الإدارة الذاتية تحت السيادة الإسرائيلية. وتولى إسحاق شامير من بعده فرض الأمر الواقع على الأرض بتكثيف الاستيطان فى كافة الأنحاء للحيلولة دون فصل الضفة والقطاع عن إسرائيل، وجاء بنيامين نيتانياهو وآربيل شارون يتمان ما صنعه شامير.

أما إسحاق رابين، فقد سار بدوره على نهج بن جوروين، وأعرب فى مذكراته عن نفس العقيدة ذاكراً «إننى مؤمن بالحق التاريخى للشعب اليهودى فى العيش فى جميع أراضى إسرائيل، ولكنى لا أهتم بسيادة إسرائيل على كل الأراضى، ليس لأن العالم والعرب يعارضان ذلك، ولكن لأننى أريد دولة يهودية لا بالاسم فحسب، وليست بحدودها التوراتية، وإنما بأسلوب حياتها، فهناك تعارض بين دولة يهودية تقررها الحدود وبين دولة يهودية يقررها أسلوب حياتها»(*) .

فالخلاف العقائدى هو الخلاف الأساسى بين هذين التيارين، وهو الذى يتحكم فى موقف كل من الليكود والعمل بشأن مستقبل الأراضى الفلسطينية المحتلة وتصوراته لما يكون عليه الكيان الفلسطينى حتى تتحقق مصالح إسرائيل .

القواسم الإسرائيلية المشتركة

بالرغم من هذا الخلاف الأساسى حول فصل الكيان الفلسطينى أو ضمه، وما يعتقده أنصار هذين التيارين الرئيسيين، فإن الحل الذى يطرحه كل منهما لا يلبى هدف الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة بعاصمتها القدس على كافة أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة .

فثمة توافق عام فى المواقف الإسرائيلية على عدة مبادئ، من أهمها ما يلى :

- لا عودة لإسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ .
- إن نهر الأردن يمثل حدود إسرائيل الشرقية (الأمنية أو السياسية) .
- يجب أن يكون الكيان الفلسطينى منزوع السلاح، ولا ينشئ جيشا، ولا تدخله قوات أجنبية، ويكون جيش إسرائيل هو الجيش الوحيد فيه ويتولى مهام الدفاع، وتسيطر إسرائيل على المجال الجوى الفلسطينى .
- يكون هذا الكيان ناقص السيادة محدود السلطات، وبوجه خاص يمتنع عليه عقد اتفاقات عسكرية، ويظل مرتبطا بإسرائيل (مع الاختلاف بشأن طبيعة هذه الروابط) .

(*) هيئة الاستعلامات المصرية : مذكرات إسحاق رابين .

- تبقى معظم المستوطنات الإسرائيلية (مع الاختلاف حول ضمها لإسرائيل أو بقاء بعضها تحت السلطة الفلسطينية).
- تظل القدس الموحدة والموسعة عاصمة إسرائيل، وخاضعة لسيادتها المنفردة.
- توضع ضمانات كافية لسيطرة إسرائيل على مصادر المياه فى الأراضى الفلسطينية.
- رفض مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتنظيم عودة النازحين إلى الكيان الفلسطينى (حتى لا تشكل كثرتهم وتوطينهم خطرا على أمن إسرائيل).

ورقة إيتان/ بيلين

تجدر الإشارة، فى هذا الصدد، إلى المبادئ التى تضمنتها (ورقة إيتان/ بيلين) الموقعة فى ٢٢ يناير ١٩٩٧ بعد مباحثات تمت بين أعضاء الكنيست ينتمون إلى تجمع الليكود وجيشر وتسوميت (من الأحزاب اليمينية)، وأعضاء من حزب العمل، تلك المبادئ التى اتفقوا على أن تكون أساسا للتسوية النهائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وقد تضمنت هذه الورقة المبادئ التالية:

- السماح - من خلال المفاوضات - بإقامة كيان فلسطينى، وتحديد وضعه وحدوده، وفقا لما تتضمنه الورقة.
- محافظة إسرائيل على قدرتها على منع أى هجوم أو خطر هجوم على أراضيها وأمن مواطنيها وممتلكاتهم وعلى مصالحها الحيوية.
- عدم إزالة المستوطنات الإسرائيلية أو التنازل عن حق المستوطنين فى الحفاظ على الجنسية الإسرائيلية والروابط - كأفراد وجالية - مع إسرائيل.
- الحدود: يقوم موقف إسرائيل على أسس مبادئ: إنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، وأن يعيش المستوطنون فى مستوطناتهم تحت السيادة الإسرائيلية، أما المستوطنون فى المستوطنات التى توجد خارج المناطق التى تضم لإسرائيل، فإنه يتفق على ترتيبات للحفاظ على جنسيتهم وروابطهم مع إسرائيل كأفراد وجالية

وعلى حرية وأمان وصولهم إلى الأراضى الإسرائيلية، وأن يكون وادى الأردن منطقة أمنية خاصة، حيث ينتشر فيها الجيش الإسرائيلى (وطرحت صيغة أخرى لبسط سيادة إسرائيل على وادى الأردن).

- **الأمن**: سيكون الكيان الفلسطينى منزوع السلاح وبغير جيش، ويكون نهر الأردن الحد الأمنى لإسرائيل، وينشئ الكيان الفلسطينى قوة شرطة قوية من أجل الأمن الداخلى، ولا ترابط قوات أجنبية داخل حدوده، وتعمل قوات الأمن للجانبين لردع وإحباط الأعمال الإرهابية ضد اليهود والعرب، ولن يعقد الكيان المذكور اتفاقات عسكرية تهدد السلامة الإقليمية لإسرائيل أو أمن مواطنيها أو ممتلكاتهم، أو اتفاقات تتضمن مقاطعة أو إجراءات غير مشروعة ضد الاقتصاد الإسرائيلى، أو تصرفا ضد إسرائيل أو شعبها.

- **وضع الكيان الفلسطينى والقيود على سيادته**: هناك رأيان أحدهما أن يتمتع بحكم ذاتى واسع والآخر أن يكون دولة.

- **القدس**: سيادة إسرائيل على المدينة الموحدة - عاصمة إسرائيل - بحدودها البلدية القائمة، وسيعترف الفلسطينيون بها عاصمة لإسرائيل، وتعترف إسرائيل بمركز حكم الكيان الفلسطينى الذى سيكون داخل حدود هذا الكيان وإنما خارج الحدود البلدية الحالية للقدس، وتمنح الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وضعا خاصا، وفى إطار الإدارة المحلية سيحصل الفلسطينيون المقيمون فى جوار القدس على وضع يسمح لهم بالمشاركة فى مسئولية إدارة شئون حياتهم فى المدينة.

- **اللاجئون**: الاعتراف بحق إسرائيل فى منع دخول اللاجئين الفلسطينيين الإقليم الواقع تحت سيادتها، وأن يتم الاتفاق من خلال المفاوضات على ترتيبات وضوابط دخولهم (عودتهم) إلى الكيان الفلسطينى، وتنشأ منظمة دولية - تلعب إسرائيل فيها دورا رئيسيا - بهدف تمويل وتنفيذ مشروعات تعويض وتأهيل اللاجئين وأمر إقامتهم وتبحث كذلك مطالب إسرائيل لتعويض اليهود المهاجرين من البلدان العربية، ويقوم كل من إسرائيل والكيان الفلسطينى بتأهيل اللاجئين داخل حدوده، (وتصفية وكالة الأونروا، وإنهاء المشكلة)، وتواصل إسرائيل سياستها فى جمع شمل العائلات.

- **المياه**: يظل الاتفاق الخاص باستخدام المياه فى الاتفاقية الانتقالية ساريا، وتتولى سلطات المياه للجانبين الإشراف المشترك عليه، ويبقى الوضع الراهن ما لم يتفق الجانبان على أحكام أخرى لتوزيع المياه ووقاية وسائل إنتاجها وحمايتها، كما يعملان معا فى كل المسائل المتعلقة بمشروعات إزالة الملوحة الإقليمية.
- **الاقتصاد والتجارة**: تعاون الجانبين لوضع أساس صلب لعلاقاتهما الاقتصادية فى المجالات المختلفة بما يحقق المصلحة المشتركة والعدالة والحماية، وسوف يدعوان الأردن للمشاركة فى التعاون الاقتصادى، (فالتعاون الاقتصادى يعزز المصالح فى إقامة سلام عادل ودائم وشامل).
- **التعليم والثقافة وحسن الجوار**: تشجيع المبادرات والتعاون فى مجالات التعليم والثقافة كأساس لعلاقات حسن الجوار، فالسلام الحقيقى لن يمكن الحصول عليه إلا بقبول كل من اليهود والعرب فى أرض إسرائيل وجود الآخر على أساس من التبادلية والمساواة.

هذا، وبالرغم من أن هذه الورقة لا تعتبر وثيقة رسمية للاتفاق بين تكتل الليكود وحزب العمل، فلا شك فى أنها تتضمن خطوطا عامة لتصورات مشتركة لدى الحزبين الكبيرين لما تكون عليه الدولة الفلسطينية أو الكيان الفلسطينى فى المستقبل.

حدود الكيان الفلسطينى وطبيعته

قدمت مشروعات ومقترحات متعددة من جانب رجال السياسة والأكاديميين الإسرائيليين بشأن حدود وطبيعة الكيان الفلسطينى، من أهمها ما يلى:

مشروع إيجال آلون:

وقد سبقت الإشارة إليه لدى الكلام عن مشكلة الحدود، وأدخل آلون عليه عددا من التعديلات فيما بعد، وهو بوجه عام يتضمن إعادة معظم الأراضى الفلسطينية المحتلة (ومنها قطاع غزة مع ربطه بطريق برى يمر بإسرائيل) وتوفير ممر بعرض مناسب بين ضفتى الأردن بين جسر اللنبى وطريق أريحا/ رام الله يكون تحت السيادة العربية.

اقتراح جوزيف ألفير:

وهو الاقتراح الذى تضمنته دراسته المشار إليها من قبل.

ويتضمن ضم إسرائيل لمنطقة تبلغ مساحتها حوالى ١١ ٪ من مساحة الضفة الغربية وتشمل نحو ٧٠ ٪ من المستوطنات. أما بقية المستوطنات التى تبقى فى الكيان الفلسطينى، فإن سكانها يعطون الفرصة للبقاء تحت حماية القوات الإسرائيلية بضعة أعوام، ويقررون بعدها البقاء تحت السلطة الفلسطينية أو العودة إلى إسرائيل والحصول على تعويض مناسب. أما قطاع غزة، فيسلم إلى الفلسطينيين، كما يقترح ألفير ضم القدس الموحدة وأجزاء من الضفة غرب نابلس للحفاظ على سيطرة إسرائيل على أحواض المياه الجوفية وضمان الوصول إلى الحرم الإبراهيمى وإيجاد ممر برى بين الضفة والقطاع.

تصور يهودا باراك(*):

يؤيد باراك الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإنشاء كيان فلسطينى، مذكّرا بالتكتيك الذى اتبعه بن جوريون من قبل (بقبول مبدأ التقسيم).

ويرى تنفيذ مشروع إيجال آلون، مع توسيعه لكى يشمل منطقة القدس الموسعة بما يشمل مناطق غوش عتسيون - كتلة المستوطنات غرب وشمال السامرة - مع وجود استيطانى أمنى فى غور الأردن (أى حوالى ٣٠ ٪ من الضفة).

ولا يقبل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ويحبذ إقامة اتحاد كونفيدرالى بينها وبين الأردن.

(وسوف نستعرض آراء باراك تفصيلا فى موضع لاحق من هذا الكتاب).

تصور بنيامين نيتانياهو(*):

لا يقبل نيتانياهو الدولة الفلسطينية، إلا إذا تحققت عدة شروط منها ألا تكون مسلحة أو تكون لها السيطرة على المجال الجوى أو يكون فى استطاعتها إقامة أحلاف عسكرية.

(*) مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد ٢٩ - شتاء ١٩٩٧.

ويرى أن تكون لإسرائيل السيطرة على أراضى الضفة من جهة الشرق وإلى حدود السلاسل الجبلية، وأن يبقى غور الأردن ومرتفعاته فى يدها حتى عمق ١٥ كم من نهر الأردن وشاطئ البحر الميت إلى داخل صحراء يهودا، ويرى أن تكون لإسرائيل السيادة على كافة مصادر المياه فى الضفة الغربية.

كما أنه يرى إقامة القدس الكبرى فى اتجاه معاليه أدوميم وكفار أدوميم من ناحية الشرق وغوش عتسيون فى الجنوب وبيت إيل شمالا، وتوسيع الممر الواصل من السهل فى القدس من الجانبين من غوش اتسيون جنوبا إلى منطقة بيت حوروف شمالا، أما الأماكن المقدسه الإسلامية والمسيحية، فيرى أن يكون لها حل عملى.

ويجب، فى رأيه، بقاء المستوطنات القريبة من نابلس وجنين، ويمكن أن تكون تحت الإدارة الفلسطينية.

ويوافق على أن يكون للفلسطينيين ممر من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وممرات من أراضى الضفة إلى طولكرم وقلقيلية وأريحا، وذلك مع إقامة أربعة طرق انتقالية آمنة للإسرائيليين تعبر الضفة من غربها إلى شرقها حتى غور الأردن.

مدى تطور الفكر السياسى الإسرائيلى

تعددت المواقف والأفكار الحكومية والحزبية الإسرائيلية بشأن مستقبل الأراضى الفلسطينية، وطرحت الكثير من المشروعات التى اقترحت من جانب رجال السياسة ومراكز الأبحاث الاستراتيجية من أجل حل المشكلة بما يحقق مصالح إسرائيل.

وظلت حكومات العمل تتبنى «الخيار الأردنى» ومبدأ الحل الوسط الإقليمى، مقترحة الدخول فى مفاوضات مع الأردن للاتفاق على تقاسم الأراضى الفلسطينية وإعادة ما يتبقى منها بعد ضم المناطق التى تحتاجها من أجل تحقيق أمنها. أما موشى ديان، فقد كان رافضا لمشروع إيجال آلون، حيث كان مقتنعا بأن العرب لن يقبلوا التنازل عن أجزاء من أراضيهم، ومضى فى تطبيق سياسته على أساس بقاء الاحتلال الإسرائيلى وفتح الجسور مع الأردن.

وبعد أن تولت حكومة ميناحيم بيجن السلطة، طبقت أيديولوچيتها على أساس

اعتبار الضفة والقطاع أجزاء من «أرض إسرائيل»، ووقعت اتفاق كامپ ديڤد، على نحو ما تقدم.

وقد أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى خلق وضع سياسى جديد، دفع رجال السياسة والفكر إلى طرح تصوراتهم لمواجهته والتعامل معه، واتجهت غالبيتهم إلى ضرورة التوصل مع ممثلين للفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع لتسوية مرضية لهم وتحقق مصالح إسرائيل فى الوقت ذاته؛ وخاصة بعد أن قطع الملك حسين الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية وأبعد بذلك «الخيار الأردنى».

فقدم جاد يعقوبى مشروعه لإقامة اتحاد كونفيدرالى أردنى فلسطينى ونقل إسرائيل لأكبر قدر من السلطة لممثلى الفلسطينيين، وتقدم بنيامين بن أليعازر بمشروعه لإجراء انتخابات فى الضفة والقطاع، وحل المشكلة على مرحلتين الأولى لتطبيق الحكم الذاتى والثانية تكون مفتوحة لاتحاد فيدرالى بينها وبين الأردن. أما شيمون پيريس، فقد اقترح حلا على نمط البنيلوكس بإقامة اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى بين كيانات ثلاثة: فلسطينية وأردنية وإسرائيلية. وأما مركز جافى للدراسات الاستراتيچية، فاعتبر أن أفضل الحلول هو إقامة دولة فلسطينية على أساس تنازلات إقليمية بعد فترة انتقالية مدتها ما بين ١٠ و ١٥ عاما. وفى عام ١٩٨٩، قدم إسحاق رابين مشروعه القائم على أسس: وقف الانتفاضة، وإجراء انتخابات لممثلى السكان الفلسطينيين، ومنح هؤلاء السكان حكما ذاتيا واسعا، وتخييرهم بعد مرحلة انتقالية بين اتحاد كونفيدرالى مع الأردن أو فيدرالى معها ومع إسرائيل(*).

وكان من أهم التقارير السياسية التى أعدت فى أعقاب الانتفاضة الفلسطينية، ذلك الذى صدر عن دراسة أعدها فريق من الباحثين فى مركز چافى للدراسات الاستراتيچية فى جامعة تل أبيب عام ١٩٨٩ تحت عنوان «الضفة الغربية وغزة: خيارات للسلام»(**). وقد تناول التقرير بالتحليل ستة خيارات بشأن مستقبل هذه المناطق

(*) د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو: الفكر السياسى الإسرائيلى قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان).

(**) الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وعربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

هى : الإبقاء على الوضع الراهن - والحكم الذاتى - والضم - وإقامة دولة فلسطينية - والانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة - وإقامة فيدرالية أردنية فلسطينية .

أما عن الإبقاء على الوضع الراهن فى الضفة والقطاع ، فقد أوضح التقرير أن هذا الخيار يؤثر سلبا على مكانة إسرائيل ويؤدى إلى تزايد التطرف الفلسطينى وتصعيد الانتفاضة ، ويقلص قدرة إسرائيل على الردع وربما يؤدى إلى نشوب حروب مع الدول العربية .

وأما خيار الحكم الذاتى ، فإنه قد يعنى تطبيق نظام ضيق على نحو ما تقترحه إسرائيل (فى عهد بيجن) من اقتصاره على السكان دون الأرض ، أو نظام يتضمن منح الفلسطينيين سلطات واسعة . ولا يقبل الفلسطينيون الحكم الذاتى الضيق كما لا يقبلون حكما ذاتيا واسعا إلا إذا اتفق مسبقا على الاستقلال والسيادة بعد المرحلة الانتقالية ، فى حين تلقى صيغة الحكم الذاتى الواسع معارضة شديدة ؛ لأنه يشمل بعض الرموز السيادية مثل العَلم والنشيد الوطنى وسلطات تتعلق بأراضى الدولة ومصادر المياه وتحصيل الضرائب .

وعن خيار الضم ، ذكر التقرير أنه سوف يثير الرأى العام العالمى ويفجر أزمة فى المجتمع الإسرائيلى والجيش ، وفى أوساط عرب إسرائيل ويحمّل إسرائيل عبئا ديموغرافيا واقتصاديا غير محتمل .

وفيما يتعلق بخيار الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة ، أشارت الدراسة إلى أنه يظهر إسرائيل بمظهر الدولة المهزومة التى تخلت عن القطاع تحت الضغط الفلسطينى ، كما قد يضعف قدرة الجيش الإسرائيلى على الردع .

وأما خيار إقامة اتحاد فيدرالى أردنى فلسطينى ، فقد اتجهت دراسة باحثى مركز جافى إلى أن الأردن تتولى فى هذا الاتحاد مسئولية الأمن الداخلى والخارجى والعلاقات الخارجية ، وتوافق على ترتيبات أمنية فى الضفة والقطاع تتضمن تجريد الضفة تماما من السلاح ونشر قوات الجيش الإسرائيلى وأجهزة الإنذار والدفاع الجوى لصد أى هجوم عسكرى من جهة الشرق . ويشكك التقرير فى تحقيق هذا الخيار نتائج إيجابية لإسرائيل على المدى البعيد ، حيث إن الفلسطينيين سيشكلون الغالبية العظمى من السكان على ضفتى الأردن ، وستواجه إسرائيل دولة أقوى بكثير على

حدودها الشرقية. (ويلاحظ أن هذا الخيار يختلف عن خيار الكونفيدرالية بين دولتين مستقلتين).

وأخيرا، فإن التقرير يتعرض لخيار إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويذكر أنه الحل الوحيد الذى يقبله الفلسطينيون والدول العربية وإن كان معظم الإسرائيليين لا يقبلونه، وأنه يستوجب إخلاء مستوطنات إسرائيلية بالقوة، كما قد يشكل خطرا على أمن إسرائيل.

ولكن باحثى مركز جافى فى حين أنهم يرون إمكان تحقيق هذا الحل وإقامة دولة فلسطينية فى معظم الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنهم يشترطون الموافقة على ترتيبات أمنية من بينها: تجريد الدولة الفلسطينية من أية قوات محلية أو أجنبية (عدا قوة شرطة محدودة) - واستمرار انتشار قوات الجيش الإسرائيلى وأجهزة الإنذار والاستخبارات وحرية تحرك هذه القوات على محاور وطرق يتفق عليها - وأن يكون من حق إسرائيل مطاردة الإرهابين داخل الأراضى الفلسطينية - وتعهد الأردن بعدم السماح بدخول جيوش عربية إضافية لأراضيها - ومشاركة مراقبين إسرائيليين فى منع تهريب السلاح إلى الدولة الفلسطينية. وذكر التقرير أن بعض هذه الترتيبات الأمنية يكون مؤقتا ويلغى بعد التوصل لسلام شامل مع الدول العربية، وأنه يجب أن يكون حجم القوات الإسرائيلية المشار إليها فى حده الأدنى، وأن يتولى فريق من المراقبين الدوليين مراقبة حدود الدولة الفلسطينية لضمان عدم انتهاك إسرائيل لسيادتها أو العكس.

ويبدو لنا أن تقرير مركز جافى القائم على أساس من التحليل الدقيق للخيارات المختلفة أمام إسرائيل قد أحدث آثارا هامة فى الأوساط السياسية الإسرائيلية، وربما تأثر به إسحاق رابين فى مفاوضات أوسلو.

وعلى أية حال، فقد بدأت فكرة إقامة الدولة الفلسطينية تعرف طريقها إلى الفكر السياسى الإسرائيلى بعد رفضها البات الذى كان يقوم على أساس أيديولوچى صهيونى (باعتبار أن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى يضعف أساس النظرية الصهيونية عن الحق المطلق للشعب اليهودى فى أرض إسرائيل التاريخية). وعندما ووجه رابين وبيريس فى أعقاب عقد اتفاق إعلان المبادئ بأن هذا الاتفاق قد يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية، فإنهما لم يستبعدا هذا الاحتمال.

والواقع أن اتفاقات أوسلو قد خلقت حقائق سياسية جديدة لا يمكن إنكارها أو التوقف عندها. فقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية هى الطرف الآخر الذى اعترفت به إسرائيل شريكا لها فى عملية السلام، وأقامت سلطتها الوطنية على أجزاء من الأراضى الفلسطينية، وبدأت تمارس سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتولى مهام الأمن من خلال عدد لا بأس به من رجال الشرطة.

وقد استوعب الرأى العام الإسرائيلى هذه الحقائق، ولم ينجح بنيامين نيتانياهو فى محاولاته الرامية إلى وقف التطور الذى يفرض نفسه تجاه إقامة الدولة الفلسطينية، بل إن أغلب الظن هو أنه كان يؤمن بحتمية قيامها وأن أقصى ما يمكنه عمله هو الحدّ من رقعتها وسيادتها.

وتدل استطلاعات الرأى التى أجريت فى شهر إبريل ١٩٩٩ على أن ٦٩ ٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن الدولة الفلسطينية حتمية، بل إن ٥٥ ٪ ممن شملهم الاستطلاع يرون أنها حق الفلسطينيين ويستحقونها.

وقد كان حزب العمل الإسرائيلى سباقا فى تقبل هذا الاحتمال، فقد أسقط فى أواخر حكومة بيريس من برنامجه ما كان يتضمنه من اعتراض على إقامة الدولة الفلسطينية، وأصبح زعماؤه - بمن فيهم إيهود باراك - يجاهرون بموافقتهم على إقامة هذه الدولة.

وأخيرا، أعلنت «إيباك» - منظمة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة - عدم اعتراضها على إقامة الدولة الفلسطينية.

والخلاصة، أن إسرائيل أصبحت مهيأة لإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الدولة التى توافق إسرائيل على إنشائها ليست هى التى تحقق آمال الشعب الفلسطينى سواء من حيث مساحتها وطبيعتها الجغرافية أو من حيث مدى ما تتمتع به من استقلال وسيادة.

فبالرغم من تطوير الموقف الإسرائيلى على النحو الذى أشرنا إليه وتقبل غالبية المجتمع الإسرائيلى لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية، فإن المخاوف والشكوك. لاتزال تنتاب الساسة الإسرائيليين مما يحمله المستقبل. ولا يزال الكثيرون منهم

يعتقدون أن هدف القضاء على دولة إسرائيل لم يختف تماما من فكر العرب، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تتبع استراتچية المراحل تجاه الدولة اليهودية لتحقيق هدفها من تحرير فلسطين. كما يرى البعض أن إقامة دولة فلسطينية فى جزء من أراضيها لن يرضى العقائديين المتطرفين، وخاصة المسلمين الأصوليين الذين سوف يواصلون استخدام الإرهاب ضد إسرائيل وضد المعتدلين الفلسطينيين، وأن لاجئى عام ١٩٤٨ سيظلون يطالبون بحق العودة إلى إسرائيل. ومن ناحية أخرى، لا يستبعد فريق من الإسرائيليين احتمال انهيار السلطة الفلسطينية لعجزها عن حل مشكلات الدولة بعد قيامها بسبب قلة مواردها ونقص الاستثمارات الخارجية وعدم كفاية المعونات الدولية أو فشلها فى توطين النازحين الفلسطينيين واللاجئيين من سكان المخيمات. كما أن تأثير إقامة دولة فلسطينية مستقلة على عرب إسرائيل يثير مخاوف كثير من الإسرائيليين، خاصة مع ما ظهر من تزايد إحساسهم بالاعتزاز الوطنى منذ إقامة السلطة الفلسطينية الوطنية. ومن الواضح أن هذه المخاوف والشكوك لا تزال تتحكم فى مواقف إسرائيل تجاه الكيان الفلسطينى، وتنعكس فيما يرونه ضروريا من قيود على الدولة الفلسطينية فى حالة إنشائها.

ومن الواضح أن هذه المخاوف تبدو غير معقولة ومبالغا فيها، فلم يعد من المعقول القول بأن الدولة الفلسطينية - بمساحتها ومواردها المحدودتين - يمكن أن تمثل خطرا على إسرائيل، وقد أثبتت السلطة الفلسطينية قدرتها على المحافظة على الأمن ومقاومة «الإرهاب»، ولم يعد من المستساغ الكلام عن خطر هجوم عربى من الشرق أو الجنوب بعد أن عقدت إسرائيل معاهدة السلام مع كل من الأردن. ومصر وفى الوقت الذى تمتلك فيه الدولة العبرية أحدث الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ومع ذلك، فلا شك فى أن هذه المخاوف والشكوك تساور كثيرا من الإسرائيليين.

والواقع أنه: وإن كان البعض يفسرون هذه المخاوف بالطبيعة اليهودية التى شكلها تاريخ اضطهاد اليهود فى العالم وحالة العداء بين العرب وإسرائيل، فإنه لا شك فى أن مواقف الأحزاب والحكومات الإسرائيلية ترجع كذلك إلى أسباب أيديولوچية ودينية وسياسية واقتصادية، فالأرض الفلسطينية المحتلة هى فى اعتقاد الأصولية الدينية جزء من أرض إسرائيل التوراتية المقدسة، وهى للمتمسكين بالنظرية الصهيونية

ضرورية من أجل استيعاب أكبر عدد من يهود العالم، وتمسك الأحزاب السياسية بها يكسبها التأييد الشعبي، ثم إنها لليهود عامة تحوى أماكن دينية وتاريخية يريدون التردد عليها دون عائق، وأخيرا فإن لها قيمتها الاقتصادية كسوق للمنتجات الإسرائيلية ومورد العمالة الرخيصة فضلا عن كونها مصدرا للمياه اللازمة لدولة إسرائيل.

ولا يتصور معظم الإسرائيليين أنه من الممكن تحقيق تلك المصالح من خلال إقامة علاقات طبيعية تقوم على أسس المساواة فى السيادة وحسن الجوار والتعاون مع دولة فسلطينية مستقلة.

ومن الواضح أن شكل الدولة ومساحتها وسلطاتها التى يقترحها الإسرائيليون - التى عرضنا نماذج لها من قبل - لا يمكن أن تجعل من هذه الدولة كيانا سياسيا قابلاً للبقاء، فإقامة الدولة فى حد ذاته لا يمثل حلا للمشكلة ولا ينهى النزاع العربى الإسرائيلى، وإنما يتعين أن تتوافر للدولة الفلسطينية المقومات الضرورية من إقليم ذى مساحة كافية وأراض متصلة وسيادة مكتملة، وأن تقوم بمسئولياتها تجاه مواطنيها فى الداخل والخارج.

ويدل إعلان المبادئ الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينى على أن المنظمة تقبل إقامة علاقات تعاون وثيق مع الدولة العبرية. وتكفى نظرة سريعة على أحكام الملحقين الثالث والرابع لهذا الاتفاق لكى نتبين مدى الرابطة الوثيقة بين الجانبين التى تشمل التعاون الثنائى فى كافة المجالات، بل والتعاون الإقليمى الاقتصادى بينهما.

الفصل الرابع

الدولة الفلسطينية والنظام الإقليمى

تقوم عملية السلام على أساس نوعين من المفاوضات، ثنائية تجرى بين إسرائيل والأطراف العربية لتسوية المشاكل بينهما، وأخرى متعددة الأطراف يشارك فيها الجانبان مع دول أخرى لبحث المسائل الإقليمية، مثل الأمن الإقليمى والمياه وشئون اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأفكار التعاون الإقليمى بين إسرائيل والدول العربية ـ وخاصة فى المجال الاقتصادى ـ تتردد منذ إنشاء الدولة اليهودية كأساس لإقامة علاقات سلام بينهما، وإطار لتسوية بعض المشاكل، وخاصة مشكلتى اللاجئين واقتسام المياه. وتعد المهمة التى تولاها إريك چونستون فى أوائل الخمسينيات بهدف التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن استغلال مياه نهر الأردن واقتسامها إحدى المحاولات الأمريكية فى هذا الشأن.

وفى أعقاب حرب ١٩٦٧، رفضت إسرائيل أن يقتصر حل النزاع العربى الإسرائيلى على إنهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية، ودعا آبا إيبان العرب، فى خطابه الذى ألقاه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ يونيو، إلى إقامة علاقات سلام مع إسرائيل، بما فى ذلك «إقامة وسائل اتصال بين حيفا وبيروت ودمشق وعمان والقاهرة، وبين وادى النيل والهلال الخصيب عبر جنوب النقب، وكذا اتصالات سلكية ولاسلكية؛ وتعاون دول المنطقة فى مجالات التنمية الاقتصادية والأبحاث العلمية وغيرها».

ومنذ إبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، أبدى رجال الفكر السياسى والاقتصادى الإسرئيليون نشاطا ملحوظا فى نشر أفكارهم وتصوراتهم لأوجه

التعاون الإقليمى فى ظل السلام مع العرب، وتقديم مشاريع محددة، وخاصة فى مجالات تنمية الموارد المائية والتعاون الاقتصادى.

وقد تبنى حزب العمل الإسرائيلى فكرة إقامة نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط، واعتبرها من أسس برنامج الحكومة التى شكلها عقب فوزه فى انتخابات عام ١٩٩٢.

وتستند هذه الفكرة على ما أورده شيمون پيريس تفصيلا فى كتابه عن «الشرق الأوسط الجديد»(*). وقد حدد پيريس هدف هذا المشروع بأنه «إنشاء مجموعة إقليمية من الأمم المتحدة لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة وفق نموذج المجموعة الأوروبية، وذلك انطلاقا من أربعة اعتبارات هى: الاستقرار السياسى - والتنمية الاقتصادية - والأمن القومى - الديمقراطية الإقليمية.

ويقترح پيريس إنشاء اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى، وإقامة علاقات تعاون اقتصادى فيما بينها على نمط البنيلوكس.

ويؤكد پيريس أنه لا يمكن إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى دون تسوية المشكلة الفلسطينية. أما تصوره لهذه التسوية، فإنه يتمثل فى إقامة كونفيدرالية أردنية فلسطينية من جهة، مع إقامة الاتحاد الاقتصادى (على نمط البنيلوكس) الإسرائيلى الأردنى الفلسطينى من جهة أخرى. وفى هذا الإطار، تكون الضفة الغربية منزوعة السلاح، ويتمركز الجيش الكونفيدرالى شرقى نهر الأردن يؤمن العمق الاستراتيچى لإسرائيل، ويرى پيريس أن تكون الحدود رخوة (على حد تعبيره) أى مفتوحة وتتيح للأشخاص والبضائع والأفكار حرية التنقل والمرور، كما تتيح حل مشكلة المياه وتطوير السياحة. كما يرى أن هذه الحدود الرخوة لها أهميتها من الزاوية الدينية لأنه «فى الوقت الذى تصر فيه إسرائيل على بقاء القدس موحدة تحت سيطرتها، فإنها تتفهم تماما أهمية المدينة للمسيحيين والمسلمين، بالإضافة إلى اليهود».

(*) شيمون پيريس: الشرق الأوسط الجديد (دار الجليل - عمان) - جميل هلال: استراتيچية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

وكان شيمون بيريس فى ذلك الوقت يعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ لأنها - حسبما ذكره فى كتابه - تثير قلق الأردنيين ومعارضة الإسرائيليين الشديدة، فضلا عن أنها لن تكون قادرة على البقاء والتطور، ولكنه عدل فيما بعد عن هذا الموقف، وأصبح يعتبر الدولة الفلسطينية ضرورية لإقرار السلام.

وقد انعكست أفكار بيريس فى اتفاق إعلان المبادئ، حيث أرسى أسس علاقات تعاون وثيق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على المستويين الثنائى والإقليمى على السواء، فتضمن الملحق الثالث للاتفاق أحكام تعاون الجانبين فى مجالات المياه، والكهرباء، والطاقة، والشئون المالية، والنقل والمواصلات، والتجارة، والصناعة، والعمل، والموارد البشرية، أما الملحق الرابع، فقد خصص للتعاون بينهما فى برامج التنمية الإقليمية، وبصفة أساسية برنامج لتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة، وبرنامج للتنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمى يشمل إنشاء بنك لتنمية الشرق الأوسط ومشروعا إسرائيليا فلسطينيا أردنيا لاستغلال منطقة البحر الميت، وآخر لشق قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت، فضلا عن مشروعات أخرى لتنمية الزراعة وربط شبكات الكهرباء والتعاون الإقليمى فى مجال السياحة وغيرها.

وقد عملت الولايات المتحدة على تشجيع التعاون الاقتصادى الإقليمى، وخاصة بين الأردن وإسرائيل، وشكلت لجنة اقتصادية ثلاثية مع البلدين قامت بدراسة عدة مشروعات. وقامت بدور رئيسى فى المفاوضات المتعددة الأطراف وفى المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التى انبثقت عنها.

ومن جهة أخرى، قطعت المفاوضات المتعددة الأطراف شوطا كبيرا، حيث قامت مجموعات العمل المشكلة فى إطارها بإعداد دراسات لموضوعات التعاون الإقليمى، وناقشت مقترحات ومشروعات محددة، وانبثقت عن هذه المفاوضات مؤتمرات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التى عقدت على التوالى فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة. وقد توقفت المفاوضات المتعددة الأطراف بعد أن توقفت المفاوضات الثنائية على كافة المسارات فى عهد حكومة نيتانياهو.

وجوهر المفاوضات متعددة الأطراف هو، فى الواقع، تسهيل عملية السلام العربى الإسرائيلى من خلال تذليل عدد من القضايا المعقدة بين الأطراف المباشرة. فهى، على حد قول چورچ بوش فى افتتاح مؤتمر مدريد، تعد مكملة للمفاوضات الثنائية، وهى أسبق فى التعامل معها وأسهل فى الوصول إلى نتائج.

وقد ظلت العلاقة بين نوعى المفاوضات محل خلاف بين الأطراف العربية من جهة وبين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، فقد رأى العرب ضرورة الربط بينهما بحيث يرتبط التقدم على المسار المتعدد الأطراف وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بالتقدم على المسارات الثنائية؛ أما إسرائيل والولايات المتحدة فقد كان رأيهما الفصل بين نوعى المفاوضات.

وكانت نقطة الضعف الكبرى فى المفاوضات المتعددة الأطراف هى مقاطعة سوريا ولبنان لها، الأمر الذى أفقد مشروعات التعاون الإقليمى حلقة رئيسية فيها.

ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة، فقد أظهرت هذه المفاوضات مدى اختلاف المواقف الإسرائيلية والعربية تجاه كثير من القضايا.

ففى مجال الأمن الإقليمى، ظلت إسرائيل متمسكة بترسانتها النووية وتفوقها النوعى على الدول العربية، ورافضة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل إلى أن يتحقق السلام الشامل ليس بينها وبين الدول العربية فحسب، بل ومع كافة دول المنطقة.

وفى مجال المياه، رفضت إسرائيل مناقشة حقوق الفلسطينيين والدول العربية فى المصادر المائية بالمنطقة، واقتصرت المناقشات على مشروعات إنماء الموارد الحالية.

كما رفضت إسرائيل مناقشة حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة والتعويض، وتحولت أعمال مجموعة العمل إلى مناقشة وسائل تحسين أحوال اللاجئين المعيشية.

ويشكل التعاون الثلاثى بين إسرائيل والأردن وفلسطين - فى نظر كل من إسرائيل والولايات المتحدة - نواة للتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط.

فالكيانات الثلاثة تتشابك اقتصاداتها سواء فى مجالات المياه أو التجارة والعمل والعملة والبنية الأساسية. وترى الدولتان أن تكون اقتصادياتها مفتوحة تسمح بالانتقال الحر للعمالة والسلع، وأن تستخدم الأطراف الثلاثة الموانى والمطارات الموجودة فى أراضيها.

ويدخل هذا التعاون الثلاثى فى الإطار الواسع للتعاون الإقليمى الذى يشمل إقامة محطات توليد الطاقة، وتحلية المياه، وشبكة مواصلات، واتصالات، وتطوير الزراعة والصناعة والسياحة.

ويعزز التعاون الثلاثى إقامة اتحاد كونفيدرالى (أو فيدرالى) بين الأردن والدولة الفلسطينية، حيث يكون للأردن دور هام فى الترتيبات الأمنية كعازل بين إسرائيل والدول العربية، ولا يدخل فى أى تحالفات أو معاهدات عسكرية تسمح بوجود قوات غير أردنية على أراضيه، كما يكون الأردن هو المعبر الاقتصادى أمام إسرائيل إلى بقية العالم العربى.

هذا، وقد توقفت المفاوضات المتعددة الأطراف - كما سبقت الإشارة - نتيجة لسياسة حكومة نيتانياهو، الذى كان لا يؤمن شخصيا بجدوى التعاون الإقليمى ويرى فى إسرائيل دولة ديمقراطية متقدمة فى محيط من الدول المتخلفة والأنظمة الشمولية، وكان توجهه بدرجة أكبر نحو أوروبا والولايات المتحدة.

وبالرغم من أن إيهود باراك لم يول موضوع التعاون الإقليمى اهتماما يذكر فى برنامجه الانتخابى، فإن إسناده وزارة لهذا التعاون إلى شيمون بيريس يدل على أن أفكاره عن النظام الجديد فى الشرق الأوسط سوف تطفو من جديد كإطار لإقامة السلام الشامل بالمنطقة.

الفصل الخامس

أزمة عملية السلام

المقاومة المسلحة والإرهاب والأمن

على مدى السنوات الخمس التى انقضت منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ، لم تتوقف أعمال العنف فى الأراضى الفلسطينية . وكان إسحاق رابين يأمل فى أن يضع الاتفاق حدا للانتفاضة الفلسطينية بعد أن ألقى على عاتق ياسر عرفات مسئولية محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن الداخلى، ولكن عقد هذا الاتفاق، وما أعقبه من اتفاقات بين الجانبين، أضاف إلى العوامل المؤدية للعنف والإرهاب عاملا آخر .

فقد كانت الانتفاضة الفلسطينية وليدة لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية واستفزازات المستوطنين والأصوليين اليهود واعتداءاتهم المتكررة التى ازدادت بشكل خطير طوال عهد حكومات الليكود، واستمرت هذه الممارسات والاستفزازات والاعتداءات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تؤد اتفاقات أوسلو إلى توقف الحكومات الإسرائيلية عن مصادرة الأراضى وبناء المستوطنات وتوسيعها، بل إن هذه الاتفاقات قد فرضت قيوداً أمنية شديدة على الفلسطينيين، وتكرر إغلاق مناطق الحكم الذاتى وحصارها . ولم يطرأ تحسن ما على الظروف المعيشية للفلسطينيين، بل أصبحوا يتساءلون عما قدمته اتفاقات أوسلو لهم فى الوقت الذى يواصل الاحتلال ممارساته وأعماله القمعية، وتزايدت حدة المعارضة لهذه الاتفاقات .

وقد تصاعد تطرف اليمين والأصولية اليهودية مع تزايد أعداد المستوطنين وتشجيع حكومات الليكود لهم، وأنشئت جماعات الاستيطان والدفاع عن «أرض إسرائيل» من أمثال غوش إيمونيم وكاهانا حى وكاخ وجبل الهيكل .

ورأى هؤلاء بدورهم فى عملية مدريد للسلام ثم فى اتفاق أوسلو تفريطا فى أرض إسرائيل التاريخية وتهديداً للدولة اليهودية.

وقد كانت المذبحة التى ارتكبها باروخ جولد ستاين فى الحرم الإبراهيمى بمدينة الخليل بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٤، والتى قتل فيها ٢٩ وأصاب أكثر من مائة فلسطينى فى أثناء صلاتهم فى شهر رمضان، من أبشع العمليات الإرهابية الواضحة الدلالة على مدى التطرف والكراهية من جانب اليمين والأصولية اليهودية للفلسطينيين، بل إن قبر جولد ستاين أصبح مزارا لهؤلاء المتطرفين.

وقد اتسعت دائرة العنف والانتقام، وأصبحت قضية محاربة الإرهاب هى العامل المؤثر إيجابا وسلبا على مسيرة عملية السلام. ففى إبريل ١٩٩٤، جاء انتقام (حماس) بعمليتين فى عفولة وحدرة (هاديرا)، ثم انتقام (الجهاد) فى أكتوبر التالى بتفجير سيارة أتوبيس فى تل أبيب وبعملية انتحارية فى كفار داروم.

وأسهم الموساد الإسرائيلى بدوره فى دائرة العنف الدموى، فدبر اغتيال فتحى الشقاقى وهانى عابد من رجالات الجهاد الإسلامى. (والواقع أن إسرائيل لم تتوقف عن تنفيذ خططها فى اغتيال قيادات منظمة التحرير ورجال (فتح) و (حماس) و(الجهاد) وغيرها من المنظمات الفلسطينية، من أمثال محمود الهمشرى ووائل زعيتر وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وكمال ناصر و«أبو» جهاد).

وقد كان لاغتيال الموساد ليحيى عياش فى يناير ١٩٩٦ نتائجه الخطيرة على مجرى الأحداث فى إسرائيل وعلى مسيرة العملية السلمية. فقد ارتكب الحادث بعد شهور قليلة من اغتيال إسحاق رابين برصاص إيجال أمير، وفى أجواء الإثارة اليمينية الشديدة ضد رئيس الحكومة العمالية بسبب عقده الاتفاقية الانتقالية. وجاء اغتيال الموساد ليحيى عياش فى خضم عملية الانتخابات الفلسطينية، ولم تشأ (حماس) تعكير أجواء الانتخابات، وما إن تمت الانتخابات حتى قامت بعملياتها الانتحارية الأربع فى القدس وعسقلان وتل أبيب، والتى أودت بحياة ٦٢ قتيلا وأسقطت عشرات من الجرحى.

وقد فاز بنيامين نيتانياهو فى انتخابات عام ١٩٩٦ تحت شعار «الأمن مقابل السلام»، ووجد فى تطبيق هذا الشعار ما يبرر توقفه عن تنفيذ اتفاقات أوسلو ووقف عملية السلام على كافة المسارات بحجة عدم قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها بمحاربة الإرهاب.

والواقع أن اتفاقات أوسلو قد وضعت ياسر عرفات فى مأزق شديد، عندما ألزمته باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والأعمال العدائية ضد إسرائيل والإسرائيليين، وهى مهمة عجزت إسرائيل ذاتها عن القيام بها.

وقد بذل عرفات أقصى ما فى وسعه للوفاء بالتزاماته، واضعا فى اعتباره - فى نفس الوقت - ألا يجرّ البلاد إلى حرب أهلية بين الفلسطينيين. فنشطت شرطته (التى يزيد عدد أفرادها عن ٣٠ ألفا) وأجهزته الأمنية (التى بلغت ثمانية أجهزة) فى ملاحقة المنظمات المسلحة واعتقال نشطائها والمشتبه فيهم ومصادرة الأسلحة ووقعت المصادمات الدامية بين الجانبين فى بعض الأوقات، ولكن هذه الجهود لم تشفع لعرفات لدى الحكومات الإسرائيلية التى ظلت تتهمه بانتهاج سياسة الباب الدوار (بالإفراج عن المعتقلين بعد فترة من الوقت)، وفى حين ظلت السلطة الفلسطينية متهمة من جانب منظمات حقوق الإنسان بالتجاوزات الخطيرة فى إجراءات التوقيف والاعتقال والتحقيق والمحاكمة، فإن هذه الحكومات لم يكن يعنيها سوى القضاء على البنية الأساسية للمنظمات المعارضة «الإرهابية» بكافة الوسائل.

ومن جهة أخرى، ظلت (حماس) - بالرغم من تمسكها بحقها فى الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى - تلزم نفسها بمبدأ عدم الانخراط فى حرب أهلية فلسطينية. وقد اتبع عرفات سياسة مرنة فى تعامله مع هذه الحركة. ففى حين أعلن رفضه لما سمّاه «ازدواجية السلطة»، وقام بتنفيذ الالتزامات التى تفرضها اتفاقات أوسلو من الحفاظ على الأمن الداخلى ومحاربة الإرهاب وأعمال العنف، فإنه أبقى على علاقاته الطيبة مع قادة (حماس) محاولا احتواءها. وأظهرت الحركة من جانبها، الحرص على عدم إحراج السلطة الوطنية(*) .

أما منظمات المعارضة الأخرى، فقد تضاءل تأثيرها على الساحة الداخلية الفلسطينية، وفشلت فى تنسيق مواقفها، ولم تعد تشكل خطرا كبيرا على عملية السلام.

وقد كان موقف إسحاق رابين من مشكلة الإرهاب عنيفا، فلجأ إلى إغلاق مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى وحصارها فى كثير من الأوقات، وإلى إبعاد ٤٠٠

(*) خالد الحروب: حماس (المرجع السابق).

شخص من رجالات (حماس) إلى الأراضى اللبنانية، وفرض - فى الاتفاقات المعقودة مع السلطة الفلسطينية - ترتيبات أمنية ثقيلة؛ ولكنه مضى فى عملية السلام. أما شيمون بيريس، فإنه أوقف المفاوضات فى أعقاب عمليات (حماس) الانتحارية فى أوائل عام ١٩٩٦.

وأما بنيامين نيتانياهو، فإنه على الرغم من أن عهده لم يشهد إلا القليل من أعمال العنف (وقد تسبب فى المصادمات الخطيرة التى وقعت بافتتاحه نفق القدس فى سبتمبر ١٩٩٦)، فقد ظل يردد مزاعمه عن عدم قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها فى مجال محاربة الإرهاب لكى يتنصل من تنفيذ اتفاقات أوسلو. وبالرغم من قبول عرفات لاتفاق واى ريفر بما فرضه على السلطة من ترتيبات أمنية شديدة، فإنه أوقف تنفيذه.

والواقع أن «أمن إسرائيل» قد أصبح حجر العثرة الكبرى على طريق العملية السلمية فى الشرق الأوسط، فقد قُتل إسحاق رابين لاتهامه بالتفريط فيه، وسقطت حكومة شيمون بيريس لاتهامها بالعجز فى الدفاع عنه، وأسقط نيتانياهو - رغم ادعائه بأنه حقق للإسرائيليين الأمن - لأن تجميده لعملية السلام من شأنه أن يؤدى إلى انفجار خطير فى المنطقة. أما إيهود باراك، فإنه ينتمى إلى صقور إسرائيل العسكريين. ويتوقع أن تتسم مواقفه فى المفاوضات المرتقبة بالتشدد البالغ فى كل ما يتعلق بأمن إسرائيل، والتمسك بوضع قيود شديدة على الدولة الفلسطينية إذا ما وافق فى النهاية على إقامتها.

تعثر العملية السلمية

لا شك فى أن ياسر عرفات كان يشعر بالغبطة والتفاؤل عندما اكتملت المؤسسات الدستورية للسلطة الفلسطينية فى يناير ١٩٩٦، فقد تم انتخابه رئيسا لهذه السلطة، وانتخاب المجلس التشريعى بأعضائه الثمانية والثمانين، وأصبح الفلسطينيون يمارسون السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أصبح لكيانهم السياسى عدد من الرموز السيادية للدولة من عَلم ونشيد وطوابع بريد وعملة (له الحق فى إصدارها)، وله عقد بعض الاتفاقات الدولية، ولديه مكاتب تمثيلية للدول الأجنبية.

وقد أقام عرفات نظامه السياسى معتمداً على حركة (فتح)، فأصبح رجالها يشغلون ٧٧ ٪ من مقاعد المجلس التشريعى، ويسيطرون على هيئة الإذاعة والتليفزيون ودائرة الإحصاء المركزية وغيرها من الوزارات والهيئات والمؤسسات(*).

وكان عرفات قد وصل إلى غزة فى يوليو ١٩٩٤ ليجد أوضاعا اقتصادية واجتماعية وصحية متدهورة خلفها الاحتلال الإسرائيلى الطويل، فتولى من خلال المجلس الاقتصادى الفلسطينى (بكدار) وبمعونة البنك الدولى والعون المالى للدول المانحة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والإعمار.

ولم تكن مهمته يسيرة، فلم يكن من السهل التغلب على تبعية الاقتصاد الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى التى نجح الاحتلال فى فرضها، كما أعاقت الممارسات الإسرائيلية جهود التنمية، خاصة إغلاق مناطق الحكم الذاتى وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة فى معظم الأوقات، وواصلت إسرائيل سياساتها فى السيطرة على الموارد المائية ومصادرة الأراضى وبناء المستوطنات، وإغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية مع وضع قيود شديدة على الصادرات الفلسطينية (بلغ العجز التجارى مع إسرائيل حوالى ٩١ ٪ من إجمالى العجز عام ١٩٩٦).

كما أن الدول المانحة والبنك الدولى لم يفيا إلا بجزء من العون المالى الذى تعهدا به (٥٢٧ , ١ مليار دولار بدلا من ٤ , ٣ مليار خلال أربع سنوات).

وقد كان همّ عرفات الأكبر هو إزاحة الاحتلال الإسرائيلى عن الأراضى الفلسطينية، وحققت له اتفاقية غزة/ أريحا السيطرة على ٦٠ ٪ من قطاع غزة، كما أعيد انتشار القوات الفلسطينية فى الضفة الغربية، وكان يأمل فى استرداد ٩٠ ٪ من أراضى الضفة من خلال مراحل إعادة انتشار تلك القوات، طبقا للاتفاقية الانتقالية التى عقدها مع حكومة رابين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، غير أن حكومة بنيامين نيتانياهو أحبطت كل آماله.

(*) جميل هلال: النظام السياسى الفلسطينى بعد أوسلو (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة مواطن).

ظل بنيـامين نيتـانيـاهو ، طوال السنوات الثلاث التى قضاها فى الحكـم ، يسعى للتخلص من اتفاقات أوسلو بكافة الوسائل ، وينفذ سياسته الليكودية بمصادرة الأراضى وتكثيف الاستيطان وتهويد القدس . ولجأ إلى المراوغة والمماطلة ، فعقد اتفاق مدينة الخليل ولم ينفذ التزاماته ، ووقع اتفاق واى ريڤر وأوقف تنفيذه ، وتسبب فى تجميد المفاوضات على كافة المسارات .

ولم يجد ياسر عرفات أمامه مخرجا سوى إعلان الدولة الفلسطينية ، فقد اقترب الرابع من مايو ١٩٩٩ الموعد المحدد لانتهاء المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى دون أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم ، وأعرب عرفات عن عزمه على إعلان الدولة فى هذا التاريخ ، فى حين دعا نيتانياهو لإجراء الانتخابات الإسرائيلية فى السابع عشر من هذا الشهر .

وكان على عرفات أن يتخذ قراره إما بإعلان قيام الدولة بما من شأنه أن يعزز مركز نيتانياهو فى الانتخابات ، وإما أن يفوت عليه غرضه ورأى عرفات أن يقوم بجولة واسعة فى عواصم الدولة من أجل الحصول على دعمها لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته .

وقد حققت جولة عرفات هدفها إلى حد كبير ، فقد حصل على تأييد تلك الدول لحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته ، ولكنها نصحته فى نفس الوقت بإرجاء إعلانها .

وكان أهم ما حصل عليه من المكاسب ، ذلك الموقف الذى اتخذه الاتحاد الأوروبى فى بيان برلين الصادر فى ٢٥ مارس ١٩٩٩ فقد أكد فى هذا البيان حق الشعب الفلسطينى الدائم وغير المشروط فى تقرير مصيره وإقامة دولته ، وتطلع الاتحاد الأوروبى إلى تحقيق ذلك فى وقت مبكر . ودعا الاتحاد الأطراف إلى السعى بحسن نية إلى حل تفاوضى على أساس الاتفاقات القائمة دون إخلال بهذا الحق الذى لا يخضع لأى اعتراض (ڤيتو) . وأعرب عن اقتناعه بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وقادرة على الاستمرار ومسالمة وسيدة على قاعدة الاتفاقات القائمة وعبر المفاوضات ، ستكون الضمان الأفضل لأمن إسرائيل وقبولها شريكا مساويا فى المنطقة . كما أعرب الاتحاد الأوروبى عن استعداده لبحث الاعتراف بدولة فلسطينية

فى الوقت المناسب وفقا للمبادئ الأساسية السابقة، ودعا إلى تنفيذ اتفاق واى ريفر فورا وبالكامل.

أما الولايات المتحدة، فقد تجنبت اتخاذ موقف من حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية، وإنما وعدت بالعمل على استئناف المفاوضات بصفة عاجلة عقب الانتخابات الإسرائيلية، بحيث تنتهى مفاوضات الوضع الدائم خلال عام، والعمل على تنفيذ اتفاق واى ريفر.

وقد اجتمع المجلس المركزى الفلسطينى فى ٢٧ أبريل ١٩٩٩، للنظر فى إعلان قيام الدولة الفلسطينية، وقرر إبقاء جلساته مفتوحة على أن يعاود الانعقاد فى منتصف شهر يونيو (بعد الانتخابات الإسرائيلية) لاتخاذ قراره النهائى، كما قرر تشكيل لجان لوضع الترتيبات الضرورية من أجل تجسيد السيادة. منها لجنة للحوار الوطنى وأخرى لصياغة الدستور المؤقت.

ولكن المجلس لم ينعقد بعد الانتخابات الإسرائيلية وفوز إيهود باراك، ويظل احتمال إعلان منظمة التحرير للدولة الفلسطينية قائمًا فى حالة تعثر المفاوضات التى سوف تجرى حكومة باراك.

هـذا، وقد بدأت منظمة فتح عقد اجتماعات للحوار مع المنظمات الفلسطينية المعارضة بهدف توحيد الصف الفلسطينى، كما اسندت السلطة الفلسطينية إلى الجامعة العربية مهمة وضع دستور للدولة الفلسطينية.

الفصل السادس

مستقبل عملية السلام

الكيان الفلسطينى فى الاستراتيچية الأمريكية

فى بداية عهد الرئيس بيل كلينتون، حدد مارتن إنديك ـ مساعد وزير الخارجية الأمريكية الحالى ـ العناصر الثابتة لاستراتيچية الولايات المتحدة والتى تمثل المصالح الحيوية لها فى منطقة الشرق الأوسط، ذاكرا أنها: التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة، والمحافظة على أمن دولة إسرائيل وبقائها ورخائها ومبادلة الدول العربية الصداقة التى تنشدها مع بلاده. كما أوضح أن انتهاء الحرب الباردة وزوال المنافسة السوڤيتية قد مكّنا الولايات المتحدة من أن تحكم على التطورات من خلال تأثيرها على المصالح الأمريكية مع المنطقة ذاتها وليس على مصالحها العالمية، وأنه لم يعد من الممكن التعامل مع المنطقة بتقسيمها إلى أجزاء مستقلة بسبب انتشار الصواريخ الپاليستية مع جهة، وانتشار الإرهاب من جهة أخرى، وأن ثمة حاجة للتوسع فى تعريف الشرق الأوسط وإدخال الدول الإسلامية الحديثة فى آسيا الوسطى ضمن عناصر الاستراتيچية الأمريكية.

وقد تحدث (إنديك) فى خطابه عن تحديات ثلاثة تواجهها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط هى: مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية ـ وتوازن القوى القائم منذ حرب الخليج وضرورة المحافظة عليه فى وجه محاولات العراق وإيران إعادة بناء ترسانيتهما من الأسلحة ـ والتطرف الدينى الذى يلجأ أصحابه إلى العنف ويلقون العون من النظامين الإيرانى والسودانى.

وحدد (إنديك) ثلاثة محاور للسياسة الأمريكية: هى الاحتواء المزدوج لكل

من العراق وإيران ـ وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ـ ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل(*) .

وبمتابعة سياسة الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس كلينتون، يلاحظ ما يلى :

- إنها اتخذت من المفاوضات العربية الإسرائيلية فى عهد حكومة رابين موقفا مماثلا لهذه الحكومة، وحرصت على عدم التدخل إلا بممارسة الضغوط على الأطراف العربية لتقديم التنازلات، ولم تلعب دورا فى مفاوضات أوسلو، ولكنها بادرت إلى دعم الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وقد واصلت هذا الدور فى عهد حكومة بيريس، وتمكنت من تحريك المسار السورى الإسرائيلى وإحراز التقدم فيه.
- كان لمساندة كلينتون للحكومة العمالية الإسرائيلية أثره على أجواء العلاقات بين الإدارة الأمريكية وحكومة نيتانياهو (حيث ظهر تأييد كلينتون لانتخاب شيمون بيريس فى انتخابات عام ١٩٩٦)، وبدا نوع من الفتور والإحجام النسبى عن التدخل من جانب إدارة كلينتون الثانية لإنقاذ عملية السلام وميلها إلى التكيف مع حكومة نيتانياهو وضعف ردود فعلها على عمليات الاستيطان المكثف، ومصادرات الأراضى وتوسيع الحدود البلدية للقدس وغيرها من ممارسات هذه الحكومة (انظر : التقرير الاستراتيچى العربى عن عام ١٩٩٧ الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بمؤسسة الأهرام).
- ظلت الولايات المتحدة مماثلة للمواقف الإسرائيلية، فقد أيدت إسرائيل فى أن يكون لها وحدها الحق فى تحديد المناطق التى تعيد فيها انتشار قواتها ومساحات هذه المناطق، وظلت تطالب السلطة الفلسطينية ببذل المزيد من الجهود للقضاء على الإرهاب والبنية الأساسية للمنظمات الفلسطينية، وتتخذ فى الأمم المتحدة مواقف معارضة للقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية ـ والتى تمثل الشرعية الدولية ـ بما فى ذلك تلك المتعلقة بالقدس واللاجئين، بحجة أنها مسائل تسوّى بين الطرفين من خلال المفاوضات.

(*) خطاب مارتن إنديك أمام معهد واشنطون لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٩٣، (مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ١٥، صيف ١٩٩٣.

● حدث بعض التطور فى موقف الإدارة الأمريكية فى النصف الثانى من عام ١٩٩٨، بهدف دفع عملية السلام على المسار الفلسطينى. ويعد الدور الذى لعبه الرئيس كلينتون والذى أسفر عن عقد اتفاق واى ريڤر - بمشاركته المباشرة أنشط أدواره. وكانت زيارته لغزة فى ديسمبر من ذلك العام حدثا له دلالته السياسية الهامة، وخاصة بسبب ما تضمنه خطابه من الإعراب عن تأييده لحق الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم على أرضهم كشعب حر، الأمر الذى اعتبره الفلسطينيون بمثابة تصريح بلفور آخر موجه هذه المرة للشعب الفلسطينى.

ومن الواضح أن العلاقات الأمريكية الفلسطينية قد تحسنت كثيرا بعد أن لمست الإدارة الأمريكية حرص السلطة الفلسطينية على تنفيذ التزامات اتفاق واى ريڤر بالرغم من وقف نيتانياهو تنفيذ الاتفاق.

ومع ذلك، لم يستطع ياسر عرفات الحصول من الرئيس الأمريكى على اعتراف صريح بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته، فلا تزال الولايات المتحدة على موقفها من أن تتم تسوية القضية الفلسطينية ويتقرر مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويتفق تصورها «للكيان الفلسطينى» وعلاقاته بكل من الأردن وإسرائيل مع التصور الإسرائيلى، وتعتبر تحقيق أمن إسرائيل العامل الأساسى لأى تسويات تعقد مع الأطراف العربية، وتشاطرها الرأى بشأن خطر «الإرهاب الإسلامى» وتؤيدها فى المطالبة بحدود آمنة ممكن الدفاع عنها.

● أشاع انتخاب إيهود باراك أجواء من التفاؤل حول إمكان دفع عملية السلام على المسارات المختلفة، وخاصة بسبب وعوده فى هذا الشأن، وتعهده باحترام الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين وتنفيذها. وقد وعد الرئيس كلينتون - فى رسالته التى وجهها إلى عرفات فى شهر إبريل ١٩٩٩ - بالعمل على تنفيذ اتفاق واى ريڤر والانتهاء من مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى خلال عام، مع دفع الطرفين للامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب أو أنشطة هدفها تغيير وضع الضفة والقطاع، ولكنه لم يحرك ساكنا تجاه تمسك باراك بتعديل الاتفاق المذكور.

● من مجموع ما تقدم يتضح أن التطور فى المواقف الأمريكية يبدو محدوداً، سواء من الناحية الإجرائية أو الموضوعية. فلا تزال الولايات المتحدة تتمسك بأن تتم التسوية الفلسطينية من خلال المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية دون تدخل خارجى، وترفض إعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد.

كما أنها تعتبر أساس المفاوضات قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحدهما (ويلاحظ أن آل جور نائب الرئيس أعلن معارضته الاستناد إلى قرار التقسيم رقم ١٨١)، بل إن العبارة التى ذكرها كلينتون فى غزة يكتنفها الغموض، فهى لا تعنى بالضرورة تأييد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير، كما أن ما أدلى به الرئيس الأمريكى فى مؤتمره الصحفى مع الرئيس مبارك فى يونيو ١٩٩٩ بشأن حرية اللاجئين الفلسطينيين فى العيش حيث يشاءون سرعان ما أعقبته التفسيرات التى تلغى ما فهم منه. وإنما يمكن القول بأن الرئيس كلينتون سوف يحاول خلال الشهور المتبقية فى ولايته أن يحقق إنجازا كبيرا فى عملية السلام يحسن به صورته، ومن ثمّ فإنه سيضاعف نشاط الإدارة الأمريكية فى دفع المفاوضات على المسارات المختلفة.

ويُخشى أن تكون الأطراف العربية هى محل ضغوط الإدارة الأمريكية فى المرحلة القادمة، حيث إنه من الواضح أن حكومة باراك تحظى بثقة هذه الإدارة بسبب وعود رئيس الوزراء الإسرائيلى والأغلبية الواسعة التى تتمتع بها حكومته فى الكنيست الإسرائيلى، فضلا عن العجز العربى عن تحقيق المصالحة الشاملة والاتفاق على استراتيچية موحدة حتى الآن.

● ومع ذلك، فإن المشاركة الاستراتيچية بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تعنى تماثل مواقفهما بصفة آلية، وخاصة فى حالة تعارض المصالح الحيوية الأمريكية مع النزعات التوسعية الإسرائيلية، وما قد تؤدى إليه من زعزعة الاستقرار فى المنطقة. وتحرص الولايات المتحدة بوجه خاص على علاقاتها مع كل من مصر والأردن والسعودية والمغرب، الأمر الذى يضع على عاتق هذه الدول مسئولية توحيد الصف العربى حول استراتيچية موحدة.

● وعلى أية حال، فإن التصور الأمريكى للكيان الفلسطينى هو أن يكون كيانا يتمتع فيه الفلسطينيون بحكم ذاتى واسع، وأن يكون مرتبطا بإسرائيل ولا يشكل خطورة على أمنها مع ارتباطه بعلاقة وثيقة مع الأردن.

الخريطة السياسية الإسرائيلية

جرت الانتخابات الإسرائيلية فى أجواء غير مسبوقة من الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلى، حيث طفت على السطح الخلافات الدينية والاثنية والسياسية على النحو التالى:

● أدى تحالف حكومات الليكود مع جماعات الاستيطان إلى ازدياد حدة الانقسامات بين اليمين الإسرائيلى المتطرف، وبين تيارات اليسار والوسط التى يمثلها حزبا العمل وميريتس والأحزاب العربية، وتصاعدت الاعتداءات والاستفزازات من جانب القوى المتطرفة ضد الفلسطينيين، كما أدت حملات الإثارة اليمينية إلى اغتيال إسحاق رابين.

● ازدادت حدة الانقسامات بين العلمانيين والأصوليين الدينيين، وكان من مظاهرها تلك التظاهرة الضخمة والصاخبة التى قامت بها الأحزاب والجماعات الدينية احتجاجا على نظام الدولة ذاته، وبوجه خاص على أحكام المحكمة العليا الإسرائيلية التى اعتبرتها مخالفة للديانة اليهودية.

● برز الخلاف بين اليهود الغربيين (الأشكناز) والشرقيين (السفارديم)، وأجج منه الحكم الصادر بسجن آرييه درعى زعيم حزب (شاس) لارتكابه جرائم رشوة وفساد واستغلال نفوذ، الأمر الذى اعتبره اليهود الشرقيون مثالا لاضطهاد الغربيين لهم وانعكس ذلك على تكتلهم فى الانتخابات وراء (شاس) حيث نجح فى زيادة عدد مقاعده إلى ١٧ مقعدا (بدلا من عشرة).

● تسبب بنيامين نيتانياهو بسياساته ومواقفه فى تعميق الانقسامات، فانفض عنه زملاؤه فى الحكومة والحزب (دافيد ليفى، وبينى بيجن، ودان ميرودور، وروني ميلو، وإسحاق موردخاى)، وشكل موردخاى وآمنون شاحاك حزب المركز (الوسط) وبينى بيجن حزب الاتحاد القومى، اللذين خاضا الانتخابات ضده.

كما شكل يوسف لبيد وأقرام فوراز حزب شينوى العلمانى المعادى للأحزاب الدينية.

- أدت هذه الانقسامات إلى زيادة عدد الأحزاب الصغيرة التى خاضت الانتخابات حتى بلغت ٣١ حزبا، وضعف مركز الحزبين الكبيرين (العمل والليكود).
- أظهرت نتائج الانتخابات مدى فشل سياسة نيتانياهو ورفض غالبية الناخبين لها، حيث أحرز إيهود باراك فوزا ساحقا عليه (٥٦٪ مقابل ٤٤٪). كما أظهرت انحسار التأييد لاتجاهات الاستيطان حيث لم يحصل حزب أفيدور كهلانى (الطريق الثالث) المطالب بضم الجولان على الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد، ولم يحصل حزب بينى بيجن إلا على ٣ مقاعد، كما خسر حزب موليديت (الذى يطالب بترحيل الفلسطينيين) الانتخابات.

ومع ذلك، فقد حققت الأحزاب الدينية زيادة فى عدد مقاعدها (من ٢٣ إلى ٢٧) فى الوقت الذى زاد عدد مقاعد الحزبين العلمانيين (ميريتس) و (شينوى) من ٩ مقاعد إلى ١٦ مقعدا.

- انخفض تمثيل الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، ففقدت قائمة «إسرائيل واحدة» سبعة مقاعد ليصبح لها ٢٧ مقعدا، فى حين فقد «الليكود» ١٣ مقعدا وأصبح له فى الكنيست الجديد ١٩ مقعدا بدلا من ٣٢.
- فى حين كان نصيب حزب (شاس) وحده ١٧ مقعدا بزيادة عشرة مقاعد، انخفضت حصة الحزب القومى الدينى من ٩ مقاعد إلى ٥ مقاعد، وزادت مقاعد لائحة التوراة الموحدة وأصبح لها ٥ مقاعد.
- ارتفع تمثيل المهاجرين الروس من ٧ مقاعد إلى ١٠ مقاعد حيث حصل «إسرائيل بعاليا» على مقاعده الستة. وحصل «بيتنا» على ٤ مقاعد. وقد خسر حزب الطريق الثالث - الذى كان يطالب بعدم الانسحاب من الجولان الانتخابات ولم يعد ممثلا فى الكنيست الجديد.
- حافظت الأحزاب العربية على مقاعدها التسعة، حيث حصلت «القائمة العربية الموحدة» على ٥ مقاعد، وحصل كل من «التجمع الديمقراطى الوطنى» «وحداش» على مقعدين.

هذا، وقد أعلن إيهود باراك أن مهمته الرئيسية هي رأب الصدع فى المجتمع الإسرائيلى وتحقيق وحدته، وأجرى مشاوراته من أجل تشكيل حكومة تحظى بأوسع تأييد من الكنيست والشعب الإسرائيلى، وتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة. وإذا كان من المتصور أن تكون مثل هذه الحكومة أقدر على اتخاذ القرارات الصعبة، فإنه يصعب تصور إمكان اتفاقها على تسوية تحقق المطالب الفلسطينية.

سياسة حكومة باراك

تتباين تكهنات المراقبين حول مستقبل السلام فى عهد حكومة إيهود باراك، فرئيس وزراء إسرائيل الجديد من صقور حزب العمل، وسبق أن عارض اتفاقات أوسلو بسبب بعض أحكامها التى رآها تهدد أمن إسرائيل (رغم ما يقال من أنه صاحب فكرة تقسيم أراضى الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق يعاد فيها انتشار القوات الإسرائيلية وتنقل السلطة فيها تدريجيا إلى الفلسطينيين). كما أنه قدم نفسه فى المعركة الانتخابية بأنه العسكرى القوى الحائز على أكبر عدد من النياشين، والذى قاد عمليات حربية ناجحة، منها تلك التى قام فيها باغتيال عدد من قادة (فتح) فى بيروت وتلك التى أنقذ فيها الرهائن الإسرائيليين فى عنتيبى، كما أنه اعترف بإصداره الأوامر لقتل ألفى أسير مصرى فى حرب يونيو ١٩٦٧، وأقام سجن (أنصار ٣) فى منطقة النقب لاستيعاب معتقلى الانتفاضة، واقترح إنشاء وحدة المستعربين للاندساس بين الفلسطينيين واغتيالهم وشارك فى إعداد خطة اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، وعندما كان رئيسا للأركان أوصى بتدمير البنية التحتية المدنية فى لبنان. فالرجل - فى نظر بعض المراقبين - عسكرى يتسم بالقسوة، بل ويتهم بالإرهاب، ويصعب تصور أنه سيكون قادرا على تحقيق السلام العادل، خاصة أن برنامجه الانتخابى قد تضمن ما يلى:

- الدفاع عن سلامة ووحدة القدس، وأن القدس الكاملة هى عاصمة إسرائيل الأبدية، وأنه لن يساوم أو يتنازل عن هذا المبدأ.

- ضمان الحدود الآمنة، وعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، وعدم المساومة على أمن إسرائيل ومواطنيها. وسوف تكون أى تسوية مشروطة بالحفاظ على حدود آمنة وبالقدرة على الدفاع عن الدولة والمواطنين، وعدم وجود أى جيش أجنبى فى الضفة والقطاع.

● بقاء معظم تكتلات المستوطنات التى فى المناطق التى تسيطر عليها إسرائيل.

وبالرغم من التزام باراك فى برنامجه الانتخابى باستئناف المسيرة السلمية على أساس اتفاقات أوسلو، فقد أشار إلى المرحلية والتنفيذ التدريجى والتبادلية، كما ركز بشكل واضح على محاربة الإرهاب بكل قوة، وفى كل مكان وبكافة الوسائل وأخيرا، فإنه تمسك بتعديل اتفاق واى ريفر والقفز إلى مفاوضات الوضع الدائم.

ومن ناحية أخرى، يبدى كثير من المراقبين التفاؤل حول مستقبل المسيرة السلمية، حيث إنه من الواضح أن باراك عاقد العزم على استئناف المفاوضات على كافة المسارات، وقد تعهد بتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين، كما أنه يشعر بحصوله على تفويض الشعب الإسرائيلى له لإقامة السلام ولذا شكل حكومة تحظى بتأييد واسع من الكنيست (٧٥ عضوا) وتضم ٧ أحزاب تمثل اتجاهات مختلفة، الأمر الذى يعطيه قدرا كبيرا من حرية الحركة واتخاذ مواقف جريئة من أجل تحقيق السلام.

وعلى أية حال، فإن من المتوقع أن تستأنف المفاوضات على المسارات المختلفة وأن تقوم الولايات المتحدة بدور أكثر نشاطا لدفع عملية السلام وتقريب مواقف الأطراف مع ممارسة الضغوط على الأطراف العربية بوجه خاص، بزعم أن حكومة باراك هى أقدر الحكومات الإسرائيلية على تحقيق السلام.

وربما يحاول باراك «التلاعب بالمسارات التفاوضية» على نحو ما فعل رابين من قبل، وذلك بالتركيز على المسارين السورى واللبنانى والتباطؤ على المسار الفلسطينى، بهدف الضغط على السلطة الفلسطينية، مع الإدعاء بأن إسرائيل لايمكنها تقديم التنازلات على كافة المسارات فى نفس الوقت.

ويلاحظ أن تشكيل حكومة تحظى بتأييد واسع فى الكنيست يكسبه حرية الحركة فى المواقف التى يتخذها فى مفاوضاته مع الأطراف العربية، بحيث يمكنه الاستغناء عن تأييد الحزب أو الأحزاب التى قد تعارض اتجاهاته ومواقفه، وسوف يكتسب قسطا أكبر من حرية الحركة بعد زيادة عدد الوزراء من ١٨ إلى ٢٤.

وقد جمع رئيس الوزراء الإسرائيلى فى حكومته بين أحزاب ذات اتجاهات متعارضة. فهناك العلمانيون الذين يمثلهم حزبا (ميريتس) و (شينوى)، واليمينيون الذين تمثلهم (شاس) و (المفدال) و (يهودوت هاتوراه). كما أن بالحكومة دعاة الاستيطان ويمثلهم (المفدال) ومعارضيهم خاصة (ميريتس) وتوجد خلافات حادة بين (شاس) و (إسرائيل بعاليا). وقد تمكن باراك من الجمع بين هذه المتناقضات من خلال توزيعه للحقائب الوزارية والمناصب الأخرى.

أما الخطوط العامة لسياسة باراك التى تولى مفاوضاته مع الأحزاب على أساسها، فكانت تتضمن ما يلى:

- استناد اتفاقات السلام الإسرائيلية العربية على المصالح الوطنية والأمنية الإسرائيلية، وعلى دعم الإسرائيليين.
- إن الحكومة سوف تسرع فى مفاوضات السلام مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى اتفاق نهائى، وسوف ينظم استفتاء بشأن هذا الاتفاق؛ وستحترم الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين وتصرّ على قيام الفلسطينيين بالمثل.
- سوف تبقى القدس بشقيها العاصمة الموحدة لإسرائيل.
- إلى أن يتم البت فى وضع المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى إطار اتفاق سلام نهائى، فإنه لن تنشأ مستوطنات جديدة، ولكن سيبقى وضع المستوطنات على حاله، وستلبى الحكومة متطلبات تطوير المستوطنات القائمة. وباستثناء المتطلبات الأمنية، فإن المستوطنات لن تحظى بمعاملة تفضيلية فى توزيع التمويل الحكومى. وسوف تقوم لجنة حكومية ببحث السياسات التى ستتبع تجاه المستوطنات والنظر فى قرارات الحكومة السابقة بشأنها.
- ستستأنف المفاوضات مع سوريا لعقد معاهدة سلام على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، وينظم استفتاء على أى اتفاق.
- ستعمل الحكومة على سحب قواتها من جنوب لبنان مع ضمان أمن المناطق الشمالية لإسرائيل، والعمل من أجل التوصل لاتفاقية سلام.

وكان باراك قد أدلى بآرائه وتصوراته بشأن التسويات السلمية مع الأطراف

العربية، فى مقابلة صحفية نشرتها صحيفة هارتس الإسرائيلية فى ٤ أكتوبر ١٩٩٦ قبيل انتخابه لزعامة حزب العمل.

وقد ذكر أنه قد أيد دائما قرار إسحاق رابين بالفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والذى يتجسد فى اتفاقات أوسلو، ولكنه عارض الاتفاقية الانتقالية لأنها نقلت إلى الفلسطينيين كثيرا من الأوراق.

أما عن الحل الدائم مع الفلسطينيين، فإنه يجب أن يتيح لإسرائيل الإبقاء على القدس الموسعة والموحدة تحت سيادتها، وكذا منطقة غوش عتسيون وكتلة المستوطنات غربى السامرة وشمالها، مع وجود أمنى فى غور الأردن والأماكن الحيوية فى أعالى المرتفعات، وإدخال بضعة تعديلات على امتداد الخط الأخضر فى أماكن مختلفة وفتح ممر واسع إلى القدس، وذلك مع بقاء معظم المستوطنين تحت السيطرة الإسرائيلية، (وتقدر مساحة هذه الأراضى بحوالى ٣٠٪ من أراضى الضفة الغربية).

وذكر باراك أنه يجب تمسك إسرائيل بعدم مرابطة جيش أجنبى غربى نهر الأردن، وبوجود تنسيق فى شأن المياه. أما عن اللاجئين الفلسطينيين، فإنه يرفض حق عودتهم (إلى إسرائيل) ويرى عدم التوسع فى إعادتهم إلى المناطق الفلسطينية.

وكان باراك يرى أن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة يثير الكثير من المشاكل (وخاصة مشكلة عاصمة هذه الدولة ومشكلة تسلحها) ويقترح أن يكون الكيان الفلسطينى أقل من دولة، معربا عن أمله فى أن يقام اتحاد كونفيدرالى بينه وبين الأردن.

ويقدم باراك نفسه ذاكرا أنه فى الوسط بين المعارضين والمطالبين بالاستيطان الإسرائيلى المكثف، فهو يرى أن للإسرائيليين الحق فى الاستيطان فى كل مكان ولكنه يريد زيادة الفرص لنشوء توازن مستقر مع الفلسطينيين. وهو يرفض الآراء القائلة بأن أراضى الفلسطينيين قد سلبت، فرغم اعترافه بوقوع نوع من الظلم عليهم على المستوى التاريخى، إلا أن تمسك الإسرائيليين بالأرض هو للحفاظ على وجودهم وهذا فى رأيه عدل يفوق ما لحق بالفلسطينيين من الظلم.

وهو ـ على حد تعبيره ـ من الحمائم على المستوى الأخلاقى ومن الصقور على المستوى الوجودى، كما أنه يتفق مع اليمين الإسرائيلى فى رؤيته للبيئة المحيطة بإسرائيل ولكنه يختلف معه فى شعوره بالهلع إذ إنه يرى أن إسرائيل واقع حضارى ودولة قوية جداً(*).

ولا شك فى أن الآراء السابقة تلقى مزيدا من الضوء على شخصية إيهود باراك وتصوراته بشأن التسوية النهائية مع الفلسطينيين، فهى تنطلق من نفس المفاهيم الصهيونية التى قد تعترف بوقوع ظلم على الفلسطينيين ولكنها تبرره بحق اليهود فى الحفاظ على وجودهم. أما تصوره للكيان الفلسطينى، فلا يختلف بالنسبة لمساحته وشكله، وطبيعته عن الفكر الإسرائيلى السائد، وإنما يتبنى فكرة الفصل بين هذا الكيان وبين إسرائيل التى يعتنقها حزب العمل.

مستقبل العملية السلمية:

بالرغم مما تشيعه تصريحات إيهود باراك من أجواء التفاؤل بقرب التوصل إلى سلام شامل فى المنطقة، وتعهده بدفع العملية السلمية على كافة مسارات التفاوض وتنفيذ الاتفاقات التى عقدتها إسرائيل مع الفلسطينيين، فإن شخصيته وآراءه لا توحى بأكثر من كونه يحمل نيات حسنة ودرجة كبيرة من الطموح وثقته فى قدراته.

ولقد بدأ باراك عهده بمحاولة إصلاح ما أفسده نيتانياهو من علاقات مع مصر والأردن والولايات المتحدة.

أما مع الفلسطينيين، فقد تأخر فى إجراء الاتصال بياسر عرفات، ثم فاجأ الجميع بالدعوة إلى إرجاء تنفيذ اتفاق واى ريفر والقفز فوقه بالدخول فى مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى.

ومن ناحية أخرى، أبدى باراك اهتماما ملحوظا باستئناف المفاوضات على المسار السورى، وتبادل مع القيادة السورية إشارات تدل على استعداد الجانبين لذلك ورغبتهما فى تحقيق السلام بين البلدين فى أقرب وقت.

(*) انظر نص المقابلة فى مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد رقم ٢٩ (شتاء ١٩٩٧).

ومن الواضح أن باراك يولى اهتمامه الأول لدفع المفاوضات على المسار السورى، والضغط به على الفلسطينيين لتقديم أكبر قدر من التنازلات. فتقدم المفاوضات الإسرائيلية السورية قد يؤدى إلى تهدئة الجبهة اللبنانية وسحب القوات الإسرائيلية منها، وهو ما تعهد باراك بأن يحققه خلال عام. ومن الواضح أن إعطاء باراك الأولوية للمسار السورى من شأنه أن يثير قلق القيادة الفلسطينية وتخوفها من البقاء وحدها فى مواجهة إسرائيل إذا ما توصل الإسرائيليون والسوريون إلى تسوية قبل تمكنها من الاتفاق مع إسرائيل على الوضع الدائم.

ومع ذلك، فإن باراك يدرك أن القضية الفلسطينية هى لب النزاع العربى الإسرائيلى، ولكنه يقدر أن الفجوة بين المواقف الفلسطينية والإسرائيلية واسعة، ومن ثَمّ فإنه يسعى إلى خفض سقف توقعات الفلسطينيين، ويتبع من أجل ذلك استراتيچية محكمة من أجل تطويعهم لقبول ما تعرضه إسرائيل.

وقد بدا واضحا أن استراتيچية باراك تقوم على تعديل اتفاق واى ريڤر، والخريطة الخاصة بمناطق إعادة الانتشار فيه، ودمج المرحلة الثالثة لهذا الانتشار مع مرحلة التسوية النهائية من ناحية، وإجراء مفاوضات للاتفاق على إعلان مبادئ أو إطار بشأن التسوية النهائية قبل الخوض فى تفاصيلها من ناحية أخرى.

أما الهدف من هذه الاستراتيچية، فهو تفادى الاصطدام المبكر مع المستوطنين المقيمين قرب المنطقة التى كان الاتفاق ينص على اعتبارها منطقة حماية طبيعية والتوقف عن عمليات إعادة الانتشار بعد تنفيذ الاتفاق الجديد حتى بدء تنفيذ التسوية النهائية.

وأما تمسك باراك بإعداد إعلان مبادئ أو إطار اتفاق بشأن التسوية النهائية، فإنه يستهدف تيسير المفاوضات حول هذه التسوية من جهة، وإتاحة الوقت أمامه للتفاوض مع سوريا بعد التوصل لاتفاق مبدئى مع الفلسطينيين وتهدئه المسار الفلسطينى من جهة أخرى.

وقد نجحت خطة باراك، حيث تمكن من وضع الفلسطينيين أمام أحد خيارين: إما أن يقبلوا اقتراحه بما يضمن لهم تنفيذ كافة المسائل المتبقية من المرحلة الانتقالية، وإما أن يقوم بتنفيذ اتفاق واى ريڤر كما هو، ووفقا للتفسير الإسرائيلى لأحكامه

وخاصة ما تضمنه من التزامات فلسطينية مع تمسكه بمبدأ التبادلية (الذى سبق أن استند إليه نيتانياهو لوقف تنفيذ الاتفاق).

وبعد مفاوضات شاقة وجهود مصرية وأمريكية مكثفة، وخاصة لمحاولة تذليل العقبة الأخيرة المتعلقة بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين (ومنهم سجناء من رجالات حماس والجهاد)، تم توقيع الاتفاق الجديد فى شرم الشيخ فى ليلة ٥ سبتمبر ١٩٩٩.

ويتضمن الاتفاق المعدل (واى ريفر ٢) تنفيذ المسائل المعلقة من اتفاقات المرحلة الانتقالية وفقا لجدول زمنى وموعدي بدء وانتهاء المفاوضات للاتفاق على إعلان مبادئ أو إطار اتفاق بشأن التسوية النهائية ثم اتفاق التسوية ذاتها.

وطبقا لهذا الاتفاق، تبدأ إسرائيل إعادة نشر قواتها فور تنفيذه من ٧٪ من أراضى الضفة فى مرحلة أولى إلى المنطقة (ب) ثم فى مراحل تالية إلى المنطقتين (أ) و(ب)، وتبسط السلطة الفلسطينية ولايتها الكاملة على ما يدخل ضمن المنطقة الأولى وسلطاتها المدنية على ما ينقل إلى المنطقة الأخيرة. وذلك على نحو ما تحدده أحكام الاتفاق وبحيث تبلغ مساحة ما ينقل إلى السلطة الفلسطينية من أراضى الضفة حوالى ٤٠٪ من مساحتها.

كما حددت مواعيد فتح الممرين الأمنين بين الضفة والقطاع، وبدء العمل فى بناء ميناء غزة، وتنفيذ ترتيبات مدينة الخليل. أما السجناء الفلسطينيون، فقد قضى الاتفاق بالإفراج عن ٢٠٠ سجين فور تنفيذه، ثم عن ١٥٠ فى مرحلة لاحقة (بعد أن تنازل الجانب الفلسطينى عن مطالبته بالإفراج عن ٥٠ آخرين).

وأما عن المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية، فقد نص الاتفاق على أن تبدأ فى موعد أقصاه العاشر من شهر سبتمبر ١٩٩٩ وعلى أن ينتهى الطرفان من وضع اتفاق إطارى للتسوية النهائية فى شهر فبراير ٢٠٠٠، ثم تبدأ المفاوضات بشأن الاتفاق النهائى وتستمر لمدة عام.

وتشير الأنباء إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية قدمت ضمانات للطرفين لتنفيذ الاتفاق، وأن الجانبين قد التزما بعدم القيام بإجراءات أحادية بما فى ذلك التزام

الجانب الفلسطينى بعدم إعلان قيام الدولة الفلسطينية خلال العام الذى تستغرقه المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية (أى حتى سبتمبر ٢٠٠٠) . كما تفيد الأنباء أن مادلين أولبرايت أعطت باراك تأكيدات بعدم تدخل الولايات المتحدة باقتراحات أو مواقف فى مفاوضات الوضع النهائى .

والخلاصة، أن إيهود باراك قد مهد بهذا الاتفاق الجديد للدخول فى مفاوضات التسوية النهائية متحررا من بعض الضغوط الداخلية والخارجية ، فتفادى اتخاذ موقف تجاه المستوطنات فى هذه المرحلة ، وأكد من خلال رفضه تنفيذ ما نص عليه اتفاق واى ريفر الأصلى بشأن المنطقة التى كانت تعتبر محمية طبيعية بسبب قربها من نهر الأردن مفهومه عن اعتبار هذا النهر الحد الأمنى لإسرائيل ، وأرجأ تنفيذ المرحلة الثالثة لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية ؛ ويتفق كل ذلك مع أفكاره التى سبق أن أدلى بها بشأن التسوية النهائية (والتى أشرنا إليها من قبل) .

أما تمسكه بإعداد إطار اتفاق حول هذه التسوية ، وتحديد فترة زمنية قصيرة للتوصل إليه وفترة عام واحد لتوقيع اتفاق التسوية النهائية ، فإنها مواقف تثير التساؤل خاصة مع ما أدلى به أخيرا من تصريحات عن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية إذا ما تناسى الفلسطينيون موضوعى القدس واللاجئين .

فهل يتوقع باراك أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية المواقف الإسرائيلية بشأن قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات مقابل إقامتهم الدولة الفلسطينية أو أن توافق فى حالة رفضها على اتفاق مرحلى يتضمن تأجيل البت فى هذه المسائل الخلافية الهامة لفترة طويلة؟

وهل يتخذ باراك من وثيقة بيلين/ أبو مازن أساسا يبنى عليه إطار الاتفاق الذى يقترح عقده؟ (وقد صدر أخيرا كتاب ليوسى بيلين يؤكد أن مفاوضات استغرقت عامين قد عقدت بين شخصيات أكاديمية فلسطينية وإسرائيلية وتوصلت إلى مبادئ بشأن قضايا التسوية النهائية)(*) .

(*)

Yossi Beilin: Touching Peace (Weiden Feld + Nicolson - London, 1999).

وهل يتمكن ياسر عرفات من تنفيذ الالتزامات الأمنية الثقيلة التى يتضمنها اتفاق واى ريفر المعدل، والذى أعلنت (حماس) رفضها له وتمسكت بحقها فى مواصلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى؟

ومن ناحية أخرى، هل يسير باراك على خطى نيتانياهو ويتوقف عن تنفيذ الاتفاق إذا وقع حادث ضد الإسرائيليين أم يقتفى خطى رابين فى المضى فى عملية السلام رغم ذلك؟

وهل يلجأ إلى التلاعب بين المسار الفلسطينى والمسارين السورى واللبنانى للضغط على الفلسطينيين؟

وهل تظل الولايات المتحدة على تعهدها لباراك بعدم التدخل فى المفاوضات، أم تجد نفسها مضطرة إلى التدخل لإنقاذ المفاوضات فى حالة تعثرها؟

.. كل هذه احتمالات غير مستبعدة ويتوقف عليها نجاح المفاوضات أو فشلها، ولكن المحقق أن عملية السلام قد دخلت مرحلة حاسمة.

خاتمة

أصبحت إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ضرورة تفرضها التطورات على المسار الفلسطينى من عملية السلام، وأصبحت غالبية الإسرائيليين تعتبرها نتيجة حتمية لاتفاقات أوسلو، والمجتمع الدولى ـ بوجه عام ـ يرى أن إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى يقتضى إنشاءها، وتبدى غالبية الدول استعدادها للاعتراف بها عند إقامتها.

فقد أصبح الكيان الفلسطينى فى الضفة والقطاع كيانا سياسيا تتوافر له مقومات الدولة، بإقليمه وسكانه (الذين يشكلون أكثر من ٩٥ ٪ من سكان الضفة والقطاع) وسلطته الوطنية الحاكمة التى تمارس سلطات شبيهة بسلطات الدولة من تشريع وتنفيذ وقضاء، وله شرطته الخاصة، ورموزه السيادية من علم ونشيد وطنى وجوازات سفر وطوابع بريد، ويعقد اتفاقات دولية، ويستقبل بعثات الدولة الأجنبية، ولفلسطين مقعدها فى الأمم المتحدة حيث تتمتع بمركز يقارب مراكز الدول المستقلة: كما أن رئيس السلطة الفلسطينية يستقبل فى عواصم الدولة المختلفة استقبال رؤساء الدول.

وإقامة الدولة الفلسطينية هى النتيجة الطبيعية لمفاوضات التسوية النهائية بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى، فهى الهدف الذى يتمسك الفلسطينيون بتحقيقه، ويدرك الإسرائيليون أنه لا مناص من قبوله، ويتفق مع ما يراه إيهود باراك من ضرورة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولكن مجرد إنشاء الدولة الفلسطينية لا يمثل فى حد ذاته حلاً للنزاع، وإنما يجب أن يكون فى إنشائها حسم لقضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه والترتيبات الأمنية وتحديد ما ترتبط به من علاقات مع إسرائيل والدول العربية المجاورة.

ولا شك فى أن إقامة الدولة تحقق للشعب الفلسطينى كيانا سياسيا ينتمى إليه ويتمتع بحمايته ويعيش فى ظل سلطته الوطنية ويتردد عليه المغتربون بحرية ودون عوائق ويسهم الجميع فى بنائه وتنميته. غير أن هذا الحلم لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت لهذه الدولة المقومات الضرورية من حيث مساحتها وتواصل أراضيها وسيطرتها على مواردها وبسط سيادتها واستقلال إرادتها. وإلا إذا سبق إنشاءها التوصل إلى تسويات مقبولة للقضايا الرئيسية.

ومن الواضح أنه لا يمكن إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء والتطور على أساس المواقف المعلنة للساسة والمفكرين الإسرائيليين، والتى أشرنا إلى عدد منها، ومن بينها لاءات إيهود باراك وتصوراته للتسوية النهائية. فمساحة الضفة والقطاع لا تزيد على ٥٨٥٢ كم[٢] ويقترح باراك اقتطاع ثلث هذه المساحة والإبقاء على كتل المستوطنات فيها، وسيطرة إسرائيل على غور الأردن وعلى مصادر المياه، وسيادتها على القدس الموحدة، ويرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ولن يتحقق السلام الدائم بإقامة دولة فلسطينية من قبيل ما يطرحه باراك وغيره من الساسة الإسرائيليين حتى لو حاولوا فرضه تحت ضغط الاحتلال والقوة العسكرية، ولا يتصور إمكان قبول منظمة التحرير الفلسطينية هذه الحلول الإسرائيلية التى يرفضها الشعب الفلسطينيى والتى سوف يواجهها بمقاومة مستميتة وانتفاضة أشد عنفا وأكثر دموية فى حالة تمسك إسرائيل بها.

وإذا كان باراك عازما حقا على إقامة سلام الشجعان، فإن عليه التخلى عن لاءاته وتطوير مواقفه بشأن القضايا الرئيسية المشار إليها والموافقة على إنشاء دولة فلسطينية تتمتع بسيادتها واستقلالها وترتبط مع إسرائيل وجاراتها العربية بعلاقات طبيعية على أسس المساواة فى السيادة وحسن الجوار والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة فيما بينها واحترام الشرعية الدولية.

وقد يجد باراك فى المبادئ الواردة فى وثيقة بيلين/ أبو مازن الأساس الذى يبنى عليه إطار الاتفاق الخاص بالتسوية النهائية.

وعلى أية حال، فإن من المتوقع أن تكون المفاوضات طويلة وشاقة. فالهوة بين المواقف الفلسطينية والإسرائيلية بشأن تلك القضايا واسعة جدًا، ولايتصور

إمكان التوصل لحلول لمشاكل القدس واللاجئين والمستوطنات وغيرها خلال شهور محدودة.

وكما سبقت الإشارة قد يلجأ باراك إلى تركيز جهوده على المسارين السورى واللبنانى بهدف تحقيق تسوية تمكنه من تحقيق وعده بالانسحاب من لبنان خلال عام أو عام ونصف، الأمر الذى يحقق له مكسبا سياسيا يتفادى به نتائج تعثر المفاوضات على المسار الفلسطينى ويعرض الفلسطينيين للضغوط من أجل تقديم المزيد من التنازلات.

ومع ذلك، فإن باراك يدرك أن القضية الفلسطينية هى لب النزاع العربى الإسرائيلى، وأن اندماج إسرائيل فى محيطها الإقليمى وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية تطبيعا كاملا وتحقيق أمنهاواستقرارها تتطلب تسوية هذه القضية، ولذا فإنه:

قد يسعى للاتفاق مع الفلسطينيين على تأجيل البت فى عدد من المشاكل الصعبة التى يتصور التوصل لحلول بشأنها إلى مرحلة لاحقة (علي نحو ما يقترحه دورى جولد بشأن القدس).

كما قد تتعثر المفاوضات وتقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان قيام الدولة الفلسطينية وتدخل فى مواجهة عنيفة مع سلطة الاحتلال، فى حالة تعثر المفاوضات أو فشلها.

والواقع أن الأوضاع فى الضفة الغربية وقطاع غزة لم تعد تحتمل المماطلة والتسويف بعد السنوات العجاف التى عاش سكانها خلالها وخاصة فى عهد حكومة نيتانياهو، يشهدون أراضيهم تسلب منهم ويتعرضون لممارسات الاحتلال، ولا يشعرون بتحسن فى أحوالهم المعيشية، وتتصاعد انتقاداتهم لعملية السلام واتفاقات أوسلو ويحملون السلطة الفلسطينية ما آلت إليه أوضاعهم، وتتمسك (حماس) و(الجهاد) وغيرهما من المنظمات المعارضة بحقها فى مواصلة الكفاح المسلح إلى أن يتم تحرير الأراضى الفلسطينية.

وفى الوقت الذى يبدى فيه إيهود باراك عزمه على تحقيق السلام على كافة المسارات، فإنه يغمض عينيه عن مئات الوحدات السكنية التى لا يزال ينشئوها

المستوطنون الإسرائيليون فى الضفة الغربية ـ بما فيها القدس ـ ويحاول تفادى الاصطدام بهم، ولا يبدى حتى الآن أى تراجع عن لاءاته وإنما يمضى فى تنفيذ استراتيچية التى تعكس مفاهيمه عن أمن إسرائيل.

أما الولايات المتحدة، فإنها تستقبل باراك بحفاوة بالغة، وتستجيب لكل طلباته من الأسلحة والمعونات المالية، وتبدى تفهمها لرغبته فى ألا تتدخل فى مفاوضاته مع الأطراف العربية. وفى حين يسعى الرئيس كلينتون إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط خلال الشهور المتبقية من عهد إدارته من أجل تحسين صورته، وتقدم إدارته الضمانات للفلسطينيين لتشجيعهم على مواصلة المفاوضات، فإنه لا يزال يستخدم معايير مزدوجة تجاه الدول العربية وإسرائيل، فسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران لا تزال مستمرة (ويبدو أنها ستظل كذلك حتى إعادة تشكيل أوضاع المنطقة بعد عقد التسويات العربية الإسرائيلية)، ولا تزال الولايات المتحدة ترفض رفع العقوبات الدولية عن ليبيا بصفة نهائية، وتفرض العقوبات على السودان، وتضع سوريا على قائمة الدول التى تشجع الإرهاب، كما تدعم التحالف العسكرى بين تركيا وإسرائيل.

وأما أوروپا، فإن دورها فى عملية السلام لا يزال محدودا ومكملا للدور الأمريكى.

وأخيراً، فإن العالم العربى لا يزال يعانى من الانقسامات والخصومات منذ الغزو العراقى للكويت، فى الوقت الذى يتعين عليه فيه حشد طاقاته وتحقيق أكبر قدر من التضامن والاتفاق على استراتيچية موحدة لدعم الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين وإزالة خلافاتهم وتنسيق مواقفهم فى مفاوضاتهم الشاقة القادمة.

وبعد، فقد دخلت عملية السلام فى الشرق الأوسط فى مرحلة حاسمة، وفى حين تتعلق بها الآمال الكبيرة فإنها تواجه الكثير من التحديات الصعبة.

محتويات الكتاب

رقم الإيداع ٩٩/١٤١٠٤
الترقيم الدولى 4 - 0570 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)